شؤون فلسطينية

١٢٦
أيار (مايو) ١٩٨٢

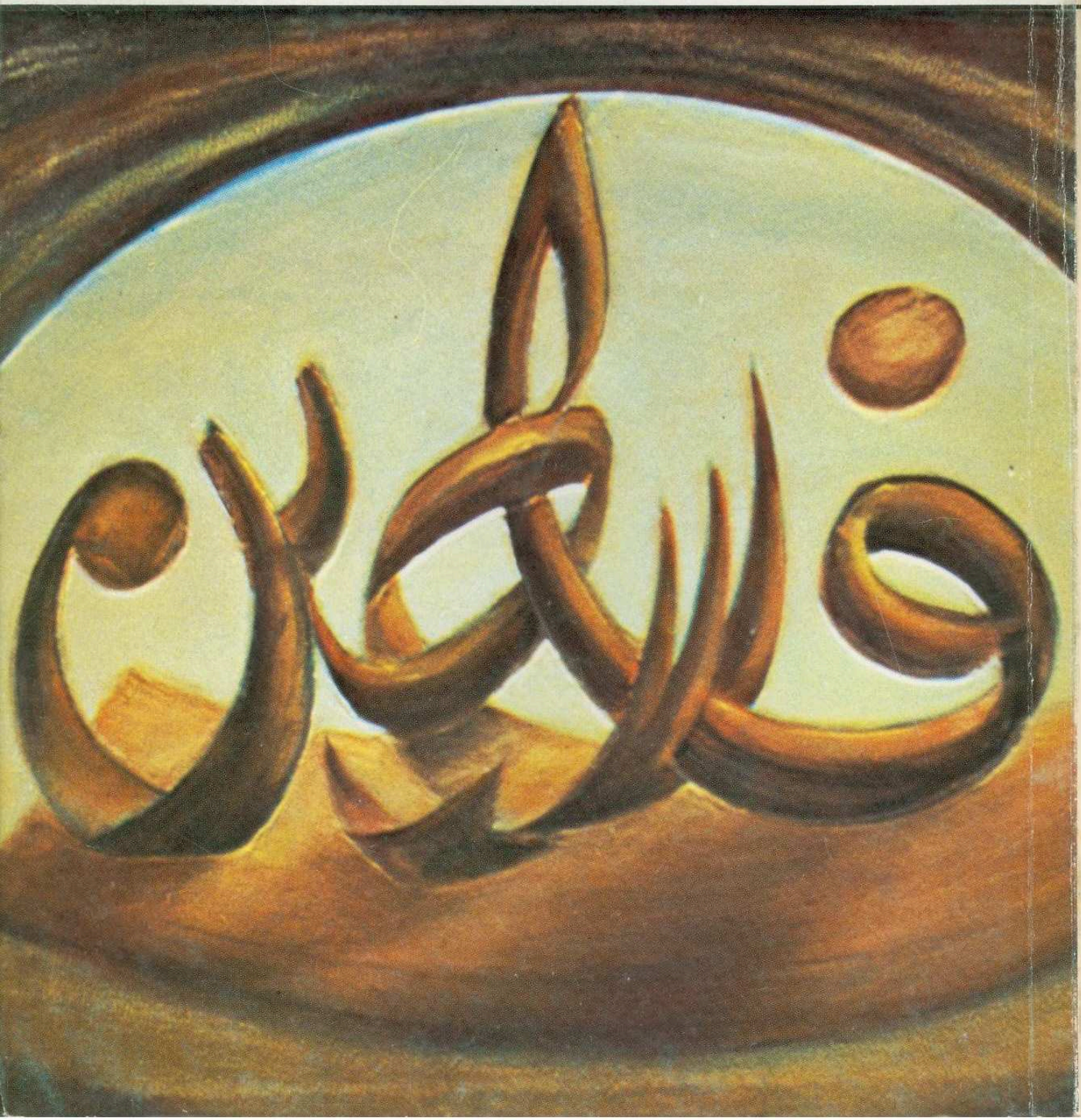

شؤون فلسطينية
١٢٦
أيار (مايو) ١٩٨٢

شؤون فلسطينية

١٢٦ أيار (مايو) ١٩٨٢

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة

تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير: بلال الحسن

المدير العام: صبري جريس

سكرتير التحرير: عزالدين المناصرة

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المواد التي ترد إلى المجلّة لا تُردّ، سواء نشرت أم لم تنشر

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات)، رأس بيروت ــ لبنان، ص.ب ١٦٩١، تلفون التحرير: ٨٠٨٩٧٦/٧/٨، التوزيع: ٨٠٨٣٣١، برقياً: مرأبحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا) ــ للأفراد: ١٣٥ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ٢٥٠ ل.ل.: في أوروبا: ٦٠ دولاراً؛ في أميركا وباقي دول العالم: ٧٥ دولاراً. (بريد عادي): في لبنان وسوريا ــ للأفراد: ١٠٠ ل.ل.، للمؤسسات والدوائر الحكومية: ١٥٠ ل.ل.

المحتويات

الانتفاضة والشخصية الوطنية للشعب ..... بلال الحسن ٤

نحو برنامج تنموي من اجل الصمود في المناطق المحتلة ..... ابراهيم الدقاق ٧

السياسة المائية في الضفة الغربية المحتلة ..... (...) ٣٦

اتفاق التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل المسعى الأميركي لفرض سياسة الحرب الباردة ..... حسن بكر أحمد ٦٨

تجربة عز الدين القسام مدرسة جامع الاستقلال (١٩٢٢ ــ ١٩٣٥) ..... علي حسين خلف ٨٤

يازور ١٩٤٨ استمرارية وحضور تاريخي ..... سمير عثمان ١٠٥

خليل بيدس ومسارح الاذهان وفن القصة ..... د. أحمد أبو مطر ١٢١

تقـــاريـــر

الاعلام الفلسطيني في اوروبا الغربية ..... ابراهيم الصّوص ١٣٢

الجالية الفلسطينية في أميركا ..... د. حاتم الحسيني ١٣٧

البارونات النوويون ..... فلورا لحام ١٤٣

السياسة الأميركية والقضية الفلسطينية (١٩١٧ ــ ١٩٨١) ..... سويدان ناصر الدين ١٤٨

فاروق الحسيني فقيد جديد في مسيرتنا الوطنية ..... عبد القادر ياسين ١٦٠

مـؤتمـــرات

الاسبوع الثقافي الفلسطيني في تونس ..... عز الدين المناصرة ١٦٢

مؤتمر التصدّي للغزو الثقافي الأمبريالي الصهيوني ..... ع. ق. ي. ١٦٦

المؤتمر الرابع للاتحاد العام
للمرأة الفلسطينية ــ فرع لبنان ..... زينب الغنيمي ١٦٩

ندوة حول رياض الاطفال الفلسطينيين ..... ز. غ. ١٧٢

كتـــب

كتاب مرجعي عن
القيادات السياسية الفلسطينية ..... سلوى العمد ١٧٥

قصة القوة الجوية الاسرائيلية ..... يزيد خلف ١٨٢

من نزع السلاح الى الحرب الباردة ..... علي خالد ١٨٥

شهريـــات

المقاومة الفلسطينية ــ عسكرياً ..... ي. خ. ١٨٩

المقاومة الفلسطينية ــ عربياً ..... سميح شبيب ١٩٤

المقاومة الفلسطينية ــ دولياً ..... أ. ص. س. ٢٠٢

المناطق المحتلة ..... صلاح عبد الله ٢٠٨

اسرائيليات ..... حنه شاهين ٢١٤

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان ميشيل نجّار

الانتفاضة
والشخصية الوطنية للشعب

عشية الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، إندلعت الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، وتركزت أنظار العالم كله على هذين الحدثين، فهل هناك صلة بينهما، وماذا ستكون النتائج العملية لكل منهما؟

أما عن الصلة بينهما، فهي قائمة بالفعل، ولكنها صلة سلبية، فكثيرون كتبوا يقولون، إن الانسحاب من سيناء سيشكل مرحلة جديدة في قضية الشرق الأوسط، وغايتهم من وراء ذلك تأكيد اتفاقيات كامب ديفيد كأمر واقع لا فكاك منه، والتركيز على أن أي موقف سياسي مقبل سيكون متأثراً بالضرورة بهذه الاتفاقيات، وبتطبيقاتها الواقعية على الأرض، بحيث تستحيل بلورة موقف سياسي جديد بعيد عنها أو متناقض معها. ويترتب على ذلك، أنه لو أراد الفلسطينيون، أو إذا أراد العرب البحث في تسوية للصراع العربي ــ الاسرائيلي، وتسوية للموضوع الفلسطيني داخل إطار هذا الصراع، فإن المجرى العملي الوحيد الممكن لذلك، هو مجرى اتفاقيات كامب ديفيد، سواء كان ذلك بالتزام نصوصها الحرفية، أم بصياغة نصوص جديدة تنطلق منها أو تطور فيها أو تؤسس عليها.

وقد جاءت الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، وقبلها ومعها انتفاضة أهالي الجولان، لترفض، بعنف وببساطة، هذا السعي لفرض منطق كامب ديفيد على مجرى التسويات السياسية لجوانب الصراع العربي ــ الاسرائيلي. فإزاء الميل الواضح لتصوير اتفاقات كامب ديفيد على أنها تعني فقط تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، وإزاء الميل الواضح لتغييب الجانب الاستراتيجي من هذه الاتفاقيات؛ وهو الجانب الذي يفرض الارتباط بالسياسة الأميركية، وبالهيمنة العسكرية الأميركية، وبخلق علاقات التعاون العربي ــ الاسرائيلي، من أجل خدمة هذه الهيمنة، إزاء ذلك كله، كانت انتفاضة المناطق المحتلة رفضاً لهذا الجانب الاستراتيجي في اتفاقيات كامب ديفيد، اتخذ في الجولان مساراً عملياً ضد قرار الضم، واتخذ في الضفة

الغربية وقطاع غزة مساراً عملياً ضد الحكم الذاتي وضد الادارة الاسرائيلية المدنية، وضد عزل رؤساء البلديات، رافعاً، في المقابل، شعارات النضال الوطني الأساسية، شعارات الانسحاب الاسرائيلي الكامل، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة المستندة إلى حق تقرير المصير، وحق كل فلسطيني مشرد في العودة إلى أرضه، وهو ما يعني في النهاية، أن اتفاقيات كامب ديفيد مرفوضة من حيث المبدأ، وليس لأنها تطرح حكمًا ذاتياً قاصراً. ومن هنا شكلت الانتفاضة نفياً واقعياً لمنطق الداعين الى اعتبار الانسحاب من سيناء مرحلة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط، لها نتائجها المحتومة وقوانينها المفروضة، ومن نتائجها وقوانينها أن لا بحث في الموضوع الفلسطيني إلا على قاعدة اتفاقيات كامب ديفيد.

وقد وصلت رسالة الانتفاضة هذه إلى عواصم العالم كله. ووصلت، بشكل خاص، إلى العواصم المعادية للقضية الفلسطينية، أو المترددة في الحسم تجاهها. واعترفت هذه العواصم، حسب تعابير سياسييها وكتابها وصحافييها، أن ما حدث في المناطق المحتلة يتجاوز تحليل اسرائيل للأمور؛ وهو تحليل، كان ولايزال، يركز على أن هناك منظمة ارهابية مشاغبة هي منظمة التحرير الفلسطينية، وأن هذه المنظمة هي التي ترهب سكان المناطق المحتلة ليتحركوا ضد حكم الاحتلال، ولولا ارهابها وتحركاتها لاستتب الأمن والهدوء، ولأمكن فرض الادارة المدنية وتطبيق الحكم الذاتي دون عناء، والوصول باتفاقيات كامب ديفيد إلى نهاياتها الكاملة. وقد سقط هذا التحليل الاسرائيلي لصالح التحليل الذي فرضته وقائع الانتفاضة، وهو تحليل لخصه سياسيون وصحافيون غربيون بكلمات بسيطة تقول: لقد عبرت الانتفاضة عن الشخصية القومية للشعب الفلسطيني، وتجاوزت بذلك التعبير عن التأييد السياسي لمنظمة التحرير. ومع بساطة هذه الكلمات، إلا أنها مست جوهر الموضوع، واعترفت بأن ما تمثله منظمة التحرير، وما تدعو إليه منظمة التحرير، ليس تعبيراً عن وجهة نظر فريق فلسطيني، وليس مجرد موقف معتدل أو متطرف لجهة سياسية، انها الشخصية الوطنية لشعب محتل، تعبر عن نفسها بالعصيان والتظاهر والهتاف والأعلام والحجارة، وبكل وسائل التعبير الممكنة، وفي سياق ذلك تصر على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلها الشرعي والوحيد. وحين أعلن ياسر عرفات أنه لا يدير شؤون الانتفاضة في المناطق المحتلة، كان يعبر بأسلوبه عن الفكرة نفسها، فالشعب يتحرك معبراً عن شخصيته الوطنية، وهو لا يحتاج إلى أوامر يومية حتى يفعل ذلك، فقد انطلقت شعلة النضال عام ١٩٦٥، وهذه هي تفاعلاتها الطبيعية والمنطقية، وحين يبتكر الشعب وسائله النضالية، تكون الثورة قد خرجت من إطارها التنظيمي إلى إطارها الجماهيري.

وقد جاءت مشاركة الفلسطينيين، المحتلة أراضيهم منذ العام ١٩٤٨، بأحداث الانتفاضة، لتعزز مضمون التعبير عن الشخصية الوطنية، خاصة وأن مشاركتهم جاءت من خلال الاحتفال بذكرى يوم الأرض. وبدا واضحاً، من خلال هذه المشاركة، أن الشعب

الفلسطيني إنما يتحرك كشعب، ومن مختلف مواقع تواجده، ولا يشكل تحركه مجرد رد فعل لاحتلال عام ١٩٦٧. ولم يكن إبراز هذه الفكرة أو توضيحها ليحتاج إلى شرح مستفيض، فقد تكفلت بذلك أعلام فلسطين التي رفعت في الجليل والناصرة، كما عبرت عنه شعارات التأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا قالت الأعلام والشعارات: إن تحرك يوم الأرض يتجاوز الإعراب عن التأييد والتضامن، إلى الاعلان عن الالتحام والتمازج ووحدة المصير، وإلى التعامل مع الأرض الفلسطينية على أنها أرض واحدة، سواءً احتلت في العام ١٩٦٧ أم في العام ١٩٤٨.

في إطار هذا المضمون العميق للانتفاضة، برزت لها أصداء سياسية مباشرة ومتنوعة.

ففي داخل اسرائيل، انعكست الانتفاضة أزمة على حكومة مناحيم بيغن، وهي أزمة قد تسفر عن انتخابات جديدة في اسرائيل، تجري قبل الموعد المحدد لها بفترة طويلة، ولكن الجوهري في هذه الأزمة أنها تضع الكيان الاسرائيلي أمام مأزقه الاستراتيجي، بالرغم من القوة العسكرية الهائلة التي يملكها.

وفي العواصم الغربية كافة، حيث الامتداد الحيوي للنفوذ الاسرائيلي، وجدت هذه العواصم نفسها أمام أحداث الانتفاضة ودروسها وجهاً لوجه، كما وجدت نفسها مضطرة ومرغمة على إعلان مواقف تبتعد عن التأييد التقليدي للموقف الاسرائيلي بهذا المقدار أو ذاك، بل وبدأ بعضها يطرح ضرورة العودة لإحياء التحرك السياسي الأوروبي، من أجل الاسهام في إيجاد حلول مرضية لأزمة الشرق الأوسط.

وتفاعلت جماهير العواصم العربية مع الانتفاضة بالقدر المتاح لها من حرية التعبير، بينما شكل غياب التضامن العربي، وغياب استراتيجية عربية موحدة، حاجزاً واقعياً أمام القدرة على الاستفادة من وقائع الانتفاضة، واستخلاص جملة من المواقف الدولية المتناسبة مع زخمها وعطائها.

وهنا بالذات، يبرز أمامنا الدرس الكبير. فقد أعطى سكان المناطق المحتلة من طاقاتهم النضالية أقصى ما يستطيعون، ولكن هذا العطاء لا يستطيع أن يأخذ مداه طالما بقي الوضع العربي عاجزاً عن رسم سياسة موحدة، ورافضاً لمنطق استعمال امكاناته المالية والاقتصادية في الضغط على الولايات المتحدة وعلى العواصم الغربية، لإجبارها على إعادة النظر في سياساتها في المنطقة العربية، خاصة وأن الإقرار بسياسة الضغط هذه، هو المدخل العملي الوحيد لمواجهة اتفاقات كامب ديفيد، وإسقاط هذه الاتفاقات نهائياً، ومنع تسرب الأطروحات التي تدعو لتجديدها، أو تطويرها، أو تكميلها، من وراء ظهر الانتفاضة وانجازاتها.

بلال الحسن

نحو برنامج تنموي من أجل الصمود في المناطق المحتلة

ابراهيم الدقاق

ربما بدا عنوان هذه الدراسة غريباً على انسان غريب عن هذه المنطقة، أو ربما كان غريباً على انسان لم يعان ما عاناه أهل هذا البلد تحت ظروف الاحتلال الاسرائيلي، لأن برامج التنمية تشرع في العادة من أجل المحافظة على مستوى اقتصادي اجتماعي موجود، اذا كان هناك خطر يتهدده، او تشرع من اجل الارتفاع بالمستويات الموجودة اذا توفرت الشروط لذلك. اما ان تكون التنمية من اجل الصمود، فهذا أمر يعكس قلقاً من نوع آخر لم تتناوله كلاسيكيات التنمية.

واذا ما تناولنا هذه الحالة الطارئة نقول انها ناتجة عن احتلال استيطاني معني بالالحاق الاقتصادي للأرض المحتلة وتدمير البنى التحتية التي تشكلت تاريخياً فوقها، وكذلك تدمير الامكانات البشرية والمادية التي تساعد على بناء وطن فلسطيني حر مستقل.

ولذلك فالاحتلال الاستيطاني الاسرائيلي معني بتحقيق أغراضه في المنطقة المحتلة في اطار تطور اقتصاده ومجتمعه. ونبين في هذا الصدد بعض المؤشرات الهامة في هذا المجال[1]:

١ ــ تعميق التزاوج بين رأس المال المالي والصناعي الاسرائيلي ومثيله العالمي واتخاذ هذا التشكيل موقعاً متقدماً في نشاط المؤسسة الصهيونية. وقد عبر رأس المال عن دوره هذا بعد فترة بناء الدولة، وبشكل خاص عام ١٩٦٧ وما بعده. وكان من نتائجه زيادة ربط النشاط الاقتصادي الاسرائيلي بالسوق العالمي ودخوله في تشكيلة توزيع العمل الدولية، التي تتحكم بعلاقات الانتاج على مستوى العالم الرأسمالي والعالم الثالث.

٢ ــ الاتجاه نحو زيادة استعمال التكنولوجيا المتقدمة في الصناعة والزراعة،

---

* قُدِّمت هذه الدراسة الى «مؤتمر التنمية من أجل الصمود» الذي عقدته «جمعية الملتقى الفكري العربي» في القدس عام ١٩٨١. وكاتب الدراسة هو رئيس الهيئة الإدارية للملتقى، ورئيس نقابة أصحاب المهن الهندسية، فرع الضفة الغربية.

بغرض تكثيف دور رأس المال والتوفير في اليد العاملة، وخاصة العربية منها، سواء كانت من اسرائيل أم من الأرض المحتلة؛ هذا بالاضافة لتصنيف الصناعة الى أمنية وعادية. فأصبحت هناك الصناعات العسكرية والمساندة والتي تستخدم تكنولوجيا متطورة جداً وأيد عاملة يهودية صرفة فقط. وهناك الصناعات المدنية التي تستخدم أيد عاملة عربية غير ماهرة بالاضافة للأيدي العاملة اليهودية.

٣ ــ وسعت حرب عام ١٩٦٧ السوق الاسرائيلي بضمها مايزيد على المليون مستهلك جديد من الأرض المحتلة دفعة واحدة. وتحولت هذه الأرض الى ثاني مستورد بعد الولايات المتحدة من اسرائيل، والأولى اذا ماخصمنا صادرات الألماس من مجموع الصادرات الاسرائيلية. وأحال الاحتلال الأرض المحتلة الى مخزن يمون الصناعة والزراعة في اسرائيل بحاجتها من العمال غير المهرة بشروط اقتصادية وشروط عمل مريحة.

٤ ــ ان رغبة رأس المال الاسرائيلي في الاستفادة من العمل الفلسطيني المنضبط الرخيص، وزيادة قدرة الأرض المحتلة على الاستهلاك لم يسقط الهدف الصهيوني في ضرورة تهويد الأرض وتهجير الفلسطينيين منها. ومن أجل تحقيق ذلك، لجأت المؤسسة الاسرائيلية الى أسلوبين:

(أ) زيادة نجاعة الانتاج بزيادة استخدام التكنولوجيا في الزراعة والصناعة؛ وبالتالي التقليل من الاعتماد على الأيدي الرخيصة وتيسير هجرتها.

(ب) ولتعويض النقص في الاستهلاك بسبب الهجرة، لجأت اسرائيل الى اعتماد وتطوير سياسة الحدود المفتوحة مع العالم العربي، وتنويع انتاجها، والاعتماد على أسواق خارجية وخاصة بالنسبة لتصدير السلاح. وقد حققت في هذه المجالات نجاحاً كبيراً. فسياسة الجسور المفتوحة عبر الأردن تبعتها الحدود المفتوحة عبر سيناء وعبر الشريط الحدودي في لبنان. وأما في مجال تصدير الأسلحة، فقد احتلت اسرائيل المركز السابع بين موردي الأسلحة في عام ١٩٨٠.

٥ ــ لذلك فان تدشين هذه السياسة الاقتصادية الاسرائيلية استتبعه تسارع في مصادرة الأراضي تحت أعذار مختلفة، وخلق أوضاع صعبة للمواطنين تسهل هجرتهم. ويمكننا الاشارة في هذا المجال الى تصريح أهارون ياريف[٢]، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ــ أبيب، الذي كشف فيه النقاب عن خطة اسرائيلية لإخراج ما بين ٦٠٠,٠٠٠ ــ ٧٠٠,٠٠٠ فلسطيني من الأرض المحتلة تحت ظروف (معينة؟).

وحتى تستجيب أوضاع الأرض المحتلة الى هذه الأهداف الكولونيالية، سعى الاحتلال الى اعادة تشكيل بنيتها، بما يحقق هذه الأهداف. لهذا أصبح لابد من إعادة النظر في برامج التنمية المحلية لتصبح قادرة على خدمة غرض الصمود في وجه الاحتلال الاستيطاني الاسرائيلي على ان تهتم المراجعة بدراسة السبل الكفيلة بوقف التدهور الحالي الذي تفتعله السلطة المحتلة في أوضاع المواطنين تحت الاحتلال أولاً، ومن ثم تدارس امكانية توفير مستوى معيشي مقبول للإنسان الفلسطيني، ودعم قدرته على التصدي للاحتلال من منظور استراتيجي واضح يستخدم عملية التنمية وسيلة من وسائله الفعالة، ويقلل من عملية الاسترخاء السياسي تحت ضغوط أي توجه خاطىء

لعملية دعم الصمود. ولذلك ليس غريباً ان يصبح من غرض هذا البرنامج الدعوة الى وقف التدهور المتلاحق في البنى المختلفة للمجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال بإجراءات تغير من النظرة الكلاسيكية لعملية التنمية. وهنا تبرز فكرة اخراج قضية الدعم من نقطة الاستجابة الآنية للمشكلة والمتصفة برد الفعل العاطفي، الى مرحلة العمل باستراتيجية نابعة عن التصدي للاحتلال، وليس هذا سهلاً بطبيعة الحال ولكنه ليس بالمستحيل.

المناقشة

ان المعاني المشار اليها أعلاه مكمل بعضها للبعض الآخر ومتداخلة تماماً. فهناك صمود الإنسان فوق أرضه، وهناك مشكلة توفير شروط انسانية لمعيشته، وفي حدود معقولة، تجعل قضية تطبيع العلاقات الجارية بين المنطقة المحتلة والعالم العربي واسرائيل منذ عام ١٩٦٧ غير ذات أثر على عمله الدائب من أجل انهاء الاحتلال، وتحقيق حقوقه الوطنية.

وليس من السهل بطبيعة الحال، ايجاد صيغة مثلى تجمع بين المتغيرات الحاصلة في العالم العربي، بما تحمله من توجهات سياسية مختلفة ومتناقضة، وضرورات الصمود والنضال ضد الاحتلال الاسرائيلي. ولكن توضيح رؤية الداخل عن حاجته ستقلل حدود المناورة أمام الأنظمة المتهربة من مسؤولياتها، بحجة عدم المعرفة، وسيؤدي هذا الى الزام العالم العربي بالموقف القومي الصحيح. ونعني بالموقف القومي الصحيح ذلك القائم على أساس الالتزام بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، والموقف المبدئي الذي أعلنته منظمة التحرير بأجهزتها المختلفة من جميع الحلول. ويستتبع ذلك تكييف السياسة العربية لتتلاءم مع هذه الحقوق والموقف المبدئي المشار اليهما. ويجدر، بعد توضيح حاجة الداخل ضمن الاطار الفلسطيني، عدم الخوض في تأثيرات هذا التوضيح على السياسة الداخلية لكل بلد عربي؛ فهو أمر يهم كل شعب في بلده.

التعريف بالمشكلة

لم يأت الاحتلال الاسرائيلي الى الأرض المحتلة كمستثمر او تاجر فقط، وانما أتى مستوطناً راغباً في تهويد الأرض. وتهويد الأرض يعني، بالمنطق والضرورة، التخلص من العنصر البشري العربي كلية أو إبقاء قسم منه ليخدم غرضاً استيطانياً او اقتصادياً دون ان يخل ذلك بالموازين السكانية الاسرائيلية.

وتبقى الأرض محور الصراع بيننا وبين الصهيونية. ففي حين تقيم الصهيونية دعواها على أسس تاريخية وتبطن شهوة كولونيالية، يقف الحق العربي كاستمرار متصل من الوجود والعيش والممارسة والتفاعل مع هذه الأرض كحقيقة لا تقبل الجدل. وأفرز الموقف الصهيوني هذا، معاناة الفلسطينيين والمشكلات التي يواجهها العالم في منطقة الشرق الأوسط. وتتعقد المعاناة وتتزايد المشكلات بتزايد وتصاعد حملة مصادرة الأراضي وحرمان اهلها من الاستفادة منها والعيش فوقها. وعندما أعلنت اسرائيل ضم القدس، في ١٩٦٧/٦/٢٨، بينت أنها وراء ضم الأرض. اما المواطنون فقد حولتهم الى مقيمين، لا مواطنين يملكون الأرض

والحق الطبيعي (لا الممنوح) في البقاء فوقها. وكان هذا القرار الحركة الأولى بعد عام ١٩٦٧ في اتجاه سياسة طرد السكان من أراضيهم والاستيلاء عليها بحجج مختلفة. ولم تتوقف السياسة الاسرائيلية عند حدود الاستيلاء على الأرض ولكنها امتدت الى المعاملة. فالمعارضة للممارسة الاسرائيلية أصبحت تخريباً في رأيها والسكوت على استيلائها على الأرض ومصادر المياه والطاقة واعادة تشكيل اقتصاد الأرض المحتلة ليستجيب لحاجة الانتاج الاسرائيلي، والسكوت على الاعتداء على الهوية الفلسطينية الخ... أصبح تعايشاً. وطبيعة الدولة اليهودية الخالصة تستدعي إخضاع مجمل النشاطات الوطنية الفلسطينية لهذا الغرض. وهذا يحيل المواجهة بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال الى مواجهة حياتية وحضارية. وكونها تتصف بالمصيرية، اكتسبت المواجهة جديتها التي اتسمت بها، في السابق وفي الوقت الحالي. ولذلك فان الصمود هنا هو صمود حياتي، وتصد حضاري، ونضال من أجل المحافظة على مصير شعبنا ومستقبله. ومثل هذا الصمود، وبهذه الدرجة من الحدة والمصيرية، يستدعي اجراءات تتناسب وطبيعته وترتفع الى مستواه.

تحديد أبعاد المشكلة

من أجل تسهيل المناقشة نحدد أبعاد المشكلة في النقطتين التاليتين:

١ ــ المشكلة المادية و٢ ــ المشكلة الحضارية والإنسانية.

ونتناول المشكلة الأولى باختصار شديد، فنقول: ان أساس المشكلة هو الأرض: مصادرتها والهجرة منها واهمالها. اما المصادرة فقد بلغت في الضفة الغربية وحدها، حتى نهاية عام ١٩٨٠، ما يزيد على ثلث أراضيها البالغة ستة ملايين دونم تقريباً.

ويذكر تقرير اللجنة المركزية للمؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الاسرائيلي أنه في الأربع سنوات الأخيرة نفذت سلطات الاحتلال حملة لمصادرة الأراضي في المناطق المحتلة. فأكثر من ثلث أراضي الضفة الغربية المحتلة صودر بحجج مختلفة، وخلال استعمال العنف العسكري والبوليسي من قبل سلطات الاحتلال[٣]. ويذكر هشام عورتاني ان مساحة الضفة الغربية حوالى ستة آلاف كيلومتر مربع ويقدرها آخرون مثل فان أركادي وتوما ودارين درابكين بالمقدار نفسه تقريباً[٤].

ويؤكد عبد الرحمن أبوعرفة، في دراسة نشرت في القدس بعنوان: «الاستيطان والتطبيق العملي للصهيونية»، استقاها من عدة مصادر أن نسبة المصادرة تجاوزت ثلث مجموع الأراضي في الضفة الغربية. ويورد الأرقام التالية:

الأراضي القابلة للزراعة في الضفة الغربية ٢,٦٥٦,٠٠٠ دونم

الأراضي المستغلة (حوالى ٧٧٪) ٢,٠٤٥,٠٠٠ دونم

الأراضي القابلة للزراعة وصادرتها السلطة الاسرائيلية حتى نهاية ١٩٧٨ (١٢٪) ٢٤٥,٢٨٠ دونماً.

الأراضي لمستغلة وتمت مصادرتها حتى أوائل ١٩٨٠ (تشمل المراعي) ١٠٠,٠٠٠ دونم

مجموع الأراضي المصادرة لصالح المستوطنات حتى نهاية ١٩٨٠ ١,٩٢٥,٠٠٠ الى ٢,١٠٠,٠٠٠ دونم

وأرض الضفة موزعة على الحاجات الأساسية: ثلثها للزراعة، و١٤٠,٠٠٠ دونم للسكن، والباقي لأغراض أخرى، كالطرق والأماكن الأثرية والمصادر الطبيعية الخ...[٥].

ويقدر عورتاني المساحة المخصصة للزراعة بحـوالى ٤٧٪، ولكنها انخفضت عام ١٩٧٤ بمقدار ٢٣٪[٦].

ولا يمكن ان ندعي ان مجمل الأراضي المصادرة كانت مستصلحة للزراعة، ولا انها كانت زراعية. فهناك أراض صادرها الاسرائيليون لأغراض إسكانية او حربية او خلاف ذلك ولم تكن اراض زراعية بالمعنى الصحيح ولكنها، وبشكل واضح، كانت تسهم بشكل او بآخر في توفير المراعي للثروة الحيوانية وكمجال للتمدد السكاني.

وقد شكلت عوامل المصادرة أحد الأبعاد. أما البعد الثاني، فكان هجرة الفلاح من الأرض. وقد انخفضت نسبة العمالة في القطاع الزراعي ما بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٦ بمقـدار ٢٨,٢٪[٧]، تحت ضغط انخفاض مردود الزراعة البعلية[٨] وتغير المعايـير الانتاجية وخاصة في حقول البناء، او في السوق الاسرائيلي. أضف الى هذا الهجرة الى خارج الأرض المحتلة. وقد ادى هذا الوضع الى انخفاض نسبة الانتاج الزراعي الى الدخل القومي، من ٣٥,٥٪ عام ١٩٦٨ الى ٢٨,١٪ عام ١٩٧٦[٩]. مع العلم ان انتاجية العامل الزراعي الفلسطيني ارتفعت بالنسبة للعامل الاسرائيلي من ٣,٧:١ عام ١٩٧٠ الى ٢,١:١ عام ١٩٧٦[١٠]. ولعل السيطرة الاسرائيلية على المياه وخاصة في قطاع غزة قد أثرت وتؤثر على التمدد الزراعي ولكن العامل الحاسم يبقى العنصر البشري والهجرة من الأرض. ويقدر عورتاني نسبة المساحة المروية في الضفة الغربية، بنسبة ٤٪ (يؤكد غيره هذه النسبة)، بينما تصل هذه النسبة الى ٤٥٪ في قطاع غزة. وهذا بدوره ينعكس على مردود الكيلومتر المربع في الضفة والذي وصل بأسعار ١٩٧٤ الى (٢٩٦,٠٠٠ل.إ) بينما وصل المردود الى (١,٢٢٣,٣٠٠٠ ل.إ) في القطاع[١١].

وتقتضي معالجة هذا العامل الحاسم اعتبار قضيتين أساسيتين:

أولاً ــ علاقة زراعة الأرض المحتلة بالضفة الشرقية. ونشير، في هذا المجال، الى اعتماد الصادرات الزراعية من الأرض المحتلة على سوق الضفة الشرقية كظاهرة ذات معنى، على ضوء حقيقة ان الضفة الغربية تستورد ٣٥٪ من الخضار التي تستهلكها و٦٥٪ من الفواكه من اسرائيل[١٢]. وهذا يوضح عملية الأحلال التي تفرضها السلطة المحتلة على السوق المحلية والعمل على توسيعه لاستيعاب المزيد من الانتـاج وارغام الانتاج المحلي على الرحيل عبر الحدود المفتوحة مادامت السياسة الرسمية المعلنة في العالم العربي (ما عدا مصر) لا تسمح بالاستيراد المباشر من اسرائيل.

وثانياً ــ هناك من يرى ان اسرائيل فشلت في اعادة توجيه السياسة الزراعية بحيث تجعلها مكملة للنمط الزراعي الاسرائيلي بدل ان تكون منافساً له. يقول فان أركادي ان ٨٦٪ (١٩٧٢ ــ ١٩٧٣) من الصادرات الى الضفة الشرقية كانت حمضيات وفواكه، وخضار وزيت الزيتون الخ... ولم تتغير مكونات هذه الصادرات الا بالنسبة للحمضيات التي ارتفعت نسبتها من ١٩٪ عام ١٩٦٨ الى ٣٠٪ عام ١٩٧٢ ــ ١٩٧٣[١٣]. الا أننا نعتقد ان الأمر أعمق من هذه الرؤية السريعة للمشكلة. والسؤال هو: هل خططت اسرائيل، أصلاً، لتجعل النمط الزراعي في الأرض المحتلة متكاملاً مع نمطها؟ أم أنها رأت في

التكامل الاقتصادي تناقضاً مع أولوياتها الأخرى؟

اقتصادياً، هناك امكانيتان لجعل الزراعة في الضفة والقطاع مكملة للنمط الزراعي القائم اليوم في اسرائيل(١٤) وهاتان الإمكانيتان هما:

أولاً ــ تخصيص الأرض المحتلة لإنتاج ما يسمى (ببديل الاستيراد).

ثانياً ــ تحويلها الى انتاج يعتمد على كثافة في العمل ومعد للتصدير. (Contracting Labour Intensive Export) كالخضار والتوت الأرضي والزهور، مستغلة بذلك الأيدي العاملة العربية الرخيصة.

أما في الحالة الأولى فان أهم بديل للاستيراد هو الحبوب من أجل الغذاء والعلف. ويساعد انتاجها في الأرض المحتلة اسرائيل على الاستعاضة عن استيراد هذه السلعة الأساسية من الخارج ويخفف قلقها من جراء اعتمادها شبه الكامل على السوق العالمي. اذ ان استيراد الحبوب من الخارج يأتي في المرتبة الثانية بعد استيراد معدات وتكنولوجيا الحرب.

غير ان اعتمادها في انتاج هذه المادة الأساسية على الأرض المحتلة رغم جدواه الاقتصادية يتناقض مع أهدافها السياسية. ولذلك، فهي تبحث عن أساليب بديلة لتوفير الحبوب بدون ثمن سياسي.

وأما في الحالة الثانية فان الفائدة الاقتصادية في توفير مثل هذا النوع من التكامل تعني بالضرورة تطوير بنية زراعية تحتية متقدمة وتقديم حوافز مادية لمثل هذا النوع من الانتاج. ومن شأن مثل هذه السياسة ان تتناقض مع الأهداف السياسية الاسرائيلية لأنها ستزيد من فرص العمل أمام الفلسطينيين وتزيد من أسباب صمودهم وتشبثهم بالبقاء.

وفي اطار التفكير السياسي الاسرائيلي تبقى هناك امكانيتان لربط الزراعة في الضفة والقطاع بالزراعة الاسرائيلية. وهاتان الامكانيتان هما:

أولاً ــ توظيف تكنولوجيا زراعية متقدمة في الأرض المحتلة كما هو الحال مثلاً في انتاج البذور المهجنة وتكنولوجيا الري. وهذا من شأنه ان يعمق تبعية الأرض المحتلة وذلك باعتمادها واعتيادها على تكنولوجيا لا تملك مقدراتها، وفي الوقت نفسه، سلب الأرض المحتلة مقوماتها الزراعية التقليدية. وتخدم هذه السياسة غرضاً اسرائيلياً علمياً أيضاً وذلك باتاحة المجال لإجراء التجارب على تطوير الزراعة التقليدية في المناطق الجافة بأساليب وتكنولوجيا اسرائيلية.

ونشير الى ان عامل الزمن والاحتكاك بين المزارعين الاسرائيليين والمزارعين الفلسطينيين وهيمنة السياسة الزراعية الاحتلالية قد أحدثت جميعاً تغيراً كيفياً في الزراعة المحلية. وكان لهذا التغير نتائجه في ثلاثة مجالات على الأقل. أولها تحسين النوعية؛ مما أتاح للزراعة المحلية قدرة محدودة على المنافسة مع المنتوج الزراعي الاسرائيلي في أسواق الأرض المحتلة. وثانيها زيادة فرص العمل في المجالات المرافقة لعملية التحديث. وثالثها الاستجابة لضغوط السياسة الزراعية الاسرائيلية حيثما لم يكن أمام الزراعة المحلية الا الاستجابة. وكمثال على ذلك، اضطرار المزارع الفلسطيني لقبول تقنين المياه واستعمال أسلوب التنقيط وذلك بغرض توفير المياه للمستوطنات الاسرائيلية

التي اقيمت على أرضه، بدل ان يوفرها لغرض توسعه الزراعي. ومثال آخر، اقامه اسرائيل للحواجز أمام تسويق منتجات الأرض المحتلة محلياً وتشجيع المزارع على تصدير منتوجه عبر الحدود المفتوحة بكل مايحمله هذا من آثار سياسية سيئة. وليس غريباً تحت هذه الضغوط أن نلاحظ أن صناعة الألبان العربية وصيد الأسماك، وانتاج البيض ولحوم الدواجن واللحوم الحمراء تكاد تتلاشى من نمط الانتاج المحلي، وذلك بسبب المنافسة الشديدة التي تفرضها المنتجات الاسرائيلية على السوق المحلي وهي متحصنة من الخسارة بالدعم المادي (السوبسيديا). هذا الدعم الذي تحظى به هذه المنتجات الاسرائيلية من السلطة في حين تحرم منه المنتجات المحلية. ولعل مثال الرغيف البلدي الذي يباع بضعف سعر الخبز الاسرائيلي، بسبب رفض اسرائيل دعم انتاج الخبز البلدي في مقابل دعمها للخبز الاسرائيلي، يضيف مثالاً آخر من الأمثلة الكثيرة التي يمكن سوقها في هذا المجال.

ومن المناسب الاشارة الى محاولات فرض تكنولوجيا متطورة على الزراعة في الأرض المحتلة سواء في المستوطنات الاسرائيلية أم بشكل محدود في الأرض المحتلة. وتدعي المصادر الاسرائيلية أنه في الفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٥ استوعبت الأرض المحتلة تكنولوجيا زراعية جديدة أدت الى زيادة الانتاجية بمعدل سنوي مقداره ١٧,٥ ٪ في الضفة الغربية و١٣,٢ ٪ في قطاع غزة كنتيجة للتحسينات التكنولوجية الزراعية، وكذلك نتيجة ادخال تكنيك يعتمد على التكثيف الرأسمالي والتوفير في الأيدي العاملة. وقد أدى ذلك الى تخفيض عدد العاملين في الزراعة مابين ١٩٦٨ و١٩٧٥ من ٤٧ ٪ الى ٣٦ ٪ في الضفة الغربية، ومن ٣١ ٪ الى ٢٦ ٪ في قطاع غزة[١٥].

ثانياً ــ اجتذاب الفلاحين من العمل الزراعي المحلي الى العمل في الزراعة الاسرائيلية سواء كان ذلك في المستوطنات الاسرائيلية أم في اسرائيل نفسها.

ويبدو ان السياسة الاسرائيلية تواجه اختيارين كلاهما غير مناسب لها. ففي حين ان ضرورات زيادة الربح تستدعي زيادة انتاج المحاصيل المعتمدة على العمل الكثيف، وخاصة المحاصيل المعدة للسوق الأوروبي؛ وهذا من شأنه زيادة اعتمادها على الأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة، يتجه البحث الزراعي الاسرائيلي الى مزيد من التحديث التكنولوجي بغرض التخلص من الاعتماد على هذه الأيدي في الزراعة اليهودية.

وهذا يعني ان تحويل الانتاج الزراعي في الأرض المحتلة تدريجياً، تحت الظروف الحالية، الى انتاج رأسمالي مسلح بتكنولوجيا علمية يعني العمل على تفريغ الأرض من سكانها على المدى البعيد.

ولا يمكن إغفال الوضع الصناعي من تقديرنا وخاصة القطاع غير التقليدي. فقد واجه هذا القطاع سياسة تمييزية في فترة الحكم الأردني وهو يواجه سياسة معادية الآن. تقول روز مصلح في دراستها: «من ضمن ١٤ شركة صناعية مساهمة دعمتها الحكومة (الأردنية) كانت هناك شركة واحدة (في الضفة الغربية) هي شركة الزيوت النباتية في نابلس»[١٦]. ففي حين كانت تسهم الصناعة بمقدار ٧ ٪ في الدخل المحلي في عام ١٩٦٨ ارتفعت هذه النسبة الى ٨ ٪ في عام ١٩٧٣ ولكنها انخفضت من ٧ ٪ الى ٦ ٪ بالنسبة للدخل القومي. هذا رغم ارتفاع العمالة من ١٨,٠٠٠ عامل عام ١٩٦٨ الى

٢٠,٠٠٠ عامل عام ١٩٧٣. ويذكر فان أركادي ان التغير في البنية الصناعية كان ناتجاً عن تسارع النمو في قطاعات مواد البناء والمقاولات الفرعية وخاصة في صناعة الملابس. فقد تمت صناعة الملابس بمعدل ٣٠٪ في السنة بداية من عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٧٢[١٧]. وخلال الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٧٩ انخفضت حصة الصناعة من ٦٪ الى ٤,٤٪ عام ١٩٧٩ من الدخل القومي[١٨].

ويؤكد أبو كشك[١٩] ان عدد الوحدات الصناعية في انخفاض من سنة لأخرى، وقد كانت هذه النسبة أكبر من ٥٪ خلال الفترة ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩. وتشكل هذه المعطيات، لأول وهلة، تناقضاً مع النتائج التي تم الوصول اليها من خلال العينة التي قام بدراستها، حيث وجد أن ٥٦٪ من مجموع المصانع التي تم الاتصال بها قد أقيمت بعد عام ١٩٦٧. ويذكر ان التفسير لهذا التناقض هو ان الكثير من المصانع التي أقيمت قبل عام ١٩٦٧ وتلك التي أقيمت بعد ذلك العام لم تستطع الثبات في السوق، بسبب المنافسة التي واجهتها وسوء الأوضاع والسياسة التي عانت منها. لهذا كان عدد الوحدات التي تقام سنوياً أقل من عدد الوحدات التي تخرج من حقل الانتاج خلال تلك السنة.

ومما لا شك فيه ان الحوافز الاقتصادية التي كانت تقدمها السلطة الاسرائيلية للمصدرين المحليين، لعبت دوراً ايجابياً في حركة التجارة عبر الحدود المفتوحة وفي حدود معينة في تكييف الانتاج الزراعي والصناعي ليستجيب لضرورات الاقتصاد الاسرائيلي وعلاقته بالانتاج والسوق المحليين. فقد بلغت هذه الحوافز المالية المدفوعة عام ١٩٧٠ حوالى ثلاثة ملايين وربع المليون ليرة اسرائيلية (أسعار عام ١٩٧٠). نالت منها صناعتا الصابون والزيوت ثلثي هذه القيمة مناصفة تقريباً[٢٠].

ولكن محصلة هذه الحركة التجارية عبر الحدود المفتوحة كانت سلبية في معظمها. فقد حافظت على التجارة ولم تساعدها على التوسع ولم تساعد على ازدهار الضفة والقطاع رغم ان توقفها فجأة سيؤدي الى مشكلات انتقالية لحين ايجاد أسواق بديلة، وخاصة لبعض المنتجات الزراعية[٢١].

واذا ما تناولنا المشكلة الحضارية والإنسانية فان الاحاطة بها تصبح أكثر صعوبة. ولكننا نأمل أن نقدم في هذا الجزء بعض ملامح قطاع الخدمات ودور العمالة. ونأمل ان نقدم كذلك أبعاداً أخرى عند بحث موضوع «الإنسان».

ومما يساعد على فهم حجم التغير في طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية القاء نظرة سريعة على قضيتين:

١ ــ نمو حجم العاملين بأجر من سكان الأرض المحتلة، سواء كان ذلك في السوق المحلي أم في السوق الاسرائيلي.

٢ ــ آثار هذا النمو على البنية الاجتماعية.

وتبين الاحصاءات نمواً سريعاً في حجم العمالة بمقدار ٦٩,٩٪ ما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٤[٢٢]، ولكن هذا النمو السريع لم يأت نتيجة سياسة اقتصادية وطنية في الضفة والقطاع ولكنه جاء استجابة لحاجة السوق الاسرائيلي للعمل المأجور الرخيص. ولم تتحول هذه الأجور الى بناء بضائع رأسمالية في الأرض المحتلة ولكنها بقيت في حيز الاستهلاك تخضع لتأثيرات اجتماعية ناتجة عن عملية التحديث غير المنضبطة، والمتمثلة في المحاكاة

والدخول في سوق استهلاكي لا يتناسب والبنية الاجتماعية والاقتصادية في الأرض المحتلة ولا يخدم، بالنتيجة أي غرض وطني.

وصحيح ان استيعاب ٦٥,٠٠٠ عامل عام ١٩٧٦[٢٣] في السوق الاسرائيلي لم يؤثر مثلاً على الانتاج في الأرض المحتلة في ظل الركود الاقتصادي، ولكنه أثر، بشكل واضح، على الزراعة البعلية. اذ يقدر عدد المهاجرين من الضفة الغربية وحدها في السنوات الخمس (١٩٧٤ ــ ١٩٧٨) بحوالى ٥٠,٠٠٠ مهاجر. وعندما تدهور الوضع الاقتصادي في اسرائيل عام ١٩٧٤ هاجر الفائض من العمال الفلسطينيين الى الخارج. ويقدر عدد المهاجرين سنوياً من الأرض المحتلة بعشرة آلاف[٢٤].

ولو توافر رأس المال الوطني الجاهز للتشغيل مع توافر الأيدي العاملة لأمكن تنشيط صناعة البناء العربية وأمكن بالتالي، وبالاضافة لاستيعاب قسم من فائض العمال، التصدي لحل مشكلة السكن المستعصية في الأرض المحتلة[٢٥]، وفي الحدود التي تسمح بها الظروف.

الإنسان

مما لا شك فيه ان هناك مدارس صهيونية تؤمن بضرورة التخلص من العرب كلية، وهناك مدارس أخرى أكثر برغماتية، تؤمن باستخدام قوة العمل العربية لأنها في رأيها لا تؤثر على سياسة التهويد. وفي الحالتين، يبقى الاجماع على السيطرة الصهيونية المطلقة موضوعاً لا خلاف حوله.

لذلك يصبح الإنسان تحت الاحتلال هدف الهجمة الصهيونية وغايتها من أجل تهويد الأرض.

ومن حيث أراد الاحتلال او لم يرد، فقد عمل على تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية في الأرض المحتلة، مما سرّع عملية الاستقطاب الاجتماعي. وربما يجد الإنسان بعض الايجابيات هنا أو هناك ولكن المحصلة تشكل قدراً سلبياً في المجالين الوطني والإنساني.

فازدياد نسبة العمالة بعد الاحتلال دون تطور اقتصادي في المجالات: الزراعية والصناعية والخدماتية، مع ما صاحب هذا الازدياد من مصادرة للأرض وانتشار للاستيطان الاسرائيلي قد أعطى مؤشرات تحتاج الى وقفة.

ولعل أبرز هذه الظواهر «برلتة» (Proleterianization) السكان وتداعي المجتمع التقليدي تحت تأثير عمليات التحديث الناتجة عن ارهاصات المجتمع الاسرائيلي واقتصاده ووسائله الأخرى. وقد أدت هذه الظواهر الى نتيجتين هما:

أولاً ــ قدرة قسم من الأهالي على التكيف مع هذه التغييرات.

ثانياً ــ عدم قدرة القسم الآخر على التكيف فهاجر أو انزوى.

وقد تفاعل القسم الأول من السكان مع الأحداث وأخذ مواقف سياسية واقتصادية تنسجم مع الأهداف الوطنية. والقسم الآخر اما هاجر من الأرض المحتلة او اتخذ موقفاً هامشياً من الأحداث او حاول الاستفادة المباشرة من الحركة السريعة للتبادل البضاعي، سواء بين السوق الاسرائيلي وسوق الأرض المحتلة أم بين سوق الأرض المحتلة وسوق

الضفة الشرقية.

وقد ادى هذا التمايز الى بروز مدارس الفكر السياسي في الأرض المحتلة، وأبرز هذا التمايز نفسه من خلال انتخابات المجالس البلدية عام ١٩٧٦. ولم تتوقف عملية الفرز السياسي بعد ذلك.

وليس الغرض هنا اجراء تحليل للاتجاهات السياسية، وانما الغرض رسم الاطار الذي تتفاعل ضمنه الأحداث وتؤثر على بقاء الإنسان فوق الأرض. ولا يمكن ان يتم تحديد الاطار دون رصد مكوناته.

وتبرز ظاهرة أخرى ذات دلالة مهمة بشكل واضح، وهي ازدياد اعتماد الإنسان الفلسطيني على المعونة التي تأتيه من الخارج بسبب قصور الاقتصاد المحلي عن تغطية حاجته، ويقدرفان أركادي ان اسهام العمل المأجور خارج الأراضي المحتلة يشكل نصف النمو الكلي تقريباً. ويبدو ان هذا التقدير في محله[٢٦]. ففي حين كان اسهام الخارج ٣,٣ ٪ عام ١٩٦٨ من مجمل الدخل القومي للضفة قفزت النسبة عام ١٩٧٣ الى ٢٧,٤ ٪. اما في القطاع فقد تصاعد الاسهام من الخارج وللفترة نفسها (١٩٦٨ ــ ١٩٧٣) بمقدار ٣٦,٢ ٪ ويبلغ متوسط التصاعد في الضفة والقطاع لهذه الفترة ٣٥,٨ ٪[٢٧].

ورغم علمنا ان الأرض المحتلة كانت تعتمد في معيشتها على اسهامات أبنائها في الخارج، لكن هذه القفزة في الاعتماد وازدياد هذه النسبة بهذا الشكل يلفت النظر الى مقدار الاعتماد على العمل المأجور خارج الأرض المحتلة وبشكل خاص في السوق الاسرائيلي.

وبالاضافة للمشكلات الأمنية «والبرلتة» التي أشرنا اليها، فان المواطن يواجه مشكلات حياتية أساسية نشير، في ما يلي الى بعضها:

يقدر الدارسون ان ايجار السكن للعامل يصل في بعض الأحيان الى ٥٠ ٪ من دخله[٢٨] وربما تزداد هذه النسبة مع الهبوط المستمر في انشاء الوحدات السكنية بالنسبة لزيادة الطلب عليها. اذ يذكر ان بداية الأزمة تكون عندما تصل نسبة اشغال الغرفة الى ثلاثة أفراد أو أكثر. فبينما كانت هذه النسبة حوالى ٤ ٪ في المجتمع الاسرائيلي عام ١٩٧٥ كانت النسبة حوالى ٥٠ ٪ في الأرض المحتلة[٢٩].

ومن شأن هذا الوضع الخاص بالإسكان ان يحظى باهتمام كبير لأبعاده الاقتصادية والمعيشية وتعميق الاستقرار.

والمشكلة الأخرى، قضية المحافظة على الهوية الوطنية في وجه عملية التزييف التي تتعرض لها. وليس سراً ان اللباس الفلسطيني والمأكل الفلسطيني أصبحا اسرائيليين في الدعوة الاسرائيلية. والمدن والقرى الفلسطينية تتعرض لعبرنة في أسمائها وتاريخها وأصبحت الضفة الغربية الفلسطينية حالة طارئة على فلسطين تسقط بارادة سلطوية اسرائيلية.

ومن هنا كانت المواجهة المريرة بين الفلسطينيين في سعيهم للمحافظة على هويتهم وبين الصهيونيين الساعين الى انكارها أو تفتيتها او تفريغها من مضامينها الايجابية. ونذكر بالسياسة الاسرائيلية التي تقسم الفلسطينيين في اسرائيل الى مجاميع اثنية بشكل

اعتباطي، كالدروز والشركس والنصارى والمسلمين. وتلتقي هذه الدعوة مع دعوة كوليك رئيس بلدية القدس انشاء مجتمع فسيفسائي في القدس مكون من يهود (ثلثي السكان على الأقل) ومسلمين وأرمن ويونان وسريان وروم ولاتين.. وحتى مقادسة وخلايلة (ثلث السكان على الأكثر تحت السلطة الاسرائيلية). وبسبب هذه المعاناة العميقة امتاز الأدب الفلسطيني في اسرائيل بالواقعية والتحدي والالتزام العميق وبوجهه الإنساني المشرق. وبسبب هذه المعاناة كذلك برزت الصحوة الفلسطينية في الأرض المحتلة بوجهها النضالي والإنساني. وتوجهت الجهود نحو احياء التراث الفلسطيني، من أدب وفلكلور ورسم وتطريز وعادات وتسجيلها وممارستها وانشاء دور النشر لنشر الأدب المحلي وتوزيعه ولتنقل الانتاج العربي من الخارج وتعيد نشره وكذلك تأسيس المجلات والجرائد السياسية والأدبية والفكرية لتتفاعل جميعاً في هذا المجال. وكذلك اقامة المعارض الفنية واللجوء لوصلها بضمير الإنسان في الشارع بالاضافة للمعارض التي تقام بمناسبات وطنية.

فقد نشأ أكثر من مركز لتسجيل الفلكلور والاهتمام به. وأبرز هذه المراكز جمعية انعاش الأسرة في البيرة والتي أصدرت مجلة متخصصة باسم (التراث والمجتمع). ويشكل نشاط الحركة المسرحية مظهراً لردة الفعل العميقة لمحاولة اسرائيل طمس الهوية الفلسطينية وذلك بأسلوب متطور وواع وبانسانية معمقة، ونذكر في هذا المجال التمثال الذي اقامته بلدية البيرة في أحد ميادينها من نحت الفنان انسطاس من بيت جالا وازالته بقرار من الحكم العسكري. ونسجل أيضاً اقامة أول جدارية على مبنى بلدية رام الله من تشكيل الفنان عصام بدر. كما نذكر معارض يوم السجين الفلسطيني عام ١٩٨٠، التي شارك في بعض منها سجناء سياسيون في السجون الاسرائيلية.

ولا تمكن الاحاطة بكل هذه الأمور في هذا المقام ولم يكن هذا هو الغرض. ولكن الغرض كان تبيان الدلالة العميقة لهذا النشاط كرد فعل منطقي لهذه الهجمة الصهيونية. وربما شكلت هذه اليقظة الثقافية والفنية، والتزامها بمنهج حياتي محلي ذي بعد إنساني عميق في مواجهة عمليات الانكار ومحاولات إحلال الهوية الوطنية في اطر كوزموبوليتية، دفاعاً مصيرياً عن خصوصية هذه الهوية: فلقد تعرضت هذه الخصوصية الى الخطر عندما حلت لفترة طويلة في أطر عربية كادت تذيبها في نسيجها. وذوبان هذه الهوية في نسيج آخر يوازي بشكل او بآخر مخاطر زوالها بسبب الاعتداء عليها وتشويهها مما يشكل في كلتا الحالتين خطراً وطنياً على القضية الفلسطينية.

وعلى هذه الخلفية النفسية، التي تشكلت عند الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال، وتحت مجمل الظروف التي أدت اليه، أصبح التعليم الفلسطيني موضع اهتمام بشكل جاد.

الحل ومقتضياته

الخلفية

ليس من السهل تنفيذ اقتراحات لا توافق عليها أطراف معادلة الواقع الذي يعيشه الإنسان تحت الاحتلال. ويقف الاحتلال عقبة كأداء في طريق الحل.

وتحت ظروف الأرض المحتلة الحالية تظهر أهمية السلطة الوطنية والصعوبات التي يخلفها غيابها.

ولكننا من واقع ما نعيش يمكننا التأكيد انه نشأت سلطة أدبية من خلال الدور الذي تقوم به المؤسسات الوطنية ووحدة عملها وتكامله. وكانت الاستجابة الجماهيرية لهذه السلطة الأدبية أكبر حافز لتعميق هذه السلطة. وتتعمق هذه السلطة بتعميق هذه المؤسسات الوطنية لدورها الاجتماعي واستجابتها لمقتضيات مواجهة الاحتلال وممارسته. وهذا من شأنه تعميق الثقة. ولعل مثل لجنة التوجيه الوطني أصدق تعبير عن الرغبة الجماهيرية للالتزام بالقرارات التي تصدر عن ارادة وطنية.

ويعكس الصراع بين هذه السلطة الأدبية وبين سلطات الاحتلال مدى تخوّف الاحتلال من المواجهة المنضبطة التي تمثلها هذه الإرادة التي تعبر عن نفسها بأساليب مختلفة. ويجدر بنا، ومن منطلق حرصنا على صمودنا، دعم هذه السلطة والعمل بشكل مستمر لحصر الصراعات الداخلية ضمن أسيجتها لتبقى في بعد عن الاستثمار الاحتلالي.

وبطبيعة الحال فان العلاقة الجدلية العميقة التي تحكم علاقات مؤسساتنا الوطنية في الداخل بهذه الارادة الوطنية الجماعية هي العلاقة نفسها التي تحكم علاقات هذه السلطة ــ الارادة مع نضال الشعب الفلسطيني في الخارج، وتؤكد وحدة شعبنا ووحدة تمثيله وقيادته، وبالتالي، تيسر تشكيل القرار الفلسطيني العام بشكل ديمقراطي وملزم.

ولا يمكن ان تتعمق هذه السلطة ــ الارادة الا بالاستناد الى الوحدة الوطنية المتلزمة بالبرنامج الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية المتعاقبة، وتحويل هذا الشعار الى ممارسة يومية على المستويين الخاص والعام.

والوحدة الوطنية وصمود شعبنا هما حالتان تفضي الواحدة منهما للأخرى بيسر. وطبيعة الوحدة الوطنية أنها تهيء الأرضية المناسبة لاستمرار الصمود وتنامي التفاعل المتصاعد للنضال الفلسطيني العام ليفضي، وكنتيجة منطقية، الى تحقيق الحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني.

اذاً، لا مندوحة من تعميق هذه السلطة وتهيئة الأسباب الموضوعية لزيادة فاعليتها، ولا ضير من الاختلاف ضمن حدود الوفاق الوطني حتى تنمو هذه السلطة نمواً ديمقراطياً ووطنياً. وليس غريباً ان تكون التجربة الوطنية تحت الاحتلال ذخيرة فلسطينية جديرة بكل اهتمام. ولكن هذه التجربة، على نضجها، تبقى جزءاً من تجربة فلسطينية أوسع، والرؤيا الفلسطينية لأمور الداخل تتم دائماً ضمن الرؤية الفلسطينية الواحدة. ولذلك فان بلورة الداخل لرؤياه ضمن الاستراتيجية الفلسطينية العامة، تعتبر اسهاماً كبيراً في بلورة هذه الاستراتيجية، ويبقى الداخل جزءاً من كل فلسطيني، موحد الهدف والعمل والقيادة. وما دام التفكير في السلطة الأدبية الوطنية ضرورة لجمع الكلمة سياسياً فان تعميقها ضرورة لتخطيط المستقبل تحت ظروف الاحتلال طالت أم قصرت. بل لا بد من توافر هذه السلطة ورعايتها ودعمها ان كنا نهدف حقاً تخطيط تنمية تخدم الصمود.

وتبقى هناك فلسفة البرمجة وأسسها. ومن تحليلنا لأهداف الاحتلال الاسرائيلي تبين لنا تركيزه على التخلص من الإنسان الفلسطيني وتهويد أرضه. لذلك، تصبح المحافظة على الأرض هدفاً أساسياً لا يمكن ان يتم الا بدعم صمود هذا الإنسان فوقها

لتبقى عناصر القضية الوطنية متكاملة في الواقع وفي ضمير الانسان تحت الاحتلال وفي ضمير الناس، على اختلاف أجناسهم خارج منطقة الاحتلال.

ولهذا، فان توفير الحدود الدنيا، على الأقل، لمعيشة هذا الإنسان فوق أرضه، مهمة وطنية من الدرجة الأولى.

ورغم أننا لم نتعرض لكثير من شروط حياة هذا الإنسان تحت الاحتلال، فان توفير هذه الشروط ضروري وأساسي: كالصحة والرعاية الاجتماعية، كمثل على ذلك. ولكن هذه الخدمات تبقى قاصرة عن توفير شروط الصمود اذا لم توفر أكبر عدد من فرص العمل سواء كانت مجزية اقتصادياً أو دون هذا الجزاء الاقتصادي، على ان يسدد الفارق بين هذا الجزاء وعدمه، مما اصطلح على تسميته بأموال الصمود. ولا يمكن توفير هذه الفرص الا بتنمية اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحقيق هذا الغرض وإلى الحفاظ على الأرض.

الزراعة

ولعل أشرف مكان لخلق مجالات العمل هذه هو الزراعة والأرض الزراعية وما يتصل بها جميعاً من صناعة وخدمات. والغرض من ذلك المحافظة على الأرض وتأكيد العلاقة بين الإنسان والأرض: تعطيه ويعطيها وتحميه ويحميها، لأنها سبب معاشه وهو سبب عطائها.

ولا يجوز ان نحيل السياسة المائية الاسرائيلية وسيطرتها على مصادر المياه الى استكانة. بل الواجب ان نحيل هذا الأمر الى حافز سياسي لإنهاء الاحتلال. ولكن، وتحت الظروف الحالية، لا بد من التعامل مع الواقع بغرض تغييره واخراجه من سلبيته الى قدر ايجابي. فالزراعة في الضفة الغربية كانت تعتمد على الزراعة البعلية بشكل أساسي. فمساحة الأراضي البعلية تمثل ٩٦٪ من مجموع الأراضي المزروعة. والمشكلة تختلف في غزة؛ فالأرض التي تعتمد على الزراعة المروية تزيد على نصف الأراضي الزراعية، وسياسة سلطة الاحتلال تعتمد وقف التوسع في زراعة الأرض. ويقضي هذا، بطبيعة الحال، بضرورة الاهتمام بالزراعة البعلية وتوسيع الرقعة الزراعية التي تزرع بهذا الأسلوب. ولا بد من زيادة مردودها بالأساليب الحديثة. ورغم ان المردود الزراعي الأعلى لا يعني بالضرورة زيادة فرص العمل في العمل الزراعي المباشر، الا انه يوفر فرص عمل في المجالات المتصلة بالزراعة. وتشكل هذه الفرص نسبة أعلى من تلك التي يوفرها العمل الزراعي في المجتمعات الصناعية[٣٠] وتبين دراسة أجريت على حالة في غور الأردن عن معلومات أكثر واقعية. تقول الدراسة: ان اسكان ١١١,٠٠٠ نسمة في مساحة ٢٠٠ كيلومتر مربع يوفر ١٣٣٠٠ فرصة عمل في الزراعة المباشرة ويوفر ٤٥٠٠ فرصة عمل في خدمات الانتاج و ٢٧٦٠ في الخدمات الادارية والعامة. بمعنى ان حوالى ثلث العاملين في الزراعة يعنون بقضايا متصلة بها[٣١]. ولذلك يصبح البحث العلمي وتطبيقاته ضرورة لزيادة الانتاج رأسياً، مما يوفر فرص عمل لقطاع آخر من السكان من اختصاصات مختلفة. واذا ما اتبعنا ذلك باستصلاح الأرض وتوسيع الرقعة الزراعية تكون النتيجة منسجمة مع التطلعات الوطنية. ولعل مثل قلقيلية بعد عام ١٩٤٨ ولجوء أهلها لاستصلاح مساحات من الأرض لم تكن مستغلة من قبل حافز للسير على هذا المنهج.

وهناك مشكلة تفتيت الملكية الزراعية وآثارها السلبية. ولا يبدو هناك حل لهذه

الحالة تحت الظروف الحالية الا اللجوء للعمل التعاوني سواء تم ذلك بموافقة رسمية أم من خلال الاتفاق الطوعي بين المزارعين. وليس الأمر سهلاً ولكن تعميق الولاء الوطني للارادة الوطنية كفيل بجعل الأمر أكثر سهولة. ومادمنا لانصدر في قضايانا الوطنية من وضع مريح دائماً وانما نصدر من تحدٍ، فان أحد التحديات التي نملك ناصيتها، هو تعميق هذا الولاء على حساب التشرذم الذي خلفته عهود سابقة وظروف اجتماعية نشأت في ظل الاحتلال.

ولا يفوتنا ونحن نتصدى للمشكلة الزراعية الاهتمام بالثروة الحيوانية وحفظ التربة والتحريج بزراعة شجر الزيتون والأشجار المثمرة لا الأشجار الحرجية، وذلك تحسباً من تصنيف الأحراج املاكاً عامة، وهذه الأمور مهمة من حيث توفير فرص العمل، والحفاظ على الأرض من حيث الملكية ومن حيث الشروط الزراعية وتلبية الحاجة الغذائية المتنامية في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال.

وكما أسلفنا، فان النمط الزراعي المحلي لازال يواجه منافسة الانتاج الزراعي الاسرائيلي لعدم استجابته للسياسة الزراعية الاسرائيلية تماماً. ونعتقد ان اعتماد الانتاج الزراعي المحلي على التصدير يحمل محاذير ليست قليلة تحت المتغيرات السياسية الحالية. وحتى يمكن التقليل من هذه المحاذير لابد من الاهتمام بالمحافظة على نمط الاستهلاك المحلي والتأكيد على نواحيه الايجابية. وهذا سيجعل الانتاج الاسرائيلي الموجه أساساً للسوق الاسرائيلي والأوروبي، في وضع غير مريح في الأرض المحتلة، ويتم هذا باعتماد عملية ارشادية تتصل بايجابيات العادات المحلية والدعوة للتمسك بها. ان اهتمام الانتاج المحلي، بسد حاجة استهلاكية تختلف عن النمط الاستهلاكي الاسرائيلي والأوروبي، يخدم الانتاج المحلي. وكمثال على ذلك استهلاك زيت الزيتون والجبنة البلدية والزيتون البلدي والخضار البلدية واللحوم البلدية والفواكه البعلية التي تناسب الذوق المحلي ولا تناسب بالضرورة الذوق الاسرائيلي.

وكما أسلفنا، فان الأمر يتصل بالارشاد تحت ظروف غير مواتية. ولكن متى كانت الظروف مواتية تحت الاحتلال؟

الصناعة

رغم تأكيدنا على الدور الزراعي وأهميته القصوى لبقاء الأرض والهوية وزيادة فرص العمل في الحالات الزراعية والخدمات الملحقة بها، لايمكننا التغاضي عن واقع الصناعة وتوفر مهارات صناعية من مستويات مختلفة. ونواجه في هذا المجال نوعين من الصناعة: الصناعة التقليدية ومعظمها حرفي، والصناعة الآلية او شبه الآلية.

وليس من الممكن، تحت هذه الظروف غير المواتية، الاعتماد على رخص العمل العربي لمنافسة الصناعة الاسرائيلية. ولانقلل من هذا العامل مع ما يحمله من مؤشر اجتماعي سلبي، ولكن الدعم الذي تلقاه الصناعة الاسرائيلية من الدولة والجيش يخرجها ظافرة من المنافسة العربية ولو على حساب الجدوى الاقتصادية. فالاعفاءات من دفع الضريبة بلغت في اسرائيل (١٠٨,٥) مليار ليرة لسنة (١٩٨٠) تحت اسم تشجيع الاقتصاد. وبلغت قيمة الدعم (السوبسيديا) لأصحاب الصناعات (٤٠,١)

مليار ليرة منها (٣٠,٩) مليار ليرة للصناعة و(٤) مليارات للزراعة و(٢) مليار لبناء الشقق السكنية و(٢,٢) مليار لفرع الفنادق و(١) مليار للتصدير. وتخسر مداخل الدولة (٣٠,٤) مليار ليرة بسبب تشجيع السوق المالي (البورصة). وهذا الرقم يغطي (٢٤,٧) مليار ليرة من ضريبة الأرباح من بيع السندات المسجلة في البورصة.

كما يضيع مبلغ (٢,٢) مليار ليرة بسبب تخفيض الضريبة بموجب قانون تشجيع الاستثمار (لأصحاب الرساميل)[٣٢]. وليس هذا الأمر بجديد على الصناعة الاسرائيلية فقد كان كذلك قبل عام ١٩٦٧ وازداد بعد ذلك. وهو ليس بغريب ما دامت الدولة نفسها تتغذى غذاءً اصطناعياً وتتنفس تنفساً اصطناعياً لتتمكن من البقاء. وليس هذا موضوعنا ولكنه مؤشر على نوع المنافسة التي يواجهها انتاجنا المحلي بشكل عام. وهذا الوضع يدفعنا، ونحن نواجه مصيرنا، الى ان نتجاوز عن الجدوى الاقتصادية وان نصر على الجدوى الوطنية. وهذا يعني ضرورة تبني تقديم دعم مالي على الانتاج اذا ما استجاب هذا الانتاج لداعي الخطة الوطنية للتنمية من أجل الصمود. وليس عيباً ان نستفيد من انخفاض كلفة العمل في قطاع الانتاج العربي وتوظيفه توظيفاً وطنياً ليخدم الصمود. وهنا لا بد من الاشارة لبعض الحدود التي يجب الاهتمام بها لتخدم هذه الخطة.

١ ــ تحميل الغرف التجارية والصناعية مسؤولية وطنية تخطيطية، وذلك بتكليفها العمل على التقليل من التكرار والمنافسة خارج اطار الخطة العامة للوصول الى حد أدنى من التكامل الصناعي، وانشاء جهاز معين، بغض النظر عن مركزه، يخطط للعملية الصناعية بغرض دعم صمود المواطن.

٢ ــ ضبط حجم الانتاج ليتناسب مع استهلاك المنطقة الجمركية في الأرض المحتلة وان لا يتجاوز الانتاج حدود الاستهلاك والانتقال الى التصدير، الا اذا كان عن طريق البحر. فمعظم الانتاج الصناعي في الضفة الغربية يتوجه للاستهلاك المحلي، ولا يزيد ما يصدر عن ١٠٪ من هذا الناتج. وصناعة الصدف تواجه بعض الصعوبات بسبب صعوبات استيراد المواد الخام اللازمة باستمرار. اما صناعة خشب الزيتون الزخرفية فقد حصل فيها تقدم ملحوظ لتوفر خشب الزيتون بكثرة في الضفة الغربية[٣٣]. وحتى هذا التصدير بحاجة الى ترشيد، وذلك للمحاذير السياسية من التصدير بشكل عام وعبر الحدود المفتوحة بشكل خاص، وخاصة بعد معاهدة الصلح الاسرائيلية ــ المصرية. وكمثال على ما نقول، محاولة السلطة المحتلة التلاعب في عملية التصدير، توسيعاً وتقليصاً، تبعاً لغرضها تحجيم المعارضة لسياستها. ولعل أبرز مثلين هما قضية تصدير الحمضيات وتصدير السمن النباتي خارج الأرض المحتلة. وينطبق هذا الأمر على كل أوجه الانتاج.

٣ ــ توجيه الصناعة المحلية لتلبي الحاجة المحلية الخاصة بالأرض المحتلة. فهنالك نمط استهلاكي محلي، يختلف عن نمط الاستهلاك الاسرائيلي، يتيح للانتاج المحلي ان يتمتع بوضع تنافسي أفضل مقابل الصناعة الاسرائيلية.

٤ ــ ان استجابة الصناعة لداعي التطور لا يعني زيادة البطالة. ذلك ان الخدمات التي تنشأ حول التحديث لتخدمه وتصون الأجهزة والآلات تستوعب عمالاً زائدين وتخلق فرصاً للعمل تختلف نوعاً وتستجيب لتطور التعليم والمهارات الجديدة.

٥ ــ وتبرز المواجهة السياسية بكل أبعادها في قضية انتاج الكهرباء وتوزيعها

واستهلاكها. فالسلطة المحتلة تسعى جاهدة لربط الأرض المحتلة بالشبكة القطرية الاسرائيلية لتتحكم بحجم التنمية وتوجيهها توجيهاً استهلاكياً لا انتاجياً. وقد نجحت الى حد بعيد في هذا المجال، كما نجحت في قضية السيطرة على المياه. ولم تحسم القضية لصالح اسرائيل في ثلاث مناطق حتى الآن، وهي: القدس ونابلس والقرى. وما زال هناك امكانية لايقاف المد الاسرائيلي عن طريق تزويد القرى بالكهرباء من مولدات صغيرة وعدم التوقف عن المقاومة في القدس. ان انشاء شبكة وطنية في الضفة والقطاع يبقى هدفاً لا يجوز السكوت عنه. وكذلك فان دعم مشروع كهرباء نابلس وشركة كهرباء القدس وانشاء جمعيات تنوير محلية في القرى ضمن مخطط عام هدف يجب تحقيقه. ولا بد من العمل باستمرار للتخلص من السيطرة الكهربائية الاسرائيلية.

٦ ــ ضرورة التركيز على الصناعات الحرفية للأسباب التي ذكرناها في البند ٣ ولتخصص هذه المناطق بهذه الصناعة في بعد عن المنافسة الأجنبية[٣٤].

٧ ــ وصناعة السياحة قطاع مهم في حياة سكان الأرض المحتلة. وخاصة في منطقتي القدس وبيت لحم. واذا ما أجزنا لأنفسنا ان نقسمها الى قسم الخدمات والقسم الحرفي، فان الخليل وبيت لحم تنتجان أعلى نسبة من التذكارات السياحية في جميع الأرض المحتلة. فصناعة خشب الزيتون والصدف من أهم صادرات الضفة الغربية لأوروبا والولايات المتحدة[٣٥]. وقد طرأ على هذه الصناعة تطور وتوسع بعد عام ١٩٦٧ بينما واجهت السياحة في القدس جموداً وربما تخلفاً في بعض النواحي. وقياساً على التوسع السياحي في الجانب الاسرائيلي من القدس أصبح القطاع الفلسطيني يشكل جزءاً هامشياً من مجمل السياحة في هذه المدينة. فلم يطرأ عملياً توسع في السعة السريرية في فنادق القدس بسبب الاجراءات الاسرائيلية، ولم تتم هذه السعة بشكل مناسب في بيت لحم. وعانت السياحة الداخلية ضموراً كبيراً وخاصة بعد الاجراءات الأمنية الاسرائيلية الأخيرة. وتصبح العناية بالسياحة الداخلية ذات مدلول كبير اذا ما تجاوزنا الفائدة المادية الى الفائدة الوطنية في وجه محاولة تفتيت المنطقة جغرافياً وديموغرافياً ومحاولة السلطة اسقاط اسم فلسطين تاريخياً وجغرافياً وحضارياً من ضمير الفلسطينيين، واسقاطها من برنامج التعليم والتثقيف ومحاولة إضعاف علاقة الأرض المحتلة مع العالم العربي.

٨ ــ التركيز على صناعة البناء لأنها تيسر على المواطنين وتوفر ما لا يقل عن ٢٧٠ ألف فرصة عمل اضافي، في حالة وقف الهجرة حتى عام ١٩٩٠[٣٦].

٩ ــ والصناعة المتخصصة التي تحتاج الى تطوير هي صناعة استخراج الحجر وتصنيعه. وتكاد تكون هذه الصناعة حكراً للمنتجين المحليين. ويستدعي الأمر دراسة امكانية السير على النهج الايطالي، وبتواضع، في انشاء صناعة حجرية متطورة بالاضافة لعملية الاستخراج.

١٠ ــ ويجدر بنا الاهتمام بصناعة تعتمد على الخامات المحلية بشكل أساسي والاقلال من الصناعات المعتمدة على مواد أولية مستوردة، خوفاً من اختناقات مستقبلية تتم نتيجة قرارات سياسية متحيزة. والمهمة الأخرى توسيع السعة الوظيفية في الصناعة المحلية كضرورة وطنية تستدعيها استراتيجية الصمود.

التعليم والثقافة والتوجيه

هناك اجتهادات حول نوعية التعليم وأسلوبه ولكن هناك اتفاق على ضرورته وضرورة توسيعه. ومما يطمئن من ناحية، ان هناك جهوداً جيدة تبذل لمحو الأمية، وهناك إجماع على ذلك، ولكن من ناحية ثانية، هناك تسيب بالنسبة للخطة الوطنية للتعليم والثقافة والاعلام. هل يبقى التعليم خاضعاً لغرض تصديري بما يحمله ذلك من مخاطر هجرة المتعلمين؟ أم يجري تخطيطه ليناسب حاجة الأرض المحتلة الانتاجية؟ وقبل الإجابة والدخول في أية تفاصيل، هناك سؤال يطرح نفسه: هل هناك هدف للتعليم أصلاً؟. هل يخدم حاجة الأرض المحتلة بوضعه الحالي؟ هل يلبي شروط السوق العربية الجديدة؟

واضح ان العملية التعليمية، وبسبب من السياسة الاحتلالية، تعاني من تدهور، وتصبح المهمة الأولى وقف هذا التدهور ومن ثم اللجوء الى التوجيه.

وليس غريباً ان تقوم البلديات والمؤسسات الأخرى بسد الحاجة للغرف الدراسية حيثما أهملت السلطة الاحتلالية القيام بواجبها. ورغم جميع هذه الجهود كانت مشكلة التعليم تتزايد حدة مع الوقت وخاصة بالنسبة للمناهج التعليمية والكتب المدرسية. ونسبة المدرسين للطلبة إذ ان ٤١,١٪ من السكان في عام ١٩٧٧ كانوا في سن التعليم (ما بين ٥ سنوات وعشرين سنة). بينما نسبة غرف الفصول التي تستوعب أكثر من ٣٠ طالباً تصل الى ٩٢,١٪ في الريف و٦٠,٨٪ في المدينة (١٩٧٧ ــ ١٩٧٨)[٣٧]. وهذا قد أحل العملية التعليمية في وضع خطر جداً. وانعكس هذا بشكل خاص على التعليم الجامعي الذي نمت مؤسساته بشكل واضح بعد عام ١٩٦٧ كاستجابة غير مخطط لها. وكان لبروز مجلس التعليم العالي رنة ارتياح في الأوساط المعنية، وأثار تشكيله أملاً باحتواء العملية التعليمية بأكملها. ولكن هذا الهدف لم يتحقق حتى الآن لأسباب كثيرة خارجة عن نطاق بحثنا. ولكن اعتماد استراتيجية واضحة للتعليم يبقى ضرورة كبيرة تواجه الإنسان في الأرض المحتلة. فالتعليم يحتاج الى تحديد هدف وأسلوب، والتنسيق بين مؤسسات التعليم أصبح أكثر الحاحاً. وتحت ظروف غياب الخطة الوطنية التعليمية لا يمكن للنشاطات الثقافية الأخرى ان تسد الفجوة الناتجة عن غياب التنسيق بين ما يجب وبين ما هو موجود. ففكرة انشاء مجلس التعليم العالي كانت قد برزت أثناء الندوة التي عقدتها نقابة أصحاب المهن الهندسية/ فرع الضفة الغربية بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٧، وتلخص النقاش في ضرورة احتواء العملية التعليمية في اطار واحد. لكن مشكلات انشاء الجامعات الجديدة وضياع الهدف من خلال تنافس غير منضبط أديا الى تخلف المجلس عن مهماته. ومما لا شك فيه ان ضغوط الاحتلال هي السبب الرئيسي في محاولة افشال العملية التعليمية. وليس من نافلة القول ان قرار الحكم العسكري رقم ٨٥٤ لعام ١٩٨٠ يبقى معلماً أساسياً لسياسته المناهضة للتعليم[٣٨]. ورغم ازدياد عدد الخريجين من الجامعات فان هذه الزيادة لا تعوض عن النوعية المتدنية التي بدأت تظهر سواء على مستوى نتائج التوجيهي أم على مستوى الدراسات الجامعية.

ولو نظرنا نظرة اقتصادية للتعليم، أي كمصدر للدخل، لعرفنا ان تردي المستويات التعليمية يعني تردي امكانية استيعاب الخريجين في اقتصاد الأرض المحتلة او في

اقتصاد العالم العربي. فالعالم العربي، وخاصة المنطقة البترولية منه، أصبح بحاجة لمؤهلين من مستوى رفيع للقيام بالمسؤوليات الفنية والادارية التي يستدعيها نموه الحالي. ويمكنه ان يلبي هذه الحاجة وبشكل انتقائي من السوق الأوروبية والعالمية التي يعاني مؤهلوها من حالة بطالة. بمعنى آخر فان فلسطينيي الأرض المحتلة أصبحوا يواجهون تحديات التطور الحديث في العلوم والادارة، في حين تتدهور العملية التعليمية في الداخل لدرجة ان أصبحت المحافظة على المستويات التي كانت سائدة قبل أربعة عشر عاماً تشكل أملاً للمتخصصين. وفي وجه المنافسة الأوروبية والأميركية واليابانية، أصبح مقام الفلسطيني في العملية الإدارية والانتاجية في العالم العربي يتدنى والطلب على خدماته يتقلص. ولا يمكن نفي تأثير ذلك على وضعه الاقتصادي والمعيشي، ولا يمكن نفي تأثير ذلك على قضيته السياسية. والسوق المحلي كذلك، وبسبب ظروف البطالة العالية، يجنح الى الانتقاء. ولا بد من لفت النظر الى ان الأسباب السياسية التي تتيح للعالم العربي التغاضي عن تدني المستوى التعليمي للدراسين في الأرض المحتلة لا تلزم العاملين في السوق أخذها بعين الاعتبار. هذا بالاضافة الى ان الأسباب السياسية التي بررت هذا التجاوز غير ثابتة وليست بالضرورة أمراً يركن اليه. ولذلك لا يجوز ان يبقى الوضع في مجال التعليم معتمداً على كرم في الخارج وضغط الاحتلال في الداخل دون ان يقوم مجلس التعليم العالي بمسؤولياته الوطنية.

ويحضرنا في هذا المجال، كذلك، دور وكالة الغوث الدولية التي تحاول ان تتخلص من مسؤولياتها التي ألقاها عليها المجتمع الدولي لتزيد من أزمة التعليم. ورغم ان الضغوط السياسية والاقتصادية التي تعيشها الوكالة تترك ادارتها في وضع غير مريح، الا ان القيام بهذا العبء يشكل أقل واجبات الأمم المتحدة تجاه الفلسطينيين مقابل القرارات المجحفة التي صدرت عنها بحقهم وسببت لهم هذا الوضع المأساوي.

والتعليم حتى عام ١٩٦٧ كان يتحسس حاجة السوق العربي بشكل عام ويخدم غرض النظام السياسي، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. ورغم هذا التوجيه، الذي لم يكن بالضرورة يخدم غرضاً فلسطينياً، فان وضع التعليم كان بالقطع أفضل بمراحل من الوضع الذي برز بعد الاحتلال. ولم تتمكن امتحانات التوجيهي التي تتم باشراف وزارة التربية والتعليم في عمان من ابقاء العملية التعليمية في الضفة الغربية ضمن نفس الاطر التي طورتها الوزارة في الضفة الشرقية. وتتزايد الفوارق، رغم كل هذا، بشكل واضح مع مضي الوقت. وهذا يعني ان الوحدة التعليمية بين الضفتين هي وحدة شكلية تلتقي فقط في امتحانات التوجيهي. ويتأثر التعليم في الضفة الغربية بعوامل ناتجة عن وجود الاحتلال، وعن محصلة الصراع بين أهل الضفة وبين سلطات الاحتلال. ولذلك فهو خاضع لسياسة متأرجحة متأثرة بمتغيرات لا تمت بالضرورة لحاجات السوق المحلي او الخارجي.

وتظهر المشكلة بوضوح أكثر في المرحلة التي تلي الدراسة الثانوية، فبينما هناك امتحان موحد لخريجي الصف الثالث الثانوي يستدعي حداً أدنى من التنميط بين المسافات التعليمية، تفتقر المرحلة التي تلي الثانوية لمثل هذه الامتحانات وهذا التنميط والتوحيد. فالكليات الجامعية تعتمد على مناهج مستوردة من الجامعات الأوروبية والأميركية دون ان يتسنى لاداراتها اعادة صياغتها بما يتناسب والخطتين التعليمية

والوطنية للتنمية. والسبب في ذلك عدم وجود الخطط أصلاً والتسيب الحاصل في الدراسات العليا. ولذلك يصبح الاجتهاد القائم على الرؤية الفردية، هو المقياس والمعيار. وهذا الاجتهاد يحمل مخاطر لا تخفى على أحد. وهكذا تتحول العملية التعليمية الى عملية تخدم نفسها او المشرف عليها دون اي مضمون يخدم غرضاً وطنياً. وبذلك يتحول نظامنا التعليمي الى نظام هجين لا يمكنه ان يستجيب لحاجات السوق المحلية، ولا يرتفع ليلبي حاجة السوق الخارجية القائمة على اقتصاد متطور.

ومع اننا نشعر بالفخر ونحن نسجل رقماً قياسياً في عدد خريجي الجامعات من الفلسطينيين اذ بلغت النسبة ٢٠ في الألف عام ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧[٣٩]، الا أننا نتساءل عن النوعية في الأرض المحتلة. وربما كنا قد ركزنا بحثنا حول التعليم الأكاديمي الثانوي والجامعي وما بينهما من مستويات، ولكن الوضع لا يختلف بشكل أساسي بالنسبة للتعليم الصناعي او التعليم بأنواعه الأخرى.

وتصبح المشكلة أكبر اذا اضفنا الى الأبعاد التي بيناها حول التعليم في الضفة مشكلات التعليم في القطاع والتباعد بين المستويين. وهكذا تصبح مسؤولية التخطيط الوطني في حقل التعليم والثقافة في الضفة والقطاع أكثر وضوحاً على تعقيدها. وتتضح مسؤوليات مجلس التعليم العالي والمهام الوطنية التي تعقد الآمال عليه لتحقيقها في ضوء هذا الواقع. ولكن عدم الوصول الى هدف وطني واضح في حقل التنمية، وبالتالي في الحقول الأخرى التي تسهم في التنمية، يجعل مجلس التعليم العالي في وضع غير مريح وسبيله غير واضح.

وتبرز في مجال الخطة الوطنية للتعليم اجتهادات مختلفة. بعضها ينادي بضرورة ترك العملية التعليمية لتكيف نفسها مع العرض والطلب الاقتصاديين ولتستجيب للظروف الاجتماعية التي تفرزها ظروف السوق. والبعض الآخر ينادي بتخطيط تربوي وتعليمي يستجيب للحاجة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان في الأرض المحتلة. ولكن ما هي الحاجات الاقتصادية والاجتماعية هذه؟

لا يمكن انكار ان الحاجة تختلف باختلاف مكان تواجد الفلسطيني، وحاجة مكان هذا التواجد وضغوطه الاقتصادية والاجتماعية. الا ان وضع الفلسطينيين تحت الاحتلال، يختلف نوعاً عن وضع الآخرين في الشتات. ففي حين ان ٣٠٪ من الشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال الاسرائيلي، لا يعمل في الأرض المحتلة أكثر من ١٠٪ من خريجي الجامعات[٤٠] وهذا يعني انه لابد من أخذ حاجة السوق الخارجية في الاعتبار عند التخطيط التعليمي الجامعي ما دام الاقتصاد المحلي غير قادر على استيعاب الا هذه النسبة من الخريجين في المرحلة الحالية. الا ان الاهتمام بالسوق الخارجية لا يجوز ان يثنينا عن العمل بدأب لزيادة فرص العمل داخل الأرض المحتلة وتقليل الاعتماد على السوق الخارجية لاستيعاب الخريجين ونعتقد انه من الممكن تطبيق المبدأ نفسه على أنواع ومستويات التعليم الأخرى خاصة وأن السيطرة الاسرائيلية لا تسمح بأي تطور ظاهر في الزراعة والصناعة. وعليه فان تخطيط التعليم الجامعي، وربما التعليم بشكل عام، ليناسب اقتصاداً مكبوتاً بشكل مصطنع، يلتقي في الواقع مع فكرة الاختناق الاجتماعي[٤١].

ويدعو رأي آخر الى قراءة الواقع. وتعني قراءة الواقع أخذه بعين الاعتبار في اطار الرؤية الوطنية. واذا ما حددنا الواقع فاننا نجتهد في هذا المجال ولا نقرره.

وتشكل مرحلة تدخل الدول الأوروبية في شؤون الحكم العثماني في فلسطين وبروز الدور البريطاني في مرحلة التدخل هذه محطة تاريخية في تشكيل هوية السياسة التعليمية الفلسطينية[٤٢]. وتأتي احداث ١٩٤٨ لتشكل محطة أخرى ذات أهمية بالغة في تشكيل الوعي التعليمي بين الفلسطينيين. فقد حولت هذه الأحداث قسماً كبيراً منهم إلى لاجئين بدرجات واشكال مختلفة فاختلفت وسيلتهم للعيش من الالتصاق بالأرض قبل عام ١٩٤٨ إلى الالتصاق بالحرف والكتاب والمهنة بعد هذا التاريخ. وأصبح التكيف مع السوق العربي غرضاً يسعى اليه الفلسطيني ان بقي في العالم العربي او التكيف مع أوضاع الأماكن الأخرى التي يتواجد فيها. وقد شكل هذا التحول المعيشي والحياتي نمطاً تعليمياً بقي ملتصقاً بالمزاج التعليمي الفلسطيني. ولكن عوامل التطور الجديدة بعد عام ١٩٦٧، وبروز الثراء البترولي العربي، وظهور الأزمة الاقتصادية في الغرب، بعد ذلك، خلق وضعاً غير مريح للفلسطينيين من الأرض المحتلة في سوق العمل العربي بسبب منافسة الغربيين والقادمين من جنوب شرق آسيا لهم في هذا السوق. وتخلف وضعهم كذلك لتخلف التعليم الفلسطيني داخل الأرض المحتلة.

ان هذا الوضع الفلسطيني داخل الأرض المحتلة يشكل عبئاً وطنياً وتنموياً. واذا ما اريد لمجلس التعليم العالي ان يقوم بمهمة التخطيط، وفي الحدود الممكنة تحت الاحتلال، يجدر بنا تعريف هذه المهمة. ونقترح التعريف التالي:

«بما ان على نظام التعليم في الأرض المحتلة الاستجابة للحاجات المحلية، وعليه الاستجابة كذلك الى التقليد القاضي بأن يغطي المؤهلون من الفلسطينيين من الأرض المحتلة جزءاً من حاجة الاقتصاد العربي، فان مجلس التعليم العالي مدعو لتحديد نسبة الإسهام هذه في الواقع الاقتصادي للبلد والمعطيات البشرية والتعليمية، والعمل بالتعاون مع الجهات المسؤولة عن التنمية على تخفيض هذه النسبة بشكل متواتر تبعاً لتوافر فرص عمل أكثر في الأرض المحتلة، خدمة لغرض الصمود بابقاء الإنسان فوق الأرض. وعلى مجلس التعليم العالي أخذ حاجة السوق المحلية وتطورها كأساس، وعليه إعادة بناء نظام التعليم في مراحله المختلفة على أسس من هذا الواقع وهذا التوجيه».

ان المسؤولية كبيرة. ومثل هذه المسؤولية تحتاج الى اعادة النظر في عمل المجلس وأسلوبه وكذلك في أهدافه. وهذا يستدعي دعم المجلس بالخبرات التي يحتاج اليها هذا العمل.

وما دمنا في مجال التعليم نجيز لأنفسنا التطرق للثقافة، والثقافة بالنسبة للفلسطينيين تحت الاحتلال مسألة مصير، فهويتهم مهددة، والمحافظة على هذه الهوية أمر أساسي في التحرك والنضال الوطني. لذلك فان المحافظة على الثقافة الوطنية وتنميتها أمر في غاية الأهمية. وكنا، في مجال بحثنا لقضايا الانتاج، قد نبهنا الى ضرورة المحافظة على أسلوب حياتنا وتطويره وتطوير العلاقة العضوية بين الانتاج والثقافة والتعليم. وباختصار بين الانتاج والهوية الوطنية. وتخدم هذه المحافظة هدفاً سياسياً كما تخدم هدفاً ثقافياً وانتاجياً.

أبعاد أخرى

ولا يجوز ونحن في هذا المجال، ان ننسى قضية الارشاد والتوجيه، وخاصة تحت ظروف التحديث غير المنضبط الناتج عن الاحتكاك غير المبرمج مع مجتمع يتصف بالدينامية والعدوانية. وهذا المجال واسع غير محدود ويشارك فيه كل انسان عامل تقريباً: من المدرس لإمام الجامع للكاتب للفنان إلخ... ونملك حالياً إرثاً ثقافياً جيداً ونملك مؤسسات معنية ومنتجة، وكل ما نحتاج الى تعميقه هو الولاء للوحدة الوطنية كما سبق وبينا.

ان الوعي الوطني يتعمق يومياً تحت ظروف التحدي كواقع تقرره المواجهة. وان عبقرية هذا الشعب قادرة دائماً على ابتكار الوسائل لمواجهة كلاسيكية الاحتلال وأسلوبه الذي لا يختلف باختلاف المكان والزمان.

ونشير الى العمل التطوعي كظاهرة انسانية ونضالية، ووسيلة من الوسائل المجدية في تعميق الوعي على أرض الواقع ومن خلال المشاركة العملية. ويجدر بنا الاهتمام بهذه النشاطات التطوعية وتطوير أساليبها ومجال عملها.

واذا ما نظرنا لمشكلة الوعي ومشكلة الانتاج والحفاظ على الهوية نظرة اجمالية أمكن تحقيق هذا الأمر في الريف بشكل متكامل. ويمكن توظيف أسلوب الانتاج غير البضاعي، أي انتاج المؤونة، وكذلك احياء عادات «العونة» التي كانت تحكم العلاقات داخل القرية بالاضافة للولاءات الوطنية، بشكل ايجابي، وبمضامين كفاحية. ورغم ان مثل هذا التوجه ليس بالضرورة، توجهاً ينسجم مع تطور الانتاج وجنوحه نحو البضاعية وظهور العمل المأجور، بشكل أوسع، وتسارع عملية التحديث وظهور قيم المجتمع الاستهلاكي، الا ان طبيعة المواجهة تبرر، حتى للأفراد، اللجوء لهذا الأسلوب كوسيلة دفاعية. ولا يتم مثل هذا التوجه دون عملية التوعية المعمقة التي تتولاها الأجهزة الوطنية. وحتى تؤدي هذه السياسة دورها فان تخطيطاً اجتماعياً وصحياً وانتاجياً إلخ... متكاملاً على مستوى القرية لا بد من تجهيزه. ومثل هذا التخطيط، وحتى يتحول الى واقع، يحتاج الى توفير جهاز بشري قادر على القيام بالمسؤوليات الأساسية فيها، من تعليم ورعاية صحية ورعاية اجتماعية ودينية ورياضية. ولا يستدعي القيام بهذه المسؤوليات توفير مسؤولين بعدد المسؤوليات، اذ يمكن لإمام القرية مثلاً ان يتولى مسؤوليات أخرى بالاضافة لمسؤوليته الدينية، وكذلك يمكن للمشرف الصحي القيام بمسؤوليات إضافة لمسؤولياته الصحية، وهكذا فان العناية بمجتمع القرية والتخطيط لتطويره على أسس من الرؤية الوطنية والقيم الفردية السليمة يشكل مسؤولية وطنية كبيرة.

ما العمل

ان عرضنا السابق كان محاولة لكشف الواقع وربما استقرائه في بعض المواضيع، ويبدو نقاشنا وكأنه لم يهتم بالبعد السياسي ويركز على البعد المعيشي للإنسان. ولكن الحقيقة ان هذا التركيز لا يهمل البعد السياسي. فالأمران وجهان لعملة واحدة. والتصدي لأحد هذه الأمور يعني تصدياً للأمر الآخر، وان لم يجر الافصاح عن ذلك.

وامر آخر، فقد لجأنا لاستعمال كلمة التخطيط بشكل قد يوحي للبعض وكأننا نعتبر الاحتلال دائم البقاء، او اننا نملك كل أسباب التخطيط. والرد على هذا ليس بالصعب.

فالأرض الفلسطينية تبقى هي نفسها سواء تحت الاحتلال أم في غيبة منه، ويبقى عطاؤها خاضعاً لمقتضيات علمية وبشرية تتفاعل في بعد عن الذاتية ولكنها تختلف باختلاف الواقع السياسي. والتخطيط تحت ظروف الاحتلال، ان امكن ومن منظور وطني، يخدم التخطيط تحت ظروف الاستقلال السياسي. فمثل هذا التخطيط الذي يحمل في مضمونه التصدي للاحتلال وممارساته، هو من أجل المحافظة على الأرض والحفاظ على الإنسان والعلاقة العضوية بينهما. واذا ما أمكن النجاح في المحافظة على هذه العناصر الأساسية يصبح التحول الى تخطيط يناسب عهد الاستقلال أكثر يسراً.

أما عن أسباب التخطيط فنحن نملك جزءاً مهماً من عناصرها. وفي مقدمة هذه العناصر الارادة الوطنية والرغبة في الصمود، ونملك الوسيلة الفعالة لتنفيذ التخطيط والقيام به والقائمة على الوحدة الوطنية والمتمثلة في مؤسساتنا المكافحة تحت ظروف الاحتلال.

ولا بد لنا من الاعتراف بان الاستعراض السابق لم يتطرق لكل النواحي المعيشية. فلم يتعرض لمشكلة الائتمان ولا للقضايا الصحية مثلاً وهما أمران مهمان. أحدهما يتصل بالمشكلة الاقتصادية وثانيهما يتصل بالقوى البشرية. ولكن الدراسة التفصيلية أمر يحتاج الى برنامج مستقل. وعدم التطرق لهذه الأمور ليس اهمالاً لها، وذكر غيرها دونها لا يعني ان القضايا التي حظيت باستعراض تملك أولوية في الاهمية على تلك التي لم تحظ بمثل ذلك الاستعراض.

وما دمنا في مجال تحديد أهداف الدراسة، فان الغرض هو المساعدة على ترشيد أساليب دعم الصمود من واقع ظروف البلد الحالية والكشف عن الامكانات المتاحة حالياً وطرق استخدامها.

ولما كانت الضفة والقطاع يفتقران لمؤسسة مهيأة ومجهزة للقيام بعمليات التخطيط القائم على البحث الميداني والأكاديمي خضعت عملية التخطيط حتى الآن للتخمين[٤٣]. وتأتي هذه الندوات تحت اسم مؤتمر التنمية من أجل الصمود، محاولة متواضعة لتقديم رؤية أكثر تحديداً من السابق، وان كانت تفتقر الى كثير من التفاصيل. وتأمل جمعية الملتقى الفكري العربي التصدي لبعض منها في ندوات ودراسات أخرى.

وتجب الاشارة للدراسات التي تمت على مستوى الجامعات أو النقابات أو الجمعيات أو الأفراد؛ كما تجب الاشارة كذلك، الى الندوات والمؤتمرات التي عقدت والوثائق التي صدرت وعالجت أمور الأرض المحتلة وهمومها، وهي جميعاً هامة ويجب النظر اليها بكثير من التقدير والاهتمام. ولكنها، لم تصل الى الصورة المتكاملة للبحث، ولا وفرت المعلومات الكافية للتخطيط لأن مثل هذا الأمر يحتاج الى سلطة وطنية ترعاه وتنسق نشاطاته وتوثق معلوماته وتخطط بموجب كل هذا.

واستمرار الدراسة المتكاملة هو الأمر الذي يبقى هدفاً وطنياً ترغب جمعية الملتقى الفكري الاسهام فيه بجهد جاد من خلال برامجها التي وضعتها. وهي معنية بتحسس رأي كل المهتمين بهذه البرامج. ولكنها في سعيها هذا، تعتقد ان المجال للبحث من قبل جميع المؤسسات والهيئات واسع رحب، وان استكمال الصورة لا يتم بالسهولة التي قد تبدو لمن يتعجل الأمور او يطرحها طرحاً غير متأن. ولا يمكن، في رأينا، لأية هيئة ان

تدعي انها تملك كل الحق وكل القدرة على القيام بهذا العمل. ولذلك فان تحسس رأي المهتمين والمشاركة معهم، بالرأي والبحث وبالنقد، أمور تلقى من الجمعية كل اهتمام واحترام. بل تسعى الجمعية، ومن منطلق حرصها على الحق والحقيقة، أن تستأنس برأي أصحاب الرأي الجاد والمخلص. وتسعى للتعاون مع جميع المؤسسات العاملة في هذا الحقل.

ويمكن قياس حجم المشكلة التي تواجهنا في هذا المجال، كمواطنين، بالمقارنة مع الدراسة والبحث والتخطيط الذي تقوم به السلطة المحتلة بأجهزتها المختلفة، وهذا التخطيط ليس خاصاً بهم فقط ولكنه موجه ضد وجودنا.

ولذلك، فان المنافسة في هذا المجال لا يمكن أن تكون الا بالكيف لا بالكم، ولا يمكن ان تكون بطرح البدائل، وانما بطرح التكامل. ونعتقد ان مثل هذا المدخل يسهم بواقعية ومسؤولية في دعم الصمود.

ورغم اعترافنا بقصور ما أنجزته الجمعية الا ان الدراسات التي قام بها باحثون جادون والنقاش الواعي حولها، كل ذلك أتاح بلورة وجهة نظر تحت مجمل هذه المعطيات.

وفي رؤيتنا للمستقبل نعتقد ان قدر الإنسان الفلسطيني، تحت الاحتلال او خارجه، يتحول الى حالة اجتماعية في بعد عن اطاره السياسي. ولا يمكن ان نقبل من العالم ممثلاً بالأمم المتحدة، ولا من الدول العربية ممثلة بأجهزتها المختلفة، ان ينظروا لشعبنا الفلسطيني نظرة إشفاق وكرم. فمسؤولية هؤلاء جميعاً مسؤولية سياسية وانسانية تجاه هذه المشكلة، بل وأكثر من هذا، فهي مسؤولية ضمير ارتضى لمثل هذه الأوضاع ان تبرز. ولذلك لا يمكن للعالم ان يحل نفسه من المسؤولية، بل عليه دعم حقوق هذا الشعب من باب المسؤولية التاريخية والمصلحية.

ولذلك، لا يجوز ان نعتبر ما يقدم لدعم صمود الشعب الفلسطيني منة او مكرمة؛ بل نعتبر ما يقدم حقاً في رقاب العرب وفي رقاب العالم أجمع. وليس هذا مجال التوسع في هذا الموضوع ولكننا لا نخجل ونحن نطالب بهذا الحق.

ولعله من المفيد ان ندرس كلفة اقتلاع يهودي من بلده، خارج فلسطين وزرعه هنا وتأمين ظروف حياته وحياة عائلته ومقارنة هذه الكلفة بما يقدم للفلسطيني للبقاء فوق أرض لا يزال فوقها والتزامه بصموده بشكل يفوق أي رغبة يبديها اي يهودي للحلول محله. ورغم ان الصورة غير متوفرة حالياً الا ان المعلومات المتوفرة حتى الآن تكشف بشكل مروع مقدار تخلف الرؤية العربية عن الاستجابة لضرورات هذه المواجهة الاستراتيجية.

ويُذكر ان وزارة الاستيعاب تدفع لأصحاب العمل ٢٥ ألف ليرة (أسعار ١٩٨٠) في الشهر عن كل مستخدم جامعي من القادمين الجدد (أي ٩٠٪ من معدل الأجر في السوق). ويدفع القادم أجرة مقدارها ٢٥,٣ ليرة اسرائيلية للمتر المربع الواحد في شقة في أرقى احياء تل ــ أبيب. واذا ما انتقل الى مدن التطوير تنخفض الأجرة الى ٦,٨ ليرة اسرائيلية للمتر المربع في الشهر (أي حوالى ٣ فلوس). ويحصل القادم الجديد على تخفيض قدره ٣٠٪ من هذا الايجار في السنة الأولى وفي السنة الثانية يحصل على تخفيض قدره ١٥٪. ولا يمكن زيادة هذا الايجار الا بقرار من المجلس الاقتصادي

الحكومي مرة كل ستة أشهر. وتقل نسبة الزيادة عن نسبة التضخم. ويمكن للقادم ان يعيش في شقته طوال حياته. ويتمتع العجزة بتخفيض على هذا الايجار قدره ٥٠٪ بالنسبة للشقق الحكومية. اما اذا اختار الاستئجار من السوق الحرة فتقدم الحكومة مساعدة مقدارها ٨٠٪ من قيمة الايجار لمدة خمس سنوات دون ان يخسر هذا القادم حقه في مسكن دائم. وهذه المساعدة غير محدودة الزمن(٤٤).

وينطبق مبدأ الإغراء هذا على الراغبين في شراء شقق حكومية او من السوق الحرة. وهذه المعلومات عن اسكان القادم الجديد واغرائه على البقاء، تقابلها دراسة أخرى حول توطين اليهود في الأراضي المحتلة أعدها متتياهو دروبلس من المنظمة الصهيونية العالمية تحت عنوان «المخطط العام لتطوير الاستيطان في يهودا والسامرة ١٩٧٩ ــ ١٩٨٣». ويذكر دروبلس في هذا التقرير ان كلفة توطين العائلة اليهودية تصل الى مليوني ليرة اسرائيلية (بأسعار ١٩٧٨) وهذه الكلفة هي الكلفة الوسطية بين الاستيطان الريفي (الأكثر كلفة) والاستيطان المديني (الأقل كلفة).

ان توفير شروط انسانية لحياة الفلسطيني تحت الاحتلال يخدم غرضاً استراتيجياً عربياً ويخدم غرضاً انسانياً ذا بعد عالمي. لأن صمود هذا الإنسان يشكل نقيض سياسة الحرب والعسكرة الاسرائيلية بما تحمله من مآس للجميع.

ان توفير هذه الشروط يتمثل، وعلى ما عرضناه، في ما يلي:

١ ــ توفير فرص العمل بتنشيط الصناعة والزراعة والخدمات حتى ولو لم تتوافر الجدوى الاقتصادية، بمعنى ان توفير وزيادة فرص العمل الكريمة يصبح هدفاً بحد ذاته.

٢ ــ توفير الخدمات الانسانية التي توفر حياة انسانية كريمة في حدها الأدنى على الأقل. وتوفير هذه الخدمات من منظور انساني وحضاري يشكل تحدياً حضارياً لنا كشعب فلسطيني ونحن نواجه هذا المجتمع الاسرائيلي. فالانسان الفلسطيني يفتقد رعاية صحية مناسبة، ويفتقر للرعاية في الظروف الاجتماعية بمكوناتها المختلفة في مستوى انساني سليم. وهو واقع تحت ضغوط نفسية بسبب الاحتلال، يضاف اليها حرمانه من رعاية مماثلة لما يوفره المجتمع الاسرائيلي لأفراده.

٣ ــ وعندما نتكلم عن الرعاية نعني بها كل ما يعود عليه من تعليم وثقافة ورعاية صحية وتأمين اجتماعي الخ...

٤ ــ ان مجمل هذه الرعاية وتوفير فرص العمل لا بد وان تصدر عن تخطيط وطني يأخذ في اعتباره كل أبعاد التنمية المادية والبشرية ويلبي غرض الصمود.

٥ ــ ان التصاق قضية الأرض بتوفير الرعاية وفرص العمل التصاق عضوي والاهتمام بصموده فوق الأرض يفضيان للاهتمام بالقضايا الأخرى.

٦ ــ ان مثل هذا التصور ينبع من رؤية استراتيجية. والالتزام بهذه الاستراتيجية يجب ان يتم ضمن الاستراتيجية الفلسطينية العامة التي أجمع عليها الشعب الفلسطيني وأفرز من أجل تنفيذها منظمته وقيادته الوحيدة.

ومثل هذا الاطار الذي أجمع عليه الشعب الفلسطيني، وأكده المتواجدون تحت الاحتلال في أعظم امتحان يتعرض له شعب، يسمح بدعم سلطة في الداخل، قائمة على الوحدة الوطنية المحلية ضمن اطار الوحدة الوطنية الفلسطينية العامة، تقوم بمسؤولياتها

ضمن هذه الاستراتيجية العامة.

ومثل هذه الوحدة تسمح بالتنافس ضمن الوفاق الوطني. ولذلك فان قضية الوحدة الوطنية ضمن اطار الاجماع الفلسطيني وتمثيله الشرعي والوحيد، أمر لا يمكن تجاوزه ولا التقليل من أمره. وهذا من طبيعته ان يوقف أي ممارسات مشبوهة قد تقوم بها جهات ذات مصلحة في عدم وصول الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية.

٧ ــ ان البرامج التفصيلية والخروج من الاستجابة الآنية للأحداث الى مرحلة الفعل بموجب رؤية استراتيجية يمكن ان تتم.

٨ ــ ان تمويل هذه البرامج، او بالأحرى سد العجز في ميزان هذه البرامج، هو ما نرغب في تسميته بأموال الصمود. ان أموال الصمود ليست صدقة وانما هي حق للشعب الفلسطيني يطالب بها لأنها من مسؤوليات الأطراف المسؤولة عن مأساته، ويطالب بها من منظور قومي تمليه الاستراتيجية الكفاحية من أجل تطوير العالم العربي، بعيداً عن الضغوط الخارجية. ولعل استذكار استيلاء اسرائيل واحتلالها للأرض الفلسطينية وأراض عربية أخرى يكرس معنى الاعتداء الاسرائيلي وخطورته، ويكرس النظرة القومية الشمولية في التصدي للاعتداء الاسرائيلي. فالدفاع عن دنيا العرب، ثروة وبشراً وأرضاً، يعني الدفاع عن فلسطين وشعبها وعن حقوق هذا الشعب الوطنية الثابتة.

٩ ــ ان الفكرة المطروحة هنا، وهي السعي لوضع خطة وطنية للتنمية تأخذ في اعتبارها جميع أبعاد حياة المواطن تحت الاحتلال، وكذلك المحافظة على الأرض، لا تهمل صعوبات صياغة مثل هذه الخطة وصعوبات تطبيقها تحت الظروف الحالية. ولكن الأمل في أن تلاقي الأفكار المبينة هنا قبولاً واضحاً عاماً، بحيث تلتزم بها الأطراف المعنية. وبعد ذلك تصبح مهمة الاتحادات النوعية والمؤسسات الوطنية صياغة برامجها، ضمن هذه الحدود.

اننا نؤمن بأن قبول هذه الأفكار لا يعني التوقف عندها، فنحن أبناء الحياة ونتطور مع تطورها وتطور الظروف المحيطة بنا ولا بد وان يستمر النقاش ويستمر التطور، لنرتفع الى مستوى أعلى من التنسيق بين المؤسسات الوطنية، وصولاً الى الخطة العامة الملزمة للتنمية، وبالتالي، زيادة القدرة على مواجهة الاحتلال وخططه.

ان مركزة التخطيط، بشكل مطلق، تحتاج الى سلطة سياسية وطنية لن تتوافر الا بزوال الاحتلال وانشاء الدولة الفلسطينية المستقلة. ولكن تبنّي الخطوط العامة للتنمية كجزء من نضالنا السياسي والإنساني ممكن تحت الظروف الحالية.

١٠ ــ وتأتي هذه الدراسة على خلفية الخبرة السابقة في ادارة عملية الصمود، ونحاول، وبتواضع، الاسهام في ترشيد هذه العملية لتؤدي الغرض السياسي والوطني منها والارتفاع بها، من مرحلة الاستجابة الآنية للمشكلة، الى مرحلة تتصف بالرؤية السياسية التي تسعى للتصدي للاحتلال والعمل على تحقيق البرنامج الوطني الفلسطيني القاضي بانهاء الاحتلال وممارسة حق تقرير المصير وانشاء الدولة الفلسطينية المستقلة.

١١ ــ وحتى يتحقق الغرض المشار اليه من دعم صمود المواطنين فاننا نقترح الاهتمام بالأمور التالية عند معالجة تفاصيل المشروعات والعلاقات السياسية والاجتماعية المترتبة عليها:

(أ) ان طبيعة القوانين المطبقة في الأرض المحتلة، بالاضافة الى القرارات العسكرية الاسرائيلية، تشكل في مجموعها سلاحاً موجهاً ضد الطبقات الشعبية. ولذلك فمن غير الكافي ان نوفر فرص العمل لأفراد هذه الطبقات في ظل الظروف الاستغلالية والمجحفة التي ترعاها هذه القوانين والأنظمة والقرارات. ولكن لا بد من تبني سياسة لا تسمح بافقار الفقراء وزيادة غنى الأغنياء.. وخلاف ذلك ستزيد هجرة العمال المهرة والمعلمين الأكفاء والمثقفين بحثاً عن فرص أفضل في الخارج.

(ب) وبالارتباط مع هذا لا بد من وضع معايير لعلاقات انتاج تعزز الوحدة الوطنية، وتخفف، الى الحد الأقصى، من امكانية تحول التناقضات الطبقية الى صراع حاد يصرف الأنظار والجهود عن القضية المركزية والتناقض الرئيسي مع الاحتلال الاسرائيلي. ولا بد من ربط التنمية بتنمية الوعي الوطني تحسباً من ان تتحول الى عامل تخدير للجماهير، وكي لا تسيطر نزعات الترف والكسب على الذهنية الوطنية.

(ج) ان التغيير في البنية الاجتماعية في الأرض المحتلة نتيجة «البرلتة» المعمقة، التي أفرزها الاحتلال، ستبقى حقيقة موضوعية لا يمكن التغاضي عنها. ومن طبيعة هذا التغيير ان يفرز أطره ومواقفه الاجتماعية، ولذلك فليس من الممكن استعمال أ:وعية التنظيمية الاقتصادية والاجتماعية الحالية بمضامينها وأساليبها التقليدية نفسها في عملية التنمية، خوفاً من الاختناقات الاجتماعية والاقتصادية التي يفرضها التناقض بين مسؤوليات هذه الأوعية التي تمليها الظروف التي استجدت بعد الاحتلال، وبين مضامينها وأساليبها القديمة التي كانت تناسب الوضع السابق على هذا التغيير.

ان الحل يكمن في تطوير هذه المؤسسات لمضامينها وأساليبها والاعتراف بالمؤسسات التي برزت بعد الاحتلال وكنتيجة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الجديدة. ولا بد من التحذير من ان أية محاولة لاستخدام الأوعية والأساليب المهزومة تاريخياً واحلالها محل الأوعية والأساليب المعتمدة على النضال الجماهيري، بحجة خبرة هذه الأوعية، هي في الواقع لجوء الى حصان طروادة يحمل في باطنه منطق تطبيع العلاقات مع الاحتلال بحجة حماية الانتاج والمؤسسات المنتجة.

(د) ولذلك فان تبني خطة العمل هذه يستدعي وزن الدعم بميزان دقيق لتتساوى المنفعة، جغرافياً وانسانياً، ولتقطع الطريق على محاولات التمييز بين المؤسسات والفئات. تلك المحاولات التي تلجأ اليها جهات يهمها افتعال تناقض داخل الصف الوطني الفلسطيني ليسهل اجهاض نضاله.

١٢ ــ ولا بد من التعرض أخيراً لمشكلة الحدود المفتوحة لتأثيرها المباشر على طبيعة التنمية. وكتقرير للواقع فان اسرائيل عملت، منذ عام ١٩٤٨، على تحطيم الحصار من حولها بالتمدد العسكري. ولعل أبرز هذه الأحداث احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، وتوسيع سوقها ليشمل هذه المناطق. ولكنها، وفي الوقت نفسه فتحت ثغرة في خط المواجهة والحصار الجديد على نهر الأردن، بما يسمى بالجسور المفتوحة. ومن خلال المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية، فتحت اسرائيل الحدود مع العالم العربي عن طريق مصر دون ان تتمكن الدول العربية من تجدير المقاطعة باحكام الحصار حول مصر. ويأتي الشريط الحدودي مع لبنان ليشكل نجاحاً اضافياً لسعي اسرائيل للخروج من

عزلتها عن العالم العربي. ولما كان البحر مفتوحاً أمامها دون عائق فان الحدود السورية تبقى الحدود العربية الوحيدة التي صمدت امام التحديات الاسرائيلية.

ولقد نما، نتيجة سياسة الحدود المفتوحة، نمط حياتي معين تحت الاحتلال يحمل في طياته محاذير لابد من التصدي لها، ولايجوز ان تحجب المنافع الآنية رؤيتنا عن المخاطر السياسية المترتبة عليها.

ولعل من أبرز المحاذير أنها تتحول، مع الوقت، الى ضرورة حياتية لايمكن الاستغناء عنها بسبب تعود الناس على هذا النمط الانتاجي والمعيشي المعتمد على سياسة الحدود المفتوحة. وبكلام آخر، يصبح التعود أشبه بالإدمان على المخدرات الذي يعطي حلاً مؤقتاً ويخلف ضرراً مستديماً.

ولايمكن نفي حقيقة أخرى وهي نمو مؤسسة غير منظورة يمكن تسميتها بمؤسسة الحدود. وتتعيش من هذه المؤسسة فئات اقتصادية وسياسية مختلفة، نمت بنمو حجم التحرك من خلال هذه الحدود. ولايقتصر وجود هذه الفئة على الضفة الغربية والقطاع ولكنها موجودة عبر النهر. وتتداخل المصالح هناك بين مصالح خاصة وعامة لدرجة ان زيارات الصيف أصبحت تشكل دخلاً سياحياً مهماً تستفيد منه قطاعات مختلفة، بالاضافة للحركة التجارية، وأصبح لهذه المؤسسة أصولها غير المكتوبة التي استحالت الى عرف وعادة مقبولين، حتى لدى بعض الأوساط السياسية.

ولسنا في مجال التوسع في بحث هذه المشكلة ولكننا نعتقد أنه ليس من السهل التخلص من نتائجها وانه كان لابد من عدم الاسترخاء في قبولها، والعمل على الحد من تعميق دورها في حياة سكان الأرض المحتلة وسكان الضفة الشرقية.

وأما مسؤولية معالجة هذه المشكلة فليست منوطة بأهل الأرض المحتلة وحدهم ولكنها منوطة بمضمون الاستراتيجية العربية تجاه الاحتلال الاسرائيلي.

ولسنا نطالب باغلاق الجسور في هذه المرحلة المتأخرة ولكننا ندعو الى الحد من استعمالها، كخطوة أولى، وان يقتصر استعمالها على أولويات يجري اعدادها بعناية، ويجري تطبيقها بحرص.

ان التخوف من ان يصبح للفئة المستفيدة من هذه الحدود المفتوحة دور في صنع القرار السياسي، تحت ظروف معينة، وان يصبح تطبيع العلاقات مع واقع الاحتلال مطلباً لهذه الفئة، يجعلنا ننبه لضرورة تدارك هذه المشكلة بأناة وصبر. وضبط نمو حجم التعامل عبرها وقصره على الأولويات التي أشرنا اليها.

---

(١) حول هذا الموضوع راجع ايضا رسالة الدكتوراة غير المنشورة لـ نجوى مخول، *The Proletarianization of Palestinians in Israel: A study of Development and Class Formation*, Massachussetts: Institute of Technology, un published Ph. D. Thesis, Feb., 1978.

(٢) **يديعوت احرونوت**، ١٨ و ١٩/١٢/١٩٧٩.

(٣) راجع جريدة **الاتحاد** (حيفا)، ١٣/٢/١٩٨١، ص ٤.

(٤) راجع هشام عورتاني، *West Bank Agriculture: A New Outlook*، نابلس: منشورات جامعة النجاح الوطنية، ١٩٧٨، ص ٥؛ فان بريان اركادي، *Benefets and Burdens*, New York: Carnegie Edownment for International Peace, 1977؛ الياس توما وهايم دارين درابكن

The Economic Case for Palestine, London: Croom Helen, 1978.

(٥) توما ودارين درابكن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٧ ــ ٥٩.

(٦) عورتاني وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩.

(٧) **المصدر نفسه**.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٣، نقلا عن: **النشرة الاحصائية**، التي تصدرها الدائرة الاسرائيلية، المجلد ٧، رقم ١، ص ٧٤.

(١٠) غسان حرب، «العمل والعمال» نقلا عن اميل نخلة، *A Palestinian Agenda for the West Bank and Gaza*, Washington: American Interprise Institute, D. C., 1980.

(١١) راجع: توما ودارين درابكن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠؛ عورتاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧.

(١٢) *Statistical Abstracts of Israel, 1979*

(١٣) راجع اركادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٠.

(١٤) راجع: نجوى مخول، *The Political Economy of Agricultural Research and Development in Israel*, an Interim Report for the World Agricultural Research Project, Harvard University, Summer, 1979.

(١٥) Raphael Sternlicht, *Transformation of the Agricultural Sector in Judea, Samaria and the Gaza Strip, 1967-1975. Progress of transition from under development to accelerated development, (English Summery)*, Tel-Aviv University and the Ministry of Agriculture, Oct., 1977 (Originally an M. A. Thesis in Hebrew).

(١٦) روز مصلح، «الصناعة في الضفة الغربية ١٩٦٧ ــ ١٩٧٩» **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٩، شباط (فبراير)، ١٩٨٠.

(١٧) فان اركادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٣ و ١٢٤.

(١٨) بكر ابو كشك، **الصناعة العربية في الأراضي المحتلة**، القدس: الملتقى الفكري العربي، ١٩٨١، ص ١٣.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) انظر: روز مصلح، «الصناعة في الضفة الغربية ــ التبادل التجاري والانتاج والتسويق، ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٠، آذار (مارس)، ١٩٨٠.

(٢١) فان اركادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨١.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٩٤.

(٢٣) غسان حرب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٤.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٩٥، نقلا عن *Israel Economist*, October, 1978, P. 25 ؛ راجع كذلك: روز مصلح «الصناعة في الضفة الغربية ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٩، شباط (فبراير)، ١٩٨٠، ص ٥ و ٦.

(٢٥) بكر ابو كشك، **الضائقة السكنية في الأراضي المحتلة**، اصدار نقابة اصحاب المهن الهندسية، فرع الضفة الغربية وجامعة بيرزيت، ١٩٨٠، ص ٥١.

(٢٦) فان اركادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩؛ ١٢٢.

(٢٧) **المصدر نفسه**.

(٢٨) ابو كشك في: اميل نخلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٧.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٧٩.

(٣٠) توما ودارين درابكن، **مصدر سبق ذكره**، ملاحظة رقم ٣، ص ٨٧.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٧٤.

(٣٢) راجع: **الاتحاد**، ١٩٨١/١/٢٧، ص ٣.

(٣٣) راجع: روز مصلح، «الصناعة في الضفة...» **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠.

(٣٤) فان اركادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٤.

(٣٥) روز مصلح «الصناعة والتبادل التجاري...» **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠.

(٣٦) بكر ابو كشك، «الضائقة...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٢.

(٣٧) راجع: خليل محشي ورمزي ريحان «التعليم الابتدائي والثانوي» في: اميل نخلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢؛ ٤١؛ وراجع كذلك: فتحية نصرو في: *Education in the West Bank Government Schools 1968/1969-1976/1977*, Bir Zeit University, pp. 24-26; 17-23; 25-57; 3-16.

(٣٨) راجع: **المصدر نفسه**، ص ٥٠.

(٣٩) محمد الحلاج، «رسالة التعليم العالي في فلسطين»، في: اميل نخلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٩؛ نقلا عن: محسن يوسف في *Journal of Palestine Studies*, Vol. 8, No. 4, 1979, pp. 78-79.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ٦١.

(٤١) **المصدر نفسه**، ص ٦٩؛ التقرير منشور في مجلة **آداب ديبورت**، ٢٧/٥/١٩٧٩.

(٤٢) من اجل دراسة مفصّلة حول هذا الموضوع، راجع عبد اللطيف الطيباوي في كتابه: **المصالح البريطانية في فلسطين ١٨٠٠ ــ ١٩٠١**، مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٦١ (بالانكليزية).

(٤٣) ديفيد ماكدوال، «التنمية والأراضي المحتلة»، في مجلة **ميدل ايست انترناشيونال**، نيسان (ابريل)، ١٩٨٠ (بالانكليزية).

(٤٤) لأخذ فكرة عن هذه الحالة راجع مقالة علي عاشور، «الجنون الصهيوني الواضح الذي لا علاج له»، **الاتحاد**، (حيفا)، ٢٣/١/١٩٨١؛ نقلاً عن: **معاريف**، ١٠/٩/١٩٨٠؛ **المصدر نفسه**، ٢٧/١/١٩٨١، ص ٣.

السياسة المائية في الضفة الغربية المحتلة

مقدمة

يعتبر الماء من الموارد الاقتصادية ذات الأهمية القصوى بالنسبة لمعظم الدول، وبشكل خاص بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا. فمع ان دول هذه المنطقة تتمتع بوفرة نسبية من الأرض والأيدي العاملة، الا أن العامل المحدد لزيادة الانتاج الزراعي فيها هو عدم توفر قدر كاف من مياه الري، أو سوء استغلالها ان توفرت. إلا أن أهمية المياه بالنسبة للشعب الفلسطيني تتعدى الاعتبارات الاقتصادية المحضة، من حيث أنها ترتبط بشكل مباشر بالصراع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من أجل دعم بقائه على أرضه أمام الجهود المستميتة لحرمانه من جميع مقومات البقاء، وخاصة الأرض والماء.

ان الأوضاع المائية في الضفة الغربية ذات جوانب فنية واقتصادية وسياسية كثيرة، ولا يمكن لهذه الدراسة أن تغطي الموضوع من جميع جوانبه. ولكنها مع ذلك تهدف بشكل محدد، إلى القاء الضوء على الموارد المائية المتوفرة في الضفة الغربية، من حيث أنواعها وتوزيعها وحجم انتاجها. ثم سنتطرق الى تحليل أوجه الاستهلاك المائي ومقارنته بالاستهلاك في اسرائيل. وسنحاول أيضاً التعرض بايجاز للأوضاع المائية في اسرائيل لنتفهم الدوافع والخلفيات التي تحكم السياسة المائية الاسرائيلية نحو الأراضي المحتلة، وبشكل خاص الضفة الغربية. وأخيراً فاننا سنحاول اعطاء بعض الخطوط العريضة لسياسة مائية وطنية ضمن المعطيات والقيود الحالية. أما عندما تتغير الأحوال وتتحقق

---

* قدمت هذه الدراسة الى مؤتمر «التنمية من أجل الصمود» الذي عقدته «جمعية الملتقى الفكري العربي» في مدينة القدس، في شهري: آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) ١٩٨١. وقد وردت هذه الدراسة الى المجلة بدون توقيع.

للشعب الفلسطيني السلطة الفعلية على أرضه، فيمكن اعادة النظر في هذا الموضوع برمته على أسس جديدة.

الأمطار

تعتبر مياه الأمطار المصدر الوحيد لجميع الموارد المائية المتيسرة في الضفة، وهي الآبار الارتوازية والينابيع وآبار الجمع. فالضفة الغربية من فلسطين، تخلو من المناطق الثلجية أو الأنهار أو البحيرات العذبة. ولذلك فان أية دراسة مائية يجب ان تتطرق في البداية إلى تحليل نمط تساقط الأمطار من حيث الكمية والتوزيع.

كمية المطر: تتكون الضفة الغربية، بشكل رئيسي، من سلسلة من الجبال والتلال الممتدة من الشمال الى الجنوب في مواجهة البحر الأبيض المتوسط. ولذلك، فان السفوح الغربية لهذه الجبال تتلقى كميات وافرة نسبياً من المطر تتراوح بين ٣٠٠ و٦٥٠ ملم. ويلاحظ، بشكل عام، أن كمية المطر تتناقص بحدة على السفوح الشرقية لسلسلة الجبال الفلسطينية بسبب وقوعها في منطقة ظل المطر. وينطبق هذا بشكل خاص على الجبال المحاذية لمنطقة وادي الأردن؛ حيث لا يسقط عليها بالمعدل أكثر من ٢٠٠ ملم سنوياً. كما أن كمية المطر تقل كلما اتجهنا جنوباً؛ حيث تصل الى أقل من ١٠٠ ملم في منطقة أريحا و١٠٠ ــ ٢٠٠ ملم في المناطق الجنوبية الشرقية من محافظة الخليل.

يمكن الحصول على فكرة أكثر تفصيلاً عن التوزيع الجغرافي لسقوط المطر في الضفة الغربية من دراسة الخارطة التي تبين خطوط توزيع المطر بحسب معدل سقوطه خلال ثلاثين سنة (١٩٣١ ــ ١٩٦٠). ويتبين من هذه الخارطة ومن الجداول المتيسرة عن سقوط الأمطار في المواقع المختلفة، أنه يمكن تقسيم المساحة السطحية للضفة، من حيث كمية الأمطار التي تسقط عليها، على النحو التالي:

أقل من ٢٥٠ ملم	٢٢ ٪.
٢٥٠ ــ ٣٠٠ ملم	١٠ ٪.
٣٠٠ ــ ٤٠٠ ملم	١٥ ٪.
٤٠٠ ــ ٥٠٠ ملم	١٠ ٪.
٥٠٠ ــ ٦٠٠ ملم	٢٢ ٪.
أكثر من ٦٠٠ ملم	٢١ ٪.

ومع أن النسب المذكورة أعلاه لا تضع الضفة الغربية في مستويات المناطق الرطبة، الا أنها تعتبر مرتفعة كثيراً بالمقارنة مع معظم بلدان الشرق الأدنى، بما فيها الأردن. فالجدول رقم (١) يبين أن ٧٩ ٪ من الأراضي في دول الشرق الأدنى تتلقى أقل من ١٠٠ ملم، بالمقارنة مع ١٢ ٪ في الضفة. وبالمقارنة مع الضفة الشرقية من الأردن بشكل خاص، نلاحظ أن ٨,٦ ٪ فقط من المساحة الأرضية في الأردن يصلها أكثر من ٢٠٠ ملم، وذلك مقابل ٨٠ ٪ في الضفة الغربية.

يتميز سقوط المطر في البلدان المحاذية لشرق البحر الأبيض المتوسط بالتفاوت الشديد، من موسم لآخر. ولذلك، فان الخروج بتقدير للكمية التي تسقط من المطر خلال

الجدول رقم (١)
تصنيف المساحة الأرضية في منطقة الشرق الأدنى
حسب معدل سقوط الأمطار
(بالكيلومترات المربعة)

الدولة	المساحة السطحية	أقل من ١٠٠ ملم	بالمئة من المجموع	١٠٠ ــ ٤٠٠ ملم	بالمئة من المجموع
العراق	٤٣٥٠٠٠	٩٦٠٠٠	٢٢	٢٩١٠٠٠	٦٧٪
الأردن	٩٨٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥١	٤٦٠٠٠	٤٧٪
سوريا	١٨٥٠٠٠	—	—	١٦٧٠٠٠	٩٠٪
لبنان	١٠٠٠٠	—	—	١٠٠٠	١٠٪
الشرق الأدنى	٣٧٠٥٠٠٠	٣٠٣٣٠٠٠	٧٩	٥٨٩٠٠٠	١٦٪
الضفة الغربية	٥٥٢٠	٥٥٢	١٠	٢٠٤٢	٣٧٪

Abdullah Arar, *The Role of Rainfed Agriculture in the Near East Region*, a Paper Submitted to the FAO Regional Seminar on Rainfed Agriculture, Amman, 5-10 May 1979.

موسم اعتيادي ليس سهلاً، ويتعرض هذا التقدير لقدر كبير من الانحراف الموسمي. وفي ضوء هذا التفاوت الموسمي، قامت احدى المؤسسات بتقدير كمية المطر التي سقطت على الضفة خلال عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥ (أنظر الجدول رقم ٢). وقد قدرت تلك المؤسسة معدل حجم المطر خلال موسمين متتاليين بـ ٢٨٠٠ مليون متر مكعب.

الجدول رقم (٢)
كمية المطر التي سقطت على الضفة الغربية، والمسالك التي سارت فيها
(ومعدل عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥)

معدل كمية المطر التي سقطت	٢٨٠٠ مليون متر مكعب
التبخر	١٩٠٠
الرصيد، ويتحول الى	٩٠٠
مياه جوفية	٧٢٤
مياه في الأنهار والجداول	١١٤
انسياب سطحي	٦٢

West Bank Hydrology, London: Rofe and Raffety Consulting Engineers, 1965, p. 15.

يكشف الجدول رقم (٢) عن حقيقة هامة؛ وهي أن كمية المياه القابلة للاستغلال (في ظروف مثالية) هي حوالى ٨٠٠ مليون متر مكعب. وتتضح الأهمية الاستراتيجية لهذه

الحقيقة، اذا علمنا أن حجم الاستهلاك الكلي للمواطنين العرب في الضفة الغربية لا يتجاوز في الوقت الحاضر ١٢٠ مليون متر مكعب سنوياً.

نمط سقوط الأمطار: يتميز نمط سقوط المطر في الضفة الغربية (كغيرها من الأقطار المحيطة بشرق البحر الأبيض المتوسط) بمميزات معينة تنعكس بوضوح على القطاع الزراعي والاقتصاد القومي بشكل عام. ومن أهم هذه المميزات ما يلي:

١ ــ ينحصر سقوط المطر في فصل الشتاء، وبشكل خاص في الفترة الممتدة من ١٢/٢٠ حتى ١/٢٠ حيث يسقط حوالي ٧٠٪ من كمية المطر السنوية. وفي أواخر آذار (مارس)، يتوقف سقوط المطر نهائياً (باستثناء بضع زخات في نيسان ــ ابريل). ويستمر موسم الجفاف حتى تشرين الثاني (نوفمبر) بالرغم من سقوط زخات عنيفة في تشرين الأول (أكتوبر) يكون ضررها في الغالب أكثر من نفعها. وفي ضوء هذا الواقع، فقد دلت الدراسات الفسيولوجية، في المناطق الجافة من بلدان الشرق الأدنى، على أن كمية الماء التي تفقدها النباتات عن طريق التبخر والنتح (Evapo-Transpiration Rate) تزيد عن كمية الماء التي تتلقاها التربة من المطر لمدة قد تصل لتسعة أشهر خلال العام الواحد، وهذا يدل على مدى أهمية المحافظة على الرطوبة الأرضية وتخزينها إلى حين الحاجة إليها خلال ثلاثة أرباع السنة.

٢ ــ يتفاوت معدل سقوط المطر تفاوتاً شديداً من موسم لآخر، وخلال الموسم ذاته من شهر لآخر. ويبين الشكل رقم (١) الكمية السنوية التي سقطت على مدينة القدس منذ عام ١٨٥٠ وحتى عام ١٩٧٠. ويتضح من هذا الشكل حدة التفاوت في كمية المطر من عام لآخر. ويمكن اعتبار هذا الوضع نموذجاً لباقي المناطق في الضفة الغربية. كما يبين الشكل رقم (٢) التفاوت الشديد من أسبوع لآخر في كمية المطر التي سقطت في مدينة طولكرم خلال عام ١٩٧٨.

الشكل رقم (١)

التذبذب السنوي في كمية المطر في مدينة القدس

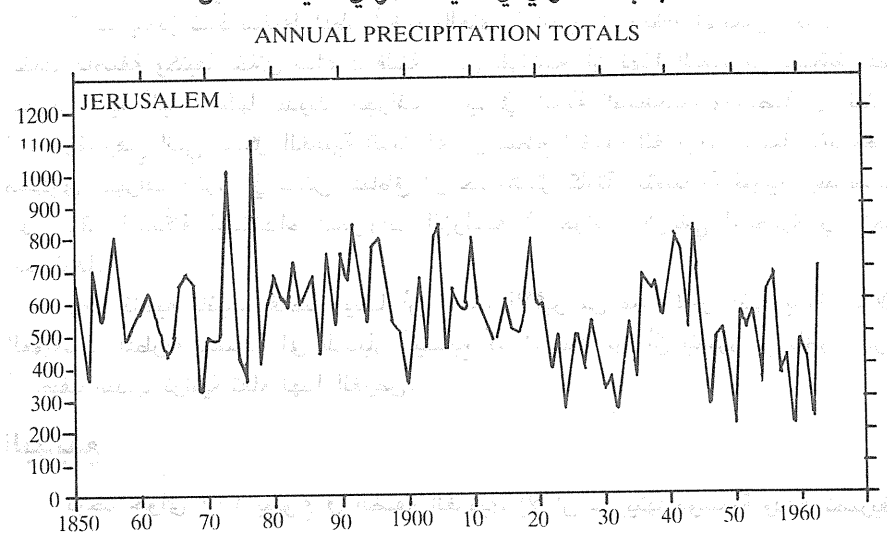

الشكل رقم (٢)
كمية المطر الاسبوعية المسجلة في طولكرم
(١٩٧٨)

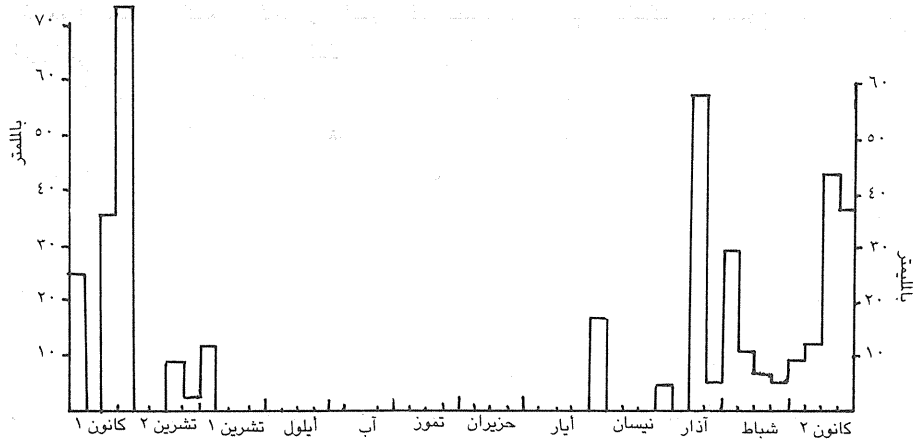

المصدر: السجلات الرسمية

إن لظاهرتي التفاوت الموسمي في كمية المطر والتذبذب الشديد، داخل الموسم الواحد، آثاراً عميقة على الانتاج الزراعي والحَياة الريفية في الضفة الغربية؛ ففي معظم السنوات يفاجأ المزارعون، من حيث كمية المطر وتوزيعه، بشكل قد يلحق بهم أفدح الأضرار، كأن تكون بداية الموسم جيدة ومشجعة الى حد يقنع المزارعين بزرع حقولهم بالمحاصيل الحقلية (القمح، الشعير) ثم قد يعقب ذلك انحباس في سقوط المطر لأسابيع عديدة، مما يؤدي الى جفاف المزروعات، والى انخفاض شديد في محصول الزيتون والأشجار المثمرة التي تعتمد بشكل كلي على الري المطري.

٣ ــ يتميز نمط سقوط المطر أيضاً بالعنف الشديد في معظم الأحيان؛ حيث تسقط زخات عاصفة وكثيفة خلال ساعات قليلة. ومن الواضح أن لهذا النمط من تساقط المطر أضراراً بليغة ليس أقلها حدوث انجراف شديد في التربة السطحية، وبخاصة في المناطق المنحدرة، وهي التي تشكل الغالبية الساحقة من سطح الضفة الغربية. وبالفعل فقد وصل مستوى انجراف التربة في بعض المناطق الى حد يشكل كارثة اقتصادية قومية. وقد ساعد على تفاقم المشكلة استخدام الجرارات الزراعية في حراثة الأراضي المنحدرة في اتجاه انحدارها.

ومن ناحية ثانية، نلاحظ أيضاً أن الجزء الأكبر من ماء المطر الذي يسقط خلال العواصف المطرية يتسرب الى الوديان ويضيع هدراً، بدلاً من أن يختزن في باطن التربة أو خلف سدود ترابية تقام لهذا الغرض.

الينابيع

يوجد حوالى ٣٠٠ ينبوع في الضفة الغربية، إلا أن غالبيتها موسمية وذات تصريف

صغير ولا قيمة زراعية لها. وحتى الينابيع الرئيسية فانها تتميز بالتفاوت الشديد في الانتاج حسب تقلبات سقوط المطر. كما أن أوضاعها العامة سيئة جداً بسبب سوء الاستغلال وعدم وجود اهتمام رسمي بتطويرها ورفع كفاءتها الانتاجية.

ان أفضل مرجع متيسر في الوقت الحاضر عن الينابيع الموجودة في الأراضي المحتلة هو الكتاب الهيدرولوجي السنوي الذي تصدره مصلحة المياه في وزارة الزراعة الاسرائيلية باسم (Hydrological Yearbook of Israel)، ويحتوي هذا التقرير على جدول وصفي خاص بكل عين على حدة، يبين حجم تصريفها الشهري والسنوي ومعدل تركيز الأملاح وايونات الكلور فيها، بالاضافة الى بعض المعلومات الهامة الأخرى. وقد اشتمل آخر تقرير صدر من هذه المجموعة (لسنة ١٩٧٧/٧٦) على معلومات عن ٥٦ ينبوعاً من ينابيع الضفة؛ وهي التي زاد تصريف كل منها عن ٣٠ ألف متر مكعب سنوياً. ويبين دليل الينابيع المرفق جدولاً بجميع هذه الينابيع وحجم تصريف كل منها وتركيز الكلور فيها.

تتوزع الينابيع في الضفة بشكل غير منتظم، ويتضح من الدراسة الجغرافية لمواقع هذه الينابيع أن معظمها يقع في وسط البلاد على السفوح الغربية للجبال الفلسطينية. الا أن الينابيع الواقعة في السفوح الشرقية ذات طاقة انتاجية أعلى بكثير؛ حيث أنتجت في عام ٧٧/٧٦ حوالى ٩٣٪ من مجموع التصريف السنوي لينابيع الضفة (أنظر الجدول رقم ٣).

الجدول رقم (٣)
عدد الينابيع ومجموع تصريفها السنوي

	عدد الينابيع	مجموع التصنيف السنوي (بآلاف الأمتار المكعبة)	النسبة المئوية
السفوح الشرقية	٢٤	٤٩٧٥٣	٪٩٣,٣
السفوح الغربية	٣٢	٣٥٧٢	٪٦,٧
	٥٦	٥٣٣٢٥	٪١٠٠

Hydrological Yearbook of Israel 1976-77 Jerusalem: Israel's Water Commission, 1978.

الآبار الارتوازية

توجد في الضفة حالياً مجموعتان من الآبار الارتوازية، احداهما للمواطنين العرب والأخرى للمستوطنين اليهود. وسنعالج أوضاع كل من هاتين المجموعتين على انفراد.

الآبار العربية: بالرغم من الحاجة الماسة للمياه، لأغراض الزراعة والاستهلاك المنزلي على حد سواء، الّا ان استخراج المياه الجوفية من الآبار الارتوازية لم يبدأ على نطاق واسع الا في أواسط الستينات. وحتى عندئذ، فقد تميزت الآبار الجديدة بالتخلف التكنولوجي من حيث قدرة آلات الحفر على النزول الى أعماق بعيدة، ومن حيث نوعية المضخات المستخدمة في ضخ الماء. وقد بلغ عدد الآبار التي حفرت حتى عشية الاحتلال

الاسرائيلي ٧٢٠ بئراً، منها ٣١٤ تضخ فعلاً، والباقي إما جاف أو مهمل أو مغلق لسبب ما.

ويمكن التعرف، بشكل مفصل، على كمية المياه التي تضخها الآبار العربية في الضفة الغربية من خلال القياسات التي تأخذها دائرة المياه المركزية من العدادات الموجودة في تلك الآبار. وتقوم هذه الدائرة باصدار تقرير سنوي مفصل عن جميع هذه الآبار يبين كمية المياه التي ضخت من كل منها شهرياً. ويحتوي الجدول رقم (٤) على ملخص للتقرير المذكور يبين عدد الآبار العاملة في كل منطقة وكمية المياه التي استخرجت منها خلال العام ١٩٧٨/٧٧. ويتضح من هذا الجدول أن الغالبية الساحقة من الآبار موزعة في منطقتين، أولاهما الشريط السهلي المحاذي للسفوح الغربية والواقع في مناطق جنين وطولكرم وقلقيلية. وأما المنطقة الرئيسية الثانية فهي منطقة الأغوار؛ حيث توجد ٩٦ بئراً ضخت ٢٦,٢ ٪ من المجموع. أما المناطق الجبلية في الوية الجنوب، فلا توجد فيها سوى عشر آبار (منها ثلاث لا تضخ) استخرج منها ١٣,٣ ٪ من مجموع الانتاج. ولذلك فإن الحاجة ماسة لحفر المزيد من الآبار في تلك المناطق بشكل خاص؛ وذلك من أجل حل مشكلة نقص مياه الشرب (للناس والحيوانات) والتي تتعرض لها تلك المناطق من آن لآخر.

الجدول رقم (٤)
عدد الآبار الارتوازية العربية وتوزيعها حسب المناطق
وكميات المياه التي استخرجت منها (١٩٧٧/١٩٧٨)

المنطقة	عدد الآبار العاملة	كمية المياه المستخرجة (١٠٠٠ متر مكعب)	النسبة المئوية من المجموع
(أ) الأغوار		٩,٩٣٢,٧	٪ ٢٦,٢
أريحا	٤٠	٣,٤٦٤,٥	٪ ٩,١
العوجا، فصايل	١١	١,٠٧٧,٨	٪ ٢,٨
الجفتلك	٢٩	٢,٦٥٦,١	٪ ٧,٠
مرج نعجة	٨	٨٧٩,٥	٪ ٢,٤
بردلة	٨	١,٨٥٤,٨	٪ ٤,٩
(ب) وادي الفارعة	٢٣	٢,٧٦٧,٣	٪ ٧,٣
(ج) السفوح الغربية		٢٠,٢٠٤,٨	٪ ٥٣,٢
جنين، عرابة، قباطية	٥٦	٣,٢٧٧,٨	٪ ٨,٦
طولكرم	٥٩	١٠,١٢٨,٨	٪ ٢٦,٧
قلقيلية	٧٠	٦,٧٩٨,٢	٪ ١٧,٩
(د) المناطق الجبلية الجنوبية		٥,٠٣٣,٦	٪ ١٣,٣
رام الله	٢	٨٩١,٦	٪ ٢,٤
بيت لحم	٢	٣,٦٥٣,٠	٪ ٩,٦
الخليل	٦	٤٨٩,٠	٪ ١,٣
المجموع	٣١٤	٣٧,٩٣٨,٤	٪ ١٠٠,٠

التقرير السنوي عن الانتاج الشهري من الآبار ١٩٧٨/١٩٧٧، دائرة المياه في قيادة الضفة الغربية، ١٩٧٩.

الآبار الاسرائيلية: انطلاقاً من السياسة الاستيطانية التي انتهجتها الحكومة الاسرائيلية، منذ الأشهر الأولى للاحتلال، فقد أوعزت لشركة مكوروت بالبدء في حفر الآبار الارتوازية اللازمة لخدمة المستوطنات التي بدىء العمل في تأسيسها. وقد اقتصر الحفر في البداية على منطقة الأغوار انسجاماً مع المشروع الاستيطاني المعروف باسم حزام آلون. وفي بعض الحالات، لجأت السلطات إلى وضع اليد على بعض الآبار العربية التي يمتلكها الغائبون (كما حصل بالقرب من جسر داميه)، وقامت باستغلالها لحساب المستوطنات.

هناك اختلاف في تقدير عدد الآبار الاسرائيلية التي تم حفرها بعد الاحتلال. فالتقرير السنوي الأخير لدائرة المياه المركزية (١٩٧٧/١٩٧٨) يشتمل فقط على قائمة بـ ١٧ بئراً تمتلكها شركة مكوروت، وتقع جميعها في المناطق الغورية. وحسب معطيات التقرير المذكور، فإن حجم المياه التي استخرجت من هذه الآبار قد بلغ في تلك السنة حوالى ١٤ مليون متر مكعب. ويبين الجدول رقم (٥) قائمة بهذه الآبار وكمية انتاجها حسبما ورد في التقرير المذكور.

الجدول رقم (٥)
الآبار الاسرائيلية في وادي الأردن

الرقم	اسم البئر	كمية المياه المستخرجة (بآلاف الأمتار المكعبة)	الاحداثيات
١	جيتيت ١	٢٧١,٣	١٨٩,٤٠/١٦٨,٠٩
٢	مرج نعجة ١٤	٢٤٦,٧	١٩٨,٦٨/١٧٤,٥٩
٣	مرج نعجة ٢٩	٣١٠,٠	١٩٩,٦٤/١٧٤,٥١
٤	فارعة ٥	١,١	١٨٦,٦٦/١٧٠,٤٠
٥	اريه ١	١٦٢,٦	١٩٥,٩٠/١٧١,٦٥
٦	مسواه ١	١١٧٩,٨	١٩٣,٠٥/١٧٦,٠٣
٧	فصايل ٢	١١٤٦,٤	١٨٩,٣٤/١٦٢,١٥
٨	فصايل ٣	١١٥٤,٩	١٨٨,٦١/١٦١,٩١
٩	فصايل ٤	٨٥٢,٤	١٨٩,٧٠/١٦٥,٢٠
١٠	أريحا ١	١٢٢٦,٨	١٩٠,٩٠/١٤٠,٨٠
١١	العوجا ١	٢٧٧,٣	١٨٧,٣٠/١٥١,٢٠
١٢	العوجا ٢	٨٣٠,٧	١٨٧,٤٥/١٥١,٢٥
١٣	عطارة ١	١٧٠٥,٥	١٩٢,٨٠/١٧٧,٥٠
١٤	بقيعة ١	٧٣٤,٥	١٩٦,٥١/١٨١,٠٤
١٥	بردلة ١	٣٩٠١,٠	١٩٤,٤٩/١٩٩,٢٠
١٦	بردلة ٢	٢٦,٢	؟
١٧	جيتيت ٣	١١٧,٦	؟
		١٤١٤٤,٨	

التقرير السنوي عن الانتاج الشهري من الآبار، دائرة المياه في قيادة الضفة الغربية، ١٩٧٩ ص ١١ و١٢.

تكشف التقديرات الرسمية للمياه المستخرجة من الآبار العربية والاسرائيلية (الجدولين ٤ و٥) عن حقيقة هامة بالنسبة لفحوى السياسة المائية لاسرائيل في المناطق المحتلة؛ اذ يتبين لنا أن الآبار الاسرائيلية السبع عشرة قد ضخت حوالى ٣٧٪ من مجموع ما ضخته الآبار العربية مجتمعة، وعددها ٣١٤ بئراً.

الا ان العدد الفعلي للآبار الاسرائيلية الموجودة في الضفة هو أكبر مما ورد في التقرير المذكور سابقاً. فقد تم، خلال الأعوام الأخيرة، حفر بئرين جديدتين في الأغوار إحداهما في منطقة العوجا، والثانية في بردلة. كذلك توجد عدة آبار اسرائيلية في المناطق الجبلية. ومع أنه لا توجد احصاءات رسمية عن عددها او انتاجها، الا ان المعلومات المتوافرة تشير الى وجود ثلاث آبار في منطقة القدس العربية واثنتان في اللطرون، وبئر في كل من كفر قدوم وكفر مالك وكفر صور. وبذلك، يعتقد أن مجموع الآبار الاسرائيلية في الضفة هو ٢٧ بئراً. وعلى هذا الأساس، فان كمية المياه التي تضخها اسرائيل من آبارها في الضفة تزيد كثيراً عما ذكر في الجدول رقم (٥)، وربما تعادل نصف الكمية الكلية التي تضخها الآبار العربية.

أخيراً، تجب الاشارة الى عدد من الآبار تمتلكها وتديرها دائرة المياه المركزية التابعة لمكتب الزراعة في الحكم العسكري. تمتلك هذه الدائرة سبع آبار تهدف إلى تزويد القرى العربية المجاورة بمياه الشرب. وتقع هذه الآبار بالقرب من قباطية وبيت ايبا وعرابة والفارعة (وهذه جميعاً حفرت حديثاً) وبيت لحم والزاوية وشبتين.

ان الدائرة المذكورة، وجميع العاملين فيها من العرب، قد قامت بخدمات كثيرة لصالح القرى العربية المجاورة لآبارها. ولكن المشكلة التي تثير الشبهات هي ان الحكم العسكري يعتبر نفسه المالك والوريث لتلك الآبار، ولذلك، فان هنالك شكوكاً قوية حول سياسته الحقيقية بهذا الخصوص. ويمكن اعتبار ما تخطط له السلطة بالنسبة لبئر بيت ايبا وغيرها نموذجاً لما تنوي تحقيقه في نهاية الأمر، وهو تحويل جزء من انتاج هذه الآبار، ان لم يكن معظمه، لصالح المستوطنات الاسرائيلية المجاورة لها.

مشاكل الآبار الارتوازية:

تواجه الآبار الارتوازية العربية في الضفة مشاكل عديدة تعرقل زيادة انتاجها، أو حتى تقلل منه. وفيما يلي موجز لأهم هذه المشاكل:

١ - تقنين الكميات المستخرجة:

قامت السلطة، في أواسط السبعينات، باصدار رخص لأصحاب الآبار تبين كمية الماء التي يسمح لهم بضخها خلال العام، مع تنبيههم بان تجاوز الكميات المرخص بها يعرضهم للملاحقة في المحاكم العسكرية. وقد بررت الجهات الرسمية هذه الاجراءات بحجة المحافظة على الموارد المائية الجوفية وتنظيم استغلالها... الخ.

ان الطريقة التي تمت بها عملية تقدير الكميات المرخص بضخها والظروف التي طبقت فيها سياسة التقنين قد أدت الى الحاق أضرار جسيمة بكثير من المزارعين. فقد تم التقدير حسب معدل الضخ الفعلي لكل بئر خلال سنتي ١٩٧٥ و١٩٧٦، ودون اشعار المزارعين بالغرض الحقيقي من أخذ قراءات العدادات التي ركبت في آبارهم وبدون أن تؤخذ بعين الاعتبار الظروف التي تحيط بكل بئر على حدة. وقد أسفر ذلك عن مفارقات شاذة.

فالآبار التي لم تعمل بطاقتها الكاملة خلال الفترة القياسية لسبب ما، مثل متطلبات الدورة الزراعية أو لأن البيارات غرست حديثاً ولا تتطلب كميات كبيرة من المياه في السنوات الأولى من عمرها. في مثل هذه الحالات، وجد أصحاب الآبار أنفسهم في وضع حرج فيما بعد، عندما وصلت حاجتهم الى مستواها الطبيعي. ولكن الآبار التي كانت تضخ لغرض بيع الماء خلال الفترة القياسية حصل أصحابها على رخص بكميات أكبر من احتياجاتهم الانتاجية الفعلية.

الا ان الضرر الأهم الذي سببته عملية التقنين يعود بالدرجة الأولى الى عدم استطاعة المزارعين تحديث طرق الري التي يتبعونها بالسرعة التي فرضت عليهم. فوسائل الري الحديثة، كما سنرى فيما بعد، تتطلب مستوى متقدماً جداً من الاستعداد التكنولوجي وكميات ضخمة من رأس المال غير متوافرة لهم من أي مصدر من مصادر التمويل الزراعي.

لذلك كله، فان كثيراً من مزارعي الري لم يتمكنوا من زيادة الانتاج او انهم اضطروا لتقليصه بسبب النقص النسبي، والفعلي أحياناً، في كميات المياه المتوافرة لديهم. الا ان المشكلة كانت أخف كثيراً بالنسبة للمزارعين الذين تمكنوا من تطوير وسائل الري في مزارعهم وبياراتهم.

٢ -.تردي الطاقة الانتاجية:

لعل المشكلة الأهم التي تتعرض لها جميع الآبار العربية هي تردي طاقتها الانتاجية، بسبب تراكم عدة عوامل في هذا الاتجاه. فالمضخات والموتورات المستخدمة فيها هي من الأنواع القديمة والتي ضعفت كفاءتها تدريجياً بمرور الزمن. ونظراً لاستهلاكها الزائد من الوقود فان كلفة تشغيلها ارتفعت كثيراً؛ مما أثر بشكل محسوس على تكاليف الانتاج الزراعي. ومن ناحية أخرى، فقد وصلت الآبار نفسها الى حالة سيئة جداً بسبب تراكم الطمي في قعرها وعدم تنظيفها منذ حفرها. وأما السبب الثالث لانخفاض الانتاج، فيعود الى نوع وعمق الحوض المائي (Aquifer) الذي تضخ منه الآبار العربية. فهذه الآبار تضخ من حوض مائي سطحي نسبياً لا يتجاوز عمقه في الغالب ١٠٠ متر. ويعرف باسم البلايستوسين (Pleistocene)؛ والمشكلة هنا أن الآبار التي تضخ من حوض كهذا تكون عرضة للتأثر السريع لدى انخفاض منسوب المياه الجوفية في الحالات الطارئة، مثل انحباس المطر لفترة طويلة.

أما الآبار الاسرائيلية، فانها تصل الى حوض من نوع يعرف باسم سينومينيان (Senomanian) على عمق قد يزيد عن ٤٠٠ متر. ولما كانت الأحواض المائية، على مختلف الأعماق، تتصل فيما بينها من خلال الانكسارات (Faults) التي تميز التكوين الجيولوجي للمنطقة، لذلك فان وطأة الجفاف لا تصلها الا بعد أن تكون الآبار العربية (الأقرب الى السطح) قد دافعت عنها حتى النقطة الأخيرة.

ان الأخطار التي تحيط بالآبار العربية في الضفة هي ليست احتمالاً نظرياً بعيد الوقوع، بل على العكس فان المشكلة بدأت تأخذ شكلاً واقعياً حاداً. ففي صيف عام ١٩٧٩، تعرضت غالبية الآبار في منطقة طولكرم الى نقص شديد في الانتاج أدى الى توقف

قسم منها عن الضخ تماماً. وبالطبع فقد ساهم انحباس المطر في زيادة حدة المشكلة ولكن السبب الأهم هو تأثير الآبار الارتوازية الاسرائيلية على الآبار العربية المجاورة. وينطبق هذا الكلام بشكل خاص على الآبار المتواجدة في السهول الغربية للضفة والتي تتنافس مع عدد كبير جداً من الآبار الاسرائيلية الواقعة غربي الخط الأخضر.

آبار الجمع

احتلت آبار جمع الماء دوراً بارزاً في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني منذ أقدم العصور. فلا توجد قرية الا وفيها عدد من الآبار التي يعود تاريخ بعضها الى قرون عديدة. والغرض الرئيسي من هذه الآبار هو تخزين المياه في موسم الشتاء لاستعمالها في الشرب وسقي الحيوانات خلال أشهر الصيف الطويلة. وللأسف لا يوجد اي احصاء عن عدد هذه الآبار، ولكن يقدر عددها بحدود ٦٠٠٠ الى ١٠,٠٠٠ بئر.

من الواضح ان أهمية آبار الجمع قد تناقصت كثيراً في السنوات الأخيرة بسبب التوسع الكبير في شبكات توزيع المياه التي تستمد ماءها من الآبار الارتوازية أو العيون المائية الرئيسية، وقد أدى ذلك الى اهمال عدد كبير من الآبار وتلف قسم منها. ولكن ما زال يوجد عدد كبير من القرى التي لا تزال تعتمد على آبار الجمع بشكل كلي لسد حاجتها من مياه الشرب. ولذلك نجد ان الآبار في هذه القرى تلقى قدراً كافياً من الاهتمام والصيانة.

ان اهمال آبار الجمع في الريف الفلسطيني هو هدر لأحد عوامل الانتاج التي يحتمل ان تلعب دوراً هاماً في عملية تحديث وسائل الانتاج في مناطق الزراعة البعلية. فوجود مثل هذه الآبار، في الحقول والبساتين البعلية، يساعد على حل احدى المشكلات الرئيسية التي تعترض عملية رش مبيدات الأعشاب والآفات المختلفة؛ حيث أن نقل الماء من القرية الى الحقل ليس أمراً سهلاً. ثم ان وجود الماء في بساتين الزيتون والأشجار المثمرة يمكن المزارعين من توفير قدر قليل من ماء الري للاشتال التي تزرع في أواخر الشتاء والتي قد تكون في أمسّ الحاجة للري خلال الصيف الأول بعد زرعها.

ومن الجدير بالذكر، ان هنالك بعض الأنواع من موتورات الرش الحديثة التي يمكن استخدامها لا لأغراض الرش فقط بل في ضخ الماء من الآبار القليلة العمق. وربما يكون للموتورات من هذا النوع دور كبير في تطوير الزراعة البعلية في الضفة الغربية، وعندها تخدم آبار الجمع دوراً حيوياً من جديد.

تقدير الاستهلاك المائي

يستخدم الماء، بشكل رئيسي، لأغراض الاستهلاك المنزلي وفي عمليات الانتاج الزراعي والصناعي. ولكن المستهلك الأكبر له هو الزراعة.

هنالك تفاوت شديد في تقديرات الخبراء لحجم الاستهلاك المائي في الضفة. والفرق الرئيسي هو في تقديراتهم للكميات المستهلكة في القطاع الزراعي. ولعل من أسباب الاختلاف في التقدير هو ذلك التفاوت الضخم في الطاقة الانتاجية للآبار الارتوازية

والينابيع من موسم لآخر والتي تتبع تغيرات سقوط المطر. وكمعدل موزون للتقديرات المختلفة يمكننا القول: ان الحجم الكلي للاستهلاك المائي في الضفة الغربية هو بحدود ١٠٠ مليون متر مكعب، مقابل ١٧٢٠ مليون متر مكعب في اسرائيل (لعام ١٩٧٥). وهذا يعني ان المعدل الكلي لاستهلاك الفرد في الضفة هو ١٤٢ متراً مكعباً، مقابل ٥٣٧ متراً مكعباً في اسرائيل. وينعكس التفاوت بشكل خاص على معدل الاستهلاك المنزلي للفرد حيث يبلغ ١٣ متراً مكعباً في الضفة مقابل ٨٦ متراً مكعباً في اسرائيل، علماً بان الاستهلاك المنزلي في الضفة يشتمل ايضاً على ما يستهلكه القطاع الصناعي، في حين يبلغ استهلاك الصناعة في اسرائيل أكثر من ٩٥ مليون متر مكعب، أي حوالى مجموع الاستهلاك المائي في الضفة (أنظر الجدول رقم٦).

الجدول رقم (٦)
معدل تقديرات استهلاك الماء في الضفة الغربية واسرائيل
(بملايين الأمتار المكعبة)

	الضفة الغربية	اسرائيل +
الزراعة	٩٠	١٣٢٧
الصناعة (بالنسبة للضفة مقدر مع الاستهلاك المنزلي)	—	٩٦
الاستهلاك المنزلي	١٠	٣٦٧
المجموع	١٠٠	١٧٨٠
المعدل العام لاستهلاك الفرد	١٤٢	٥٣٧
معدل الاستهلاك المنزلي للفرد	١٣	٨٦

Statistical Abstract of Israel 1980, Jerusalem, Central Bureau of Statistics No. 316 p. 430.

تعاني بعض المدن والقرى مشاكل عويصة بالنسبة لاحتياجاتها من المياه المستخدمة لأغراض الاستهلاك المنزلي، ونظراً للطبيعة المتميزة لهذا النوع من الاستهلاك المائي فانه ينصح بأن يكلف أحد الخبراء بمعالجته بشكل مستقل. ولكن سنتطرق في البند التالي لاستخدام الماء لأغراض الري.

الزراعة المروية

يحتل القطاع الزراعي أهمية خاصة في الاقتصاد القومي الفلسطيني. فالزراعة هي من القطاعات الاقتصادية الرئيسية من حيث مساهمتها في الانتاج القومي الاجمالي؛ حيث تقدر حصتها بـ ٢٨ ــ ٣٢ ٪ من الانتاج المحلي الاجمالي (Gross Domestic Product)، وحصتها من الأيدي العاملة تبلغ حوالى ٣٠ ٪. ولكن بالاضافة الى ذلك تعتبر الزراعة من أهم الدعائم الرئيسية التي تربط الشعب الفلسطيني بأرضه، بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية المحضة. ولذلك فان تطوير هذا القطاع يجب ان يكون على رأس سلم الأولويات في أية خطة وطنية لدعم الاقتصاد الفلسطيني.

تبلغ المساحة الاجمالية للضفة الغربية ٥,٥٧٢,٠٠٠ دونم. الا ان المساحة المزروعة منها تقدر بـ ٢,٠٠٨,٧٠٠ دونم فقط، أي بنسبة ٢٨,٩ ٪ من المجموع (١). أما المساحة المروية فانها تقدر بحوالي ٧٧ ألف دونم، أي بنسبة ٤ ٪ من مجموع المساحة المزروعة. ويبين الجدول رقم (٧) التوزيع اللوائي والنوعي للأرض المروية.

الجدول رقم (٧)
الأرض المروية حسب اللواء والنوع ــ ١٩٧٨
(بالدونمات)

اللواء	خضار	حمضيات	موز	أشجار أخرى	المجموع
جنين	٦٥٤٧	٢٥١٦	—	١٢	٩٠٧٥
طولكرم	١٤٥٥٠	١٧٠٠٥	—	٦٢١	٣٢١٧٦
نابلس *	٧٨٧	١٥٦٣	—	—	٢٣٥٠
رام الله	٤٦٣	٢٠٦	—	—	٦٦٩
القدس	—	—	—	—	—
أريحا	٢٤٢٥٠	٤٥٧٦	٢١٢٨	١٥٠	٣١١٠٤
بيت لحم	١٠١١	—	—	—	١٠١١
الخليل	٧٠٠	٨٠	—	—	٧٨٠
المجموع	٤٨٣٠٨	٢٥٩٤٦	٢١٢٨	٧٨٣	٧٧١٦٥

الاحصاءات الرسمية لدائرة الزراعة.

ان المساحات المروية المبينة في الجدول رقم (٧) تبين ان المساحة المروية الاجمالية قد بقيت ثابتة نسبياً بالرغم من الاجراءات التي اتخذتها السلطة في الأغوار والتي قللت كثيراً من المساحة المزروعة فيها. الا ان المزارعين في المناطق السهلية زادوا من المساحة المروية باستخدامهم أساليب أحدث في الري، مما عوض النقص الذي حدث في الأغوار.

ومن الحقائق المؤلمة بالنسبة للضفة الغربية ان نسبة الأرض المروية فيها أقل بكثير من بلدان الشرق الأدنى؛ وذلك بالرغم من ان الضفة هي أكثرها استقبالاً للمطر، كما رأينا سابقاً (أنظر الجدول رقم ٨). وبالطبع فان هذا الوضع هو نتيجة متوقعة للسياسة الاسرائيلية المعلنة للسيطرة على موارد المياه في الأراضي المحتلة.

ان الأهمية الحقيقية لقطاع الزراعة المروية في الضفة الغربية تزيد كثيراً عما توحيه الأرقام السابقة. فعلى سبيل المثال، تتراوح مساهمة الحمضيات والخضار المروية في الدخل الزراعي الاجمالي من ٢٢ الى ٣٠ ٪. واذا أضفنا الموز والمشاتل وبعض الزراعات

* يلاحظ أن جميع الأغوار التي كانت تتبع لواء نابلس قبل الاحتلال الحقت بدائرة الزراعة باريحا بعد الاحتلال. وهذا يفسر تناقص الأرض المروية في لواء نابلس.

الجدول رقم (٨)
توزيع الأرض المزروعة حسب الري والبعل
(بآلاف الدونمات)

	مجموع المساحة المزروعة	المساحة البعلية	المساحة المروية	نسبة الأرض المروية بالمئة
العراق	٥٩٢٠٠	٣٠٠٠٠	٢٩٢٠٠	٪ ٤٩,٣
الأردن	٥٢٩٠	٤٩٠٠	٣٩٠	٪ ٧,٤
سوريا	٥٤٧٠٠	٤٩٦٠٠	٥١٠٠	٪ ٩,٣
لبنان	٢٧٦٠	١٩٦٠	٨٠٠	٪ ٢٩,٠
الضفة الغربية	٢٠٢٠	١٩٤٣	٧٧	٪ ٣,٨

Abdullah Arar, *The Role of Rainfed Agriculture in the Near East Region*, a paper Submitted to the FAO Regional Seminar on Rainfed Agriculture, Amman, 5-10 May 1979.

المروية الأخرى، فان حصة الزراعة المروية قد تزيد في معظم السنين عن ثلث الدخل الزراعي.

ومن المعروف ايضاً أن الزراعة المروية هي المجال الأكثر استجابة للتطوير السريع عن طريق تحديث وسائل الانتاج وتكثيفها. الا أنه قد تبينت لنا سابقاً شدة القيود المفروضة على التوسع في استخدام الموارد المائية. وعلى هذا الأساس، فان أحد الأهداف الأساسية للسياسة المائية الوطنية في المرحلة الراهنة هو تحقيق أفضل استثمار ممكن للموارد المائية المتيسرة حالياً. وبعبارة أخرى، فان الهدف الأهم في هذا الاتجاه هو بذل كل جهد ممكن من أجل التوسع في الرقعة الزراعية المروية، بالعمل على استخدام وسائل ري حديثة تكون أكثر كفاءة في توصيل المياه الى منطقة الجذور، حيث تكون الحاجة الفعلية لها.

وسائل الري الحديثة

تم، خلال الأعوام الخمسة الماضية، احراز تقدم ملموس في تطوير وسائل الري التي يستخدمها المزارعون في الضفة الغربية؛ وذلك بفضل الجهود التي بذلها المرشدون الزراعيون وبعض المؤسسات الخاصة. وسنستعرض هنا الانجازات التي تم تحقيقها والعقبات التي تحول دون التوسع في هذا المجال.

برك حفظ الماء: من أهم الخطوات التطويرية في طرق الري خطوة انشاء برك لخزن الماء الذي يستخرج من الآبار الارتوازية أو الينابيع الى حين استخدامه عند اللزوم. ولهذه العملية فوائد كثيرة وهامة جداً. فبالاضافة الى أنها تمكن المزارع من ري مزروعاته في الأوقات المناسبة، فهي أيضاً تضمن توصيل الماء الى أنابيب الري تحت ضغط كاف لاستخدام وسائل حديثة في نقله وتوزيعه.

تدل الاحصاءات الرسمية لسنة ١٩٧٨ على أن هنالك ٨٣ بركة للري في الضفة الغربية ذات سعة اجمالية قدرها حوالى ٢٦٢ ألف متر مكعب. ويبين الجدول رقم (٩)

التوزيع اللوائي لهذه البرك، ويبدو أنها متركزة حالياً في المناطق الغورية، ولكن خبراء دوائر الزراعة ينصحون بانشاء المزيد منها في مناطق قلقيلية وطولكرم وجنين. الا ان العائق الرئيسي الذي يحول دون ذلك هو عدم توافر مصادر التمويل الوطنية في الوقت الحاضر.

الجدول رقم (٩)
عدد وسعة برك الري وتوزيعها حسب اللواء
(١٩٧٨)

اللواء	عدد البرك	السعة الاجمالية (بالأمتار المكعبة)
اريحا	٨١	٢٦٠,٠٠٠
طولكرم	١	١,١٠٠
بيت لحم	١	٥٠٠
المجموع	٨٣	٢٦١,٦٠٠

الاحصاءات الرسمية.

الرشاشات وأنابيب التنقيط: لعل من أهم المبتكرات التكنولوجية التي اكتسبها المزارعون العرب في الضفة، خلال السبعينات، هي اقتباسهم لطريقة الري بالتنقيط، أو ما يعرف بالتفتاف (Drip Irrigation) وطريقة الري بالرشاشات (Sprinklers). فالطرق المذكورة توفر جزءاً كبيراً من الماء الذي يضيع هدراً في القنوات الترابية المكشوفة وطرق الري التقليدية. بالاضافة الى ذلك فانها تسهل على المزارعين استخدام الأسمدة والمبيدات عن طريق اذابتها في الخزانات ونقلها في ماء الري. ولا يخفى أيضاً ان هذه الطرق تتطلب قدراً أقل من العمل اليدوي وفي الوقت نفسه تضمن، اذا أحسن استخدامها، توصيل الماء بشكل متوازن الى جميع النباتات. وقد وجد بالتجربة ان ذلك يؤدي الى زيادة في الانتاج وتماثل أكبر في النمو بين النباتات.

انتشرت طرق الري بالرشاشات وبالتنقيط انتشاراً لا بأس به في معظم مناطق الزراعة المروية بالضفة. ففي سنة ١٩٧٩، بلغت مساحة الأرض المروية بالتنقيط ١٣١٢٠ دونماً وبالرشاشات ٨٠٧٠ دونماً. هذا بالاضافة الى ٨٥٠ دونماً تروى بما يسمى بالشرفول، وهي احدى طرق التنقيط المبسطة (أنظر الجدول رقم ١٠).

بالرغم من التوسع النسبي في مساحة الأرض المروية بالطرق الحديثة، الا انها لم تصل بعد الى أكثر من ١٧٪ من مجموع المساحة المروية. وهذا يعطي فكرة واضحة عن حجم الجهد الذي يجب بذله في هذا المجال. ولعل العائق الأكبر الذي يحول دون توسع كبير في هذا الاتجاه هو ليس عدم قناعة المزارعين بجدوى هذه الطرق؛ اذ انهم مقتنعون تماماً بذلك، ولكنه ضخامة التكاليف المالية التي تتطلبها هذه الوسائل. فقد تبين من تقديرات خبراء دائرة الزراعة ان معدل كلفة التمديدات للدونم الواحد (لسنة ١٩٧٨)

الجدول رقم (١٠)
المساحات التي تروى بالطرق الحديثة ــ ١٩٧٩
(بالدونمات)

اللواء	الرشاشات	أنابيب التنقيط	الشرفول
اريحا	٩٠٨	٩٢٣٧	٨٥٠
نابلس	٩٠	٣٠٣	—
جنين	١٣٠٠	١٠٠٠	—
طولكرم	٥٧٦٧	٢٤٩٠	—
رام الله	٥	٤٥	—
القدس	—	—	—
بيت لحم	—	—	—
الخليل	—	٤٥	—
المجموع	٨٠٧٠	١٣١٢٠	٨٥٠

الاحصاءات الرسمية.

كان ٦٣ ديناراً أردنياً للرشاشات و١٢١ ديناراً لأنابيب التنقيط (٢).

الا ان الميزات التي يحصل عليها المزارعون نتيجة لاستخدامهم هذه الطرق، وخاصة أنابيب التنقيط، تبرر ضخامة الاستثمار المالي فيها. فقد أثبتت احدى الدراسات الاقتصادية الحديثة التي أجرتها كلية الزراعة الأردنية في مناطق الأغوار الشمالية في الأردن على أن انتاج الدونم من البندورة قد تضاعف ثلاث مرات لدى مقارنة الري بالطرق التقليدية مع الري بالتنقيط، كما أن استخدام البيوت البلاستيكية مع الري بالتنقيط قد ضاعف الانتاجية بالمقارنة مع الري بالتنقيط بدون البيوت البلاستيكية، وقد انعكست هذه النتائج على «أربحية» الطرق الثلاث، كما يتضح من القيمة الحالية لمعدل الدخل من الدونم خلال عشر سنوات (أنظر الجدول رقم ١١).

الجدول رقم (١١)
مقارنة اقتصادية لإنتاج البندورة تحت ظروف تكنولوجية مختلفة في الأغوار الشرقية من الأردن

	ري وزراعة تقليدية	ري بالتنقيط	بيوت بلاستيك مع تنقيط
معدل كلفة الاستثمار (بالدينار)	—	٢٨٠	١٩٩٨
انتاج الدونم (بالطن)	١,٥٢	٤,٥	١٠
القيمة الحالية لمعدل الدخل من الدونم خلال عشر سنوات (بالدينار)	٣٣,٣	١١٥,٤	٢٢٢,٧

أكرم ستيتية ومحمد عباس، **تقرير أولي عن الجدوى الاقتصادية لوسائل انتاج البندورة والخيار**، عمان: كلية الزراعة في الجامعة الأردنية، ١٩٧٨ ص ٦.

ومع أنه لا توجد دراسات دقيقة عن الفرق النسبي في أربحية وسائل الري والزراعة الحديثة في الضفة الغربية، الا أنها قد لا تختلف كثيراً عما هي في الأردن.

وهنالك ملاحظة أخيرة في هذا الموضوع. فقد لوحظ ان استخدام طرق الري الحديثة في الضفة يكاد يقتصر على الخضار المروية والمشاتل. وأما بساتين الحمضيات والموز، وهي المستهلك الأكبر للماء، لم تستخدم في ريها هذه الطرق حتى الآن، ولا شك ان هذا الوضع يشكل عقبة رئيسية في طريق مضاعفة كفاءة استغلال كميات المياه المتوافرة لمزارعي الضفة. ومع ان الموضوع يحتاج للدراسة المكثفة، الا أنه يمكن الافتراض ان السبب الرئيسي لتردد المزارعين لا يقتصر على قلة التمويل فحسب، بل انه يعكس قدراً من الشك لدى معظم المزارعين في صلاحية طريقة التنقيط لري الأشجار.

موجز عن الأوضاع المائية في اسرائيل

ان الحديث عن أوضاع الموارد المائية في الضفة الغربية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات المائية في اسرائيل. وسنحاول، هنا، ابراز الملامح والمشاكل الرئيسية للأوضاع المائية في اسرائيل؛ وذلك من أجل تفهم دوافع وأبعاد السياسة الاسرائيلية نحو الموارد المائية في المناطق الفلسطينية المحتلة.

تعتبر السيطرة على الأرض والمياه الركن الأساسي في المخطط الصهيوني الذي استهدف اقامة الدولة اليهودية في فلسطين. وقد عملت الوكالة اليهودية والزعماء اليهود الأوائل على تحقيق السيطرة اليهودية على الموارد المائية في فلسطين، بما في ذلك منابع نهر الأردن. وقد جاء، في احدى الوثائق السرية التي كتبها بن ــ غوريون عام ١٩٤١، ونشرتها وزارة الخارجية البريطانية فيما بعد، ما يلي: «علينا ان نتذكر انه من أجل قدرة الدولة اليهودية على البقاء لا بد من ان تكون مياه الأردن والليطاني مشمولة داخل حدودنا»[٣]. وبالفعل فقد تحقق لليهود معظم مخططاتهم المائية عند اقامة اسرائيل في سنة ١٩٤٨؛ حيث استولت الدولة الجديدة على الجزء الأكبر من الموارد المائية في فلسطين.

بدأت اسرائيل، منذ قيامها، بتنفيذ عدة مشاريع مائية طموحة تستهدف تحقيق أكبر قدر من الاستغلال للموارد المائية التي استولت عليها. وقد مكنها الدعم المالي والفني الأميركي من تنفيذ معظم هذه المشاريع.

ولعل أضخم المشاريع المائية في اسرائيل هو المشروع المعروف باسم «ناقل المياه الوطني» (National Water Carrier)، ويستند هذا المشروع على الحقيقة الجغرافية المعروفة؛ وهي أن ٩٥٪ من الرصيد المائي المتوافر يقع في شمالي البلاد حيث لا يوجد سوى ٣٥٪ من الأرض الزراعية[٤].

وضع الخطة الأصلية لمشروع الناقل الوطني المهندس الأميركي جيمس هيز؛ وذلك ضمن تقريره الشامل بعنوان (T.V.A. on the Jordan). وقد استوحى هيز أفكاره من المشروع الأميركي الشهير المعروف باسم سلطة وادي تنسي (Tennessee Valley Authority) وتقوم الفكرة الأساسية للمشروع على تجميع مياه المنابع العلوية لنهر الأردن في بحيرة طبريا ثم نقلها الى منطقة مرتفعة؛ حيث تسيل من هناك الى المناطق

الوسطى والجنوبية من البلاد(٥).

تبلغ مساحة بحيرة طبريا ١٦٥ كيلومتراً مربعاً وتتسع لـ ٣ بليون متر مكعب. ويتم ضخ الماء من طرفها الشمالي الغربي الى نقطة قريبة من «ايشد كناروت» على ارتفاع ٢٥٦ متراً فوق سطح البحيرة. ومن هناك يجري الماء غرباً في قناة مكشوفة طولها ١٦ كيلومتراً؛ حيث يضخ ثانية الى ارتفاع ١٤٧ متراً فوق سطح البحر. ومن هناك ينقل الماء في شبكة من الأنابيب الضخمة (قطرها ٢٧٠ سم) والقنوات المكشوفة يبلغ مجموع أطوالها حوالى ٢٥٠ كلم وتغذي جميع المناطق الوسطى والجنوبية حتى شمالي النقب غربي بئر السبع.

الموارد المائية

المصدر الأساسي والأهم للمياه في اسرائيل هو منابع نهر الأردن، وهي: الحاصباني في سوريا، وبانياس في لبنان، والدان في شمال فلسطين، وقد اقترحت أميركا مشروعاً لتوزيع المياه على الدول المحيطة بنهر الأردن على أساس التوصيات التي قدمها أريك جونستون المبعوث الذي كلفه الرئيس الأميركي بدراسة كيفية توزيع مياه نهر الأردن. الا ان الدول العربية رفضت المشروع، مما دفع اسرائيل الى الاستيلاء على نصيب الأسد من مياه الأردن ضمن مشروع الناقل الوطني الذي أشرنا اليه سابقاً. وبذلك أصبحت مساهمة نهر الأردن في الرصيد المائي المتوافر لاسرائيل هي بحدود الثلث (أنظر الجدول رقم ١٢).

الجدول رقم (١٢)
مصادر المياه في اسرائيل
(بملايين الأمتار المكعبة)

المصدر	١٩٤٩	١٩٧٥	١٩٨٠ (تقدير)
نهر الأردن	١٥٠	٥٧٠	٦٠٠
مياه جوفية	٢٠٠	١١٥٠	١٠٠٠
فائض من الأنهار	—	(٥٠)	١٠٠
تكرير المجاري	—	(٤٠)	١٠٠
تكرير مياه البحر	—	(٥)	١٠
المجموع	٣٥٠	١٧٢٠	١٨١٠

S. Arlosoroff, Water Resources Develpment and Management in Israel, KIDMA Vol. 3, No. 10 (1977), p. 5.

وتتضح من الجدول السابق أيضاً الأهمية الكبرى للمياه الجوفية التي تساهم بحوالى ٦٠٪ من مجموع الرصيد المائي الاسرائيلي. وهنا تبرز حقيقة هامة جداً؛ وهي ان

اكثر من نصف كمية المياه الجوفية المذكورة في هذا الجدول (أي حوالى ٥٥٠ ــ ٦٠٠ ألف متر مكعب) تتسرب الى اسرائيل من مساقط المياه في الضفة الغربية وعبر الأحواض المائية الجوفية الممتدة من السفوح الجبلية في الضفة الغربية الى المناطق الساحلية. ولهذه الحقيقة، كما سنرى فيما بعد، أهمية تطبيقية بالغة بالنسبة للسياسة الاسرائيلية نحو المناطق المحتلة واصرار اسرائيل الدائم على الاحتفاظ بسيطرتها على موارد المياه في الأراضي المحتلة.

أوجه الاستهلاك

لعب الماء دوراً أساسياً في التوسع الاقتصادي والعمراني في اسرائيل منذ تأسيسها. فقد تضاعفت الاحتياجات المائية لقطاعات الزراعة والصناعة والاستهلاك السكاني عدة مرات منذ قيام اسرائيل، كما يتضح من الجدول رقم (١٣).

وكما هو متوقع، فقد كانت الزراعة هي المستهلك الأكبر للماء؛ حيث تتراوح حصتها بين ٧٠ و٧٥٪ من الاستهلاك الكلي. وقد انعكس ذلك على مساحة الأرض الزراعية المروية والتي زادت من ٥٠٠ ألف دونم في سنة ١٩٤٩ أي ٢٥٪ من المساحة المزروعة الى حوالى مليوني دونم في سنة ١٩٨٠اي ٤٠٪ من المساحة المزروعة.

الجدول رقم (١٣)
تطور استهلاك الماء والمساحة المزروعة في اسرائيل
(كمية المياه بملايين الأمتار المكعبة)

	١٩٤٩	بالمئة	١٩٧٥	بالمئة	١٩٨٠ (تقدير)	بالمئة
الزراعة	٢٦٠	٧٤,٣	١٣٢٥	٧٧,٠	١٢٦٠	٦٩,٦
الصناعة	١٥	٤,٣	٩٥	٥,٥	١٥٠	٨,٣
الاستهلاك السكاني	٧٥	٢١,٤	٣٠٠	١٧,٥	٤٠٠	٢٢,١
	٣٥٠	١٠٠	١٧٢٠	١٠٠	١٨١٠	١٠٠
(المساحة بآلاف الدونمات)						
	١٩٤٩		١٩٧٥		١٩٨٠	
المساحة المزروعة	٢٠٠٠		٤٠٠٠		٥٠٠٠	
المساحة المروية	٥٠٠		١٨٠٠		٢٠٠٠	
نسبة الأرض المروية بالمئة	٢٥		٤٥		٤٠	

Ibid, p. 5.

المؤسسات المائية في اسرائيل*

يحكم استعمال المياه في اسرائيل تشريع صدر سنة ١٩٤٩ ونص على أن تكون ملكية جميع موارد المياه ملكية عامة تحت سلطة الدولة. وبموجب هذا التشريع فقد أنيطت هذه المسؤولية بوزير الزراعة من خلال المدير العام لمصلحة المياه في اسرائيل (Water Commissioner) تعاونه هيئة عليا للاشراف على المياه تعرف باسم لجنة المياه (Water Commission). وقد أنيطت بمدير المياه جميع النواحي التنظيمية المتعلقة بالمياه، مثل اصدار رخص حفر الآبار وتحديد كميات الانتاج وشروط العمل.

والمؤسسة الثانية التي تتعامل بالمياه في اسرائيل هي شركة تاهل (TAHAL)؛ وهي ما تسمى أيضاً بشركة تخطيط مياه اسرائيل (Israel National Water Planning Company) والتي أسست في سنة ١٩٥٢ بمساهمة الحكومة الاسرائيلية ٥٢٪، والوكالة اليهودية ٢٤٪، والصندوق القومي اليهودي ٢٤ ٪. وأنيطت بهذه الشركة مهام التخطيط والدراسات المتعلقة بموارد المياه في اسرائيل بهدف تحسين كفاءة استغلال الكميات المتوافرة قدر الامكان.

وقد قامت هذه الشركة بتصدير خدماتها الى كثير من البلدان في أفريقيا وأميركا الجنوبية.

أما المؤسسة الثالثة والأهم في الجهاز المائي الاسرائيلي، فهي شركة مكوروت (Mekorot). وقد أسست هذه الشركة في سنة ١٩٣٧. وتملك الحكومة الاسرائيلية ٣٣ ٪ والوكالة اليهودية ٣٣,٥ ٪ والصندوق القومي اليهودي ٣٣,٥ ٪ من أسهمها. وقد أنيطت بها، منذ تأسيسها، جميع المهام التنفيذية المتعلقة باستغلال موارد المياه، بما في ذلك تنفيذ وادارة جميع مشاريع المياه القومية. وفي سنة ١٩٦٤، أعيد تحديد وتعميق مهام هذه الشركة وأطلق عليها اسم سلطة المياه الوطنية (National Water Authority).

مشاكل المياه في اسرائيل

تمكنت اسرائيل، خلال السنوات الثلاثين الماضية، من تحقيق استغلال شبه تام لجميع الموارد المائية المتيسرة لها. وكما رأينا، فان الجزء الأكبر من هذه الموارد ينبع في الدرجة الأولى من خارج حدود اسرائيل لسنة ١٩٤٨، سواء من لبنان أم من سوريا أم من الأردن أم من الضفة الغربية.

إلا ان اسرائيل، مع ذلك، ما زالت تعاني من مشاكل مائية عويصة ناتجة عن البنية التوسعية لها، والتي تستهدف تعميق الاستيطان اليهودي داخل حدود وقف اطلاق النار لسنة ١٩٤٩ وخارجها، فان تأسيس المستوطنات ودعمها، يتطلبان تكثيف الانتاج الزراعي والصناعي الى أقصى حد تسمح به الموارد الاقتصادية المتيسرة. وكما يبدو فان العامل المحدد للتوسع في الانتاج الزراعي هو ليس الأرض بل الماء. ولهذا نرى ان هنالك تزايداً

---

* استعان الباحث في اعداد هذا الجزء بالبحث التالي Uri Davis et. al., *Israel's Water policies:* Journal of Palestine Studies, Issue 34 Vol. 1x No. 2, Winter 1980.

مستمراً لكمية المياه المستغلة في الزراعة مع تناقص في كمية المياه اللازمة للدونم الواحد. ومن ناحية أخرى، فان الاحتياجات الصناعية للماء قد ازدادت بسرعة الى أن أصبحت تشكل حوالى ٨٪ من الاستهلاك الكلي. ومن المتوقع ان تزداد كمية المياه اللازمة لهذا الغرض زيادة كبيرة في ضوء التركيز الذي توليه الدولة للقطاع الصناعي، كذلك فان الاستهلاك السكاني للماء سيزداد بسرعة بسبب التوسع الأفقي في عدد المستوطنات والتحسن المستمر في مستوى المعيشة.

ومحصلة هذه التوقعات تتمثل في أن اسرائيل ستعاني عجزاً كبيراً في كمية المياه التي تحتاجها. وقد قدرت شركة مكوروت هذا العجز بـ (٢٥٠ ــ ٣٥٠) مليون متر مكعب خلال النصف الثاني من السبعينات[٦]. وأما خلال الثمانينات، فان المدير العام لمصلحة المياه يقدر العجز المتوقع بـ ٤٥٠ مليون متر مكعب[٧].

ويبين الجدول رقم (١٤) تقديراً لكميات المياه اللازمة للاستهلاك في سنة ١٩٨٥، حسبما جاء في التقرير الذي قدمه الوفد الاسرائيلي الى مؤتمر التصحر والذي انعقد في نيروبي (كينيا) في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧. وتتضح من هذا الجدول ضخامة العجز المتوقع في كمية المياه اللازمة بعد أن اتضح لنا ان الحد الأقصى للرصيد المائي المتوفر لاسرائيل في أواسط السبعينات كان بحدود ١٧٠٠ مليون متر مكعب.

الجدول رقم (١٤)
تقدير لكميات المياه المستهلكة في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥
(بملايين الأمتار المكعبة)

	١٩٧٤	١٩٨٥
استهلاك المدن والصناعة	٤١٠	٧٠٠ ــ ٨٠٠
استهلاك الزراعة	١١٧٠	١١٧٠
خسائر وهدر	٦٠	١٣٠
المجموع	١٦٤٠	٢٠٠٠ ــ ٢١٠٠

Israel's Report to the U.N. Conference on Desertification Aug. 29-Sept. 9, 1977, Nairobi, Kenya.

أما المشكلة المائية الثانية في اسرائيل فهي احتمال تسرب المياه المالحة الى الأحواض المائية في المناطق الوسطى والشمالية من البلاد. فقد تبين، خلال السبعينات، ان هنالك احتمالاً لزحف جبهات مائية مالحة من أكثر من جهة نحو الأحواض المائية الرئيسية في منطقة رأس العين والسهول الشمالية. ويعتقد أن الضخ الزائد من هذه الأحواض، بالاضافة الى النقص الشديد في ماء المطر في بعض المواسم، قد ساعدا على ابراز هذه المشكلة. ولذلك فقد لجأت شركة مكوروت الى حقن الأحواض المائية في أواسط البلاد بكميات كبيرة من الماء الفائض في موسم الأمطار الى باطن الأرض من أجل اعادة

منسوب المياه الجوفية الى مستوى يمنع تسرب المياه المالحة من الأحواض الغربية المجاورة.

الحلول المحتملة لمشكلة نقص المياه في اسرائيل

تبين الحقائق السابقة المتناقضات الرئيسية التي تحكم السياسة المائية في اسرائيل. فهي قد استغلت جميع ما يمكنها استغلاله من مواردها الخاصة، الا ان احتياجاتها الحالية والمستقبلية تفرض عليها البحث عن كميات اضافية كبيرة من المياه، وفيما يلي نبذة عن المصادر التي طرقت لتلافي العجز المنتظر.

١ ــ البحث عن مصادر جديدة داخل حدود اسرائيل. وقد تبين لنا سابقاً أن هذا الحل لا يوفر اية آفاق جديدة؛ حيث ان جميع مصادر المياه قد استغلت بشكل تام.

٢ ــ زرع الغيوم باملاح الفضة. وقد أجريت، في هذا المجال، دراسات مكثفة، وتبين في نهاية الأمر أن هذا الأسلوب غير فعال ونتائجه غير مضمونة ولا يمكن أن يساهم في حل المشكلة المائية لاسرائيل بشكل ملموس(٨).

٣ ــ تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة الذرية. ومع أنه يمكن التفكير في هذا الأسلوب لغرض توفير مياه الشرب، على غرار المحطة التي أقيمت في ايلات والتي تزودها بنصف حاجتها من الماء، الا أن ارتفاع كلفة المياه المستخرجة بهذه الطريقة (حوالى ٣٠ سنتاً للمتر المكعب) تجعل استخدامها لأغراض الانتاج الزراعي غير عملي قبل أواخر هذا القرن، حسب رأي المدير السابق لمصلحة المياه في اسرائيل(٩).

٤ ــ تكرير مياه المجاري في المناطق المكتظة بالسكان. وتتميز هذه الطريقة بانخفاض الكلفة (حوالى ٤ سنتات للمتر المكعب) ولكنها من ناحية أخرى لا يمكن أن تكون مصدراً ذا قيمة فعلية قبل نهاية هذا القرن عندما تقدر كمية الماء المكررة من المجاري بـ ٣٢٥ مليون متر مكعب سنوياً(١٠). هذا بالاضافة الى أن المياه المستخرجة بهذه الطريقة تؤدي الى تعقيدات صحية تحد كثيراً من امكانية استخدامها على نطاق واسع.

٥ ــ تطوير وسائل أكثر كفاءة في استعمال المياه. وينطبق هذا بشكل خاص على القطاع الزراعي الذي يستهلك حوالى ٧٥٪ من الكمية الكلية. ومما يذكر أن ٨٧٪ من الأرض المروية تستعمل في ريها الرشاشات، في حين تستخدم أنابيب التنقيط على ١٠٪ من الأرض المروية(١١). وتتميز هذه الطرق بكفاءة عالية جداً الى درجة أن اسرائيل أصبحت تستغل ٩٨٪ من مواردها المائية القابلة للاستغلال(١٢). وقد ثبت ان كفاءة أنابيب التنقيط تزيد حوالى الثلث عن الرشاشات. ولكن عملية استبدال الرشاشات لا تجعل هذا الحل ذا قيمة حاسمة في مواجهة مشكلة العجز في متطلبات اسرائيل المائية خلال الثمانينات.

العناصر الأساسية للسياسة المائية الاسرائيلية

يمكن تلخيص الأسس الرئيسية التي تقوم عليها السياسة المائية الاسرائيلية بما يلي:

١ ــ تطوير كفاءة استغلال الموارد المائية المتيسرة الى أعلى مستوى ممكن.

٢ ــ السعي للاستيلاء على موارد مائية جديدة خارج حدود فلسطين. وهنالك أكثر من اشارة عن نوايا اسرائيل الحقيقية بالنسبة لمياه الليطاني واليرموك.

٣ ــ العمل على استغلال الموارد المائية المتيسرة في المناطق المحتلة، وخاصة في الضفة الغربية، ضمن خطة عامة تستهدف ما يلي:

(أ) تقييد استغلال المواطنين العرب للمياه ضمن أضيق نطاق.

(ب) تمكين المستوطنات من استنزاف أكبر كمية من الفائض المائي القابل للاستغلال والذي يقدره الخبراء الاسرائيليون بحوالى «١٥٠» مليون متر مكعب[١٣].

(ج) اتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان تسرب المياه الجوفية والسطحية الى المناطق الساحلية من السفوح الغربية للضفة والتي تشكل مصدر التغذية لأكثر من نصف المياه الجوفية في اسرائيل.

نماذج من سياسة تقييد الاستغلال المائي للمواطنين العرب

يعتقد بعض الخبراء المطلعين أن الحكومة الاسرائيلية قد قررت فعلاً تحديد سقف لكمية المياه التي يسمح لأصحاب الآبار العربية في الضفة بضخها بما لايتجاوز ٣٥ مليون متر مكعب. وبذلك تكون الكمية الكلية لاستهلاكهم هي بحدود ١٠٠ ــ ١٢٠ مليون متر مكعب. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، اتخذت السلطة عدة اجراءات، منها ما يلي:

١ ــ منع حفر آبار جديدة للأغراض الزراعية منعاً باتاً. وبالفعل تحفر بئر واحدة لهذا الغرض منذ بداية الاحتلال، الا ان الحكم العسكري أصدر مؤخراً رخصتين للحفر في منطقة العوجا، بعد الضجة العالمية التي أثارتها قضية جفاف الينابيع والآبار هناك بسبب تأثير الآبار الاسرائيلية المجاورة.

٢ ــ حصر رخص حفر آبار الشرب ضمن أضيق نطاق. وحتى الآن، لم يوافق الحكم العسكري الا على خمسة آبار لحساب البلديات في كل من نابلس (بئران) وقلقيلية وطولكرم وقفين.

٣ ــ فرض تقنين صارم على الضخ من الآبار العربية وتعريض المخالفين للمحاكمة العسكرية. وقد استعرضنا سابقاً الكيفية والظروف التي رافقت هذا التحديد. وبالفعل فقد ساعدت هذه الخطوة، بالاضافة لما ذكر أعلاه من عدم حفر آبار جديدة، على تقييد ضخ المياه الجوفية للمواطنين العرب ضمن كمية محددة سلفاً.

٤ ــ التضييق على مزارعي المناطق المروية بدواعٍ «أمنية»، وهنالك الكثير مما اتخذته السلطة في هذا المجال. وفيما يلي وفي ما يلي عيِّنات منه:

(أ) بادرت السلطة في أوائل الاحتلال الى نسف ١٤٠ مضخة كانت قائمة على الضفة الغربية لنهر الأردن وتستخدم في ري البيارات والمزارع الموجودة في الشريط السهلي المحاذي لنهر الأردن والمعروف بمنطقة الأغوار. وقد كانت هذه المنطقة قبل الاحتلال من أخصب مناطق انتاج الخضروات في الضفة الغربية وأهمها.

(ب) اغلاق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الجيدة في الأغوار والبقيعة ومناطق أخرى. ويقدر بأن أكثر من ٨٠ ألف دونم قد أغلقت شمالي طريق نابلس / دامية فقط.

(ج) اجبار عدد من المزارعين على مبادلة أراضيهم بأراض أخرى يسيطر عليها حارس أملاك الغائبين. وبالطبع فقد رفض كثير من المزارعين هذا العرض لما يسببه من مشاكل وتعقيدات بين المواطنين العرب أنفسهم، ولذلك اضطروا الى ترك مزارعهم والرحيل الى المدن والقرى المجاورة.

(د) تجريف وهدم قنوات الري في منطقة الجفتلك في صيف ١٩٧٩ بحجة شق «حزام أمني» جديد. وقد سبب ذلك ضرراً بالغاً لأصحاب البيارات والمزارع في المنطقة.

(هـ) محاربة أي مشروع قد يؤدي في النهاية الى زيادة كمية المياه التي يستخدمها المواطنون العرب أو مساحة الأرض المروية لديهم. ومثال على ذلك، السياسة العدائية التي تنتهجها السلطة ووسائل الاعلام ضد مؤسسة أنيرا بسبب موافقتها على تمويل (American Near East Refugees Aid) مشروع استبدال قناة الفارعة الترابية بشبكة من الأنابيب. وبالفعل فقد رفضت السلطة الموافقة على تنفيذ المشروع المذكور، رغم أن الدراسات الفنية التي قام بها الخبراء الأميركيون والعرب قد أثبتت أنه يؤدي الى مضاعفة كفاءة استغلال المياه التي تمر فيه.

(و) تعتبر الحالة السيئة التي وصلت إليها القطاين التي أقامها المزارعون الفلسطينيون عبر مئات السنين على سفوح التلال في الضفة الغربية نموذجاً حياً لنتائج السياسات الاقتصادية في الضفة. فقد ساءت أحوال الجدران الاستنادية الى حد بعيد لانعدام صيانتها بسبب الارتفاع الساحق في أجور العمال. وقد أدى ذلك الى حدوث انجراف شديد في التربة السطحية للسفوح الجبلية والى تسرب الجزء الأكبر من مياه المطر الى الأودية التي تؤدي في النهاية الى المناطق الساحلية داخل اسرائيل. كما يدخل في نطاق هذه السياسة الاهمال المتعمّد للاحراج في الضفة، والذي يصل في بعض الأحيان الى حد محاربة نشاطات التحريج والاساءة للأحراج القائمة.

نماذج من الاستغلال الاسرائيلي لموارد المياه في الضفة

ان الشق الثاني لجوهر السياسة الاسرائيلية، بالنسبة لموارد المياه في المناطق المحتلة، هو العمل على استغلالها بشكل كولونيالي يستهدف، بالدرجة الأولى، تحقيق المصالح الاسرائيلية. ويلاحظ أن الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تتفق على ضرورة إحكام سيطرتها التامة على موارد المياه في الضفة متذرعة بضرورة تنسيق استغلال هذه الموارد لمصلحة «الطرفين». وفي ما يلي نماذج من الاجراءات الاسرائيلية التي تحقق لاسرائيل الاستيلاء على نصيب الأسد من مياه الضفة الغربية:

١ ــ قامت اسرائيل بحفر ٢٧ بئراً ارتوازية في الضفة تضخ حوالى نصف كمية المياه التي تضخها الآبار العربية مجتمعة، وعددها ٣١٤ بئراً. وما زالت النية متجهة نحو حفر المزيد من هذه الآبار.

٢ ــ في الوقت الذي منع فيه المزارعون العرب من استغلال مياه نهر الأردن في ري منطقة الأغوار، كما ذكرنا سابقاً، سمحت السلطة للمستوطنين الاسرائيليين، في شمالي وادي الأردن، بضخ المياه من النهر لاستعمالها في ري بعض المحاصيل التي تتحمل تركيزاً متوسطاً من الأملاح (مثل العنب). ويقدر بأن اسرائيل تضخ حوالى مليون متر

مكعب في اطار هذا المشروع الذي يعرف باسم مشروع مياه جلجال.

٣ ــ بايعاز من السلطة، تحصل بعض المستوطنات والثكنات العسكرية على كميات كبيرة نسبياً من المياه من عدد من الآبار والينابيع العربية التي تشرف عليها دائرة المياه المركزية. ويتم ذلك، اما عن طريق الضخ خلال شبكة من الأنابيب أو بنقل المياه في تنكات ضخمة.

مضاعفات السياسة المائية الاسرائيلية على مستقبل الضفة

أسفرت الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل، في ما يتعلق بموارد المياه في الضفة، عن نتائج عميقة الأثر على المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية. ولقد كان أول وأهم نتائج السياسة المائية الاسرائيلية هو انعكاساتها على القطاع الزراعي. ومع أن آثار الاحتلال على هذا القطاع معقدة ومتباينة كثيراً، الا أنه يمكن الاستنتاج بشكل عام أن الاحتلال قد ادى الى تراجع في كمية الانتاج الزراعي الاجمالية لغالبية فروع الانتاج الزراعي على أساس معدل الانتاج خلال ست سنوات قبل الاحتلال وبعده[١٤]. فقد انخفض انتاج الحبوب ٢٨٪ والخضروات ١٨٪ والقثائيات ٨٩٪، في حين زاد انتاج الفواكه ٧٪. ومع أن آثار الاحتلال على الزراعة البعلية تستحق الدراسة والاهتمام، خاصة وأن ٩٦٪ من الأرض الزراعية تزرع بعلا، الا أن ما يهمنا هنا هو الاشارة لما حدث للمناطق المروية، وخاصة في وادي الأردن. فقد أصبحت الأغوار، خلال الستينات، أهم مناطق الانتاج الزراعي في الضفتين وأكثرها قابلية للتوسع السريع في الزراعة المروية. ومما يذكر أن المرحلة الثانية لقناة الغور الشرقية، والتي بدأ العمل فيها قبل الاحتلال بعدة أشهر، كانت تشتمل على مد قناة رئيسية وشبكة فرعية على الجانب الغربي لنهر الأردن. وكان يفترض أن تروي هذه القناة أكثر من ٣٠ ألف دونم. أي بزيادة قدرها ٤٠٪ الى المساحة المروية. ويمكن الافتراض أن آلاف الدونمات التي يزرعها آلاف المستوطنين الاسرائيليين في وادي الأردن كانت ستصلها المياه وسيزرعها المواطنون العرب قبل نهاية الستينات لولا مجيء الاحتلال.

وأما في المناطق السهلية الغربية، فقد تأثرت الزراعة كثيراً من عدم السماح بحفر آبار جديدة وتقنين الانتاج من الآبار الحالية. ويقدر خبراء دوائر الزراعة أن بالامكان وضع ما لا يقل عن ٣٠ ألف دونم تحت الزراعة المروية المكثفة فيما لو سمح بحفر عدد آخر من الآبار الارتوازية، الا أن السلطة تتذرع بضرورة تنظيم الضخ لحماية الأحواض الجوفية من الملوحة، متجاهلة الحقيقة الواقعة، وهي ان خطر الملوحة تسببه الكمية الهائلة التي تضخها الآبار الاسرائيلية في السهول الساحلية وليس الآبار العربية الهزيلة ذات الطاقة المحدودة. فقد رأينا سابقاً (الجدولين ٣ و١٠) ان حجم الضخ من الآبار العربية مجتمعة هو بحدود ٣٧ مليون متر مكعب، في حين أن حجم المياه الجوفية التي تستغلها اسرائيل قد بلغ ١١٥٠ مليون متر مكعب.

لقد كان لتخلف الانتاج الزراعي أبعاد كبيرة على البنية الاقتصادية والاجتماعية للضفة. فقد كان القطاع الزراعي هو المصدر الرئيسي للدخل لغالبية السكان وأكثر القطاعات استيعاباً للأيدي العاملة. أما الآن، فقد تحول كثير من المزارعين والعاملين في

المهن المكملة للزراعة الى عمال في اسرائيل، وأصبحت أجورهم تشكل العمود الفقري لاقتصاد الضفة الغربية.

ولعل أوضح نموذج لتأثير السياسة المائية الاسرائيلية هو ما حدث في منطقتي بردلة والعوجا الـواقعتين في وادي الأردن. ونظراً لأن ما حدث هناك هو عنوان لما سيحدث في كل أنحاء الضفة بمرور الزمن، لذا من المفيد التعرف على حقيقة ما حصل في هاتين المنطقتين.

قضية بردلة

تقع قرية بردلة بالقرب من الحدود الشمالية لوادي الأردن على بعد ٣ كيلومترات من الحدود الاسرائيلية، ويقطنها حوالى ألف نسمة من أهـالي طوباس. وعلى بعد ٣ كيلومترات الى الجنوب الشرقي من بردلة، تقع قرية عين البيضا التي يسكنها ٨٠٠ نسمة.

تعتبر منطقة بردلة / عين البيضا من مناطق انتاج الخضار الرئيسية في الضفة الغربية؛ حيث يزرع حوالى ٥٥٠٠ دونم تحت الري. ويتم الحصول على المياه من الآبار الارتوازية (٨ آبار) والينابيع (١١ ينبوعاً). بدأت ملامح التغيير في بردلة سنة ١٩٦٨ عندما أسست اسرائيل مستوطنة «محولا» وحفرت لها بئراً بقطر ٢٤ إنشاً قـادرة على ضخ ١٦٠٠ متر مكعب في الساعة، مقابل ٢٢٠ متراً مكعباً للبئر العربية الرئيسية في القرية. وبالطبع فقد أسفر ذلك عن انخفاض مستمر وسريع في منسوب المياه الجوفية وانخفاض في تصريف الينابيع الى أن جفت ست آبار واحد عشر ينبوعاً. وقد أدى ذلك الى جفاف بيارات الحمضيات في عين البيضا وبردلة تماماً والى تقليص كبير في انتاج الخضار عند المزارعين العرب.

ولقد كانت معالجة السلطات لذيول الموقف نموذجاً حياً لما تقصده اسرائيل عندما تتحدث عن رغبتها في السيطرة على مصادر المياه في المناطق المحتلة. فبعد مفاوضات ومماطلات مطولة، وافقت السلطة على تزويد أصحاب الحقول المتضررين بالمياه من شركة مكوروت الاسرائيلية بسعر كلفة انتاجها محلياً، على ان يستثنى من ذلك جميع العاملين في أراضي الغائبين. وبعد مرور أقل من سنتين على ذلك، قامت السلطات بحفر بئر جديدة على بعد عدة أمتار من بئر القرية. وقد بدأت البئر الجديدة بالانتاج في أيار (مايو) ١٩٧٩، بمعدل ٧٠٠ متر مكعب في الساعة. وستقوم شركة مكوروت بتزويد المزارعين العرب بحوالى ٩٥٠ ألف متر مكعب سنوياً، أي حوالى ربع انتاجه السنوي. وأما الباقي فيستخدمه المستوطنون الاسرائيليون في زيادة الانتاج وتوسيع رقعة المستوطنات.

قضية العوجا

تقع قرية العوجا في وادي الأردن على بعد عشرة كيلومترات شمالي مدينة اريحا. وقد بلغ عدد سكان هذه القرية ثمانية آلاف نسمة قبيل الاحتلال في حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ولكن أثناء الحرب وبعدها بقليل نزح منهم حوالى ستة آلاف نسمة وبقي ألفان فقط.

تتميز منطقة العوجا بأنها من أهم مناطق انتاج الموز والحمضيات والخضار في

الضفة الغربية. وقد قدرت المساحات المزروعة في موسم ١٩٧٨/ ١٩٧٩ بـ ٥٠٠٠ دونم خضروات، ١٤٥٠ دونم موز، ٢٥٠ دونم حمضيات، ٣٠٠٠ دونم حبوب. ويلاحظ أن السكان هنا يعتمدون اعتماداً شبه تام في معيشتهم على الزراعة، بسبب بعدهم عن المراكز التجارية الرئيسية في الضفة وكذلك لصعوبة انتقال العمال الى اسرائيل.

يحصل المزارعون في العوجا على المياه اللازمة لمزروعاتهم من ينبوع العوجا والآبار الارتوازية المجاورة. وهذا الينبوع هو من أكبر الينابيع الموجودة في الضفة الغربية؛ حيث يقدر تصريفه السنوي بحدود ٥,٧ مليون متر مكعب.

بدأت مشاكل قرية العوجا عندما حفرت السلطات الاسرائيلية ثلاث آبار ارتوازية بالقرب من ينبوع القرية. وكما هو متوقع فقد أدى ذلك الى انخفاض ملموس في تصريف الينبوع. ثم ازداد الوضع سوءاً بسبب انحباس الأمطار خلال العامين الماضيين، مما أدى الى جفاف الينبوع تماماً في ربيع العام الماضي ١٩٧٩. وبالطبع، فقد أسفر ذلك عن كارثة حقيقية للمزارعين؛ حيث أدى الى جفاف ١٣٠٠ دونم موز و١٥٠ دونم حمضيات تقدر قيمة انتاجها السنوي الصافي بـ٢,٧ مليون دولار. كما تقلصت زراعة الخضار المروية بمقدار ٢٠٠٠ دونم، معظمها كانت تروى بطريقة التنقيط. وهذا يعني تجميد مبالغ هائلة من رأس المال على شكل موتورات وأنابيب وبرك ري. ونتيجة لذلك كله، رحل ثلاثة أرباع السكان، وبقي منهم ٥٠٠ نسمة انقلبوا من مزارعين الى عمال مأجورين في المستوطنات الاسرائيلية المجاورة.

ومن المفارقات المحزنة أنه بينما كان أهل العوجا يفتقرون الى مياه الشرب، كان المستوطنون اليهود المجاورون ينعمون في برك السباحة ويتصرفون بالمياه كيفما يشاؤون.

وبعد مراجعات عديدة مع الحاكم العسكري، وضغوط صحافية محلية وعالمية، وافقت السلطات على تزويد أهل القرية بمياه الشرب من إحدى الآبار الاسرائيلية من خلال ماسورة مياه تمتد من البئر الى القرية. ولكن السلطات رفضت الاستجابة الى طلبات السكان لمنحهم رخصاً لحفر آبار جديدة. وبعد ضغط اعلامي عالمي مكثف، أصدرت السلطة رخصتين فقط، مدعية أن الخزان الجوفي في المنطقة لايكفي لتغذية مزيد من الآبار بالاضافة الى الآبار الاسرائيلية (والعربية) الموجودة حالياً.

التوصيات

ان الضفة الغربية وقطاع غزة ترزحان منذ ثلاث عشرة سنة تحت الاحتلال الاسرائيلي الذي لم يَأل جهداً في تسخير جميع مواردهما الاقتصادية، وبخاصة المياه، بشكل الحاقي يحقق، أولاً وأخيراً، المصالح الاقتصادية الاسرائيلية. ولقد كان المحور الأساسي لغالبية الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة هو وضع تصورات اقتصادية لهذه المناطق في اطار دولة فلسطينية مستقلة، متجاهلة أن اسرائيل تخلق يومياً واقعاً جديداً يقلل من المقومات والفعاليات الاقتصادية للدولة المقترحة ويجعل منها في نهاية الأمر مطلباً نظرياً خالياً من المضمون. لذلك فان جهداً مركزاً يجب أن يبذل من أجل دراسة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الظروف الراهنة وعمل كل ما من شأنه أن يعزز صمود المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة أمام السياسة

الاسرائيلية التي تسعى الى ابتلاع الأرض وتهجير سكانها وتحويل من يتبقى منهم الى عمال في المصانع الاسرائيلية.

سنقتصر في هذه الدراسة على بلورة عدد من المقترحات التي تستهدف معالجة المشاكل المائية التي يعانيها المواطنون في الضفة الغربية في الوقت الذي ما زالوا يرزحون فيه تحت الاحتلال. وبالطبع فان تنفيذ بعض هذه المقترحات ليس سهلاً في ظل السيطرة الاسرائيلية المحكمة على الموارد المائية في الأراضي المحتلة. ولكن هذا يعني فقط مزيداً من التصميم والحرص على تنفيذ سياسة مائية وطنية خلال مرحلة الاحتلال الانتقالية.

ان الشعار الأساسي للسياسة المائية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية الراهنة هو العمل على تحقيق أفضل استغلال للموارد المائية المتيسرة للمواطنين العرب، وفي الوقت نفسه محاربة السيطرة الاسرائيلية على موارد المياه في المجالات السياسية والاعلامية والقانونية.

التوصيات الخاصة برفع كفاءة استغلال الموارد المائية

تستأثر الزراعة بحوالى ٩٠٪ من الاستهلاك المائي الكلي في الضفة. ولذلك يجب التركيز على تطوير طرق الري، بحيث يتمكن المزارعون من توسيع الرقعة المروية بنسبة قد تصل الى ٨٠٪ باستخدام كمية المياه نفسها. ولا يخفى أن طرق الري الحالية مبذرة جداً للمياه، كما ذكرنا سابقاً، بالاضافة الى أنها تتطلب ساعات عمل كثيرة.

ان المقترحات المذكورة أدناه تساعد على رفع كفاءة استغلال مياه الري بصورة كبيرة. ولكنها لا تحتوي على قدر كاف من التفاصيل الفنية والاقتصادية، لذلك يجب أن يكلف أشخاص مختصون بتقديم مزيد من التفاصيل عن كل منها للجهات الفلسطينية والخيرية المهتمة بتمويل هذه المشاريع، وذلك من أجل اتخاذ الاجراءات التنفيذية المناسبة.

١ ــ استبدال الأقنية الترابية لمسالك مياه الينابيع والآبار بالمواسير حيثما يكون ذلك ممكناً. وأبرز الأمثلة على ذلك قناة الفارعة التي تم الاتفاق بين المزارعين المنتفعين منها ومؤسسة انيرا على استبدالها بالمواسير؛ ولكن المشروع لم ينفذ حتى الآن بسبب رفض السلطة له.

٢ ــ وضع خطة لدعم عملية استبدال طرق الري التقليدية بطريقة التنقيط، ويجب التشديد على أن تشمل هذه الطريقة بيارات الحمضيات والموز.

ان نجاح هذه الخطة يتطلب جهداً ميدانياً مكثفاً ويقتضي ان تساهم مصادر التمويل الوطنية بجزء من تكاليف الشبكة التي يحتاجها المزارع لأن هذا الاستثمار ذو مردود وطني، بالاضافة الى كونه استثماراً فردياً. وتمكن الاستفادة من تجربة جمعية المانونايت الخيرية في هذا المجال والتي ساعدت على نشر طريقة الري بالتنقيط في الأغوار.

٣ ــ تشجيع تأسيس المزيد من برك الري الترابية والاسمنتية وذلك من خلال توفير القروض اللازمة بشروط تشجيعية. وهنا يجب تنسيق الخدمات الانشائية والمالية من خلال جهة أو جهات قادرة على الاتصال المباشر والمستمر مع المزارعين المنتفعين، وذلك مثل الجمعيات التعاونية والخيرية والمجالس البلدية.

٤ ــ تكليف فريق من الخبراء الهيدرولوجيين بالقيام بدراسة تفصيلية لأوضاع الينابيع في الضفة الغربية وتقديم توصيات بالمشاريع المقترحة لتحسين أوضاعها. ويقترح بأن يتكون الفريق المكلف بالدراسة من اثنين من الخبراء الفلسطينيين أحدهما من الضفة الغربية والآخر من خبراء سلطة المصادر الطبيعية في الأردن.

٥ ــ تشجيع المزارعين في المناطق البعلية على انشاء الجدران الاستنادية واصلاح ما تهدم منها ضمن خطة لإعمار الأراضي البعلية ذات الانحدار المناسب وذلك على غرار المشاريع الكثيرة التي قام بها الأردن لدعم الزراعة البعلية. ويقترح ان تغرس القطاين الجديدة بفسائل الزيتون والعنب والتي توزع على المزارعين المنتفعين بأسعار مخفضة. وبالطبع فان الخطوة الأولى في هذه المشاريع هو تحقيق أفضل استفادة ممكنة من مياه المطر ببناء الجدران الاستنادية ومنع انجراف الماء والتربة الى الوديان. ولا يخفى ان هذا المشروع لا يمكن ان يكون ذا مردود اقتصادي مغر في الوقت الحاضر. ونظراً لكونه استثماراً قومياً من الدرجة الأولى، لذلك يفترض ان تقوم الجهات الوطنية بدعم المزارعين المشتركين فيه بما لا يقل عن ثلث التكاليف المقدرة له.

٦ ــ تشجيع المزارعين الراغبين في الاستفادة من مشروع اصلاح الأراضي البعلية المذكور أعلاه على تعمير آبار الجمع التالفة والموجودة في أرضهم وذلك من أجل الاستفادة من مياه هذه الآبار في أغراض رش مبيدات الأعشاب والآفات الزراعية من جهة، وري الأشتال الجديدة في الصيف الأول بعد زرعها من جهة أخرى.

٧ ــ من الواضح ان اسرائيل لم تعمل ولن تعمل على اقامة أي مشروع ري يستهدف الاستفادة من مياه المطر التي تجري في أودية الضفة في فصل الشتاء لأنها تعتبر ذلك ضد مصلحتها هي. ولكن الجانب الفلسطيني لا يمكن ان يسلم بذلك وعليه المطالبة باقامة بعض السدود الترابية في مناطق معينة من أجل جمع مياه المطر والاستفادة منها. والخطوة الأولى هي تكليف فريق من المهندسين المختصين بوضع الدراسات اللازمة للسدود المقترحة. وبعدئذ ستضغط الجهات الوطنية في الداخل والخارج من أجل تنفيذ المشاريع المقترحة.

٨ ــ وضع خطة من أجل تطوير الآبار الارتوازية سواء من حيث تعميقها أو تجديد المضخات المستخدمة فيها والمطلوب هو توفير الدعم المالي والفني اللازمين لهذه العملية ويمكن الاستعانة بخبراء دائرة المياه والارشاد الزراعي في دراسة الطلبات المقدمة.

٩ ــ توفير الدعم السياسي والمادي لمدن وقرى محافظة الخليل من أجل الحصول على الترخيص لحفر آبار جديدة لأغراض الشرب.

الدراسات والاعلام والاجراءات القانونية

١ ــ تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بعمل دراسة مناخية جديدة للضفة الغربية (وقطاع غزة) وعلاقة المناخ بالانتاج الزراعي. هذا مع العلم بأن المنظمة المذكورة قد أعدت تقريراً موجزاً بهذا الخصوص عن فلسطين، ولكنه يفتقر الى كثير من التفاصيل بسبب قلة المعلومات المتوافرة للفريق المكلف باعداد الدراسة. ولذلك يقترح بان يشترك في الفريق الجديد بعض الخبراء المقيمين في الأراضي المحتلة، وخاصة من العاملين في

التدريس الجامعي.

٢ ــ يجب الحصول بشكل منتظم على جميع أعداد التقرير الهيدرولوجي السنوي الذي تصدره مصلحة المياه في وزارة الزراعة الاسرائيلية والتقرير السنوي لدائرة المياه في الحكم العسكري وأية نشرات أخرى مماثلة، ثم تصدر نشرة مائية سنوية بالعربية والانكليزية تستند الى المعلومات المتوافرة في التقارير المذكورة، ويجب بذل أقصى جهد ممكن من أجل معرفة الأوضاع الخاصة بالآبار الارتوازية العربية والاسرائيلية الموجودة في الأراضي المحتلة. وربما يكون من الضروري فتح ملف خاص بكل منها في وقت لاحق.

٣ ــ ان التغطية الاعلامية المحلية والعالمية للاجراءات التي تتخذها اسرائيل من أجل الاستيلاء على الموارد المائية والأراضي العربية في الضفة والقطاع غير كافية، علماً بأن وسائل الاعلام الغربية تبدي اهتماماً كبيراً بهـذا الموضوع. لذلك ينصح بأن يبذل جهد خاص في توصيل حقيقة الوضع الى الأوساط الدولية.

٤ ــ لم يحظ موضوع استيلاء اسرائيل على موارد المياه في الأراضي المحتلة على المقاومة القانونية التي حظيت بها قضية الاستيلاء على الأرض. لذلك ينصح بأن يتم تكليف جهات متخصصة بدراسة الجوانب القانونية لجميع الحالات التي استولت فيها اسرائيل، بشكل مباشر أو غير مباشر على المياه العربية، ثم العمل على اثارتها بكل قوة محلياً ودولياً كلما كان ذلك ممكناً.

---

(١) *Administered Territories Statistics Quarterly*, Vol. X, No. 1-2, 1980, p. 95.

(٢) معلومات جمعت خلال **مقابلات** مع خبراء وموظفين زراعيين.

(٣) **معاريف**، ١٨/٤/١٩٧٢.

(٤) S. Arlosoroff, *Water Resources Development and Management in Israel, KIDMA*, Vol. 3, No. 2, 10 (1977), p. 6.

(٥) E. Orni and E. Erfat, *Geography of Israel*, Jerusalem: Israel Universities Press, 3 rd ed., 1973, pp. 447-451.

(٦) م. يعقوبو فيتش، **يديعوت أحرونوت**، ٢/٢/١٩٧٣.

(٧) **هآرتس**، ٥/٦/١٩٧٨.

(٨) *The Jerusalem Post*, July 31, 1978.

(٩) **دافار**، ٢٦/١١/١٩٧٨.

(١٠) *The Israel Economist*, Oct, 1978, p. 38.

(١١) *Ibid.*, pp. 35-36.

(١٢) *Ibid.*, Jan./Feb. 1977, p. 6.

(١٣) Y. Bonet and U. Blaide, *Water Resources and Their Exploition in Judea and Samaria*, p. 17.

(١٤) Hisham Awartani, *West Bank Agriculture- a New Out look*, Nablus: Al-Najah National University, Research Bulletien, No. 1, 1978, pp. 10-15.

(أ) الأحواض الغربية

رقم الحوض	رقم العين	اسم العين	حجم التصريف السنوي ١٠٠٠ متر٣	المعدل السنوي للتصريف (لتر/ الثانية)	تركيز الكلور (ملغم/ لتر)
٨	٨٢٢٠	برقين	٥١	١,٦	١٥٠
٨	٨٢١٠	جنين	١٢٣	٣,٨	لا أرقام
١٤	٤٢٦٠	برطعة	١٣٥	٤,٢	٨٢
١٥	١٥٢٤٠	رأس العين	٣٣٧	١١,٠	لا أرقام
١٥	١٥٢٤١	العسل	١١٨	٣,٧	لا أرقام
١٥	١٥٢٤٢	قريون	٤٠٤	١٣,٠	لا أرقام
١٥	١٥٢٩٠	عيون برقة	٧٢	٢,٢	٤١
١٥	١٥٢٤٨	بيت الما	٤٣٣	١٤,٠	لا أرقام
١٥	١٥٢٥٥	زواتا	٣٠٦	٩,٦	٢٤
١٥	١٥٢٤٣	شريش	١٨٤	٥,٨	١٠٨
١٥	١٥٢٤٤	فؤاد	٩١	٢,٨	١٩٧
١٥	١٥٢٥٨	هارون	١٦٧	٥,٣	٢٢
١٥	١٥٢٥٦	كفرفرات	٦٥	٢,٠	٢٦
١٧	١٧٢٩٥	عجول	٣٣	١,٠	٣٣
١٧	١٧٣١٨	شامية	٤٥	١,٤	٣٠
١٧	١٧٣٢٠	مطوة	٦٠	١,٩	٣٧
١٧	١٧٣٣٠	دلبح وعين اللقطان	٩٣	٢,٩	٢٦
١٧	١٧٣٤٠	الزرقا	١٦٤	٥,١	٢٩
١٧	١٧٤٣٠	عين عريك الفوقة	٢١٩	٤,٩	٢٣
١٧	١٧٤٣٢	عين عريك التحتا	١٣١	٤,١	٣٥
١٧	١٧٤٥٠	وادي دلب	١٩١	٦,٠	٢٦
١٧	١٧٤٥٣	حرشه	٦٦	٢,١	٢٥
١٨	١٨٢١٨	بتير	٦٣	١,٩	٢٥
١٩	١٩٢٢٥	قنار الغربية	٢١	٠,٦	٣٤

(ب) الأحواض الشرقية

٣٩	٣٣٩٥٨	الشمسية الفوقا	١٢٢	٣,٨	٨٣
٣٩	٣٩٣٦٠	البيضا	١٩٠	٦,٠	٧٤
٣٩	٣٩٣٦٢	الشمسية التحتا	٢٢٢	٧,٠	٧٤
٣٩	٣٩٣٦٥	الدير	٦٧	٢,١	١٦٣
٤٣	٤١٢٥٠	عيون حمام الملح	٧٠٨	٢٢,٠	١٤٢٥
٤٣	٤٣٢٢٥	عين الفارعة	٤٣٣٤	١٣٧,٠	٥١
٤٣	٤٣٢٤٠	دوليب	٣٥٣	١١,٠	٥٧
٤٣	٤٣٢٥٠	عيون السدرة	٢٥٣	٨,٠	٣٠
٤٣	٤٣٢٥٥	حمد وعين البيضا	٨٢٦	٢٦,٠	٣٢

٤٣	٤٣٢٥٦	القديرة	٩٩٥	٢,٠	٣١
٤٣	٤٣٢٥٨	الجسر	١٧٣	٥,٤	٣٢
٤٣	٤٣٢٦٠	التبان	١٣١٣	٤٢,٠	٣٣
٤٣	٤٣٢٧٠	دفنا	٥٤	١,٧	لا أرقام
٤٣	٤٣٢٧٥	بلاطة	١١٦	٣,٧	٣٢
٤٣	٤٣٢٩٠	الصبيان	١٨٠	٥,٦	٣٣
٤٣	٤٣٣١٥	أبو صالح	١٠٣	٣,٢	٤٨
٤٣	٤٣٣٢٠	عيون مسكة	١٦٨٥	٥٣,٠	٥٨
٤٣	٤٣٣٤٠	شبلي	١١٤٤	٣٦,٠	٥٦
٤٥	٤٥٢٥٠	عيون فصايل	٥٦٣	١٧,٠	٣٩
٤٥	٤٥٣٥٠	العوجا	٥٦٤٦	١٧٩,٠	٣٠
٤٥	٤٥٤٥٠	شوشة	٥٤٢	١٧,٠	٣٢
٤٥	٤٥٤٥٣	الديوك	٤٩٨٨	١٥٨,٠	٣١
٤٥	٤٥٤٥١	النويعمة	٢٢٠٠	٧٠,٠	٣١
٤٦	٤٦٣٦٠	الفوار	لا أرقام	لا أرقام	٣١
٤٦	٤٦٣٧٠	القلط والفوار	٣٠٢٨	٩٦,٠	٢٧
٤٦	٤٦٣٨٠	السلطان	٥٨٠٥	١٨٤,٠	٣١
٤٨	٤٨٢٤٠	غزال	٣٠٨	٩,٧	٢٤٦٠
٤٨	٤٨٢٤٢	تنور	١٥٥٦	٤٩,٠	١٣
٤٨	٤٨٢٤٥				
	إلى	عيون الفشخة	١٢٠٣٩	٣٨١,٠	٢١١٨
	٤٨٢٦٨				
٤٨	٤٨٣٢٥	عيتان	لا أرقام	لا أرقام	٣٠
٤٨	٤٨٣٣٠	ارطاس	٢١٨	٦,٩	٣٠
٤٨	٤٨٤١٢	سعير	٢٢	٠,٧	٣٧
المجموع للأحواض الشرقية			٤٩٧٥٣	٩٣,٣ بالمئة	
المجموع للأحواض الغربية			٣٥٧٢	٦,٧ بالمئة	
المجموع الكلي			٥٣,٣٢٥,٠٠٠	١٠٠,٠ بالمئة	

Hydrological Yearbook of Israel, Jerusalem: Ministry of Agriculture Water commission, 1978.

اتفاق التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل

المسعى الأميركي لفرض سياسة الحرب الباردة

حسن بكر أحمد *

تحتل اسرائيل مكانة متقدمة في سلم أولويات الاستراتيجية الأميركية، الى حد بلغ ببعض رجال الصحافة أن يطلقوا عليها اسم الولاية رقم ٥١ من الولايات المتحدة الأميركية، وهي مكانة لا تعادلها مكانة أية دولة أخرى خارج أميركا الشمالية وأوروبا الغربية. وتحافظ اسرائيل باستمرارية منقطعة النظير على هذه المكانة عن طريق «اللوبي» (جماعة الضغط الصهيوني الموجودة في الولايات المتحدة) والذي تتعاظم سيطرته يوماً بعد يوم على أجهزة الاعلام وبالتالي على قادة الرأي من اليمين الى اليسار، ومن ثم تجنيد المواطن العادي ــ وهو في الأغلب الأعم غير ملم بسياسة حكومته الخارجية ــ مما يسمح لها بعرض ثابت ومتكرر متجدد للمفاهيم الصهيونية حول: الامتداد الحضاري العضوي المثيل لاسرائيل، ورحلة الكفاحية المماثلة الى الصحراء وتحويلها الى عمران، وخط الدفاع الأول عن العالم الحر...الخ. وبذا تحافظ على تدفق الدعم الأميركي: الشعبي والرسمي، لاسرائيل منذ الحرب العالمية الثانية، عقب انتقال مراكز النفوذ الصهيونية من بريطانيا الى الولايات المتحدة، وحتى اليوم.

واسرائيل، باعتبارها تحدياً حضارياً واستعماراً استيطانياً، ان هي الا نموذج فرعي، او نظام فرعي مستمد من الحضارة الأميركية؛ وهي بهذا المفهوم، وكما تصورها دعايتها في الغرب، تمثل «واحة الديمقراطية وسط الصحراء العربية»، أي هي امتداد حضاري وجسد غريب زرع عن طريق عملية استيطان نادرة في التاريخ، متشبهة في ذلك بالمهاجرين الأوروبيين الأوائل الى القارة الجديدة (أميركا) وطرد سكانها الأصليين (الهنود الحمر)، وهي بهذا تحمل عقلية ووضعية تفكير «الكاوبوي الأميركي» مع اضافة لمسة أكثر عنفاً وفاشية، بالارتكاز على دعاوى تاريخية ــ عقيدية وصبغ الاستعمار الاستيطاني بـ «الحق التاريخي».

---

* مدرس العلوم السياسية المساعد بجامعة أسيوط، مصر.

واسرائيل، أولاً وقبل كل شيء، قاعدة متقدمة وثابتة لحلف شمال الأطلسي، وهي بهذا المفهوم قاعدة رخيصة، وان لم تحمل الاسم نفسه فهي تؤدي المهام نفسها، وقد كان دعاة الحضارة الغربية أو التغريب يعتبرون لفترة طويلة بعض الدول ذات الامتداد العضوي للحضارة الغربية، مثل جنوب أفريقيا وليبيريا واسرائيل..الخ، نماذج متحضرة وبؤراً ايديولوجية ينبغي لجميع الدول أن تحذو حذوها. وهذه الدول، التي منها اسرائيل، تقوم بدور حامل الميكروب، كما هو معروف طبياً، للتجمعات الاقليمية المحيطة بها، خصوصاً وأن هذه الدول كانت ولا تزال تخطو درجات على طريق التنمية، بعد عملية النهب الاستعماري الدائم والمستمر لثرواتها، وهي بحاجة ماسة، من ثم، الى عملية «أقلمة» المفاهيم الغربية بمفاهيم محلية، كما أنها بحاجة الى تلك الصناعات نصف التكنولوجية التي تستطيع أمثال هذه الدول ــ النماذج انتاجها، وتصديرها اليها بأسعار رخيصة. كما ان هذه الدول ــ النماذج كمحصلة لهذا كله، تقوم بدور الضبط والتحكم، باعتبارها خط دفاع متقدم ضد مايسمى «بالخطر الشيوعي» ومنع الحركات الراديكالية من السيطرة على السلطة وحماية وتأمين الموارد البترولية والمواد الخام المتجهة للغرب، وعلى المدى البعيد تقوم بدور عملية التمزيق الدائب والمستمر للتجمعات الاقليمية المحيطة بها في الحد الأقصى، وضمان استمرار دعم المصالح الغربية في الحد الأدنى. ان هذا أصبح يمثل استنزافاً وتفتيتاً ثابتاً للقدرات العربية والاسلامية والافريقية على المدى البعيد، في منطقة من أشد مناطق العالم تعرضاً للمخاطر والأزمات في عصر الانفراج الدولي.

١ ــ الادارة الأميركية الجديدة والصراع الدولي

انتهت ادارة كارتر الى مايشبه وضع الأزمة في الولايات المتحدة؛ ذلك أن تناقضاً أساسياً وجد في تسيير دفة الحكم في هذه الادارة، وهذا التناقض يظهر واضحاً بين الالتزام الأميركي المعلن بحقوق الإنسان في العالم وبين الأنظمة الديكتاتورية العديدة التي تقوم الولايات المتحدة، بناء على تحقيقها لمصالحها الاستراتيجية، بدعمها وتأييدها، وكان هذا يعني قلب المسار الاستراتيجي الأميركي رأساً على عقب، فهذه الاتجاهات كانت تنطوي على معادلة جديدة لم تعرفها السياسة الخارجية الأميركية منذ الحرب الثانية، فالمعادلة الأميركية المعروفة هي:

«الاتجاه الى العالمية (Globalism) + تصعيد المواجهة مع الاتحاد السوفياتي = تكتيل دول العالم الثالث الحليفة لواشنطن بكل الوسائل»[١].

ولكن كارتر افتقد الطرف الآخر الضروري لتوازن المعادلة؛ وهو تكتيل دول العالم الثالث وراء السياسة الأميركية، ومن هنا بدت ادارة كارتر وكأنها تفتقد استراتيجية واضحة، ومن هنا أيضاً كان عليها أن تتعرض لانتقادات عنيفة في أواخر أيامها؛ مما وضع حداً لهذه التجربة الفريدة والغريبة على الاستراتيجية الأميركية. وللدلالة على ذلك وفي معرض تصوره للوضع مع اقتراب اندلاع الثورة الايرانية، وفي تعبير كامل عن الاحباط يقول بريجنسكي، مستشار كارتر للأمن القومي مجسداً هول الكارثة التي تحيق بأميركا: «ان قوس الأزمة الممتد عبر شواطىء المحيط الهندي والذي تحكمه أنظمة هشة سياسياً واجتماعياً في منطقة ذات أهمية حيوية بالنسبة لنا مهدد بالتمزق، والثورة

السياسية الناجمة سوف تمتلىء بعناصر معادية للقيم التي نؤمن بها ومتعاطفة مع خصومنا»[٢]. وكان سهلاً بعد ذلك على رونالد ريغان، صقر الحرب الباردة، أن يكتسح كارتر، بعد أن أعاد هذا الأول، الى الاميركيين رؤى القوة الأميركية في اعادة السيطرة على العالم، ومواجهة السوفيات، ولكن الذي لم يستطع ريغان أن يضعف به خصمه هو موقف كارتر ازاء اسرائيل، فرغم كل شيء يظل «كارتر» صاحب الفضل الأول في المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية ومحاولة فرض الأمر الواقع على العالم العربي.

ثم جاءت الادارة الأميركية الجديدة وما تمثله من معالم واضحة على طريق الحرب الباردة الجديدة وبالتالي تراجع الانفراج الدولي، وانتقل الصراع الدولي الى العالم الواقع خارج نطاق الكتلتين، لتعذر حدوث الصراع في أوروبا مع استحالة حدوث الحرب النووية، وشكلت منطقة الشرق الأوسط، ومحورها الصراع العربي ــ الاسرائيلي، «أكثر مناطق الصراع خطراً في العالم النامي، وكانت أهم ظاهرتين هما: الحرب العراقية ــ الايرانية الممتدة، والمواجهة العربية ــ الاسرائيلية التي نجمت عنها عمليات قتال في جنوب لبنان... الخ، وكل من هذه المواقف يمكنه أن يفجر حرباً كبرى، بين القوتين العظميين. فمن الواضح أن كامب ديفيد لم تستطع، حتى الآن، تحقيق أية مزايا لا للولايات المتحدة ولا للاستقرار في المنطقة[٣]. وفي الوقت الذي يحاول الاتحاد السوفياتي تحقيق الانفراج عبر تصورات يطرحها على الرأي العام الغربي، ومنها ما كتبه «هنري تروفمنكو»، رئيس قسم الدراسات الخارجية في معهد الدراسات الأميركية والكندية بأكاديمية العلوم السوفياتية، حيث يطالب بوضع أساس واقعي وعادل بمشاركة كل الأطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل عند قيام أية تسوية في الشرق الأوسط، فان هيغ وهو أحد صقور الحرب الباردة القديمة والجديدة على السواء، لم يتردد حين سئل، في بداية تعيينه وزيراً للخارجية في الادارة الأميركية الجديدة، عن احتمال المواجهة في منطقة الخليج والشرق الأوسط، فقال: «ينبغي أن يكون واضحاً أن المجتمعات الغربية الصناعية تعتمد على الموارد البترولية القادمة من منطقة الشرق الأوسط، والتهديد بالدخول في مناطق البترول سوف يخلق بدوره تهديداً خطيراً لمصالحنا الحيوية، وهذا لا يستبعد استخدام القوة اذا كان ذلك مطلوباً»[٤]

ويمكن القول: إن هناك تيارين يحكمان الرؤية الأميركية لأهمية منطقة الشرق الأوسط ودورها، ومن ثم المنطقة العربية، ولكل تيار منهما خصائصه ونقائصه في آن واحد، وهذان التياران هما:

(أ) تيار الاقليمية (Regionalist Trend)، وفرضية هذا التيار تقوم على أن أهمية الحدث لا تنفصل عن أهمية الاقليم، ويطلق على هذا التيار اسم «التيار التجزيئي» في الفكر الاستراتيجي الأميركي؛ حيث يقوم على تجزئة العالم الى مجموعة اقاليم ذات أهمية متدرجة ومختلفة من زاوية المصالح الأميركية، ومن ثم يكون رد الفعل الأميركي في معالجة أحداثه تأتي من أهمية الاقليم الذي تقع فيه، وهنا تربط أولويات السياسة الخارجية الأميركية، أساساً، بتأمين المصالح الأميركية المباشرة والعاجلة معاً.

(ب) تيار العالمية (Globalist Trend)، ووفقاً لمكوناته، هناك صراع واحد فقط يحكم حركة السياسة الأميركية، ولا بد أن توظف من أجله كل الامكانات، وهو صراع

بين (قوى الحرية والتقدم) التي تقودها الولايات المتحدة، وقوى (الشر) التي يقودها الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه، وفرضية هذا التيار تقوم على وحدة العالم، وتدرج أقاليمه في الأهمية، و«الأولويات بالنسبة للمصالح الأميركية ذاتها تفقد معناها في هذا السياق الواحدي، وبالرغم من الصدق الظاهري الذي تتمتع به هذه الفرضية في ظل القراءة الأولى، فان هذا لم يمنع من وجود خلل وظيفي حول التطبيق الفعلي في ظل هذه الفرضية، فضلاً عن أنه من غير الجائز الغاء كل الصراعات والتفجرات القائمة في العالم، والتي لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على المصالح الأميركية ذاتها، أو جعلها هامشية التأثير والنظر اليها من منظار واحد فقط هو منظار الصراع الأميركي ــ السوفياتي»[٥]. ومن الملاحظ أن هذا التيار الأخير ينتمي الى عصر الحرب الباردة؛ حيث سادت الرؤية الواحدة لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تجاه العالم، ولم تتغير هذه النظرة إلا عقب المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي عام ١٩٥٦؛ فقد طرح خروتشيف آنذاك امكانية التحول السلمي نحو الاشتراكية وعدم حتمية الحرب مع الرأسمالية...الخ.

وهاتان الرؤيتان تفسران التغير الذي يمكن أن يصيب السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط، خلال سنوات حكم ريغان، ويمكن تصنيف ادارة الرئيس الحالي ريغان، ضمن التيار الثاني، تيار انعاش الحرب الباردة القديمة في الثمانينات، على عكس ادارة كارتر التي يمكن تصنيفها في التيار الأول، حيث عبأ الامكانات الأميركية، على سبيل المثال في الشرق الأوسط، لعملية التسوية المصرية ــ الاسرائيلية، وصولاً الى اتفاقيات كامب ديفيد، على حساب عديد من القضايا الأميركية الأخرى، ذات الأهمية الخاصة، كقضية الرهائن الأميركيين في ايران والإرهاب الدولي، بينما نجد «ريغان» ومساعديه يسعون الى تحقيق تفوق أميركي على السوفيات في مختلف الميادين والمناطق، وهذا ما يبرر انتماءهم الى تيار العالمية، وعلى الأخص مع وجود أشخاص ذوي ميول صهيونية في فريق عمل الرئيس ريغان (خط جورج بوش ــ ريتشارد آلن) يؤكد على الدعم غير المحدود لاسرائيل وتصعيدها في سلم الأولويات الأميركية.

هل يوجد بديل عربي لاسرائيل في منطقة الشرق الأوسط؟

تبدو الفكرة غريبة وغير مقبولة شكلاً ومضموناً، فحركة التحرر الوطني العربية، لا يمكنها أن تكون رأس جسر ووسيط لأية دولة عظمى أو كبرى، ولكن هذا السؤال تردد كثيراً، في فترات معينة، في عالمنا العربي، ورددته أجهزة الاعلام الغربية كثيراً، لذا يلزم تبيان هذه الأطروحة وشرح مدى عبثها.

فقد حاول البعض، لأسباب ايديولوجية وغير ايديولوجية، تارة عن عمد وتارة عن جهل بمعادلات التوازن الدولية ومتغيرات العصر، أن يرشح نفسه (سواء أكان نظاماً تقليدياً أو نامياً) ليلعب دور البديل، أو ظل المحارب (مع استعارة هذا التعبير عن المخرج الياباني الثائر أكيرا كيروساوا) كوسيط حرب وفق نظرية (Warby Proxy)، أي الحرب بالتفويض أو بالانابة، لحماية المصالح الغربية في المنطقة العربية وتهديد الأنظمة الراديكالية التي تلقى مساندة المعسكر الاشتراكي، ولكنه، اما نتيجة عجز عن الادراك الحضاري، أو نتيجة نقص واضح في توافر الظروف الموضوعية: الاقتصادية والاجتماعية

للقوى التي تحكم في هذا البلد أو ذاك، لم يستطع القيام بهذا الدور والحلول المستحيل محل اسرائيل، أو حتى محل شاه ايران الراحل كعسكري درك في منطقة من أشد مناطق العالم خطراً على السلام العالمي، وكل ما استطاع القيام به هو الاتيان بحركات بهلوانية أبهرت العالم لفترة، ثم صمت الجميع صمت القبور.

وعندما حاول الرئيس المصري السابق، أنور السادات، القيام بهذا الدور الوسيط، لم يستطع لأسباب كثيرة، محلية واقليمية ودولية، وقد علق على ذلك البروفسور (اسبرنج يورج»، أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة بنسلفانيا الأميركية، بقوله: «ان مستقبل العلاقات المصرية ــ الأميركية في الوقت الحاضر (ابان حكم السادات)، وبالشكل الموجود، غير واعد، ان مصر لا يمكنها ان تجلب لواشنطن الدعم العربي الذي كان أحد العوامل الرئيسية لجعل مصر شريكاً للولايات المتحدة، وبمرور الوقت، فان عزلة السادات الداخلية والاقليمية جعلته يعتمد باضطراد على الولايات المتحدة لتلقي الدعم الاقتصادي والسياسي اللازمين لبقائه في السلطة، وهكذا تصبح صداقة السادات عبئاً (Liability) أكثر من كونها ميزة (Asset)، لقد أثبتت دروس ايران خطر الاعتماد على هذه التبعية للولايات المتحدة، ورغم أن السادات ليس معزولاً عن القوى المحلية كما كان الشاه، فانه يسير في نفس الاتجاه، واستنتاجاً، فان العلاقات الأميركية ــ المصرية، وعلى أساس أنها قاعدة للتسوية التفاوضية في الصراع العربي ــ الاسرائيلي، صارت معرضة لخطر التحول الى علاقة ولي أمر بوسيط (A Patron-Client relation ship)؛ حيث يصبح «ولي الأمر» الأميركي ينقصه التحكم الفعال في هذا الوسيط (العميل)، مثلما ينقصه تماماً إنعزال عامة الشعب المصري وقادته المتوقعين في المستقبل عنه»[٦]. وقد وضح الرئيس حسني مبارك هذه الحقيقة وأكدها؛ ففي حديث له مع مجلة «دير شبيغل» الألمانية حول هذا الموضوع قال:

«أما في ما يتعلق برغبة الولايات المتحدة في تحقيق تعاون استراتيجي بينها وبين أصدقائها في الشرق الأوسط لتطويق النفوذ السوفياتي في المنطقة، فان مصر لا تشعر بأن هذه الفكرة تعنيها، وان وجود علاقة صداقة بين مصر والولايات المتحدة وبينها وبين دول أخرى كثيرة، لا يمنع أن جمهورية مصر العربية تظل دولة غير منحازة، كما أن مصر ترفض كافة أنواع النفوذ في المنطقة»[٧].

وخلاصة القول انه لا يمكن وجود أية دولة أخرى على خريطة الاستراتيجية الأميركية، باستثناء دول أوروبا الغربية، يمكن لمكانتها أن تضارع المكانة التي تحتلها اسرائيل أمس واليوم وغداً، وبالتالي يتعذر وجود بديل عربي لاسرائيل موضوعياً ومرفوض أخلاقياً؛ وذلك بسبب الارتباط الحضاري والعضوي بين اسرائيل والغرب. يتضح ذلك ــ وكما سيتبين فيما بعد ــ في حصول اسرائيل على ترسانة أسلحة حديثة من الولايات المتحدة وحلفائها تفوق من ناحية الكم والكيف الأسلحة الموجودة لدى جميع الدول العربية، دون استثناء. «ان اسرائيل»، كما يقول ريغان في مذكرة كانت محوراً لاجتماع لم يعلن عنه بين ريتشارد آلن، مستشار الأمن القومي وبيغن رئيس وزراء اسرائيل في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، أثناء زيارة هذا الأخير لواشنطن، «هي الدولة الوحيدة في المنطقة القادرة على مساعدة أميركا على الصعيد الاستراتيجي، وان

سقوط ايران ــ الشاه قد ضاعف من قيمة اسرائيل، لأن الدول المعتدلة الصديقة لأميركا، ضعيفة ومعرضة للخطر، وان لدى اسرائيل العزيمة اللازمة والتضامن القومي والقدرة التكنولوجية العسكرية للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة كحليف وكصديق يمكن الوثوق به!!!»[٨].

وبناء على ما سبق يمكن تحديد ملامح الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط كما يلي:

أولاً ــ إعداد قوات الانتشار السريع بانشاء قوات خاصة للتدخل في منطقة الشرق الأوسط وقت الأزمات والتي لا يقل عددها عن ٥٠٠ ألف جندي، مع تخصيص ميزانيات لدعم هذه القوّة قد تصل الى عدة مليارات من الدولارات خلال السنوات الخمس القادمة، رغم ذلك تظل هذه القوة محدودة الحجم والتأثير في حالة عدم وجود قواعد عسكرية قريبة من المنطقة محل التأثير.

ثانياً ــ اقامة حزام عسكري، وهو اقتراح منسوب الى وزير خارجية أميركا الجنرال السابق هيغ، يمتد من باكستان في الشرق وحتى مصر في الغرب، شاملاً تركيا في الشمال واسرائيل في الوسط. وهذه الاستراتيجية تعتمد على فكرة وتطبيق حلف بغداد أو الحلف المركزي المنحل (السنتو). ولكن مصر اكتفت بمجرد المشاركة في مناورات قوات الانتشار السريع، وهي على حد تعبير الرئيس مبارك «لا تهدف بأي حال من الأحوال الى تهديد أي من الدول أو من جيران مصر بل هي فرصة للقوات المسلحة المصرية للاستفادة من دولة اشتهرت بخبرتها في المجال العسكري»[٩]، وبالتالي رفض اقامة أية قواعد عسكرية رفضاً مطلقاً، باستثناء التسهيلات الممنوحة للقوات الأميركية في «رأس بناس» في العهد السابق، وان مصر «ترفض اقامة علاقات خاصة بين دولة عظمى ودولة صغرى». أما تركيا فقد بدىء بالفعل في بناء قاعدة أميركية في منطقة «فان جولو» شمال مدينة ديار بكر الواقعة على حدود سوريا الشمالية، أما اسرائيل، فقد قامت الولايات المتحدة بانشاء قاعدتين في صحراء النقب لصالحها.

ثالثاً ــ تجزئة المنطقة العربية، لأهداف عدة، أولها سرعة تقبلها للاستراتيجية الأميركية خصوصاً مع استغلال الخلافات العربية لتفجير نزاعات حدودية وعقيدية بين كل دولة عربية وأخرى، أو تشجيع الصراعات الاقليمية في الجهة المعادية للامبريالية أيضاً فان اتفاقيتي كامب ديفيد وملحقاتهما، نجم عنهما تمزق وتصدع في الجبهة العربية وعزلة مصر عن العالم العربي، بما تمثله من مكانة سياسية وعسكرية وحضارية قيادية في حركة التحرير الوطني العربية، وكذلك فان السعي نحو تجزئة المنطقة استوجب تصعيد المواجهة على الساحة اللبنانية بين قوى اليمين واليسار، بهدف تصفية المقاومة الفلسطينية في أقصى الحدود أو تحجيمها في أدناها، وخلق جرح نازف بشكل دائم ومستمر في الجبهة المعادية لاسرائيل، واستقطاع أجزاء منها كلما أمكن، بهدف تكريس مشروع التقسيم الطائفي...الخ. ويبدو أن الاتجاه الذي يتزعمه السفير الأميركي في اسرائيل والذي «يرى أن لبنان» قد انتهى وأنه لا مصلحة لأميركا في التورط في الأزمة اللبنانية بمنع اسرائيل من القيام بعملياتها العسكرية في الجنوب اللبناني واقتطاع أجزاء منه كلما أمكن ذلك، فالأطراف التي تلعب أدواراً متعددة ومتعارضة تجعل من الدور الاسرائيلي دوراً مشروعاً

بحكم الأمر الواقع»[١٠]. ويبدو أن هذا الاتجاه هو الذي تعتمده الادارة الأميركية في معالجتها للأزمة اللبنانية، ويبدو من الواضح أيضاً أن الولايات المتحدة تهدف الى جعل اسرائيل أكبر قوة وأعلى طرف موازنة في الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط، لتأمين تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الأميركية العليا عن طريق تفتيت الجبهة المعادية لها.

رابعاً ــ تدعيم النظم الداخلة في نطاق الاستراتيجية الأميركية بهدف خلق إجماع استراتيجي في الشرق الأوسط ومن ثم غلبة الصراع الدولي على الصراع في منطقة الشرق الأوسط بين العرب والصهاينة، وهنا وكما أسلفنا، ازالة الأزمة الناشئة بين حل الصراع ذي الأولوية الثانية والتعبئة لمواجهة الصراع ذي الأولوية الأولى، تستوجب ايجاد تسويات على حساب الأطراف الموالية للخصم الايديولوجي، بهدف اعادة ترتيب المنطقة وخلق جبهة معادية للشيوعية عامة وللسوفيات خاصة. وهذا بدوره يخلق أزمة ثانية ناجمة عن محاولة هذه الدول أو بعضها استخدامها كل في مواجهة الآخر، وبمعنى أصح تغليب الصراع الاقليمي على الصراع الدولي، وهو ما يتناقض مع الاستراتيجية الأميركية الرامية الى خلق الاجماع الاستراتيجي، ومن ثم نتوقع زيادة المبادرات «السلمية» الأميركية مستقبلاً في المنطقة العربية بالذات، خصوصاً مع ارتفاع حدة التوتر بين الشرق والغرب بسبب الأزمة البولندية. ان هذا يخلق مناخاً أفضل لاسرائيل لتقوم بدور الوسيط للولايات المتحدة تكنولوجياً وايديولوجياً بهدف تحويلها الى قاعدة أميركية متقدمة ومحصنة ضد أي هجوم مرتقب، كخط دفاع أول ضد الشيوعية والحركات الراديكالية المعادية للامبريالية والرجعية العربية في المنطقة.

٢ ــ موقع اسرائيل على خريطة الاستراتيجية الأميركية

منذ مطلع هذا القرن والمنطقة العربية تشغل حيزاً لا بأس به من استراتيجيات القوى العظمى والصغرى على السواء، ابتداء من جعلها مرتكزاً لسياسة الاحتواء ضد العالم الشيوعي وانتهاء بفكرة الاجماع الاستراتيجي التي تدعو اليها الادارة الأميركية الحالية، ومن الواجب أن نذكّر، مرة أخرى، بالفقرة التي وردت في كتاب «استراتيجية السلام» (Strategy of Peace) للرئيس الأميركي الأسبق جون كينيدي الصادر عام ١٩٦٠ حين قال: «ان هناك سبع حقائق تعطي منطقة الشرق الأوسط وضعاً متميزاً وأهمية خاصة. هذه الحقائق هي على التوالي: الأهمية الاستراتيجية للمنطقة التي تسكنها ملايين غير منحازة، البترول، التسلل الشيوعي، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بروز القومية العربية، ثورة المنطقة ضد الاستعمار الغربي، بروز مصر كزعيمة للعالم العربي والوحدة العربية وتزعمها لحركة الوقوف في وجه الغرب»، وقرر كينيدي أن الحقيقة الأخيرة هي أن طبيعة الشرق الأوسط سيحددها في الأجيال القادمة عامل لم يكن موجوداً من قبل هو (دولة) اسرائيل»[١١] والحقيقة ان اسرائيل لم تصبح المحدد لهذه الطبيعة بل أداة استراتيجية استخدمت للتحكم في التوازن الدولي الفرعي ــ الاقليمي..، في منطقة الشرق الأوسط، وأصبح الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية، هو المحدد لطبيعة هذه المنطقة وليس اسرائيل.

ورغم هذا الوضوح في الرؤية، فقد كانت المشكلة الأكبر، أمام جميع الادارات

الأميركية المتعاقبة، منذ ترومان وحتى ريغان، وهي ايجاد صيغة «قانونية» تحدد طبيعة هذا الارتباط، بشكل لا يؤدي الى احداث أزمة في العلاقات الأميركية ــ العربية ويكتل القوى المعادية لأميركا في جبهة واحدة، أو بمعنى أصح يحدث تخلخلاً في مثلث التعاون الرهيب في المنطقة: الامبريالية الأميركية، الرجعية العربية، واسرائيل، مع أن ذلك في حد ذاته لم يكن ليقدم أو ليؤخر من سيل المعونات الرسمية وغير الرسمية المتجه الى اسرائيل.

وفي يوم ٢٣ تموز (يوليو)، ذكرى الثورة المصرية، عام ١٩٦٢، وقعت اتفاقية الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة واسرائيل، وجاء، في المادة (٤٠٨)، ان السلاح الأميركي الذي تزود به اسرائيل يجب أن يستخدم فقط في حماية «أمن» اسرائيل أو الاسهام في الدفاع عن المنطقة»، ومعنى هذا ان اسرائيل هي جزء من الاستراتيجية الأميركية في المنطقة[١٢] وأداة من أدوات الصراع فيها منذ الحرب الباردة القديمة، وهو ما يتعدى علاقة أية دولة عربية بالولايات المتحدة، بل إن هذا كان في حينه اتفاقاً ثنائياً مباشراً موجهاً للمصالح العربية.

ثم طرحت فكرة الاجماع الاستراتيجي عن طريق التأكيد على ضرورة مواجهة الخطر السوفياتي في المنطقة أولاً، ثم حل الصراع العربي ــ الاسرائيلي ثانياً، وحينما جاء هيغ في زيارة للمنطقة منذ شهور مضت، فوجيء بأن فكرة الاجماع الاستراتيجي هذه، لا تجد أرضاً صلبة تستطيع الوقوف عليها في وجه معارضة شديدة من جانب الدول العربية، كان من أبرزها تلك الكلمات الشجاعة للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حاكم الامارات العربية المتحدة، محدداً فيها أولوية الخطر على المنطقة العربية باسرائيل وليس بالاتحاد السوفياتي. وقد بدا لفترة من الوقت ان الحماس الأميركي لفرض أولوية مواجهة الخطر السوفياتي على سائر الأولويات في الشرق الأوسط قد خفت حدته، ثم جاءت صفقة الأواكس للعربية السعودية وتلك المعارضة الشديدة التي واجهتها في الكونغرس، فعادت حكومة ريغان تستند في الدفاع عن الصفقة بحجة الاجماع الاستراتيجي القريب والبعيد في مواجهة الخطر السوفياتي، وهو ما استفادت منه اسرائيل في الضغط على الحكومة الأميركية لانتزاع وعد ببحث التوصل الى اتفاق التعاون الاستراتيجي بين أميركا واسرائيل، بالاضافة الى ذلك هناك بعدان استراتيجيان يبرزان عمق هذه الرابطة بينهما وهما:

(أ) المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل

ان متابعة لسجل تسليح اميركا لاسرائيل، خلال العقد الماضي، لتوضح الأهمية الاستراتيجية لاسرائيل في نظر الولايات المتحدة، ومن الملاحظ أنه في الفترة الممتدة فقط بين عامي ١٩٦٨ ــ ١٩٧٧، أنفقت الولايات المتحدة على تسليح اسرائيل ما يعادل ٤,٢ بليون دولار، ومن الملاحظ أيضاً أن قمة هذا الإنفاق وجدت خلال حرب (تشرين الأول) (اكتوبر) ١٩٧٣. ويبين الجدولان (١) و(٢) ذلك مقارناً بتسليح دول الشرق الأوسط خلال الفترة نفسها تقريباً:

الجدول رقم (١)
تطور تسليح أميركا لاسرائيل (١٩٦٨ ــ ١٩٧٧)[١٣]

رقم	العام	الاجمالي بملايين الدولارات
١	١٩٦٨	٢٨,٦
٢	١٩٦٩	٧٢,٥
٣	١٩٧٠	٢١٥,٩
٤	١٩٧١	٣٠٣,٢
٥	١٩٧٢	١٩٢,٥
٦	١٩٧٣	١٨٩,٩
٧	١٩٧٤	٩٧٧,٩
٨	١٩٧٥	٦٥٦,٦
٩	١٩٧٦	٧٢٨,٧
١٠	١٩٧٧	٨٧٥,٣

الجدول رقم (٢)
مقارنة لتطور التسليح الأميركي لمنطقة الشرق الأوسط
في الفترة مابين (١٩٦٦ ــ ١٩٧٥)[١٤]

رقم	الدولة	٪	اجمالي الوارد بملايين الدورات
١	مصر	ــ	٢,٧٨٠
٢	ايران	٧٠	٣,٨٧٧
٣	العراق	ــ	١,٧٢١
٤	اسرائيل	٩٦	٤,٠٣١
٥	الأردن	٧٤	٥٣٨
٦	الكويت	١٤	٩٧
٧	لبنان	١٧	١٢٦
٨	عمان	٥	٦٧
٩	العربية السعودية	٤٦	١,٠٣٨
١٠	سوريا	٩	١,٩٠٥
١١	اليمن	٢	٦٥
	اجمالي	٤٦	١٦,٢٤٥

ويلاحظ أن النسبة المئوية الموجودة هي نسبة الواردات العسكرية مقارنة الى الواردات الكليَّة من الولايات المتحدة خلال الفترة نفسها. ومن المعروف أن الرئيس الأميركي السابق كارتر كان قد وقع على قرار يمنح اسرائيل معونة اقتصادية وعسكرية في أعقاب معاهدات كامب ديفيد مقدارها ٣ مليارات دولار. وفي مشروع الميزانية الاسرائيلية

لعام ١٩٧٩/ ١٩٨٠، بلغت قيمة القروض والهبات العسكرية التي تقدمها الحكومة الأميركية مبلغ ١,٥ مليار دولاروتبلغ المساعدات المدنية: هبات وقروضاً، ٨٨٠ مليون دولار. أما ادارة ريغان فقد قررت عدم اجراء أية تقليصات على حجم المساعدات الخارجية المقررة في هذا العام ١٩٨١، كما أعلنت أن ثلثي المساعدات الاقتصادية وثلثي المساعدات العسكرية سوف تحول من قروض الى منح، ووعدت ادارة ريغان بدراسة امكانية تطبيق ترتيبات تقليص الفوائد على القروض من ١٣٪ إلى ٥٪، هذا وقد بلغت المساعدات العسكرية الأميركية لاسرائيل عام ١٩٨١ مبلغ ١,٤ بليون دولار، كما وافقت الادارة الأميركية على منح مبلغ ٣ مليارات دولار جديدة لمواجهة الاحتياجات الفورية لإعادة التمركز الاسرائيلي في النقب(١٥).

وكان الرئيس الأميركي قد قرر ــ ضمن هذه المساعدات ــ في شهر آذار (مارس) الماضي منح اسرائيل مبلغ ٦٠٠ مليون دولار لتمويل شراء (١٠) طائرات أميركية من طراز إف ١٥ (F.15) الجديدة، وقرر بيع النظم الحديثة في التسليح الأميركي وأجهزة الاتصال والأجهزة الألكترونية التي يمكنها أن «تحيّد» استخدام طائرات «الأواكس» الموجودة لدى العربية السعودية، وهو المطلب الذي عجز مناحيم بيغن عن تحقيقه في ظل ادارة كارتر. وقد أجملت مجلة نيوزويك في معرض ردها على الدعاوى الاسرائيلية ضد كارتر فقالت: ان اسرائيل تحصل على ٤٨٪ من القروض العسكرية الأميركية الخارجية و٦٧٪ من اجمالي المنح العسكرية العاجلة لدول العالم(١٦).

(ب) مذكرات الضمانات الأميركية لاسرائيل

استمراراً للدعم الأميركي المستمر بلا حدود لاسرائيل في مواجهة الدول العربية، قامت الولايات المتحدة من جانبها بتقديم مذكرتي ضمانات لأمن اسرائيل تجاه أي عدوان خارجي ــ وليس تجاه قيامها بأي اعتداء على الدول العربية ــ تعود احداهما الى اتفاقية فك الاشتباك الأولى على الجبهة المصرية، وقد صدرت في الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥ ــ ذكرى الثورة الليبية في الفاتح من أيلول (سبتمبر) ــ وكانت هذه المذكرة قد ألحقت بالاتفاقية في حينه.

أما المذكرة الثانية، وهي الأكثر أهمية، فقد ظهرت على شكل مذكرة ــ اتفاقية أعقبت معاهدات كامب ديفيد ووقعها كل من سايروس فانس، وزير الخارجية الأميركية، وموشي دايان وزير خارجية اسرائيل في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٧٩، وكان من أهم بنودها: الثاني والسادس والسابع؛ ففي البند الثاني، تقرر «أنه في حالة خرق أو تهديد بخرق معاهدة (السلام) فان الولايات المتحدة ستتشاور مع أطرافها لمنع حدوث هذا الخرق وتؤكد مراقبتها لهذه المعاهدة»... وفي هذه الحالة، تتخذ اجراءات معالجة لهذا الوضع، منها اجراءات ديبلوماسية واقتصادية وعسكرية». أما البند السادس، فيقرر أنه «طبقاً لموافقة الكونغرس، فان الولايات المتحدة ستجعل في حسابها دائماً وتسعى لأن تكون متجاوبة مع متطلبات المساعدة الاقتصادية والعسكرية لاسرائيل»، أما البند السابع فيقرر «ان الولايات المتحدة لن تمد او تدعم هذه الأسلحة المتفق عليها ــ مع اسرائيل ــ لاستخدامها مباشرة في هجوم مسلح على اسرائيل وسوف تتخذ من الاجراءات ما يمنع مثل هذا

الانتقال» (للاسلحة الأميركية الى خصوم اسرائيل)[١٧].

ان اسرائيل كانت، ولا تزال، وستظل، على رأس أولويات السياسة الخارجية الأميركية، ما لم يتوافر ضغط عربي اقتصادي ــ سياسي على المصالح الأميركية في المنطقة العربية خارجياً، وتكوين جماعة ضغط عربية داخل الولايات المتحدة للتأثير على صنع القرار السياسي في واشنطن وفق تركيبة المجتمع الأميركي. والأولوية الاسرائيلية كانت دائماً متغيراً أصيلاً لا تابعاً، بمعنى أنه اذا حدث صدام بين هذه الأولوية وأية أولوية أخرى، فان هناك من العوامل والمؤثرات داخل المجتمع الأميركي نفسه ما يجبر صانع القرار على التراجع والانصياع لأولوية اسرائيل. وقد قدر الصحافي الفرنسي، أريك رولو، وهو صحافي فرنسي يهودي، إمكانية الضغط الصهيوني على الادارة الأميركية بنسبة (٣٤:٢٩) أي ان اسرائيل تملك ٢٩ شخصية أميركية من كبار المسؤولين من أصل ٣٤ مستعدين لتغليب المصلحة الاستراتيجية الاسرائيلية على المصلحة الأميركية اذا تعارضت المصلحتان لأمر ما[١٨].

ان موقع اسرائيل على خريطة الاستراتيجية الأميركية، تحدده تلك العبارة التي ألقاها الرئيس الأميركي الجديد رونالد ريغان أمام اسحق شامير، وزير خارجية اسرائيل، في مطلع عام ١٩٨١: «ان على الولايات المتحدة، وفقاً لالتزامها بالدفاع عن اسرائيل، أن تعمل على تذليل العقبات التي تضعها بعض دول الشرق الأوسط، التي ترفض الاعتراف بحقها في الوجود. وان بقاء هذه الدولة وامنها هو أحد أهم أهداف الولايات المتحدة وان وحدة تطلعات البلدين ومصالحهما، هي الأساس دائماً لوحدة موقفهما للدفاع عن الحرية»[١٩]. والحقيقة ان ريغان حدد موقفه من اسرائيل بشكل لا يقبل التأويل أو التفسير، على عكس ادارة كارتر، فقد أعلن لمجلة نيوزويك في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ «أنه بخصوص اسرائيل لا مجال للحياد»[٢٠] وتضمن ذلك ثلاثة أبعاد:

أولها ــ قبول سيادة اسرائيل على القدس الموحدة.

ثانيها ــ تأييد موقف اسرائيل ودعمه في اقامة المستوطنات في الضفة الغربية.

ثالثها ــ منظمة التحرير الفلسطينية منظمة ارهابية!!! وعلاقتها مع السوفيات تدعم هذا الرأي.

بعبارة أخرى، يمكن تحديد أهداف السياسة الخارجية الأميركية، طبقاً لما سبق، بالتالي:

أولاً ــ اقناع دول المنطقة بأهمية الحماية الأميركية لها، بما يستتبع ذلك من ضرورة التواجد العسكري الأميركي في المنطقة بكل صوره، وضرورة مساهمة دول المنطقة في ترتيبات الأمن التي تعد لها الولايات المتحدة.

ثانياً ــ اقامة شكل من أشكال التحالف غير المعلن بين «حلف» كامب ديفيد والدول الأخرى المرتبطة بالسياسة الأميركية في المنطقة، على أن تكون الخطوة الأولى في هذا الاطار توثيق العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وبين كل من هذه الدول على حدة.

ومعنى ما سبق أن الادارة الأميركية لا ترى، قضية الصراع العربي ــ الاسرائيلي ذات مرتبة أولى، وانما تلي في مرتبة ثانية معالجة مسألة مواجهة السوفيات، أي

«الاجماع الاستراتيجي»، ومن هنا تنظر الولايات المتحدة الى اسرائيل باعتبارها الحليف الأساسي ويقع عليها العبء الأكبر في عملية المواجهة مع السوفيات، ومن هنا تأتي أهمية اتفاق التعاون الاستراتيجي بين أميركا واسرائيل، ويظهر ذلك المناخ الطارىء الذي استوجب خروج كلا الطرفين عن العرف المألوف في عدم توقيع اتفاقات معلنة لتحالفهما الاستراتيجي.

٣ ــ اتفاق التعاون الاستراتيجي: الأهداف والوسائل

في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، تم توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية ممثلة بوزير الدفاع كاسبار واينبرغر، وحكومة اسرائيل ممثلة في أريئيل شارون وزير الحرب، في عشاء غير رسمي في مبنى الجمعية الجغرافية القومية بواشنطن، لم تدع اليه الصحافة ولا أجهزة الاعلام الأخرى[٢١]. وفي الوقت الذي فشل فيه العرب على الجانب الآخر في قمة فاس الأخيرة في التوصل الى صيغة موحدة لمعالجة الصراع العربي ــ الاسرائيلي، تسعى الولايات المتحدة للحصول على ركائز ثابتة لتأمين الاستراتيجية الأميركية في مواجهة الخطر السوفياتي المزعوم. وسارع الصهاينة باستغلال الفرصة، لابراز أن الطريق الاسرائيلي، هو أقصر وأسرع طريق لتحقيق الاستراتيجية الأميركية وتأمينها من كل الطرق العربية «المتشابكة» و«المتداخلة» مهما بدت أكثر ضماناً على المدى البعيد. وكانت حكومة بيغن تهدف من ذلك الاتفاق، الموافقة على قيام مناورات مشتركة وتخزين الطائرات المقاتلة والدبابات والمدفعية الأميركية لديها والمشاركة في قمر التجسس على الشرق الأوسط، وقدمت الحكومة الاسرائيلية قائمة مطولة تشبه ــ على حد قول أحد الديبلوماسيين الأميركيين ــ شجرة عيد الميلاد، ولكن الاتفاق النهائي حدد فقط مسألتي الطيران المشترك والمناورات البحرية، ومن المحتمل العمليات الحربية الموجهة ضد الغواصات، وكان هدف بيغن التركيز على تحقيق أهدافه قبل أن يضيع من ذهن ادارة ريغان أو تنسى انها باعت صفقة أواكس (Awacs) للعربية السعودية، وهكذا مارس شارون ضغطه كمفاوض فوق العادة على طريقة «ديبلوماسية ووترلو». وذلك في ظل ظروف مواتية في الكونغرس الأميركي لصالح جماعة الضغط الصهيونية «اللوبي الصهيوني» ووجود استعداد وقبول لدى النخبة العنصرية المتطرفة الحاكمة اليوم في اسرائيل.

ولكن هذا الاتفاق لم يكن ليتم دون وجود استجابة أميركية ملحة في القبول للأسباب التي ذكرناها سلفاً. فحكومة ريغان تسعى لاحتواء غضب حكومة بيغن ازاء صفقة الأواكس من ناحية، ومن ناحية اجبار حكومة بيغن على قبول المشاركة الأوروبية في القوة متعددة الجنسية لمراقبة تنفيذ اتفاقيات التسوية في سيناء بعد الانسحاب الاسرائيلي منها في نيسان (أبريل) القادم، وهكذا صدر بيان مشترك أميركي ــ اسرائيلي بقبول ضم القوات الأوروبية (حوالى ٤٠٠ من فرنسا وبريطانيا وايطاليا وهولندا) وكانت اسرائيل تعارض المشاركة الأوروبية في هذه القوات بسبب بيان الجماعة الأوروبية عام ١٩٨٠ في البندقية، والداعي الى اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات «السلام» في الشرق الأوسط. وواضح بالطبع أن الهدف الأميركي ــ الاسرائيلي المشترك هو ابقاء

قوات حلف الأطلسي في سيناء لضمان السيطرة الاستراتيجية مستقبلاً على هذه المنطقة الحساسة في قلب العالم العربي وبجوار اسرائيل.

ويكشف هذا الاتفاق ــ المؤامرة حقائق جديدة على مسرح الشرق الأوسط، فهو وان لم يضف جديداً الى جوهر العلاقات الأميركية ــ الاسرائيلية، الا أنه على حد قول أحد الديبلوماسيين العرب، قد «وضع كل الأوراق على المائدة»، فالاتفاق يأتي في ظل ظروف دولية واقليمية صعبة، وهو في التحليل الأخير ضربة قوية للعلاقات العربية ــ الأميركية، ويضع علامات استفهام كبيرة ــ لا تستطيع النظم المعتدلة الاجابة عليها أمام شعوبها ــ حول جوهر وشكل هذه العلاقات مستقبلاً:

فهو من ناحية يكرس اعتماد اسرائيل، واسرائيل وحدها، كأداة مواجهة ضد السوفيات، مما يهدد بعودة نظام الاستقطاب الدولي في المنطقة العربية بشكل حاد وقاس، ويضر في التحليل الأخير بايجابيات تطور الصراع العربي ــ الاسرائيلي حتى اليوم، ويفجر من جديد الحرب الباردة العربية والتي هي في الأساس اطار فرعي من الحرب الباردة بين الدولتين العظميين خاصة والكتلتين المتصارعتين عامة.

ان الدفاع عن الشرق الأوسط، وعن المصالح الأميركية الاحتكارية فيه، لا يمكن تحقيقه فحسب عن طريق التعاون أو الارتباط التحالفي مع اسرائيل، والأمر الذي لا يفهمه الأميركيون جيداً، كيف يمكن اقناع السعودية أو الكويت أو أية دولة عربية أخرى بامكان الدفاع عنها ضد الخطر السوفياتي المزعوم انطلاقاً من اسرائيل أو بمساعدتها؟ ان ذلك كان وسيظل في العالم العربي أمراً مرفوضاً شكلاً ومضموناً.

ومن ناحية ثانية، فان اعادة سياسة المحاور والتكتلات والاستقطاب الدولي التي يعيدها هذا الاتفاق الاستراتيجي الى منطقة الشرق الأوسط من جديد، هي مرحلة تخطتها كل من القوتين العظميين وكتلتيهما، بل والعالم أجمع، ومن المريب أن ينص الاتفاق على «أن التعاون الاستراتيجي الأميركي ــ الاسرائيلي، موجه ضد تهديد السلام والأمن في المنطقة، ليس من جانب الاتحاد السوفياتي، فحسب، بل من جانب أية قوات من خارج المنطقة» يسيطر عليها الاتحاد السوفياتي أوله فيها نفوذ مثل الكوبيين والألمان الشرقيين الذين يوجدون ــ على زعم الولايات المتحدة وحليفتها ــ «في عدن وأثيوبيا وليبيا أو أية دولة أخرى في المنطقة». ومثل هذا الاحتمال يجعل من الظروف التي يمكن فيها تطبيق التعاون العسكري الأميركي ــ الاسرائيلي ومدى موافقة شعوب المنطقة عليه أو رغبتها فيه؛ شيئاً يصعب تحديده أو تصديقه خصوصاً مع استمرار الدور الذي تؤديه قوات الانتشار السريع في المنطقة.

ومع ادراك هذه الحقيقة الأخيرة ينفتح الباب على مصراعيه لتقسيم الأمة العربية، وزيادة حدة الاستقطاب الدولي في الشرق الأوسط (أو قوس الأزمة الممتد من القرن الأفريقي عبر الشرق الأوسط كما أطلق عليه بريجنسكي المستشار السابق لشؤون الأمن القومي الأميركي)، وقد يقال ان هناك معاهدات صداقة وتعاون قائمة بالفعل بين سوريا واليمن الشعبية والاتحاد السوفياتي، ولكن من يستطيع منع هذه الدول أو أية دولة عربية أخرى من ممارسة حقوقها في أن تتحول هذه المعاهدات الى اتفاقات مشابهة للتعاون الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الاشتراكية الأخرى؟ ومن

يستطيع بعد ذلك منع دول أخرى معتدلة!!! في العالم العربي من القيام بنفس العمل للمحافظة على توازن القوى الاقليمي وسط الضغوط المتبادلة بين الجانبين؟

وقد أدرك الأميركيون هذه الحقيقة فحاولوا التقليل من شأن هذا الاتفاق الجديد والتأكيد على أنه ليس موجهاً ضُد أي من دول المنطقة، وليس المقصود به الدفاع عن اسرائيل ضد خصومها العرب!! ولكن اتساع بنود الاتفاق وعدم تحديدهـا، واصرار المعارضة الاسرائيلية على شن حرب على بيغن وسحب الثقة من حكومته، يحملان على الظن بأن اتفاق التعاون الاستراتيجي لم يقصد به غير ذلك، خصوصاً وأنه يأتي وسط سلبية أميركية مطلقة في معالجة القضية الفلسطينية وتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية.

وتهاجم المعارضة الاسرائيلية ــ حزب العمل وأحزاب اليسار ــ هذا الاتفاق من عدة نقاط، ترتكز على أنه يربط اسرائيل بالولايات المتحدة بوثيقة معادية للسوفيات في الوقت الذي تتجاهل فيه تهديد أمن اسرائيل من جيرانها العرب. ان ذكـر «الاتحاد السوفياتي» في الوثيقة باعتباره عدواً رئيسياً لاسرائيل يجعل من اسرائيل طرفاً في صراع القوتين العظميين، ويقضي على الجهود المبذولة لتحسين العلاقات مع موسكو. كذلك فان هذا الاتفاق سيؤدي الى تقليل هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، ذلك السيل الذي توقف ابتداء من أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٩؛ حيث بلغ ذروته (٤٥٠٠ شهرياً) ليصل الى (٣٨٠) في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

ورغم كل ما سبق فقد فازت حكومة بيغن في اقتراع الثقة في كانون الأول (ديسمبر) الماضي حول هذا الموضوع بالذات، بنسبة ٥٧ صوتاً ضد ٥٣ صوتاً لصالح كتلة ليكود.

وعلى الجانب الآخر، الجانب العربي، هاجمت جميع الصحف العربية دون استثناء، هذا الاتفاق ــ المؤامرة. وفي لقاء السيـد عبد الحليم خدام وزير الخارجية السورية مع المبعوث الأميركي الخاص الى منطقة الشرق الأوسط «فيليب حبيب»، قال خدام لحبيب: «ان الولايات المتحدة، بناء على الاتفاق الأميركي ــ الاسرائيلي، لم يعد لها أدنى حق في ممارسة دور الوسيط أو الحكم» بين الأطراف المتصارعة في منطقة الشرق الأوسط، فقد «أصبح الأميركيون شريكاً مباشراً في الصراع». وعلى حد تعبير مجلة «تايم» الأميركية، كان العداء لهذا الاتفاق في العالم العربي، بلا حدود، فقد وصفته منـظمة التحـرير الفلسطينية بأنه «اعلان حرب». أما المملكة العربية السعودية، فقد أدانت هذا الاتفاق باعتباره صفقة تجعل اسرائيل قادرة على احكام قبضتها على الضفة الغربية، وتعطيها تصريحاً مفتوحاً لزيادة اعتداءاتها على جنوب لبنان.

وحتى هذه اللحظة لم يذع من هذا الاتفاق الجديد غير مذكرة تفاهم عامة حول «التعاون الاستراتيجي» تتضمن بنوداً ومبادىء عامة فضفاضة، تقرر أن الهدف من هذا التعاون هو «التصدي الأميركي ــ الاسرائيلي معاً وفي آن واحد لطاقة التهديدات التي يشكلها الاتحاد السوفياتي في المنطقة»، ثم اختلف الطرفان بعد ذلك حول تفاصيل هذا التعاون. فاسرائيل تعلن على لسان وزير الحرب «شارون» أن ثمة أشكالاً للتعاون سوف تبقى في ملاحق سرية، بينما أميركا تعلن على لسان نظيره واينبرغر أنه لا صحة لادعاءات شارون وأنه ليست هناك بنود سرية، بينما يؤكد «دين فيشر» المتحدث باسم الخارجية الأميركية أن هناك «تفاصيل» سرية، لا بنود سرية.

وأياً كان الأمر، فان الذي لا شك فيه، هو أن الولايات المتحدة، بهذا الاتفاق مع اسرائيل تكون قد نقلت علاقتها باسرائيل من مستوى العلاقات «الخاصة»، الى مستوى العلاقات «الخاصة جداً»، ومن السرية والدعم غير المقنن، الى «دعم ومساعدات مشروعة ومقننة» وفق اتفاق مكتوب لأول مرة. يتم كل هذا وسط فوضى واضطراب عربيين في طرق الوصول الى اتفاق مشترك حول مواجهة الصراع العربي ــ الاسرائيلي. ان القوتين العظميين تحاولان نزع فتيل الحرب النووية في أوروبا وجعلها جزيرة للانفراج الدولي رغم أنف الأزمة البولندية، وتشير كل الدلائل الى أن الولايات المتحدة قد قبلت ذلك كرهاً أو طواعية، بدليل بدء محادثات جنيف الجديدة حول الجولة الثالثة للحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ٣) هذا في الوقت الذي تتطور فيه الأمور الى العكس في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث تتجه المنطقة الى الاستقطاب مرة أخرى، وتنتقل الحرب الباردة بحدتها من أوروبا الى المناطق الواقعة خارج نطاق الكتلتين، ومنها عالمنا العربي بما يستتبعه الاتفاق الاستراتيجي الأميركي ــ الاسرائيلي من اتفاقات استراتيجية أخرى مع أطراف أخرى دولية، مما سيؤدي الى ادخال المنطقة في حمى الحرب الباردة من جديد. ان التأكيد على وحدة الموقف العربي في استخدام الأسلحة الاقتصادية والعسكرية هو أمر ليس في حاجة الى دعوة لمواجهة هذا الاتفاق ــ المؤامرة، والتضامن العربي أصبح أمراً مفروضاً على الجميع بدون استثناء، فهذا الخطر الجديد الذي تم تدبيره من وراء ظهر شعوب المنطقة وفي غيبتها يلقي مزيداً من الشكوك والأوهام حول الدور الأميركي في قواعد اللعبة، وينبغي في مواجهته التوحد العربي، كي نصل على الأقل، الى خلق استراتيجية متجانسة للتأثير على المصالح الغربية الاقتصادية والعسكرية من ناحية وتوافر القدرة والرغبة الحقيقية في ممارسة ضغط حقيقي، لا تستثنى منه أية دولة عربية تحت أي شرط من الشروط، على الادارة الأميركية. فانحياز أميركا الى جانب العرب أو حتى «حيادها» أمر غير مقبول وغير معقول في حدود المنطق والعقل، ولكن دفع أميركا لمعالجة الأزمة بنظرة أكثر واقعية ومؤثرة هو الممكن بالشروط سالفة الذكر، وهي ليست جديدة على خبرة الصراع العربي ــ الاسرائيلي.. فهل يفعلها العرب مرة أخرى؟

---

(١) وحيد عبد الحميد، «الموقف الأميركي من الوجود السوفياتي في الشرق الأوسط»، مجلة **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٦٦، تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨١، ص ٩٨.

(٢) Quoted in *Time*, January 15, 1979.

(٣) Trofimenko, H., «The Third World and U.S.-Soviet Competition», in *Foreign Affairs*, Vol. 59, No. 5, Summer 1981, p. 1039.

(٤) *Time*, March 16, 1981.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول هذين التيارين في السياسة الخارجية الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية، يمكن مراجعة: Spainer, J., American Foreign Policy Since World War II, New York: Praeger Publishers, 1974, pp. 160-184;

وأنظر أيضاً: حسن أبو طالب، «الدور الاسرائيلي في الاستراتيجية الأميركية»، **السياسة الدولية**، العدد ٧٥، تموز (يوليو) ١٩٨١، ص ٦٩.

(٦) Springborg, R., «U.S. Policy Toward Egypt: problems and prospects», in *ORBIS*, Vol. 24, No. 4, Winter 1981, p. 818.

(٧) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموقف راجع **الأهرام** (القاهرة)، ١٩٨٢/١/٢٤.

(٨) حسن أبوطالب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧١.

(٩) **الأهرام**، ١٩٨٢/١/٢٤.

(١٠) حسن أبوطالب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٠.

(١١) مقتبس من: د. عائشة راتب، الصهيونية، في: د. حسن ظاظا وآخرون، **الصهيونية العالمية واسرائيل**، القاهرة: الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، ١٩٧١، ص ١٥٢ و ١٥٣.

(١٢) مجلة **الحوادث** (لندن)، العدد ١٢٩٦، أيلول (سبتمبر) ١٩٨١، ص ٢٢.

(١٣) *Newsweek*, March 20, 1978.

(١٤) Cabon, A.H., «United States Arms to the Middle East 1967-1976; A Critical Examination», in Leitenberg, M., Sheffer, G. (Eds)., *Great Power Intervention in the Middle East*, New York: Pergamon Press, 1979, p. 102.

(١٥) صفاء جمال الدين، «السياسة الخارجية الأميركية والمساعدات لاسرائيل»، **السياسة الدولية**، العدد ٦٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢، ص ٩٩ و ١٠٠.

(١٦) *Newsweek*, March 20, 1978.

(١٧) راجع الوثيقة من: Polk, W.R., *The Elusive Peace: The Middle East in the Twentieth Century*, N.Y.: St. Matin's Press, 1979, pp. 197-198.

(١٨) الحوادث، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(١٩) جمال الدين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٩.

(٢٠) *Newsweek*, Nov. 17, 1980, p. 24.

(٢١) يلاحظ، في هذا الصدد، أنه نظراً لسرية الاتفاق، لم نستطع الحصول على نص الاتفاق؛ اذ اتضح أنه غير مسموح بتداوله في مراكز الأبحاث العلمية أو في غيرها. وبالتالي يكون اعتمادنا في هذا الجزء على المجلات والصحف الأميركية والعربية والاسرائيلية، الخ. وراجع أيضاً:

Newsweek, December 14, 1981;

Time, December 14, 1981;

الأهرام، في الفترة الواقعة بين ١٩٨١/١١/٢١ حتى ١٩٨١/١٢/٦.

تجربة عز الدين القسام
مدرسة جامع الاستقلال
(١٩٢٢ ـ ١٩٣٥)

علي حسين خلف

تُنسب فترة وجود الشيخ عز الدين القسام في فلسطين، منذ وصوله الى حيفا، في صيف ١٩٢١، وحتى معركة استشهاده في خرابة الشيخ زيد، في خريف ١٩٣٥، الى أكثر أماكن عمله شهرة وشعبية ونعني بذلك جامع الاستقلال. ونظراً لطابع شخصية القسام التي تُقدِّم النموذج بنفسها، في القول والعمل، في الأفكار والممارسة، وبسبب خطبه وأقواله الداعية دوماً الى الجهاد، تحوّل جامع الاستقلال من مكان تقليدي للعبادة، الى مدرسة للوطنية، تربى فيها صف واسع من عمال السكك الحديدية وعمال البحر والحجّارة في حيفا، ومن فلاحي الشمال المقتلعين من أراضيهم والمقيمين عليها. وهنا، تجدر الاشارة الى نقطة جديدة تجاهلها كل التاريخ المكتوب عن القسام، في المقالات والدراسات والكتب والرسائل الجامعية. وهي أن أتباع القسام كانوا ينظرون اليه، منذ وصوله الى حيفا، باعتباره شيخهم ونموذجهم وأمين صندوقهم في حركتهم الجهادية. ولأنه لم يكن صاحب طريقة صوفية، وانما صاحب قضية سياسية: الثورة ضد الاستعمار، فان تبعية زملائه السوريين القادمين معه، رغم مظهرها الديني الكامل، كانت في الجوهر تبعية سياسية، خاصة وأنهم جميعاً، جاؤوا من مواقع الثوار في الشمال السوري، لا من زوايا الدراويش وحلقات الذكر. والوجه الآخر، لهذا العمل التنظيمي الجنيني، تجسد عند القسام في احتراف العمل السياسي السري، فاعطى وقته كله للتنظيم والثورة. ومرت سنوات على عز الدين القسام، ويومه يبدأ من الفجر ولا ينتهي الا في الساعات الأخيرة من الليل. يبدأ بعد صلاة الفجر فيعطي دروس محو الأمية والدروس الجهادية للعمال الأميين في مدرسة البرج الاسلامية أو في المسجد نفسه، ويصرف وقته، منذ الصباح حتى صلاة الظهر، في الاتصال الحي بالناس في مواقع عملهم وجلوسهم، ويعود ظهراً الى بيته ومعه، على الأغلب، بعض المجندين في المسجد لمناقشتهم، ويمضي فترة العصر في تقديم الدروس الجهادية، وفي المساء يصرف بعض الوقت في جبل الكرمل وهو يدرب الحلقات على استخدام السلاح، ويعود الى بيته ليقطع الوقت في حوار ساخن ومتشعب مع مناضلين

جاؤوا للمبيت عنده. هكذا عاش في الثورة واستشهد في سبيلها، فقدم للناس النموذج المفقود في الجمعيات والمؤتمرات والأحزاب.

وهناك مرحلة قصيرة في حياة القسام، قفز فوقها التاريخ المكتوب عنه، بسبب غيابها في الكتابات التأسيسية، وهي عمله كمدرس في مدرسة البرج الإسلامية، منذ تأسيسها عام ١٩٢٢، وحتى توليه الإمامة في جامع الاستقلال، منذ تأسيسه عام ١٩٢٥. وعلى قصرها، فقد كانت هذه المرحلة الأرض ــ الجسر التي ربطت القسام بالجيل الجديد، وبالأوساط الشعبية الفقيرة، وأتاحت له التعرف على أشكال اللعبة السياسية الشرعية في المدينة ورموزها. وبالقدر ذاته من الزمن (٣ سنوات)، اختبر القسام تجربة العمل العلني ١٩٢٨ ــ ١٩٣١، في جمعية الشبان المسلمين؛ وذلك عندما وصلت سياسة المؤتمرات العربية الفلسطينية الى سقفها المسدود في المؤتمر السابع. حينها، وفي ظل الكساد السياسي، «أصبحت جمعيات الشبان المسلمين تستقطب الوطنيين»[١]. ففي الانتخابات التأسيسية عام ١٩٢٨، فاز برئاسة الجمعية: في حيفا الشيخ عزالدين القسام؛ في غزة حمدي الحسيني؛ في نابلس محمد عزة دروزه وفي صفورية الشيخ محمد سعيد عبد المعطي (أبو العبد) وكان «قسامياً»[٢]. ومن بين الهيئة المركزية لحزب الاستقلال (١١ عضواً) الذي تأسس عام ١٩٣٢، شارك سبعة أشخاص في مؤتمر الأندية الإسلامية وجمعيات الشبان المسلمين عام ١٩٢٨ وهم: عوني عبد الهادي (القدس)، عجاج نويهض (القدس)، رشيد الحاج ابراهيم (حيفا)، محمد عزة دروزه (نابلس)، حمدي الحسيني (غزة)، أكرم زعيتر (عكا) وفهمي العبوشي (جنين).

هذا الاندفاع، لم يكن بمقدوره، استناداً الى الأشكال التي اتخذها، أن يؤسس الحركة الوطنية الجذرية البديلة. فالجمعيات، في قانونها، هي أقرب الى النوادي منها الى الهيئات السياسية، عدا عن كونها تحظر النشاط السياسي، وتستهدف ــ بنظر العناصر اليمينية والاصلاحية ــ جذب «الموظفين المسلمين»، اسوة بما فعلته جمعيات الشبان المسيحيين! والغرض الوحيد التي حققته، أنها كانت واجهة غطت على عجز «اللجنة التنفيذية»، ومهدت لميلاد الأحزاب.

وفي مرحلة تأسيس الأحزاب ١٩٣٢ ــ ١٩٣٥، كان الشيخ عزالدين القسام يعطي كل وقته، لتهيئة حركته السرية المسلحة، حتى تتمكن من تفجير الانتفاضة في حيفا وجنين، واعلان الكفاح المسلح ضد الانتداب البريطاني وأداته المحلية الصهيونية. وكان طبيعياً ان يرحب القسام بالاكتشاف المتأخر لحزب «الاستقلال» والذي يرى أن التناقض الرئيسي هو بين الحركة الوطنية والانتداب البريطاني. لأن هذا الاكتشاف قرّب الاستقلاليين من المقولة القسامية في العشرينات: «بريطانيا رأس الداء والبلاء». والثابت تاريخياً، أن حزب الاستقلال ــ باختياره ــ قد حصر نفسه في مهمة فكرية واحدة وهي: توجيه الأنظار ودفع الحركة الوطنية الى الخطر الرئيسي «الانتداب» وليس الى فرعه «الصهيونية»، من خلال البيانات والخطب والمذكرات. ولم يتقدم الحزب خطوة واحدة على أساليب الحركة التقليدية التي سبقته الى العنف الجماهيري، في انتفاضة تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣. كما لم تسجل تجربته القصيرة أية محاولة لتنظيم الجماهير ودعوتها الى الثورة المسلحة، فقد ظل الحزب يمسك بالنقيضين معاً: اكتشاف الخطر الرئيسي واعتماد

الأساليب الشرعية التقليدية في مناهضته.

وفي المقابل، لا يستدل من حياة القسام وحركته السرية أية مراهنة، مهما كانت متواضعة، على الأدوات النضالية التي اختبرتها القيادة التقليدية في تجربة الجمعيات الإسلامية ــ المسيحية، والمؤتمرات الفلسطينية وأخيراً الأحزاب، ولا على أساليبها الشرعية في اطار الانتداب. فطريق القسام، كان يختلف جذرياً، مع الحركة الوطنية الفلسطينية، بجناحيها الإصلاحي والرجعي.

مدرسة البرج الإسلامية ١٩٢٢ ــ ١٩٢٥

منذ وصوله في صيف ١٩٢١، وحتى افتتاح «مدرسة البرج الإسلامية»، عام ١٩٢٢، لم يمارس الشيخ عز الدين القسام عملاً في مدينة حيفا. وانما كان وأتباعه يعيشون، مثلهم مثل عشرات المناضلين، على دعم أهالي المدينة وضيافتهم. ولفترة من الوقت استضيف في منزل عبد الفتاح الخطيب[٣]. وكان يتردد عليه الشيخ محمد حنفي*. ثم سكن في بيت الحاج عبد الواحد الحسن الملقب بالمسمار، في حارة اليهود**، حين جاءت زوجته وأولاده.

دعته «الجمعية الإسلامية» في حيفا، المشرفة على اوقاف المدينة «بصورة مستقلة ومنفصلة عن الأوقاف في القدس»[٤]، الى التدريس في مدرستين للاناث والذكور، «فدرس أولاً في مدرسة الاناث الإسلامية، ودرّس ثانياً في مدرسة البرج الإسلامية»[٥]. وكان متوسط أجره الشهري «ما بين ٤ ــ ٥ جنيهات»[٦].

وحرص القسام، استناداً الى أقوال تلاميذه في مدرسة البرج، على أن يلفت نظر الطلاب، الى الدور المستقبلي الذي ينتظرهم. فكان يسأل الطلاب عما يريدون أن يكونوا في المستقبل. «وكان الطلاب يتيمنون بمهن آبائهم الا واحداً قال انه يريد أن يصبح قائداً مسلماً يعمل في سبيل الله والوطن. فشجعه الشيخ حتى لفت نظرنا، وبتنا نعتقد أنه من دعاة هذا الخط والسبيل»[٧].

كان قليل الكلام، هادئاً، لا يستخدم العنف في تدريسه «على خلاف طرائق المعلمين في زمنه. كان يحمل عصاً لكنه لا يضرب بها»[٨].

كما جرب القسام المسرح المدرسي لتقريب الطلاب من فكرته حول قادة الجهاد. ففي نهاية كل سنة، كما يذكر إبراهيم السهلي، «كنا نمثل رواية. ومثّلتُ في رواية صلاح الدين الأيوبي. وما زلت أذكر صرخة زوجة رئيس الحامية في حطين 'وإسلاماه،' وقول صلاح الدين عندما جاءه الخبر 'ايه حطين سترين العجب'!»[٩].

وفي عام ١٩٢٤، ضمنت «الجمعية الإسلامية» المدرسة الى الشيخ السوري كامل القصاب «فتصرف بمنطق تجاري؛ اذ اخرج الأيتام والفقراء، الذين كانوا يتعلمون مجاناً، تحت شعار من لا يدفع لا يتعلم»[١٠]. ورداً على ذلك، قامت مظاهرة في حيفا تستنكر طرد

---

* وصفه محمد نمر الخطيب قائلاً: كان قصيراً، نحيف الجسم، أسمر اللون، يلبس على رأسه عمة صفراء على طربوش.

** بيت في الطابق الثاني، يصعد اليه بسلم من حجر.

أبناء الفقراء «وتأسست مدرسة خيرية شارك فيها حسن شبلاق ود. سعيد عودة ومحمد علي دلّول»(١١).

وروى حسن شبلاق ما حدث معه آنذاك، بأنه فيما كان عائداً من عمله، شاهد الناس يحتشدون ويهتفون غاضبين. وفوّضوه مع محمد عموره بمقابلة «الجمعية الإسلامية»، في محاولة لإقناعها بالعدول عن قرار تضمين المدرسة للشيخ كامل القصاب. وعن المقابلة يقول شبلاق: «عندما دخلنا مقر الجمعية، كان هناك رئيسها الحاج خليل طه، المليونير المعروف؛ ورشيد الحاج ابراهيم الوجيه والتاجر؛ والشيخ كامل القصاب، الوجيه والتاجر السوري.

«سألني الحاج خليل طه: ايش في يا أبو نايف؟!

«فقلت: بدنا نشوف مشكلة المدرسة.

«فرد رشيد الحاج ابراهيم: احنا اللي بدنا اياه بنسويه.

«قلت: بس اطّلع من الشباك وشوف العالم برّا!

«رد الشيخ كامل القصاب: أنا متعهد!

«فأجبته: اذا المسألة مقاولات وأنا متعهد. احنا بدنا نرجّع المدرسة للجمعية لأنه في أولاد فقرا بدهم يتعلموا»(١٢).

ولم تنجح وساطة حسن شبلاق ومحمد عموره، واضطر الناس للبحث عن سبيل آخر، فتداعوا الى تشكيل «جمعية التعليم والارشاد الإسلامية».

وتكونت الجمعية من الدكتور السوري سعيد محمد عودة (أمين السر)، والدكتور طه خليل طه (أمين المال) وهو ابن الحاج خليل طه؛ ومن أعضاء مجلس الادارة وهم: الشيخ أحمد رمضان، الشيخ أحمد الصلح، حسن شبلاق، مصباح شقيفي، أحمد البربير، حسين الأكحل، داود زعبلاوي، نعيم أبوشام، محمد شبلاق، مصطفى سنو. وتكون الجهاز التعليمي والاداري للمدرسة من عبد الرحيم عنبتاوي (مدير المدرسة)، وتحسين عبد الهادي (معلم) والشيخ شريف يحي النصر (معلم) ويوسف عبد الهادي (آذن المدرسة)*(١٣).

لم يغادر الشيخ عزالدين القسام المدرسة «عندما تولاها الشيخ كامل القصاب»(١٤)، فعمل سنة أخرى، واختلف مع القصاب عام ١٩٢٥ «في المنهج»(١٥)، واستقال. وفي السنة ذاتها، أخذ وظيفتي «امام جامع الاستقلال ومأذون شرعي للعقد والنكاح»(١٦).

ويبدو أن فردية الشيخ كامل القصاب وتسلطه الديكتاتوري من جهة، واعتداده بنفسه الى حد الغرور في مختلف مجالات المعرفة والحياة من جهة أخرى، دفعاه، لأن يصطدم مع معظم الهيئة التدريسية. فاختلف مع الشيخ عزالدين القسام وهاني أبو مصلح** (لبناني) وعبد الله تيمور وعبد الله الخطيب؛ اذ احتج هؤلاء على فردية

---

* يحتفظ حسن شبلاق بصورة تذكارية لأعضاء مجلس الادارة وطاقم المدرسة التعليمي والاداري عام ١٩٢٤.

** عمل في جريدة «اليرموك» الحيفاوية، صاحبها ورئيس تحريرها كمال عباس، صدرت في عام ١٩٢٤. عضو المؤتمر العربي الفلسطيني السابع ضمن وفد حيفا. نائب الرئيس في مؤتمر الأندية الإسلامية (١٩٢٨). عضو جمعية الشبان المسلمين في حيفا، في انتخابات ١٩٢٨ و١٩٣٠.

القصاب في اتخاذ القرارات والتخطيط، ورفض القسام منهجه المعتمد على العنف في معاقبة الطلاب، ورفض عبد الله تيمور الانصياع لرأيه في الحركة الكشفية الداعي الى الغائها. ولم يبق مع القصاب سوى رشيد بقدونس* (سوري)، عضو المجمع العلمي في دمشق وكان «ضعيف الشخصية، ولا يكاد يضبط الصف، ولكنه كان عالماً، وله مؤلفات في التاريخ والجغرافيا، بالاضافة الى قاموس عسكري»[١٧]؛ وسعيد الحاج ابراهيم، وهو «ابن أخ رشيد الحاج ابراهيم وكان يعلم الانكليزي والمحفوظات والاملاء لست سنوات»[١٨]**.

جامع الاستقلال ١٩٢٥ ــ ١٩٣٥

تولى الشيخ عز الدين القسام الإمامة في جامع الاستقلال*** منذ تأسيسه عام ١٩٢٥، عن طريق «الجمعية الإسلامية» في مدينة حيفا، وليس للمجلس الإسلامي وللحاج أمين أية علاقة بهذا التعيين. وبسنوات قليلة، أصبح المسجد، من أكثر مساجد المدينة شهرة ويؤمه المصلون من مختلف أنحاء القضاء. ولم يكن القسام مجرد واعظ يرشد الناس الى فروض الطاعة وقصص الأقدمين، بل كان أبرز الأئمة بعداً عن التزمت المغرق بالصوفية أو الرجعية، وأكثرهم يسراً في مزج العبادة بالواجب الوطني. وغدت دروسه، بعد صلاة العصر وخطب يوم الجمعة، مدرسة تتسع لأبناء الريف والمدينة، وحلقة من حلقات التثقيف بالمسؤولية ازاء الاستعمار. وكانت بنظر الكثيرين من مريديه، اعلان رأي الدين في ما يجري من شؤون السياسة والحياة، وتحديد الموقف الحق أمام المؤمن الحقيقي. فعلى خلاف غالبية الأئمة، لم يستخدم القسام منبر خطبة الجمعة، للهروب مما يجابهه الشعب في معركته الوطنية، الى طقوس العبادة. بل، على العكس تماماً، استثمر المنبر المفتوح، لأكثر الأحاديث جرأة في التحريض والتعبئة، وحض المؤمنين على القتال، حتى استحق، بجدارة، لقب «داعية للجهاد».

وللوقوف على حقيقة هذا الدور، في خطب الجمعة ودروس ما بعد صلاة العصر، لا تستقيم قراءة القسام الا في ضوء شخصيته القيادية المتكاملة، الشخصية التي تمزج مزجاً فاعلاً وحياً بين الدعوة الثورية وبين الممارسة الثورية، حتى تغدو «مدرسة جامع الاستقلال» حقيقة ملموسة، لا افتراضات ذهنية. وفي هذا الاطار، استخدم الشيخ عز الدين القسام عمله، كإمام في جامع الاستقلال، لتحقيق ثلاثة أهداف في آن واحد: التحريض، التنظيم والتدريب.

---

* كان زميل الشيخ عز الدين القسام في الأزهر، ومن المؤكد انه جاء بعده الى حيفا، لأنه هو الذي رتب له جواز سفره المزور في دمشق.

** يعتقد ابراهيم السهلي ان مدراء مدرسة البرج الإسلامية كانوا على التوالي: رشيد بقدونس، الشيخ كامل القصاب، أحمد سعيد مراد (محمد سعيد ديب)، أحمد عبد القادر الحاج. ويصادق سليمان ابو حمام وأكرم زعيتر على ان رشيد بقدونس كان أول مدير للمدرسة.

*** يقول الشيخ محمد نمر الخطيب ان المسجد بني على قطعة من المقبرة القديمة، وخصص طابقه الأرضي للمخازن، وجعل المسجد في طابقه الثاني. وسمي الاستقلال تفاؤلاً بالاستقلال.

١ ــ التحريض

حذّر الشيخ عزالدين القسام المصلين، في احدى خطب الجمعة عام ١٩٢٧، من التساهل مع الهجرة اليهودية «التي تحتل البلاد وأنتم فيها»[١٩]. ودعاهم الى استقبال هذا العدو، القادم بعربات الانتداب البريطاني وحمايته «كعدو لا كمهاجر أو ضيف»[٢٠]. ثم خاطب المصلين محاولاً استثارة حماستهم: «ألا تخجلون أن تكون لحية الكلب أطهر من لحاكم في يوم من الأيام عند الله؟»[٢١]. «اجمعوا أنفسكم واذهبوا الى نجـع عرب، فاذا سمحوا للكلب نكون كالكلب، واذا منعوه، فتكون فيهم الشهامة والرجولة لمنع الكلاب من تدنيس حرمات بيوتهم»[٢٢]. وفسرّ الكثيرون دعوة القسام هذه، على أنها مبـالغة لاستثارة همم الشباب، وسخروا من قوله بأن «اليهود ينتظرون الفرصة لافناء شعب فلسطين والسيطرة على البلد وتأسيس دولتهم»[٢٣].

وفي أواخر عام ١٩٣٤، سأل القسام المصلين جهاراً: «هل أنتم مؤمنون؟» وأجاب: «لا أعتقد!»، وسكت قليلاً، فسرت ضجة وهمهمة؛ والأنظار كلها مشدودة نحوه، تواقة لسماع تفسيره: «لأنه لو كنتم مؤمنين لكانت عندكم عزة المؤمن. فاذا خرجتم من هذا المسجد وناداكم جندي بريطاني فستهرولون نحوه»[٢٤].

وعلى لسان الناس، أصبحت أقواله تتردد في المسجد؛ وهي أقوال تدعو، جميعها، الى الجهاد مثل: «الجهاد رفيقه الحرمان»[٢٥]، «المجاهد رائد قومـه والرائد لا يكـذب أهله»[٢٦]، «يا أيها النبي حرّض المؤمنين على القتال»[٢٧]، «لقد فضّل الله المجاهدين على القاعدين درجة»[٢٨]، «أيها الرجال! يا نساء وشباب فلسطين! البلاد في خطر»[٢٩]. وبذلك كان «أكثر المشايخ تطرقاً لضرورة الجهاد، ولمنع الصهيونية من أن تحقق أحلامها في بناء وطن قومي على أرض فلسطين»[٣٠].

ولم تكن دعوته للجهاد معزولة عن مجمل أفكاره ومواقفه. فمن خلالها، انتقل من التلميح الى التصريح في نقد الظواهر السلبية دينياً ووطنياً، وفي الافصاح عن منهجه في العمل، من خلال تقديم النموذج بنفسه. ولأنه لا ثورة بدون أسلحة، هاجم القسام سياسة المجلس الإسلامي الأعلى في تزيين المساجد وبناء الفنادق وقال: «يجب ان تتحول الجواهر والزينة في المساجد الى أسلحة، فاذا خسرتم أرضكم كيف ستنفعكم الزينة وهي على الجدران؟»[٣١]. وكانت موازنة الأوقاف حينها «تزيد عن نصف مليون جنيه من الجنيهات الاسترلينية التي كان بالامكان تسليح خمسة آلاف مقاتل بها»[٣٢]. ودعا مرة المسلمين الى تأجيل الحج، وتحويل نفقاته الى شراء الأسلحة، لأن «الجهاد أولى من اداء فريضة الحج»[٣٣].

وسئل مرة عن رأيه في أساليب الحركة التقليدية، المعتمدة على محاورة الانكليز بالطرق الشرعية، فأجاب اجابة قصيرة مكثفة: «من جرَّب المجرَّب فهو خائن.. والمؤمن اذا قال صَدق واذا قيل صدّق»[٣٤]. وفي شرحه للجملتين قال: ان الحركة الوطنية لا تستطيع الثقة بالانكليز مجدداً، بعد تجربة الهاشميين في مكة وبغداد، وبعد تجربتها هي منذ الاحتلال حتى الآن. ولا يستطيع المؤمن أن يحاور المستعمر لنيل حقوقه بالاقناع. لأنه يجب أن لا يصدقه أو ان يكون صادقاً معه، وفي الحالتين، فقد تحول الهاشميون من رواد ثورة الى خونة لها، لأنهم اعتمدوا هذا السبيل. ووصفت ابنته ميمنة حادثاً صريحاً

معه؛ اذ رأته «صباح يوم مهتاجاً هياجاً شديداً، ويردد اشعاراً حماسية حربية، فخشيت من مغبة هذا الهياج ونتيجته»، وقالت له: «ان الطرق السلمية هي خير طريق يمكن ان يسلكه شعب اعزل كشعبنا، لأن القوة يجب ان تجابهها قوة مثلها، ونحن لا قوة لدينا ولا مال، فالأحسن ان نسعى الى حقنا بالطرق السلمية». وتصف حالة أبيها قائلة: «ولكن الشهيد لم يتركني أتمم حديثي، بل صاح بصوته الجهوري: أصمتي يا ميمنة. ثم أطرق برهة رفع بعدها رأسه وأنشد؛ وهو ينظر إليَّ نظرة ذات معنى:

واعلم بأن عليك العار تلبسه من عضّة الكلب لا من عضة الأسد[٣٥]

وفي اطار تحرير الدين من الخزعبلات والشعوذة والتصوف، هاجم الشيخ القسام القاديانيين، «ووصفهم بالكفرة»[٣٦]، وكان شيخهم «يحرّم الجهاد ومدعوماً من الانكليز»[٣٧]. وهم جماعة دينية جاءت من باكستان والهند واستوطنت جبل الكرمل. وعندما قام زعيمهم القادياني بزيارة دمشق، طعنه ثائر سوري بسكين «ولكن الضربة لم تكن قاتلة»[٣٨].

كما هاجم الشيخ القسام البهائيين الذين نقلوا «مقام الباب، أصل ديانتهم»[٣٩]، من بلاد فارس الى منحدر جبل الكرمل في حيفا عام ١٩٠٨. وكان الصراع بين طرفي الديانة في حيفا وعكا، أشبه بصراع الأمراء المدعومين من الاحتلال، فعباس «أفندي»، كبير البهائية في عكا «لم يترك وجيهاً الا وأهداه سجّادة فاخرة أو عباءة عجمية»[٤٠].

وكان القسام يعيب على الشيخ صالح العشماوي * تزمته وطريقته الصوفية؛ اذ كان اتباعه «يحملون المسابح الطويلة في رقابهم ويطلقون لحاهم»[٤١]، مع أن العشماوي كان يدعو الى الجهاد ضد الانتداب والصهيونية. وحرّم العشماوي التدخين على أتباعه، وأفتى بمنع الأعراس تحت حجة أن الطبل يجمع الشياطين! وعندما سؤل القسام أجاب: «اعملوا عرساً واعزموني، فحتى الفرح يريدون اغلاقه؟ اذا لم يتنفس الشباب فكيف سيتحملون المسؤوليات الجادة؟»[٤٢]. وللتدليل على جمود العشماوي، قيل انه التقط السيجارة من يد الضابط الانكليزي الذي داهم بيته على رأس قوة من البوليس، ورماها في المرحاض قائلاً: «بيتي ليس بيتاً للنجاسة»[٤٣]، بينما كان الشيخ عز الدين القسام يدخن. وجاءت الفرصة لاختبار العشماوي وجماعته في عام ١٩٣٦، عندما طلبوا أسلحة من القساميين ليشاركوا في الجهاد «فأحضرناها لهم، ووضعناها في بلد الشيخ (حوّاسه)، بجانب جامع الحاج عبد الله، فخافوا من نقلها»[٤٤].

وفي الثلاثينات؛ حيث شاعت حوادث قطع الطرق، وظهور عصابات السلب، برز اسم «أبو جلده»، واحيط بهالة من التقدير، كتعبير عن الحس الشعبي ورغبته في مقاومة الانتداب البريطاني. وفي عام ١٩٣٢، سؤل الشيخ القسام عن رأيه في أهل الشعراوية وجبل نابلس، الذين يقطعون الأشجار ويسممون الحيوانات، وينعتهم الناس بالحرامية وقطاع الطرق، فأجاب: «دعهم يعملون، لأن في عملهم رجولة، سنحولها في يوم من الأيام الى جهاد. وما دام المستعمر يرغب في اماتة نفوسنا، فان هؤلاء أقرب الى الله، والى حب الجهاد من المستكينين»[٤٥]. وبذلك، سبق الشيخ عز الدين القسام المؤرخ السوفياتي

---

* سوري من تل شهاب وأمه من الطنطورة.

بيتروف بـ ٤٣ سنة، في تقويم ظاهرة أبي جلدة، اذ قال المؤرخ السوفياتي، في معرض حديثه عن انتفاضة تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣: «في ذلك الوقت، برز زعيم فصائل الفدائيين، البطل الشعبي أبوجلده، الذي كان يزرع الرعب في قلوب المستعمرين ببسالته وجرأته»(٤٦).

وثبت، بالتدقيق، ان عزالدين القسام، بالاشتراك مع كامل القصاب، أصدر كتاباً بعنوان: «النقد والبيان في رد أوامر خزيران»(٤٧)، عن طريق «مكتبة محمود يوسف عيسى الصفدي»(٤٨)، رداً على الكتاب المشترك للشيخ عبد الله الجزّار، مفتي عكا، والشيخ صبحي خزيران، قاضي عكا «فصل الخطاب في الرد على القسام والقصاب»(٤٩). وكان الكتاب المشترك للقسام والقصاب «ضد الطرق الصوفية والشعوذة»(٥٠)، و«داعية للوطنية عن طريق الإسلام، فحاربه الحاج خليل طه وأعوانه، وقاموا بشرائه من الأسواق وحرقه»(٥١)، وداعية لتحريم «التهليل والعويل خلف الجنائز»(٥٢).

وانفرد القسام، بتنظيم الاحتفال بعيد المولد النبوي في حيفا، على نحو خاص. اذ يحضر العامل البحري «مصباح الصراري»(٥٣) «شختورته»، فتركب لها العجلات وتكسى بالزينة، وتتصدر موكب «طارق بن زياد»(٥٤) وهو يطوف شوارع المدينة من الصباح حتى العصر. وتمر «السفينة» أمام دائرة البوليس، وخلفها الآلاف، وعلى رأسهم عمال البحر الذين «يحضرهم سرور برهم بتكليف من القساميين»(٥٥)، وعمال السكك الحديدية وعمال البناء والحجّارة، فحينها كان للقسام نفوذ قوي في قواعد جمعية العمال العربية الفلسطينية(٥٦). وأراد الموكب أن يشعر الناس بالخطر القادم، مذكراً اياهم بقول طارق بن زياد الشهير: «البحر أمامكم والعدو وراءكم».

٢ ــ التنظيم

بات معروفاً أن القسام، وهو يلقي خطبه ودروسه، كان يتفرس في وجوه المصلين «ويدعو من يتوسم فيه الخير والاستعداد لزيارته في منزله. وتتكرر الزيارات حتى يقنعه بالعمل لانقاذ فلسطين مما يهددها من خطر، ضمن مجموعات سرية صغيرة لا تزيد عن خمسة أنفار»(٥٧). ووصف ابراهيم الشيخ خليل ما حدث معه في هذا المجال، بأنه في احدى خطب الجمعة، أواخر عام ١٩٣٤، «هزتني الخطبة فقررت أن انتظر بعد الصلاة لأصافح الشيخ... عندما صافحته شكرني وضغط على يدي، ففهمت أنه يريد رؤيتي. بقيت بعيداً عنه، وكان يمشي ويتطلع نحوي حتى وصلنا الى باب المسجد، فالتفت نحوي وقال: اتبعني ولكن عن بعد. تبعته حتى دخل داره، ووجدت هناك ثلاثة رجال تشنجت ملامحهم عندما شاهدوني. وعرفت لاحقاً أنهم أبوصبحي (العبد أبوطه) والشيخ محمود زعرورة، وعبد الله أبو ذان (أبوعلي المزرعاوي). انسحب أبوصبحي وأبوعلي، وحاول الشيخ القسام اجلاسهم، وخرج خلفهم، وسمعت أبا صبحي يقول له: لم يعد علينا سوى الأولاد الصغار، اذا أكل كفين قال من الألف الى الياء...! حينها كنت في التاسعة عشرة من عمري وعزّت علي نفسي فبكيت. وضع القسام يده على كتفي وحاول ترضيتي، وقال مخاطباً الشيخ محمود زعرورة: اشهد يا شيخ محمود، أن لي في هذا الرجل نظرة. وحاول منعي من الخروج فرفضت، وخرجت متوتراً ودموعي فوق وجهي»(٥٨). وقد كان لهذا

اللقاء، رغم نتائجه، الأثر الحاسم في حياة ابراهيم الشيخ خليل؛ فاثاتاً لرجولته ورداً على الاستهتار به، قام بعمليات فردية قادته، مرة أخرى، الى القساميين، وهذه المرة كانت بعد استشهاد القسام.

وتنطبق البداية عينها على حسن باير الذي قال: «عرّفني الشيخ طه الدريني من الناصرة، على الشيخ القسام في المسجد. وبعد صلاة العشاء أخذني عز الدين القسام الى بيته، قرب البرج، وأنامني عنده»[٥٩]. وكانت تلك الليلة هي بداية حسن باير مع الحركة القسامية. وكذلك القبضاي أحمد الطيب* الذي يقول محمد عز الدين القسام عنه: «حين أحضروه الى المسجد، صار من أفضل المخلصين، واستشهد في العمل التحضيري؛ وهو ينقل أسلحة على طريق الناصرة. وبكى أبي عليه وكأنه ابنه»[٦٠].

وصحيح ما قاله أحد الباحثين، بأن تنظيم القسام انتشر بين أوساط فقراء المدن المتدينين ممن التفوا حوله في المسجد[٦١]، لكن القسام لم يحصر نشاطه التنظيمي في الذين جاؤوا إليه في جامع الاستقلال، بل خرج بنفسه الى أصحاب القضية في بيوتهم وأماكن عملهم وراحتهم. خاصة وأنه يملك سمات شخصية تقرّبه من القاعدة الاجتماعية للتنظيم والتي تتمثل بالعمال والفلاحين. اذ كان «يكره التأجيل والمماطلة وينجز المهمات فوراً. حاضر البديهة وسريع الخاطر»[٦٢]، ينفذ ما يقول ولا يكترث لنفسه في شيء، وحياته بسيطة في بيته وملبسه ومأكله»[٦٣]، و«الناس تحبه وتحترمه»[٦٤]. وللتدليل على تواضعه، روى ابنه الحادثة التالية: «جاء شخص يسأل عنه في البيت وكان غائباً. وبحث عنه في جامع الاستقلال وجمعية الشبان المسلمين ولم يجده أيضاً. ودله أحد المارة على مكانه، وكان يتناول افطاره عند قيِّم الحمام؛ حيث الأخشاب والدخان والشحبار. وتبين أن ملقم الحمام، وكان معدماً، قد دعاه الى تناول الأفطار معه، فلبى دعوته باكراً»[٦٥]. ومن المقهى «جذب الى الجامع، ثم الى الثورة، عشرات المقاتلين»[٦٦].

وعلى خلاف أجنحة الحركة «الوطنية» الاصلاحية والرجعية، كان تنظيم القسام، أول تنظيم فلسطيني يستقطب الفلاحين الفقراء والبدو، لا الارستقراطية الريفية. فأقام «علاقات قوية مع منطقة 'العبهرية' وفيها عرب منسي، أبي زريق والسعديين»[٦٧]، ونسج علاقات مع عشرات القرى وكان «الرأي العام متستراً على حركة الشيخ القسام وجولاته شبه العلنية»[٦٨]، واستطلع بنفسه مواقع تخزين الأسلحة واقامة المزارع، ومن جملتها زار الكابري برفقة الشيخ يوسف الزيباوي «وطلب مكاناً للتمويه حتى يزرعه بالتمباك»[٦٩].

٣ ــ التدريب

بعد أن انتشرت الحلقات الجهادية السرية في حيفا، أساساً، والى حد ما في الأرياف

---

* قال عنه عبد المالك مصطفى القسام: الشيخ أحمد الطيب أبو منصور، كان من قبضايات حيفا، ويقضي وقته في المقاهي والخمر والتشليح، حتى تبناه الشيخ وألحقه بحركتنا. وكان من أوائل الذين عملوا في تخزين الأسلحة وتهريبها. وجنّد علاقات القرابة (أخواله في لوبيا والفولة والعفولة) لصالح الحركة. وهو شاب طويل جداً، كان يضع مسدسه على خاصرته، عندما ذهب الى مخزن السلاح في لوبيا. وعلى بوّابة الناصرة اطلقوا عليه النار فاستشهد في الحال، ولم نعلن عنه.

الشمالية، انتقل القسام، ومعه قيادة حركته، الى التحضير العسكري للثورة، من خلال تدريب الأعضاء وتسليحهم، وتأمين مراكز تخزين الأسلحة (المستودعات)، ومحاولة تأمين شراء وطرق نقل الأسلحة من الخارج. ومرة أخرى، كان لجامع الاستقلال دور الريادة. فبعد انتهاء دروس القسام كان يقوم المدرب «محمد أبو العيون» «بتدريب الموجودين على البندقية واحداً واحداً»(٧٠). ورغم صعوبة حصر السنة التي ابتدأت فيها التدريبات، فمن المتوقع أن تكون أواخر عام ١٩٢٨، لأن حادثة البراق في أيلول (سبتمبر) ١٩٢٨، كانت قد «دفعت الشيخ ورفاقه الى الانتقال من مرحلة الدعوة الى مرحلة العمل»(٧١). وجاءت هبة آب (أغسطس) ١٩٢٩، بأسبابها ونتائجها، لتعزز هذا الاتجاه، ولتسرع بعملية التحضير العسكري لإعلان الثورة المسلحة. وأخذ الشيخ القسام يتولى عملية التدريب بنفسه، فكان «يخرج ليلاً الى جبل الكرمل ويدرب الأعضاء على الأسلحة ويوجههم في أساليب الكفاح المسلح»(٧٢). ويصف حسن شبلاق، عضو الهيئة المسؤولة عن الحجّارة* في أراضي «الكبابير» بجبل الكرمل، وأحد الذين تدربوا على يد الشيخ، الخطوات بالتالي: «كنا نجتمع، قبل الخروج الى جبل الكرمل، في واحد من الجوامع الثلاثة: الاستقلال، الجامع الكبير (الجرينة) والجامع الصغير. وكان الخروج عادة على مستوى الحظيرة، ثلاثة أشخاص يعرفون بعضهم بعضاً. والحجة القانونية التي كنا نتسلح بها في خروجنا وجود المحاجر، فلي محجر هناك مثلاً، ومعظم الحجّارة السبعمائة كانوا من القساميين. وكان القسام يخرج مع كل حظيرة ويعلمها فك وتركيب البندقية وتنظيفها وكيفية استخدامها»(٧٣).

وبتكامل المهمات الثلاث: التحريض، التنظيم والتدريب، أصبحت قضية التسليح قضية رئيسية. وتمكن التنظيم، بالاعتماد على اشتراكات عناصره وتبرعاتهم، وتبرع زوجاتهم بما يملكن من حلي، وبعض التبرعات الشعبية السرية، وعائدات المشاريع الزراعية، من حل هذه المعضلة، بشراء الأسلحة محلياً، بعد أن تعثرت كافة محاولات شراء الأسلحة من الخارج.

جمعية الشبان المسلمين (١٩٢٨ ــ ١٩٣٢)

تداخلت أربعة عوامل في تأسيس جمعيات الشبان المسلمين في فلسطين، عام ١٩٢٨، واستمرارها؛ وهذه العوامل هي: جولة الدكتور عبد الحميد سعيد، الرئيس العام لجمعيات الشبان المسلمين في مصر، قيام جمعيات الشبان المسيحيين تحت رعاية حكومة الانتداب البريطاني، انعقاد المؤتمر التبشيري في القدس، وافلاس سياسة المؤتمرات الفلسطينية. ولا يصح اعطاء هذه العوامل وزناً متماثلاً في تأسيس الجمعيات؛ اذ لعب العامل الأول دور لفت النظر فقط. صحيح أن الدكتور عبد الحميد سعيد زار فلسطين وطاف معظم مدنها«وخطب في المساجد داعياً الى تأسيس هذه الجمعيات شارحاً أهدافها ومبادئها»(٧٤)، ولكن من غير الصحيح أن ننسب تكوين الجمعيات الى «الموجة التي جاءت

---

* تشكلت اللجنة من: موسى العبويني، حسن شبلاق، صالح أبو رواش وابراهيم شبلاق.

من مصر»[٧٥]، كما تقول بيان نويهض الحوت*، بالاستناد الى هذه الزيارة وغيرها، والى بقاء الاتصال بين جمعيات فلسطين وبين المقر الرئيسي في مصر. وليس هناك من مصلحة أو قناعة تربط معظم مؤسسي الجمعيات في فلسطين بأهداف جولة الدكتور عبد الحميد سعيد، وكيل الملك فؤاد من أجل تنصيبه خليفة على المسلمين، وجعل القاهرة مقراً لهذه الخلافة.

أما العامل الثاني، فهو، في الأصل، لعبة بريطانية، تستهدف شق الصف الوطني بين مسلمين ومسيحيين. فاحتضنت جمعية الشبان المسيحية، ولمزيد من الاستفزاز عينت المستر بومن، مدير معارف فلسطين، والمشرف على ادارة المدارس الإسلامية، «رئيساً لمجلس جمعية الشبان المسيحية في القدس»[٧٦]. وأباحت للموظفين المسيحيين الاشتراك في الجمعية، لتفتح شهية الموظفين المسلمين الى تقليد مماثل. وعندما تفتحت شهيتهم، كانت السلطة قد تنبهت الى ان معظم الجمعيات بيد العناصر الوطنية، فاصدرت مرسوماً يحظر «على الموظفين الاشتراك في جمعيات الشبان المسلمين وحضور اجتماعاتها، مهما كان القصد من تلك الاجتماعات»[٧٧].

أما العامل الثالث، فهو العامل المباشر، اذ عقد المؤتمر التبشيري، في أواخر آذار (مارس) ١٩٢٨، في جبل الزيتون، برئاسة الدكتور موط، رئيس المجلس التبشيري العالمي وعضوية مندوبي ٥١ دولة بحضور المطران ركز، مطران الانكليز في القدس «دون أن يكون بينهم مندوب واحد يمثل المسيحيين العرب»[٧٨]. وقوبل المؤتمر، الذي يدعو الى تنصير المسلمين، بالمظاهرات وعرائض الاستنكار الواسعة. ففي أكثر من مدينة جرت مظاهرات شعبية، وفي غزة أدى التصادم مع البوليس «الى اعتقال مائة من المتظاهرين»[٧٩]. وشارك المسيحيون في توقيع «البرقيات العديدة مع المسلمين وبالبرقيات الخاصة»[٨٠]، التي تستنكر عقد المؤتمر، وتدعو الى ايقافه.

وصادف انعقاد المؤتمر، بدء احتفالات موسم النبي موسى، مما ضاعف من خطر الانفجار الشامل، فعمد المندوب السامي اللورد بلومر، الى عقد مساومة، من موقع الضعيف، مع الحاج أمين الحسيني، لايقاف الاضطرابات مقابل ايقاف المؤتمر. وبذلك حكم الحاج أمين فلسطين «حكماً فعلياً ثلاثة أرباع الساعة، وهي فترة المقابلة بينه وبين اللورد بلومر[٨١]، وأوقف المؤتمر التبشيري أعماله. فتداعى الوطنيون الى عقد مؤتمر النوادي الإسلامية في يافا (نيسان ــ أبريل ١٩٢٨)، وقرر المؤتمر «تأسيس جمعيات الشبان المسلمين في كل أنحاء البلاد»[٨٢]. وهنا يقع صبحي ياسين في الخطأ مرة أخرى، في معرض حديثه عن القسام، فيقول انه «انتسب الى جمعية الشبان المسلمين في حيفا سنة ١٩٢٦ فانتخب رئيساً لها»[٨٣]، أي قبل تأسيس الجمعية بسنتين، ويقع في الخطأ ذاته عادل حسن غنيم فيقول ان الجمعية «تألفت في حيفا عام ١٩٢٧»[٨٤]، وناجي علوش «انتسب سنة ١٩٢٦ الى جمعية الشبان المسلمين فانتخب رئيساً لها»[٨٥].

---

* تم الاطلاع على مخطوط رسالة الدكتوراه للسيدة بيان نويهض الحوت، قبل أن تصدر في كتاب. وجرى الاطلاع على الكتاب لاحقاً. وللتمييز بين الفقرات المقتبسة من المصدرين سيشار الى المصدر بالمختصر مخطوط الرسالة والكتاب.

أما العامل الرابع، فقد شكل خلفية الموقف السياسي من سياسة المؤتمرات، منذ المؤتمر الأول (١/٢٧ ــ ١٩١٩/٢/٩ ــ القدس) وحتى المؤتمر السابع والأخير (٢٠، ١٩٢٨/٦/٢١ ــ القدس). فالمؤتمر الأول انتخب عارف «باشا» الدجاني رئيساً، وهو من «كبار الموالين للانكليز»[٨٦]، وانقسمت وفوده الى «ثلاثة أفرقة: فريق مخلص وطني حر لا يراعي في وطنيته شيئاً، وفريق وطني ولكنه جبان ضعيف الرأي، سهل القياد... وفريق مأجور أو أجنبي النزعة يراعي في ما يطلب اما مصلحة الانكليز، أو مصلحة الفرنساويين أو مصلحة الصهيونيين»[٨٧]، وبتحويل هذه الفرق الى أرقام، ذكر الكابتن كامب، من دائرة الاستخبارات البريطانية أن «١١ مندوباً، من بين مجموع المندوبين، البالغ عددهم ٢٧ مندوباً، كانوا موالين لبريطانيا. وكان اثنان منهم موالين لفرنسا، واثنان آخران ليست لهما ارتباطات سياسية معينة. أما الباقون وعددهم ١٢ مندوباً فقد كانوا من أنصار الوحدة العربية»[٨٧]. واقترح المؤتمر في مذكرته المرفوعة الى مجلس السلم، الاستعانة ببريطانيا «دون الاخلال بالاستقلال والوحدة العربية»[٨٩].

ولم يكن الحاج أمين الحسيني، قبل أن يعينه هربرت صموئيل رئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى، عنصراً قيادياً في أي من المؤتمرات الأربعة. وجرّب حظه لمرة واحدة ولم يفز؛ وذلك عندما رشح نفسه لعضوية اللجنة التنفيذية، في المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع (٢٩/٥ ــ ١٩٢١/٦/٢)، فنال «خمسة أصوات»، وكان ترتيبه «السادس عشر»[٩٠]. ومنذ توليه رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، شكل بنفوذ المجلس ودوره، قيادة موازية للمؤتمرات، ولعب دور القائد، غير العلني، للكتلة الحسينية في المؤتمرات وخارجها.

وجاء المؤتمر العربي الفلسطيني السابع محصلة اتفاق بين الكتلة الرجعية (النشاشيبية) والكتلة الاصلاحية التقليدية (الحسينية). ورجحت كفّة الكتلة الأولى في عدد المندوبين، وفي عضوية اللجنة التنفيذية (٢٦ من ٤٨ عضواً)، وصبغت قرارات المؤتمر بطابعها، فكان أول مؤتمر تخلو قراراته من التنديد الصريح بوعد بلفور، وأول مؤتمر يطالب بحكومة برلمانية في ظل الانتداب. ولذلك، كان «أضعف مؤتمرات فلسطين من ناحية الحماس وقوة القرارات وشمولها وطابع النضال... ودخله مخلصون مجاهدون، كما دخله منافقون، بل وسماسرة وباعة أراض وجواسيس»[٩١].

وتعقيباً على قرارات المؤتمر، أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني، بياناً في السادس من تموز (يوليو) ١٩٢٨، حملت فيه على المؤتمرين «المعتدلين الذين يطالبون بالتفاهم مع الانكليز»، وعلى المؤتمر الذي «لم يطالب بتحرير فلسطين، بل طلب مجلساً نيابياً على أساس الانتداب، وهذه خيانة للأمة». ولذلك لا يرى الحزب في «المؤتمر السابع واللجنة التنفيذية الحاضرة ممثلين للشعب العربي»، وصرّح بأنه مستعد «أن يحرر ويساعد كل كتلة وطنية ثائرة، في الحركة الوطنية، تحارب المستعمرين». ودعا بيان الحزب «جميع العمال والفلاحين الى محاربة المستعمرين والصهيونية والخائنين من الوطنيين، والمطالبة بسحب العسكر والموظفين الانكليز، والغاء وعد بلفور، والاستقلال التام»[٩٢].

ورد السيد منيف الحسيني*، صاحب جريدة الجامعة العربية ورئيس تحريرها،

---

* ابن أخت الحاج أمين الحسيني، وأحد معتمديه للاتصالات السياسية ولم يكن عضواً في المؤتمر.

على بيان الحزب قائلاً: «ان الفلسطينيين لا يرفضون التفاهم مع الانكليز ولا مع غيرهم من الأمم اذا كان هذا التفاهم يضمن لهم حقوقهم كاملة غير منقوصة»[٩٣]. ويبدو أن جريدة السيد منيف، ردت عليه، ومن على صفحاتها، بعد سنتين من مراهناته على انتزاع الحقوق الكاملة، غير المنقوصة، من الانكليز بالتفاهم. فكتب جمال الحسيني (أصبح لاحقاً رئيس الحزب العربي) وصبحي الخضرا (أصبح لاحقاً عضواً مؤسساً في حزب الاستقلال)، في عدد واحد معلنين افلاس المراهنة على الانكليز، فقال جمال الحسيني: «ما دامت الحكومة الانكليزية تدير هذه البلاد ادارة مباشرة، فان كل سياسة تتعلق بتعاون العرب مع الحكومة تكون سياسة فاشلة؛ الأمر الذي يثبت تماماً في مدة الثلاث عشرة سنة الماضية»[٩٤]. وبالمعنى ذاته قال صبحي الخضرا: «وا أسفاه! كيف قضينا هذه السنين الطوال في الاحتكام الى بريطانيا؛ وهي أصل الداء ورأس البلاء؟!»[٩٥].

وما ساعد على وصول المؤتمر السابع الى هذه النتائج البائسة، أن جميع الأحزاب الرجعية، الموالية للانتداب البريطاني أو الصهيونية أو للاثنين معاً، اشتركت، عن طريق الذين ساهموا في تأسيسها، في المراحل المختلفة، ضمن الكتلة النشاشيبية، ابتداءً من الحزب العربي الموالي لبريطانيا، مروراً بالحزب الوطني وحزب الزرّاع وجمعية تعاون القرى وحزب الأهالي ووصولاً الى الحزب الحر الفلسطيني. وليس معنى ذلك أن المؤتمر خلا من الوطنيين والتقدميين، ولكنهم كانوا جزيرة صغيرة في بحر متجانس. ورغم أن اقتراح هاني أبو مصلح القاضي «بتأسيس جمعيات للعمال العرب في جميع البلاد»[٩٦] قد سقط، فان الكاتب التقدمي بندلي الجوزي والوطنيين: محمد عزة دروزة، صبحي الخضرا، صدقي الطبري، سليم عبد الرحمن وعوني عبد الهادي، شاركوا في عضوية اللجنة التنفيذية، وشارك في عضوية المؤتمر هاني أبو مصلح، عبد القادر اليوسف ورشيد الحاج ابراهيم.

واستجابة لقرار المؤتمر الأول للأندية الإسلامية، جرت انتخابات جمعيات الشبان المسلمين في المدن، في الفترة ما بين أيار (مايو) الى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٨. وفاز برئاسة الجمعية في حيفا ونابلس وغزة كل من الشيخ عز الدين القسام، محمد عزة دروزة وحمدي الحسيني. كما فاز بعضوية اللجان القيادية للجمعية كل من: عوني عبد الهادي (القدس)، جمال الحسيني (القدس)، أكرم زعيتر (عكا)، أحمد الشقيري (عكا)، الشيخ عبد الحميد السائح (نابلس)، محمد علي دروزة (نابلس)، هاني أبو مصلح (حيفا)، رشيد الحاج ابراهيم (حيفا)، حمدي الحسيني (يافا)، خالد الفرخ (يافا) الحاج عبد الله أبو حمام (يافا). وكانت أولى الجمعيات قد تأسست في نابلس (١٨ أيار ــ مايو)، وأعلنت دستورها في ١٢ حزيران (يونيو) بعد موافقة حكومة الانتداب عليه[٩٧]. وتضمن البند الثاني من الباب الأول لدستور الجمعية النص التالي: «لا تشتغل هذه الجمعية في الشؤون السياسية»[٩٨]. وهذا النص يحكم عمل جميع الجمعيات؛ مما يدل على ان الوطنيين أرادوها ستاراً علنياً لاعمالهم، وبدون ذلك يصعب تفسير نجاح محمد عزة دروزة برئاسة جمعية نابلس وقبوله بعضوية اللجنة التنفيذية للمؤتمر السابع، في آن واحد.

وفي حيفا، فاز برئاسة الجمعية، الشيخ عز الدين القسام، الذي نال أكثر الأصوات، وشاركه في عضوية اللجنة من الوطنيين هاني أبو مصلح ورشيد الحاج ابراهيم. وفي

الانتخابات الثانية، شباط (فبراير) ١٩٣٠، فاز القسام بعضوية اللجنة، ولكن الرئاسة أصبحت بيد رشيد الحاج ابراهيم[٩٩]. وفي اجتماع جمعيات الشبان المسلمين في المنطقة الشمالية، في نادي جمعية الشبان المسلمين في حيفا، في الأول من حزيران (يونيو) ١٩٣٢، وبحضور مندوبي جمعيات حيفا، عكا، صفد، جنين، صفورية والطيرة، وانتخب المؤتمر لرئاسته رشيد الحاج ابراهيم، ونائباً له محمود الصفدي، وسكرتيراً ناجي كتمتو ومساعدا للسكرتير حكمت النملي[١٠٠]. وغاب اسم الشيخ القسام عن هيئة الرئاسة، والدليل المكتوب لا ينفي حضوره أو غيابه.

وكان رشيد الحاج ابراهيم، قد أصدر بياناً باسم رئيس مؤتمر جمعيات الشبان المسلمين، هاجم فيه قرار الحكومة وتعميمها على الدوائر، بحظر اشتراك الموظفين في الجمعيات[١٠١]. وهاجمت افتتاحية جريدة الجامعة العربية، تحت عنوان: «كيف تحارب حكومة فلسطين جمعيات الشبان المسلمين؟»، هاجمت اغلاق الحكومة لجمعية يافا* أكثر من سنتين بحجة اشتغال بعض أعضائها بالسياسة، واغلاق جمعية غزة للسبب نفسه. واستغربت الجريدة كيف تشن الحكومة «غارة شعواء» على جمعيات الشبان المسلمين، فيما تبيح ذلك لجمعية الشبان المسيحية في القدس وفروعها[١٠٢].

ومرة أخرى، أصدر رشيد الحاج ابراهيم، بياناً، في حيفا، بتاريخ ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٣٢، معلناً قرار جمعيات المنطقة الشمالية للاحتفال «بذكرى بطل الإسلام والشرق صلاح الدين الأيوبي وموقعة حطين»[١٠٣]. فأقيمت الاحتفالات في معظم المدن، وفيها الكثير من التحريض على مجابهة الاستعمار والاسترشاد بتجربة صلاح الدين الأيوبي[١٠٤].

وتحت ستار الجمعية، يبدو أن القسام استفاد في تعزيز صلاته بالريف، وفي ايجاد مكان علني للالتقاء والمناقشة، وفي التمرين العلني «على الخردق بجفت وضع خصيصاً لذلك»[١٠٥]، فكثيراً ما كان ينام على كرسي الجمعية ولا يعود الى البيت[١٠٦]. وبالاتفاق بين الرجلين سهّل رشيد الحاج ابراهيم مهمة القسام في الجمعية، كما ساند هاني أبو مصلح وحكمت النملي[١٠٧]. ولأن الجمعية لم تكن غير ستار للنشاط الحقيقي، فقد حقق القسام غرضه الكفاحي من رئاستها ومن عضوية لجنتها القيادية.

الصلة بالأحزاب والمجلس الإسلامي

تعرّضت التجربة التنظيمية للشيخ عز الدين القسام، في ما يخص الحركة المعروفة باسمه، أو في ما يخص صلاته بالأحزاب والمجلس الإسلامي الأعلى، الى الكثير الكثير من الالتباس والتأويل وبخاصة بعد استشهاده. فللتجربة القسامية الفذّة، في ظروف نشأتها وتكوينها، وفي موقفها السياسي وممارستها للثورة المسلّحة، قيمة كبرى تُغري بمحاولة تجييرها ومصادرتها.

---

* نشرت جريدة «الجامعة العربية» بتاريخ ١٩٣٢/١١/١٣ الخبر التالي: «رأس الحاج أمين أفندي الحسيني، رئيس المجلس الأعلى، حفلة جمعية الشبان المسلمين في يافا، بمناسبة عودتها الى العمل بعد تعطيلها. ورافقه الأستاذ الشيخ حسن أفندي أبو السعود، قاضي الرملة الشرعي، والأستاذ محمد أفندي العفيفي، مأمور أوقاف يافا، وصفوت أفندي يونس الحسيني ومنيف أفندي الحسيني».

ولتحرير قراءة التجربة من الأوهام، ثبت، بالتدقيق، أن الحاج أمين الحسيني، لم يكن معنياً، أو على صلة، بالوظائف التي مارسها الشيخ عز الدين القسام كمدرس وامام ومأذون شرعي. اذ نال القسام تعيينه في مدرسة البرج الإسلامية وفي جامع الاستقلال عن طريق الجمعية الإسلامية في حيفا[١٠٨]، ونال وظيفة المأذون الشرعي عن طريق الشيخ صبحي خيزران[١٠٩]، بعد انتقاله من عكا، وتوليه منصب القاضي الشرعي لمدينة حيفا. ولأن أوقاف حيفا لها استقلاليتها في تعيين المدرسين والخطباء والمأذونين الشرعيين[١١٠]، يصبح من نافلة القول، نفي علاقة الحاج أمين الحسيني والمجلس الإسلامي الأعلى بهذا التعيين. ويصدق الأمر كذلك، على كل الذين عملوا في مدرسة البرج الإسلامية مثل هاني أبو مصلح، رشيد بقدونس، عبد الله الخطيب، سعيد الحاج ابراهيم والشيخ كامل القصّاب. والصلة الوحيدة التي كانت قائمة بين المفتي والمدرسة هي تلبيته دعوتها لحضور الحفلة السنوية الختامية، التي كانت تتضمن بعض العروض المسرحية. وهذه الصلة هي مفتاح العلاقة بين عز الدين القسام وأمين الحسيني.

ومن الخطأ اعتماد هذه الوقائع للتدليل على التناقض بين نهج القسام والمفتي. فالحاج أمين الحسيني، ليس بحاجة الى شهادة جديدة، للتدليل على خطه الإصلاحي التقليدي، وعدم مراهنته على الثورة المسلحة، كخط استراتيجي في النضال ضد الانتداب البريطاني والصهيونية، لأن تجربة الرجل كلها من عام ١٩٢٢الى عام١٩٣٦، هي دليل نموذجي على ذلك.

لقد كان الحاج أمين على علاقة بالعمل المسلح والعنف الجماهيري لثلاث مرات فقط، قبل هروبه من القدس والتجائه الى لبنان. مرّتان قبل توليه رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، ومرة بعد توليه رئاسة اللجنة العربية العليا.

وكانت المرة الأولى حين قاد حوالى «ألفي مسلح»[١١١] في الثورة العربية الكبرى، ومعروف أن الثورة العربية قامت على أساس التحالف مع بريطانيا سياسياً، وأن قواتها كانت تحت امرة القائد البريطاني اللنبي في مسرح العمليات الحربية.

أما المرة الثانية، فكانت حين شارك في موسم النبي موسى في نيسان (أبريل) ١٩٢٠، في القدس، والقائه خطبة حماسية دعت الى تنصيب الأمير فيصل ملكاً على العرب، ودفعت، مع غيرها من الخطب، حماس الجماهير للاصطدام مع عصابات جابوتينسكي الفاشية.

ولا يوجد في الحادثتين ما يوحي، علناً أو ضمناً، باصطدام الحاج أمين الحسيني مع الاحتلال البريطاني. وحتى المؤرخين، الذين صوّروا انتفاضة آب (أغسطس) ١٩٢٩، على أنها ثورة البراق وعلى رأسها المفتي، أشاروا، هم أنفسهم، الى خطاب المفتي أمام جماهير المتظاهرين في باب العمود في القدس، يوم ٢٣ آب (أغسطس)، مجدداً ثقته بحكومة الانتداب «الحكومة قوية وستحميكم من اليهود وتحافظ على حقوقكم ومقدساتكم»[١١٢].

أما المرة الثالثة، فكانت خلال الاضراب الكبير عام ١٩٣٦، عندما جاءت قوات فوزي القاوقجي من العراق، بعلم مسبق من الحاج أمين الحسيني، كرئيس للجنة العربية العليا. ويقول فوزي القاوقجي، في مذكراته، ان اللجنة أخذت تسمعه يتحدث بابهام «عن امكان عقد هدنة مع الانكليز... حتى فوجئنا باعلان الهدنة من قبل الانكليز، وبنداء ملوك

العرب على لساني، بالراديو، دون أن يكون لي سابق اطلاع، وهذه أول خطيئة كبرى ارتكبت منذ اعلان الثورة»[١١٣]. ويضيف ان اللجنة «أعلنت فك الاضراب... بدون اطلاعي وأخذ رأيي»[١١٤]. وبعد أن يعلن رأيه المعارض للانسحاب من الميدان «طلبت منهم أن يعطوني وثيقة رسمية من المسؤولين في القدس تبين ان الانسحاب بطلب منهم»، فعاد الرسول (١٧/١٠/١٩٣٦) برسالة شفوية تعلن أنهم «يتعهدون بكل ما نحتاجه للانسحاب»[١١٥]. وتبرهن هذه الوقائع، على ان الحاج أمين تعامل مع الثورة، كوسيلة ضغط تكتيكية، لا كشكل نضالي استراتيجي بديل لخط النضال الشرعي بالوسائل الشرعية، عبر المقابلات والوفود والعرائض وانتظار قرارات لجان التحقيق.

وفي المقابل، برهنت سيرة حياة عزالدين ومواقفه، على عدم مراهنته على سياسة المؤتمرات وما ينتج عنها وما تمثله من قوى اجتماعية. وعندما انخرط بتجربة جمعية الشبان المسلمين، كواجهة علنية، كانت سياسة المؤتمرات تصل الى حافة الافلاس، بانعقاد مؤتمرها الأخير، المؤتمر السابع، الذي استمر بكفنه الميت: اللجنة التنفيذية.

والسؤال الجوهري هو: لماذا يصر الحاج أمين الحسيني، وكان بمثابة زعيم فلسطين الأوحد، على اثبات حسن علاقته مع الشيخ عزالدين القسام وحركته، الى حد استئجار بعض الكتاب (اميل الغوري) وتوريط بعض القساميين من الكادر الثاني والرابع، الذين عملوا في اطار الهيئة العربية العليا بعد النكبة، اذا لم يكن الأمر محاولة تعويض ما نقص من تجربة المفتي، بتجربة ليس له شرف المساهمة فيها أو دعمها!؟! وليت الأمر توقف عند هذا الحد. بل تعداه، على يد اميل الغوري، الى مصادرة تجربة القسام كاملة وتجييرها لصالح تكوين اسمه «التنظيم السري»، زاجاً باسم الشهيد عبد القادر الحسيني كرأس قيادي له، وكقائد لـ «جيش الجهاد المقدس»[١١٦] عام ١٩٣٧. والمعروف أن قوات الجهاد المقدس، بقيادة عبد القادر الحسيني، تأسست في عام ١٩٤٧، وقاتلت ضد قرار التقسيم، وجابهت القوات الصهيونية في معظم المحاور، وتعرضت، بعد تدخل الجيوش العربية لتنفيذ قرار التقسيم بوجهه اليهودي، الى حملة مضايقات أردنية (الأمير عبد الله) بهدف «نزع سلاح الفلسطينيين والتضييق عليهم»[١١٧].

ويشير الغوري الى أن «التنظيم السري» تأسس «في مطلع ١٩٣٤»[١١٨]، «وتم الاتفاق على أن يدفع كل عضو في التنظيم اشتراكاً شهرياً حده الأدنى جنيهان»[١١٩]، وبني التنظيم على أساس الخلايا، كل خلية تتألف من خمسة أفراد يرأسهم مسؤول[١٢٠]، و«تناط بعبد القادر الحسيني (قائد التنظيم) مهمة انشاء الخلايا واختيار المسؤولين عنها»[١٢١]، وبلغ عدد «الشبان المنخرطين في التنظيم في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٤ نحو ٤٠٠ شخص»[١٢٢]. وينسب الى التنظيم مهاجمة مخافر الشرطة خلال كانون الثاني (يناير) ١٩٣٥ «في النبي صالح (قضاء رام الله) وأريحا (قضاء القدس) وسيلة الظهر واللجون (قضاء جنين) وطيبة بني صعب (قضاء طولكرم) وحلحول (قضاء الخليل)»[١٢٣].

وحتى تستكمل «الحبكة»، يعقد «التنظيم السري» اتفاقاً مع عصابة أبي جلده (سرياً أيضاً)، ومقابل مساعدته، يتخلى عن أعمال السلب والنهب وقطع الطرق وينصرف الى «السطو على مراكز الشرطة والجيش»[١٢٤].

والنتيجة الطبيعية لذلك كله، أن يمثل عزالدين القسام «مدينة حيفا في اللجنة

التنفيذية للحزب العربي الفلسطيني، المعروف باسم حزب المفتي»[١٢٥]، وأن يشاركه التمثيل في اللجنة التنفيذية عن مدينة حيفا «فؤاد عطا الله وحكمت النملي»[١٢٦].

كل هذه الزوبعة، كانت رداً على ما قاله الكاتب القسامي صبحي ياسين، من أن رسولاً من القسام يدعى محمود سالم ويلقب بأبي أحمد القسام، اتصل بالحاج أمين الحسيني، بواسطة الشيخ موسى العزراوي، ليعلمه عن عزم القسام القيام بالثورة في شمال فلسطين «على ان يشرع الحاج أمين في الأعداد للثورة في جنوبها. وأجاب الحاج أمين بواسطة العزراوي: 'أن الوقت لم يحن بعد لمثل هذا العمل، وأن الجهود السياسية التي تبذل تكفي لحصول عرب فلسطين على حقوقهم'»[١٢٧].

وأعاد ناجي علوش ذكر المقطع ذاته، من موقع المتبني له[١٢٨]، وذكره عبد القادر ياسين بصيغة «بعد فشله في اجتذاب المفتي»[١٢٩]، وأكد وجود الرسول محمد عزة دروزة قائلاً: «وقد أرسل القسام شخصاً الي ذات يوم في موضوع الخلية الجهادية التي يرعاها، وقال انه يريد ان يواجه الحاج أمين أيضاً، ولا أدري هل واجهه أم لا»[١٣٠]. وهرباً من موضوع الرسالة تشير مجلة الهيئة العربية العليا الى أنه «تمت مباحثات سرية بين القسام وزملائه، وبين المفتي ورجال الحركة الوطنية في القدس، وانتهت الى اتفاق على انتهاج خطة معينة»[١٣١]. وتغدو الخطة المعينة، عند اميل الغوري، مصادرة شاملة «فوضع الحاج أمين للمنظمة القسامية ميثاقاً دينياً وطنياً وأنظمة وقوانين داخلية في منتهى الفعالية والاتقان»[١٣٢].

والمصادرة الثالثة، جاءت من حزب الاستقلال، حيث سمى «الشيخ عز الدين القسام ورمزي عامر وتوفيق منسي»[١٣٣]، كأبرز أعضاء الحزب في حيفا. فعندما تأسس الحزب «كان معتمده في حيفا رشيد الحاج ابراهيم، فشكل لجنة من استقلاليي النزعة كان من بينهم الشيخ عز الدين القسام»[١٣٤]. وبهذا المعنى لا تبدو اللجنة كصيغة حزبية، وانما كواجهة وطنية استقلالية، خاصة وان حزب الاستقلال هو أول حزب يتشكل بعد افلاس سياسة المؤتمرات. وأول حزب، في موجة تأسيس الأحزاب، يتطابق مع الدعوة القسامية في جعل الانتداب البريطاني لا الصهيونية العدو الأول ورأس البلاء. ومع ذلك، لا تغدو العلاقة بين رشيد الحاج ابراهيم وعز الدين القسام أكثر من صداقة «خاصة»[١٣٥]، لعب فيها رشيد الحاج ابراهيم، دور المؤازر والداعم للحركة القسامية. وبذلك تصبح حركة القسام غير مرتبطة في تنسيق مع اي حزب من الأحزاب العربية المعروفة آنذاك. «واذا كانت الأحزاب تتسابق على اعلان انتساب القسام اليها بعد استشهاده، فذلك عائد الى الشعبية الكبيرة التي لاقتها حركته بين أوساط الجماهير العربية في فلسطين وباقي الأقطار العربية فيما بعد»[١٣٦].

وروى فارس سرحان، ان صفوت الحسيني زاره في الكابري عام ١٩٣٦، كمندوب عن الحاج امين الحسيني، وطلب منه ترتيب العلاقة بين القساميين والمفتي قائلاً: «لو كانت لهم صلة بالمفتي لأمّن احتياجاتهم، ولما حدث ما حدث مع الشيخ القسام ورفاقه. ونحن الآن نعيد طرح السؤال ونريد اقامة الصلة، ونلفت نظرهم الى ان المفتي يستطيع وحده، ان يمدهم بأشياء كثيرة، فلماذا لا يعترفون به كرأس للحركة الوطنية؟»[١٣٧]. ونفى الشيخ سليمان أبو حمام وجود أي «علاقة للشيخ عز الدين القسام مع المجلس الإسلامي

الأعلى أو ان يكون قد تلقى مساعدات منه»، وذكر انه في عام ١٩٣٧ فقط، وعن طريق الشيخ كامل القصاب «أخذ يحضر مائة جنيه في الشهر للقساميين من المفتي، فيما كانت مصاريفنا الشهرية سبعمائة جنيه»[١٣٨]. ورغم ان المفتي لم يشارك في تشييع القسام، او في حضور مهرجان ذكرى أربعينه، فقد زار منزل الشهيد وقدم لزوجته وأطفاله «عشر جنيهات»[١٣٩].

---

(١) أكرم زعيتر، **مقابلة شخصية** في بيروت، بتاريخ ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢.
(٢) محمد محمود زعروره، **مقابلة شخصية**، في بيروت، مخيم شاتيلا بتاريخ ١ آذار (مارس) ١٩٨٢.
(٣) محمد نمر الخطيب، **مقابلة شخصية**، في بيروت بتاريخ ١ شباط (فبراير) ١٩٨٢.
(٤) **المصدر نفسه**.
(٥) **المصدر نفسه**.
(٦) محمد عز الدين القسام، **مقابلة شخصية** في دمشق، بتاريخ ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.
(٧) سليمان ابو حمام، **مقابلة شخصية**، في دمشق بتاريخ ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.
(٨) محمد نمر الخطيب، **مصدر سبق ذكره**.
(٩) ابراهيم السهلي، **مقابلة شخصية** في بيروت، بتاريخ ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢.
(١٠) سليمان أبو حمام، **مصدر سبق ذكره**.
(١١) **المصدر نفسه**.
(١٢) حسن شبلاق، **مقابلة شخصية** في بيروت، بتاريخ ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢.
(١٣) **المصدر نفسه**.
(١٤) ابراهيم السهلي، **مصدر سبق ذكره**.
(١٥) محمد نمر الخطيب، **مصدر سبق ذكره**.
(١٦) سليمان أبو حمام، **مصدر سبق ذكره**.
(١٧) محمد نمر الخطيب، **مصدر سبق ذكره**.
(١٨) ابراهيم السهلي، **مصدر سبق ذكره**.
(١٩) سليمان أبوحمام، **مصدر سبق ذكره**.
(٢٠) **المصدر نفسه**.
(٢١) **المصدر نفسه**.
(٢٢) **المصدر نفسه**.
(٢٣) ابراهيم السهلي، **مصدر سبق ذكره**.
(٢٤) ابراهيم الشيخ خليل (أبو اسعاف)، **مقابلة شخصية** في دمشق، بتاريخ ٨ و٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.
(٢٥) سليمان أبو حمام، **مصدر سبق ذكره**. صادق عليها كل من: ابراهيم الشيخ خليل، حسن باير، حسن شبلاق وعبد المالك مصطفى القسام.
(٢٦) ابراهيم الشيخ خليل، **مصدر سبق ذكره**، صادق عليها سليمان ابو حمام وحسن شبلاق.
(٢٧) خليل الطبري، **مقابلة شخصية** في بيروت، بتاريخ ٤ شباط (فبراير) ١٩٨٢.
(٢٨) سليمان ابو حمام، **مصدر سبق ذكره**.
(٢٩) ابراهيم السهلي، **مصدر سبق ذكره**.
(٣٠) الشيخ خليل محمد عيسى (أبو ابراهيم الكبير)، ذكره د. كامل محمود خله، **فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢ ــ ١٩٣٥**، بيروت: مركز الأبحاث، أيار (مايو) ١٩٧٤، ص ٣٧٥.
(٣١) «محمد أديب» فخر الدين القسام، **مقابلة شخصية** في جبلة ــ اللاذقية، بتاريخ ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.
(٣٢) صبحي ياسين، **الثورة العربية الكبرى في فلسطين**، القاهرة: دار الهنا للطباعة، (بلا تاريخ)، ص ٢٢.
(٣٣) عبد المالك مصطفى القسام، **مقابلة شخصية** في جبلة ــ اللاذقية، بتاريخ ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.
(٣٤) **المصدر نفسه**.
(٣٥) جريدة **الكرمل الجديد**، (حيفا)، ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥.
(٣٦) حسن شبلاق، **مصدر سبق ذكره**.
(٣٧) سليمان أبو حمام، **مصدر سبق ذكره**.
(٣٨) حسن شبلاق، **مصدر سبق ذكره**.
(٣٩) جميل البحري، **تاريخ حيفا**، حيفا، ١٩٢٢، ص ٢١.
(٤٠) أحمد الشقيري، **أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية**، بيروت: دار العودة، ١٩٧٣، ص ٧٣.
(٤١) سليمان أبو حمام، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٢) **المصدر نفسه.**
(٤٣) **المصدر نفسه.**
(٤٤) **المصدر نفسه.**
(٤٥) **المصدر نفسه.**
(٤٦) بيتروف، **تاريخ الأقطار العربية المعاصر**، موسكو: دار التقدم، الجزء الأول، ١٩٧٥ ص ٢٢١ ــ ٢٢٣.
(٤٧) عبد المالك مصطفى القسام، **مصدر سبق ذكره.**
(٤٨) ابراهيم السهلي، **مصدر سبق ذكره.**
(٤٩) محمد نمر الخطيب، **مصدر سبق ذكره.**
(٥٠) عبد المالك مصطفى القسام، **مصدر سبق ذكره.**
(٥١) ابراهيم السهلي، **مصدر سبق ذكره.**
(٥٢) محمد نمر الخطيب، **مصدر سبق ذكره.**
(٥٣) حسن شبلاق، **مصدر سبق ذكره.**
(٥٤) سليمان أبو حمام، **مصدر سبق ذكره.**
(٥٥) حسن شبلاق، **مصدر سبق ذكره.**
(٥٦) غسان كنفاني «ثورة ١٩٣٦ ــ ١٩٣٩ في فلسطين، خلفيات وتفاصيل وتحليل»، **شؤون فلسطينية**، العدد السادس، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢، ص ٤٩، (ليس الاقتباس نصاً).
(٥٧) صبحي ياسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١.
(٥٨) ابراهيم الشيخ خليل (أبو اسعاف)، **مصدر سبق ذكره.**
(٥٩) حسن باير، **مقابلة شخصية** في قابون ــ دمشق بتاريخ ٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.
(٦٠) محمد عزالدين القسام، **مصدر سبق ذكره.**
(٦١) محمد حافظ يعقوب، **نظرة جديدة الى تاريخ القضية الفلسطينية ١٩١٨ ــ ١٩٤٨**، بيروت: دار الطليعة، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣، ص ١٦٣.
(٦٢) محمد عزالدين القسام، **مصدر سبق ذكره.**
(٦٣) سليمان ابو حمام، **مصدر سبق ذكره.**
(٦٤) ابراهيم الشيخ خليل، **مصدر سبق ذكره.**
(٦٥) محمد عزالدين القسام، **مصدر سبق ذكره.**
(٦٦) ابراهيم الشيخ خليل، **مصدر سبق ذكره.**
(٦٧) حسن شبلاق، **مصدر سبق ذكره.**
(٦٨) عثمان عبد الهادي أبوفرحة، **مقابلة شخصية** في دمشق بتاريخ ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.
(٦٩) فارس سرحان، **مقابلة شخصية** في بيروت، بتاريخ ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢.
(٧٠) أبو ابراهيم الكبير، **الثورة الفلسطينية**، العدد ١٩٤، ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩، ص ٢٤ ــ ٢٦.
(٧١) د. كامل محمود خله: **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٦.
(٧٢) سليمان أبو حمام، **مصدر سبق ذكره.**
(٧٣) حسن شبلاق، **مصدر سبق ذكره.**
(٧٤) أحمد الشقيري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الأول.
(٧٥) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ــ ١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ١٨٨.
(٧٦) جريدة **الجامعة العربية**، (القدس)، ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢.
(٧٧) **المصدر نفسه**، ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢.
(٧٨) د. كامل محمود خله، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٩.
(٧٩) بيان نويهض الحوت، الكتاب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٦.
(٨٠) **المصدر نفسه.**
(٨١) **المصدر نفسه**، ص ٢١٧.
(٨٢) أحمد الشقيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٨.
(٨٣) صبحي ياسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠.
(٨٤) عادل حسن غنيم، «ثورة الشيخ عزالدين القسام»، **شؤون فلسطينية**، العدد السادس، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢، ص ١٨٢.
(٨٥) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٧ ــ ١٩٤٨**، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثانية، آب (أغسطس) ١٩٧٠، ص ١١٥.
(٨٦) بيان نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره، مخطوط الرسالة**، ص ١١٠.
(٨٧) خليل السكاكيني، **كذا أنا يا دنيا**، القدس: المطبعة التجارية، ١٩٥٥، ص ١٦٤.

(٨٨) د. عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، آذار (مارس) ١٩٧٣، ص ١٢٥.

(٨٩) بيان نويهض، **مصدر سبق ذكره**، مخطوط الرسالة، ص ١١٠.

(٩٠) بيان نويهض الحوت، **المصدر نفسه**، ص ١٥٩.

(٩١) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، صيدا: المطبعة العصرية، الجزء الثالث، ١٩٥٩، ص ٥٤ و٥٥.

(٩٢) **الجامعة العربية**، ٩ تموز (يوليو) ١٩٢٨.

(٩٣) **المصدر نفسه**، ١٢ تموز (يوليو) ١٩٢٨.

(٩٤) **المصدر نفسه**، ١٣ آب (أغسطس) ١٩٣٠.

(٩٥) **المصدر نفسه**.

(٩٦) بيان نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، الكتاب، ص ١٩٦.

(٩٧) عبد الوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ١٩١٨ ــ ١٩٣٩**، بيروت وبغداد: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ــ وجمعية صندوق فلسطين، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٦٨ نص كراس دستور «جمعية الشبان المسلمين» بنابلس من ص ١٠١ الى ص ١١١.

(٩٨) **المصدر نفسه**، ص ١٠٣.

(٩٩) بيان نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، الكتاب، قوائم الأسماء ص ٨٦٢ و٨٦٣.

(١٠٠) **الجامعة العربية**، ٢ حزيران (يونيو) ١٩٣٢.

(١٠١) **المصدر نفسه**، ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢.

(١٠٢) **المصدر نفسه**، ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢.

(١٠٣) **المصدر نفسه**، ٣١ تموز (يوليو) ١٩٣٢.

(١٠٤) محب الدين الخطيب (جمع)، **ذكرى موقعة حطين**، القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٩٣٢، والكراس جمع لكلمات الشيخ محمد كامل القصاب، الأمير شكيب أرسلان، محب الدين الخطيب، السيد محمد رشيد رضا، الشيخ عبد الوهاب النجار، خير الدين الزركلي، عبد الرحمن عزام، محمد عزة دروزة، اسعاف النشاشيبي، الشيخ عبد المحسن الكاظمي، أكرم زعيتر وحمدي الحسيني.

(١٠٥) محمد عز الدين القسام، **مصدر سبق ذكره**.

(١٠٦) **المصدر نفسه**.

(١٠٧) ابراهيم الشيخ خليل، **مصدر سبق ذكره**.

(١٠٨) محمد نمر الخطيب، سليمان أبو حمام، حسن شبلاق، ابراهيم الشيخ خليل، ابراهيم السهلي: **مصادر سبق ذكرها**.

(١٠٩) حسن شبلاق، **مصدر سبق ذكره**؛ محمد نمر الخطيب **مصدر سبق ذكره**.

(١١٠) محمد نمر الخطيب، **مصدر سبق ذكره**.

(١١١) جورج انطونيوس، **يقظة العرب**، (ترجمة د. ناصر الدين الأسد ود. احسان عباس)، بيروت ونيويورك: دار العلم للملايين ومؤسسة فرنكلين، ١٩٦٢، ص ٣٣١.

(١١٢) بيان نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، مخطوط الرسالة، ص ٢٧٠.

(١١٣) د. خيرية قاسمية (اعداد)، **فلسطين في مذكرات القاوقجي ١٩٣٦ ــ ١٩٤٨**، بيروت: مركز الأبحاث ودار القدس، أيار (مايو) ١٩٧٥، الجزء الثاني، ص ٥١.

(١١٤) **المصدر نفسه**، ص ٥٢.

(١١٥) **المصدر نفسه**، ص ٥٥.

(١١٦) اميل الغوري، **جهاد الفلسطينيين ضد الاستعمار والحركة اليهودية ١٩١٨ ــ ١٩٤٨**، الهيئة العربية العليا للفلسطينيين، (بلا تاريخ)، ص ٤٣.

(١١٧) اميل الغوري، **فلسطين**، القاهرة: مديرية الفنون والثقافة الشعبية بوزارة الارشاد، ١٩٦٢، ص ١٣٠.

(١١٨) اميل الغوري، **فلسطين عبر ستين عاماً**، بيروت: دار النهار ١٩٧٢، ص ٢٣٢.

(١١٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٣.

(١٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٣.

(١٢١) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٣.

(١٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٤.

(١٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٦.

(١٢٤) **المصدر نفسه**، ص ١٨٢.

(١٢٥) اميل الغوري، جهاد الفلسطينيين...، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧.

(١٢٦) اميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً،

مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧.
(١٢٧) صبحي ياسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢.
(١٢٨) ناجي علوش، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٦.
(١٢٩) عبد القادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨**، بيروت: مركز الأبحاث، أيار (مايو) ١٩٧٥، ص ١٥٥.
(١٣٠) بيان نويهض الحوت، **مصدر سبق ذكره**، الكتاب، ص ٣٨٤، عن مقابلة شخصية مع دروزة في دمشق (٢٢/١٠/١٩٧٤).
(١٣١) مجلة **فلسطين**، (لسان حال الهيئة العربية العليا). العدد ٣؛ ١٥ آذار (مارس) ١٩٦١، ص ٧٦.
(١٣٢) اميل الغوري، **فلسطين عبر ستين عاماً**، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٢.
(١٣٣) سميح شبيب، **حزب الاستقلال العربي في فلسطين ١٩٣٢ ــ ١٩٣٣**، بيروت: مركز الأبحاث، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ٥٠.
(١٣٤) أكرم زعيتر، **مصدر سبق ذكره**.
(١٣٥) د. كامل محمود خله، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٨.
(١٣٦) محمد حافظ يعقوب، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٤.
(١٣٧) فارس سرحان، **مصدر سبق ذكره**.
(١٣٨) سليمان أبو حمام، **مصدر سبق ذكره**.
(١٣٩) محمد عزالدين القسام، **مصدر سبق ذكره**.

يازور ١٩٤٨
استمرارية وحضور تاريخي

سمير عثمان

تعرض شعبنا الفلسطيني، خلال تاريخه الحديث، لمحاولات مستمرة من التشريد الوطني والطمس الثقافي والسياسي، تواكبت مع تدمير عدد كبير من المستوطنات البشرية الفلسطينية، اذ زاد عددها عن ٤٠٠ قرية وتجمع سكاني، حتى الثمانينات من هذا القرن، مما أدى الى لجوء معظم سكانها الى مناطق فلسطينية وعربية أخرى، وانفصالهم، بشكل كامل، عن أدوات انتاجهم الرئيسية وخاصة الأرض، واعتمادهم سبل حياة جديدة تعتمد احياء أساليب الانتاج السائدة في مناطق اللجوء والتشتت.

أما هذه القرى والتجمعات السكانية فقد خضعت: إما لمحاولات ازالة كاملة عن وجه الخريطة الفلسطينية، أو لمحاولات تهويد أجرت عليها تغييرات، تتعلق بالاسم وبالموقع وبالشكل، وحولتها الى مستوطنات صهيونية تستقبل المهاجرين الصهيونيين من أطراف العالم المختلفة.

وهذه الدراسة، هي محاولة أولية لإعادة إحياء احدى هذه القرى الفلسطينية (يازور)، التي تعرضت للتدمير شبه الكامل، خلال حرب ١٩٤٨، وشرد أهلها ليستوطنوا الضفة الغربية (مخيمات نابلس وأريحا) والأردن والكويت. وقد كان اختيار قرية يازور الفلسطينية اختياراً تحدد بالإمكانات، فهي، من ناحية أولى، القرية التي تمكنت من أن أجد لها تاريخاً مسجلاً في دفاتر مختار القرية الذي توفي قبل ثلاث سنوات في مدينة البيرة، بالاضافة الى وجود عدد كبير من رجالها ونسائها الذين عاشوا تفاصيل تلك الفترة، وشكلوا مرجعاً خصباً لهذا البحث. وقد تميزت من ناحية أخرى بموقعها الهام، فهي أقرب القرى لمدينة يافا (الميناء الرئيسي)، بالاضافة الى أنها تقع على الطريق الاستراتيجي الموصل بينها وبين مدينة القدس، وعلى خط السكة الحديد المجاور لهذا الطريق.

وقد استندت، في هذه الدراسة، الى مخطوطات مختار القرية (الحاج عثمان جبريل)

* يـازور: قرية فلسطينية تقع الى الجنوب الشرقي من مدينة يافا.

والتي تضم دفاتر تفصيلية عن مواليد القرية، من عام ١٩٢٣ وحتى أوائل عام ١٩٤٨، ودفتر سجلات اراضي القرية في الفترة نفسها، بالإضافة إلى دفتر سجلات الأراضي البريطاني عن قرية يازور لعام ١٩٤٥، الذي يخص قائمقام الرملة في ذلك الوقت، والموجود بين مخطوطات المختار.

وقد تم، بالاضافة الى ذلك، استجواب عدد من سكان القرية القاطنين في نابلس وأريحا والكويت*، عن نواحي الحياة المختلفة في القرية، خلال العشرين سنة التي سبقت الهجرة عام ١٩٤٨، والاعتماد على بعض إحصائيات الانتداب البريطاني لعام ١٩٤٥، من خلال سلسلة كتب مصطفى الدباغ (بلادنا فلسطين)؛ ومن ثم قمت بزيارة القرية عدة مرات، مصطحباً بعض سكانها لأخذ صورة واضحة عن طبيعة القرية: بقاياها؛ آثارها القديمة وموقعها الجغرافي.

ولا بد من الاشارة هنا الى بعض المشاكل المنهجية التي واجهت البحث، في ظل غياب دراسات شبيهة لا تتعرض للقضية نفسها الاّ بالمعنى العام. فالانتروبولوجية «هيلما غرانجفيست» قامت بدراسة شاملة عن قرية أرطاس الفلسطينية، بين عامي ١٩٢٥ و١٩٣١متعرضة لنواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة، بعد أن عاشت هذه الفترة داخل القرية وبين سكانها، وسجلت ثم صوّرت كل ملاحظاتها التي استندت اليها في كتاباتها عن القرية، خلال الأربعين سنة التالية. ولهذا فقد كانت دراساتها مرجعاً علمياً في حدود استعراض القضايا التي تناولتها في كتاباتها عن القرية.

أما الباحثة روز ماري صايغ، فقد أضافت بعداً منهجياً في كتابها: «الفلاحون الفلسطينيون بين الاقتلاع والثورة»[١]، من حيث اعتمادها على التاريخ الشفوي للفلاحين الفلسطينيين في لبنان. ورسّخت أسلوباً علمياً في عملية بناء تاريخ القرية الفلسطينية التي دمّرها الاحتلال الصهيوني، خلال هذا القرن.

الا أن الصلة بين هذين النوعين من الدراسات، خاصة في مجال دراسة الوضع الاقتصادي ــ الاجتماعي الفلسطيني، ما زالت غائبة، وتحتاج لقاعدة منهجية دقيقة لبداية دراسات من هذا النوع، تبدأ بتجميع واستعراض الكتابات والأبحاث التي كتبها الرحّالة الأجانب والعرب: وثائق الفترة العثمانية وفترة الانتداب البريطاني، الدراسات الصهيونية المتعددة، التي جرت خلال فترة الانتداب، بالاضافة الى الاستناد لتاريخ القرى الشفوي، والذي قد يتعرض للاندثار مع العقود الثلاثة القادمة وانتهاء جيل ثورة عام ١٩٤٨.

الموقع والتاريخ القديم

الى الشرق من يافا وعلى بعد ٥ كلم، تمتد سهول يازور في كل الاتجاهات، لتشكّل ما مساحته ١١٨٠٧ دونمات من أراضي القرية، وتكون بذلك سابعة قرى قضاء يافا مساحة، أما القرية نفسها فتبلغ مساحتها ٨٧ دونماً، بالاضافة إلى ٦١٥ دونماً للطرق والوديان، وقد امتلك اليهود منها، حتى عام ١٩٤٥، ١٤٢٨ دونماً[٢].

---

* أذكر من سكان القرية كلاً من: محمود مقدادي، غزالة مقدادي، الحاج محمد يحيى، الحاج أحمد يحيى، حسن حليلة، خضرة حليلة، زكية حليلة، عثمان حليلة، محمد طه وغيرهم.

يحد القرية شمالاً أراضي قرية سلمة (٦ كلم)، حيث يفصلها عنها واد موسمي يبلغ عمقه ١٢ م وعرضه ٤٠ م. تحدها جنوباً الرمال وعيون قارة (٧ كلم)، والى الشرق منها تقع قرية بيت دجن (٤ كلم)، وأراضي حولون غرباً[٣].

أما اسم يازور فيقال انه قد جاء من اسم والد النبي «ابراهيم» ويدعى «عازر» أو «آزر»، وقد يكون هذا هو أصل اسمها «آزور» الذي ذكرها الآشوريون به أيضاً[٤]. ويذكر مصطفى الدباغ أنه من المحتمل أن تكون يازور هي نفسها «بيت الزور»، البلدة التي دمرها «أحمس الأول» مؤسس الأسرة الثامنة عشرة الفرعونية ضمن أربع قرى دمرها، أثناء تعقبه للهكسوس في فلسطين، بين عامي ١٥٨٠ و١٥٥٧ ق.م.[٥].

وقد جاء ذكر يازور في التوراة (يوشع ١٩ ــ ٤٥)، كما تم ذكرها في المخطوطات الآشورية المتعلقة بفتح «سنحاريب» ليازور. ويشير المسح الأثري السطحي ليازور إلى استمرار لاستيطان فيها من العصر الكالكوليني (الألف الرابع قبل الميلاد) وحتى عصر الدولة العبرية في فلسطين، مروراً بالعصر البرونزي والحديدي، وقد تم العثور على قبور وجرار تعود لهذه العصور في حفريات حديثة (١٩٧١) جرت في منطقة تبعد ١٠٠ م جنوب الشارع الرئيسي المار في القرية[٦].

تقسم القرية الى قسمين: شمالي وجنوبي، حيث يتركز سكان القرية في القسم الشمالي منها، لما يحويه هذا القسم من الآثار (البلدة القديمة) والمراكز الرئيسية، مثل: مسجد القرية الكبير ومقام الإمام علي (نسبة الى ولي الله أبو الحسن بن عليل وهو من أحفاد عمر بن الخطاب المشهور باسم علي بن عليم، توفي عام ٤٧٤ هـ)[٧]. و«البوبرية» وهي غرفة ضخمة يصل سُمك جدارها الى ٣ م، ويخرج من أرضيتها نفق طويل بعمق ١٥ م وعرض ٣ م؛ حيث يمتد لمسافة ٢,٥ كلم حتى «بئر حيدرة» (وهي بئر ضخمة بقطر ٥ م استعملت للشرب في حالات الحرب والحصار)، وتحيط بالنفق الأرضي من الجانبين محلات ومخازن قديمة*. يقول أهل القرية: ان الصليبيين هم الذين حفروا هذا النفق للدفاع عن القرية من هجمات صلاح الدين الأيوبي، بعد هزيمتهم في معركة عين جالوت، حيث حاصرهم لمدة ١٥ يوماً، وقد استخدم سكان القرية هذا النفق بعد ذلك ليحميهم مما سموه «الريح الصرصر» التي يقولون انها كانت تهب بين فترة وأخرى.

يحيط بالبلدة القديمة سور ضخم لم يبق منه الا القليل، وقد شكّل مانعاً هاماً أمام هجمات الأعداء. ويذكر مصطفى الدباغ بهذا الصدد أن الصليبيين استولوا على يازور عام ١٠٩٩، حيث أقام فيها فرسان المعبد (Templers) ما أسموه بقلعة السهول (Casal des Plains) (ويقوم جامع القرية الحالي على بقعة من هذه القلعة)، وفي عام ١١٠٢، أرسل أمير الجيوش بمصر حملة عسكرية الى فلسطين بقيادة ولده «شرف المعالي»، حيث التقى مع الصليبيين في ١٧ أيار (مايو) في سهل يازور وهزمهم، وأعاد الصليبيون احتلالهم ليازور خلال القرن نفسه، ولكنها عادت الى صلاح الدين عام ١١٨٧ م، بعد انتصاره في حطين، ثم اضطر لتدمير قلعتها، بعد معركة أرسوف، حيث أعاد بناءها ريكاردوس (قلب الأسد) عام ١١٩١[٨]، وتمت اعادة ترميم وإصلاح القلعة عام ١٢٢٩،

---

* هذه المعلومات نتيجة لمشاهداتي العينية في قرية يازور.

على يد الملك فريدريك، وأخيراً على يد لويس التاسع، ملك فرنسا عام ١٢٥٢ م[٩].

السكان

بلغ عدد سكان يازور عام ١٩٢٢ م، ١٢٨٤ فرداً، تزايدوا ليصلوا الى ٢٣٣٧، عام ١٩٣١، منهم ١٢٤١ ذكوراً و١٠٩٦ انـاثاً، ثم الى ٤٠٣٠ حسب احصائية عام ١٩٤٥، وحوالى الخمسة آلاف بتقدير سكان القرية لعام ١٩٤٨. وبذلك تكون ثالثة قرى يافا سكاناً بعد سلمة والعباسية.

ومن المهم هنا ملاحظة أنه حسب الاحصائية السابقة، فان نسبة الزيادة السكانية الصافية بين عامي ١٩٢٢ و١٩٣١ بلغت ٨,٥٪ سنوياً، بينما انخفضت الى ٥,١٪ بين عـامي ١٩٣١ و١٩٤٥، ويرجع سكان القرية ذلك لظاهرة استقرار عدد كبير من أهل المدن (نابلس بشكل خاص) في يازور مع أوائل العشرينات، بسبب ازدياد أهمية مدينة يافا، ادارياً وتجارياً؛ وكذلك لاستيطان مجموعات النَّوَر (Gybsies) على أطراف القرية في تلك الفترة.

وبمراجعة سجلات مختار القرية عن الفترة نفسها، والتي تضم سجل مواليـد القرية، من عام ١٩٢٣ وحتى أوائل عام ١٩٤٨، نجد ان مجموع المواليد السنوي هو كالتالي حسب السنة:

مجموع المواليد السنوي لقرية يازور خلال الأعوام، من ١٩٢٣ ــ ١٩٤٨

السنة	١٩٢٣ ــ ١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩**	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
العدد	١٠٧*	٧١	٥٩*	٧٢	٨٦	٩٤	١٠٠	٩٨	١٣٠	١٢٣	١٤١		
السنة	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨		
العدد	١٢٤	١٤٧	١٥١	١٢٢*	١٤٧	١١٨*	١٦٥	١٩٧	٢٠١	٢٣٩	٣٣*		

* احصائيات غير دقيقة، اما لعدم دقة المختار في تسجيل المواليد، أو بسبب التلف الذي أصاب دفتر سجلات المواليد، أو لعدم اكتمال السنة.

** أوراق السنوات ١٩٣٠، ١٩٣١ غير موجودة في السجل بفعل التلف.

حسب الاحصائيات السابقة، فان عدد مواليد عام ١٩٣١، يقارب الـ ٩٠ مولوداً، في حين كان عدد سكان يازور، حسب احصائيـة عام ١٩٣١ في السنـة نفسها ٢٣٣٧ نسمة[١٠]، وهذا يجعل نسبة المواليد تعادل ٣٩ مولوداً لكل ١٠٠٠ نسمة. أما في عام ١٩٤٥ فقد بلغ عدد المواليد ١٩٧ مولوداً، في حين كان عدد السكان ٤٠٣٠ نسمة[١١]، وهذا يعني ان هناك ٤٩ مولوداً لكل ١٠٠٠ نسمة، واذا كانت الزيادة السكانية الصافية في الفترة ما بين ١٩٣١ ــ ١٩٤٥ تعادل ١٦٩٣، حسب احصائيات ١٩٤٥، في حين أن

مجموع المواليد لهذه الفترة نفسها يعادل ١٩٤٧ مولوداً، أي ما يوازي ٨٣,٧٪ من عدد السكان لعام ١٩٣١، فان هذا يعني أن نسبة المواليد السنوية كانت بمعدل ١٣٠ مولوداً سنوياً خلال هذه الفترة، وفي الوقت نفسه، فان الفرق بين عدد المواليد، والزيادة السكانية الصافية للفترة نفسها يكون في حساب نسبة الوفيات والهجرة الداخلية الى يازور ــ مع محدودية الهجرة الخارجة منها ــ حسب ما يذكر أهل القرية.

أما بالنسبة لمعدل المواليد الشهري على امتداد أشهر السنة لأعوام ١٩٢٦ ــ ١٩٤٧، فانه من الملاحظ الارتفاع العام في نسبة المواليد الشهرية في الأشهر الأخيرة والأولى من السنة (آذار ــ مارس، نيسان ــ ابريل ثم تشرين الأول ــ أكتوبر وتشرين الثاني ــ نوفمبر)، وأخيراً الانخفاض الملحوظ في أشهر الصيف الرئيسية (أيار ــ مايو، حزيران ــ يونيو، تموز ــ يوليو، آب ــ أغسطس، أيلول ــ سبتمبر). حسب ما هو موضح في الرسم البياني التالي:

معدل المواليد حسب أشهر السنة(١٢)

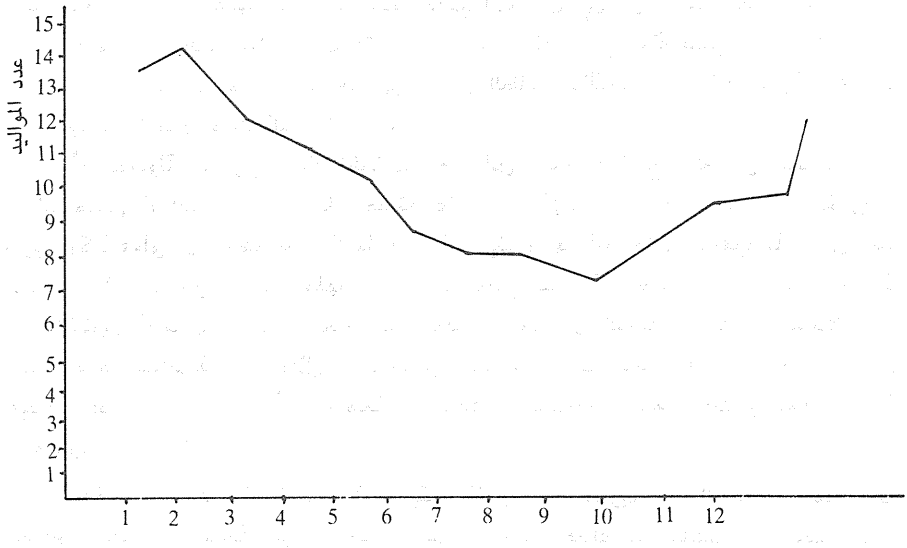

الحياة الاجتماعية

سكان يازور من المسلمين الشافعيين ذوي الأصول القيسية، ويدللون على ذلك بأن عروسهم تلبس ثوباً أبيض بعكس اليمنيين الذين تلبس عروسهم ثوباً أحمر.

يتوزع سكان القرية على أربعة حمايل، لكل منها مختارها، وتتكون السلطة في القرية على أساس وجود مختار أول فثان، ثم ثالث فرابع. الأول من حامولة الأعمرية وكان متعلماً، الثاني من حامولة الحوامدة، الثالث من حامولة البطانجة، أما الأخير فمن

حامولة المصريين. وكانت كل حامولة تقسم الى فنـدات*، وكل فندة الى مجموعة من العائلات. وقد أجمع عدد من كبار السن من القرية على أن الفندات نوعان: نوع «أصيل» ينتمي للحامولة بالدم، ونوع «دخيل» تم قبوله في الحامولة على أساس النسب، أما لزيادة عدد رجالها ونفوذها في مواجهة الحمايل الأخرى، أو نتيجة لعدم قدرة العائلات الصغيرة على صد هجمات البدو عن مناطقها، مما اضطرها للانضمام لحامولة كبيرة وقوية أخرى، فمثلاً فندتا أبوطه وأبوناموس هما فندتان حديثتان على حامولة الحوامدة، ولهذا نجدهم يقبرون موتاهم في غير مقبرة الحوامدة.

وقد تفاوت عدد أعضاء كل من الحمايل، وكذلك كل من الفندات، فكانت حامولة الحوامدة هي أكبر الحمايل عدداً، تليها البطانجة ثم المصريين وأخيراً الأعمرية، ولكل حامولة مضافة يخدمها عدد من الشبان الذين يأخذون أجرة رسمية من الحامولة.

ويقول سكان القرية ان دار عثمان من حامولة الاعمريـة هم أول من سكن يازور، ويقول مصطفى الدباغ ان أصول هذه الحامولة يعود الى قبيلة عمرو من بدو الكرك[١٣]، أما أصول الحمايل الأخرى فهي حديثة بشكل عام، فالحوامدة يقولون ان أصلهم يرجع الى قرية السموع (قضاء الخليل)، حيث يقال ان امرأة من دار عمرو التجأت الى جد الحوامدة هرباً من أهلها الذين ترصدوا لها فيما بعد وقتلوها، مما اضطر جد الحوامدة الى دعوة أهلها الى مأدبة غداء؛ حيث قتل ٩٩ منهم، وأنهى على المئة بكلب، وقد أثارت هذه القضية أهل الخليل على الحامولة، فهربت الى الطفيلة والكرك، الا اثنين من كبارها، هم حميّد وخليل الحاج حيث التجآ الى يازور.

أما حامولة المصريين، فقد تشكلت مع أوائل القرن التاسع عشر من عدد كبير من أفراد جيش ابراهيم باشا، أثناء حملته على بلاد الشام، عندما تمركزوا واستقروا في يازور (كما فعلوا في معظم قرى الساحل الفلسطيني) بعد انسحاب ابراهيم باشا الى مصر عام ١٨٤٠، ثم تزوجوا من أهلها وكونوا ما يسمى بحامولة المصريين، واستفادوا في هذا من القانون المصري، الذي سمح لهم بتملك الأرض في القرية. ويمكن الاستدلال على أصل هذه الحامولة من خلال استعراض أسماء فندات الحامولة (بسيـوني، جعيتم، عبد الواحد، الخ...) وهي أسماء قلما استعملت في فلسطين، بينما كانت واسعة الانتشار في مصر.

وأخيراً حامولة البطانجة الذين يقال انهم «تميميـون» من الخليل، بينمـا يردد البعض أنهم من طنجة على سواحل المغرب، وليس هناك من تأكيد على أحد هـذين التفسيرين لأصل هذه الحامولة.

والعائلة الممتدة هي الوحدة الانتاجية الرئيسية في القرية، فكان سكن الأب وأبناؤه

---

* ـ حامولة الحوامدة وتضـم أربع فندات: خليل؛ حمّيد؛ أبوطه وأبوناموس.
ـ حامولة الأعمرية وتضم خمس فندات: جبريل، خضر؛ المعارضة؛ يونس وجاد الله.
ـ حامولة المصريين وتضم سبع فندات: هندي؛ دبّة؛ غبره؛ شحادة؛ بسيوني؛ جعيتم وعبد الواحد.
ـ حامولة البطانجة وتضم أربع فندات: رمضان؛ الأشقر؛ عمر ومحمد عبد القادر. والفندة أوسع من العائلة وأقل من الحامولة.

المتزوجون وغيرهم في «حوش» واحد، ومن الواضح أن السكن داخل القرية كان مقسماً على أساس الحمايل الى مناطق لكل منها، الا ان هذا التقسيم تعرّض للاندثار مع تحويل الأراضي من ملكية مشاعية للقرية الى ملكية فردية للعائلة، وبدأت المساكن بالاختلاط.

والزواج داخلي في كل حامولة، يتم بالاتفاق بين الأهل، ويفضل زواج ابنة العم. ويقول أهل القرية في هذا السياق خلال أغانيهم:

تفاح ما نوكله مشمش بقدّينا غريب ما بنوخذه يرحل ويخلّينا
احنا ان أخذنا بنوخذ من أهالينا لأجل ان رحلنا بظل الظعن مبارينا[١٤]

وفي أواخر الثلاثينات، انتشر الزواج الخارجي، خصوصاً زواج رجال القرية من نساء من قبرص ومصر لقلة المهر المدفوع عند الزواج، ومن بعض مدن وقرى الجبل الفلسطيني في ظل تحسن وسائل المواصلات بين يازور وغيرها من القرى والمدن. أما ظاهرة الزواج المبكر فلم تكن منتشرة، بل ان الكثيرين من شباب القرية لم يتزوجوا قبل الثلاثينات من عمرهم. وقال العديد من سكان القرية، بهذا الصدد، انه لا يوجد سبب لكي يزوج أب لخمسة أولاد أحد أبنائه مبكراً، مع تواجد هذا السبب لأب ابن واحد مثلاً في ظل الحاجة الى أيدٍ عاملة عائلية للعمل في الأرض.

وقد كان يتم عقد القران عن طريق المأذون الشرعي المعين من قبل الحكومة والموجود في يافا، أما حل الخلافات فكان يتم عبر تقديم شكوى في مركز شرطة بيت دجن (أقرب القرى الى يازور) وفي محاكم يافا.

الحياة الاقتصادية

١ ــ **مصادر الدخل المرتبطة بالأرض:** تميزت قرى السهل الساحلي الفلسطيني بغزارة أمطارها، ووفرة مياهها الجوفية، واستقرارها الزراعي بشكل عام، وقد عكس هذا نفسه على وجهة نظر أهل الساحل من سكان الجبل والجنوب الفلسطينيين، حيث اعتبروا أنفسهم الأكثر غنى والأكثر تعليماً وثقافة، ولا يمكننا القول بغير ذلك على ضوء دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي عاشتها هذه المناطق خلال فترة الانتداب وحتى هجرة عام ١٩٤٨م. وقال أحد سكان يازور بهذا الصدد: «أهل قبلة (غزة) لا يزرعون الا الشعير والقمح، فكانوا مضطرين للمجيء الى يافا ويازور في المواسم ليعملوا فيها كعمال مأجورين، أما أهل الجبل فقد كانوا يشترون حاجياتهم بالبدل مع موسم الزيتون والقطين، ولما يذبحوا الجمل يزفوا فيه، ولما يمرض أحدهم يصل الدكتور وهو ميت».[١٥] وظهرت هذه الروح المحلية في أغاني أهل يازور:

احنا اليوازرية ومين يقدر يعادينا مين يركب الخيل ويرعى في مراعينا

وقالوا أيضاً:

وشباب أهلنا لَقُدام راكبين عالخيل ويا بني رنيان
ولَوَرا شباب أعدانا لَوَرا راكبين على الحمير المدّبرة[١٦]

(أ) **الانتاج الحيواني:** عملت موسمية الزراعة، على امتلاك أهل يازور لعدد كبير من الحيوانات والطيور الداجنة، فقد كانت تتم زراعة جزء من الأرض شتاء، وتترك صيفاً لزراعة جزء آخر، حيث تتم رعاية الحيوانات في الجزء المتروك بعد تجميع البقر (زاد

عددها عن ٢٠٠ رأس عام ١٩٤٥)[١٧] والأغنام والماعز في مكان يسمى (المقيل)، ليخرج بها راعي القرية الى المراعي. وقد استعملت أنواع الحبوب المختلفة لتغذية الأبقار والماشية كالشعير والذرة.

ولم تكن ملكية العائلة الواحدة من هذه الحيوانات كبيرة، فقد كانت تسد جزءاً من احتياج العائلة الاستهلاكي من لحوم وبيض وألبان، وما زاد عن احتياجاتها كان يباع في القرية أو في أسواق يافا.

ولكن هذا لم يمنع من نشوء مزارع حيوانية في القرية، مهمتها تقوم على بيع اللحوم الى سوق يافا، فقامت مزرعة لتربية الجمال، تضم ٥٠ ــ ٦٠ جملاً، أنشأها شخص من «المزرعة الشرقية» ارتبط بنسب بحامولة الأعمرية، وباع لحومها أو أجّرها لمهام النقل والحراثة، هذا بالاضافة الى ٣ مزارع للخنازير أقامها تجار يافا في حدود الأربعينات.

ويذكر مصطفى الدباغ ان دخل القرية من الألبان والحيوانات الداجنة بلغ ٢٥ ألف جنيه فلسطيني لعام ١٩٤٥[١٨]، مع أنني أميل الى التشكيك في هذا الرقم بالنظر الى وضع الانتاج الحيواني في القرية في الفترة نفسها.

(ب) **الزراعة**: كانت أراضي القرية مشاعاً لسكانها توزع على الحمايل دورياً، حتى صدور قانون تسجيل الأراضي (التسوية) عام ١٩٢٧؛ حيث تم توزيع الأرض مقابل ضريبتي العشر والورك، فقسمت الأراضي الى أربعة أرباع، كل ربع ٦٧,٥ قيراط (حصة)، ووزعت وثائق الملكية على جميع أصحاب الأراضي بصيغة: «أنا فلان الفلاني أوافق على إفراز أرضي البالغة مساحتها كذا بواسطة التسوية.. بطريقة القرعة» على أساس أخذ مساحات مختلفة من الأرض في مناطق متنوعة من ناحية الجودة. فمثلاً كانت حصة من أربعة دونمات من أراضي جنوب القرية تساوي ٦ دونمات من المنطقة الوسطى ودونمين من شمالها حسب قرب هذه المواقع من مركز القرية والشارع الرئيسي، وحسب خصوبتها.

خرجت حامولة الحوامدة على هذا الأساس ــ صدفة ــ بأفضل الأراضي وأقربها الى الشارع، وأكثرها خصوبة، مما أعطاها مجالاً واسعاً لتحسين أوضاعها المعيشية والتعليمية فيما بعد، حتى أنه يذكر أن عدداً من عائلات الحوامدة استخدمت خدماً وعمالاً دائمين من مصر بايجار شهري بلغ ٥ جنيهات فلسطينية اضافة الى مأكلهم وملبسهم. كما أدى هذا التوزيع الى أن ترفع حامولة البطانجة قضية الى محكمة الأراضي العليا ضد «التسوية»؛ حيث وقع نصيبها الأكبر من الأراضي خارج القرية، لكن القضية رفضت وثبتت الملكيات الجديدة، فكان ترتيب الحمايل حسب أفضلية أراضيهم: الحوامدة فالبطانجة، ثم المصريين فالأعمرية الذين، وان كانوا أول من سكن يازور، الا أنهم (باجماع عدد من كبار السن في يازور) باعوا الكثير من أراضيهم لتجار يافا وغيرهم خلال الفترات المتعاقبة.

وحسبما ورد في وثائق المختار عن أراضي القرية، فان تقسيم ملكيتها بين الحمايل كان كالتالي:

ملكية أراضي يازور حسب الحامولة

الحامولة	المساحة بالدونم	النسبة المئوية
حامولة الأعمرّية	١٧٨٣	٢٦
حامولة البطانجة	١٨٥٧	٢٧
حامولة الحوامدة	١٦٧٠	٢٤
حامولة المصريين	١٥٨٠	٢٣
المجموع	٦٨٩٠	١٠٠

أما باقي الأراضي وتشكل ٣١٪ من مجموع أراضي القرية، فقد كانت بالأساس ملكاً لموظفين وملاك صغار من مدينة يافا حيث بلـغ مجموع أراضيهم ٢٤٨٦ دونماً[١٩]، أما ما تبقى فقد امتلكه عدد من اليهود من مدينة يافا أيضاً.

وقد تم تقسيم أراضي يازور الى ١٣٧٨[٢٠] قطعة موزعة على مالكيها كالتالي:

توزيع قطع أراضي يازور حسب جهة الملكية ومعدل مساحة القطعة

جهة الملكية	عدد قطع الأراضي	عدد القطع ٪	مساحة مجموع القطع بالدونم	معدل مساحة القطعة الواحدة بالدونم	عدد المالكين	معدل المساحة للمالك الواحد
سكان يازور	١١٢٤	٨١,٥	٦٨٩٠	٦,١٥	*	*
سكان يافا	٢٣٤	١٧	٢٤٨٦	١٠,٦٢	١٠٤	٢٣,٩
اليهود	٢٠	١,٥	٧٣٢	٣٦,٦	١٥	٤٨,٨

* لـم أستطع استخلاص عدد المالكين من اهل يازور بسبب تشابك ثلاثة أنظمة ملكية في القرية، فمن نظام المشاركة العائلية الى المشاركة غير العائلية ثم الى الملكية الفردية، وفصلها يحتاج الى عملية طويلة ودقيقة تصلح لمشروع طويل الأمد وليس لورقة أوّلية عن القرية.

وبالتدقيق في أحجام قطع الأراضي حسب جهة ملكيتها نجد التالي:

نلاحظ من الجدول التـالي ان معدل ملكيات سكان يازور يقع في القرية في الفئة من ١ ــ ٥ دونمات للقطعة وأقل من ١٠ دونمات لأغلبية سكان القرية، وهذا يعكس نسبة تفتت عالية في الأرض ناتجة عن نظام الوراثة الإسلامي المتبع في أرجاء فلسطين حتى وقتنا هذا. أما بالنسبة لسكان يافا، فمع أنهم يراوحون حول النسب نفسها، الا ان معدل مساحة القطع المملوكة لهم تزيد قليلاً عن معدل سكان يازور. وبالطبع فان هذه الزيادة تصبح واضحة في حالة اليهود، مع أنه يلاحظ أن النسب المئويـة لا تكفي للتدليل أو لتعميم هذه الظاهرة لصغر الأرقام المطلقة.

توزيع قطع أراضي يازور حسب جهة الملكية ومساحة القطعة[٢١]

مساحة القطعة / جهة الملكية	أقل من دونم	من ١ ــ ٥٠٠	من ٥ ــ ١٠	من ١٠ ــ ٢٠ دونم	من ٢٠ ــ ٥٠	أكثر من ٥٠
سكان يازور	١٠٪ (١٠٩)	٤٩٪ (٥٥٤)	٢٤٪ (٢٦٦)	١١,١٪ (١٢٨)	٥,٢٪ (٥٩)	٧٪ (٨)
سكان يافا	٦٪ (١٤)	٤٦٪ (١٠٨)	١٩٪ (٤٤)	١٥٪ (٣٤)	١١٪ (٢٧)	٣٪ (٧)
اليهود	١٠٪ (٢)	١٠٪ (٢)	٥٪ (١)	٢٥٪ (٥)	٣٥٪ (٧)	١٥٪ (٣)
المجموع (١١٢٤) قطعة (٢٣٤) قطعة (٢٠) قطعة						

ومن مجموع قطع الأراضي هذه، وجد أن ٣٧٥ قطعة منها، مزروعة بالحمضيات ملكها حوالى ٢٥٠ ملاكاً من سكان يازورو ٩ ملاكين من خارج القرية (٧ من يافا، واحد من الخليل، وآخر من سكنة أبو كبير/ قرب يافا)[٢٢].

أما توزيع هذه البيارات فكانت كالتالي:

جهة الملكية	عدد البيارات
حامولة الأعمرية	٨٩
حامولة البطانجة	٨٥
حامولة الحوامدة	٨٨
حامولة المصريين	٨٨
سكان يافا وقضائها	٢٠
آخرون	٥
المجموع	٣٧٥

تقسم أراضي القرية من ناحية صلاحيتها للزراعة الى قسمين:

(أ) الأراضي الرملية: وتشكل ما مساحته ربع الأراضي الزراعية، وتوجد هذه الأراضي جنوب غرب القرية؛ حيث تتكون من تلال وهضبات رملية يبلغ ارتفاعها ١٤٠ قدماً، وتصلح لزراعة البطيخ؛ البطاطا الحلوة؛ الفستق، العنب؛ الجميز والحمضيات.

(ب) الأراضي الحمراء (الطينية): وتشكل معظم أراضي القرية، وتزرع فيها أنواع مختلفة من الفواكه؛ الخضروات والحمضيات. وتتميز حمضيات الأراضي الحمراء بأنها الوحيدة الصالحة للتخزين الطويل لغرض التصدير، وتنضج في فترة متأخرة، مما يجعل تجميعها وقطفها متأخراً في العادة. ويذكر مصطفى الدباغ ان مساحة الأراضي المزروعة بالحمضيات في يازور بلغت ٦٧٠٠ دونم منها ٤٥١ دونماً لليهود حسب احصائية ١٩٤٥[٢٣].

كانت حراثة الأراضي تعتمد على الحيوانات، خاصة البغال والجمال، الا في حالة حراثة الأرض لزراعة الحمضيات، حيث استعمل أهل القرية موتورات خاصة استأجروها من شخص يهودي يدعى «اسحق بارانسكي»، من منطقة عيون قارة (المسماة الآن ريشون) لتحفر الأرض بعمق ٨٠ سم.

ولم تعتمد القرية على مياه الأمطار في زراعتها، الا في حالة زراعة الحبوب؛ حيث يذكر مصطفى الدباغ ان معدل الأمطار كان ٥٤٩,٦ ملم سنوياً[٢٤]، وهي كمية مطر كافية، لهذه المحاصيل. أما باقي المحاصيل فقد اعتمدت على مياه الآبار الجوفية المستخرجة بأكثر من ١٤٠ موتوراً انتشرت في أراضي القرية (يقول أهل القرية أن تكلفة الموتور بلغت في ذلك الوقت من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ جنيه فلسطيني، أي ما يقابل انتاج ٨ ــ ١٠ دونمات من الحمضيات لموسم واحد)[٢٥]. أما عملية توزيع المياه، فقد كانت تتم، اما بواسطة القنوات المفتوحة في المناطق السهلية ــ الطينية، أو بواسطة المواسير في المرتفعات والهضاب الرملية.

(ج) **المواسم**: يمتد موسم الحمضيات في القرية من أوائل شهر أيلول (سبتمبر) (الليمون والكريب فروت) حتى أواخر شهر شباط (فبراير) (البلنسية)، أما باقي السنة فكان يستغل في حفر الأرض وريّها وغيرهما من الأعمال الزراعية.

أما موسم الحبوب فكان يمتد من أواخر شهر نيسان (أبريل) وحتى منتصف شهر حزيران (يونيو). وتأتي مواسم الخضروات والفواكه الأخرى خلال الفترات نفسها تقريباً. ويأتي انتاج الخضروات في المرتبة الثانية بعد الحمضيات؛ حيث كان يتم تسويقها في سوق يافا أثناء الموسم. وفي فترات الفراغ المتبقية تعمل النساء في التطريز والأشغال اليدوية، ويجلس الرجال في المقاهي يتجاذبون أطراف الحديث.

(د) **تصريف الإنتاج**: كان يتم تصريف الانتاج الزراعي اما كانتاج طبيعي يستهلك داخل العائلة أو الحامولة، واما كانتاج بضاعي يتم بيعه في سوق يافا، فكانت الحبوب تخزن وتطحن في القرية للاستهلاك المحلي، ويباع الجزء الفائض منها. اما الحمضيات فقد كان «الضمان» هو الشكل الوحيد لتصريفها؛ ففي كل موسم كان يأتي عدد من تجار يافا ليضمنوا مزارع القرية كلها. ويذكر مصطفى الدباغ ان صادرات القرية من الحمضيات بلغت ١٤٠ ألف جنيه فلسطيني حسب احصائية ١٩٤٥[٢٦]. وقد قام أهل القرية بجمع المحصول بالاضافة الى عمال من مختلف المناطق (زادوا عام ١٩٤٥ عن ٤٠٠ عامل سوري؛ يمني؛ مصري وفلسطيني وردوا القرية للعمل فيها)[٢٧]، وانحصرت مهامهم في تجميع ولف الحمضيات وتحضيرها للتصدير في صناديق خاصة، وانتشر استخدام الأطفال في أعمال الحمل والنقل ويذكر ان ما كان يأخذه «الاستفادور» (مسؤول ترتيب الحمضيات في الصناديق) بلغ ٣٥٠ جنيهاً فلسطينياً للموسم الواحد[٢٨]؛ وهو مبلغ كبير مقارنة بمتوسط الأجور في تلك الفترة.

وكان هناك شكلان للضمان: ضمان المزرعة، وضمان الانتاج الصالح للتصدير فقط، الأول أكثر فائدة للفلاح من حيث أن التاجر يضمن الانتاج «مقاولة» مهما كانت نوعيته، أما النوع الثاني، وهو الأكثر انتشاراً، فانه يترك كميات كبيرة من الحمضيات للفلاح كي

يبيعها في سوق يافا بأبخس الأثمان، وكان ضمان الصندوق الصالح للتصدير يساوي ما قيمته ١٥ ــ ٢٥ قرشاً فلسطينياً[٢٩].

وقد ظهر عدد من التجار داخل القرية في السنوات الأخيرة من العقد الرابع، قاموا بضمان بعض بيارات الحمضيات داخل القرية.

ويقول بعض مخاتير القرية أنهم كانوا يستخدمون البرتقال بعد تجفيفه في ايقاد نار «الطابون» خلال فترة الحرب العالمية الثانية عندما قطعت الخطوط البحرية مع أوروبا.

٢ ــ مصادر الدخل غير المرتبطة بالأرض

انتشرت البقالات على جانبي الطريق الرئيسي في القرية، لتبيع السكر والقهوة والدخان والأرز وغيرها من المواد الاستهلاكية الأساسية، ويذكر أهل القرية أنه كانت لديهم: أربعة محلات لبيع اللحوم؛ أربعة حلاقين، وأكثر من عشرة مقاهي (لوجود فترات طويلة من الفراغ بعد انتهاء الموسم الزراعي) بالاضافة الى محل حدادة، وعدد من محلات النجارة. وكان لقرار بلدية يافا ــ في أوائل الأربعينات ــ القاضي بنقل كل المصانع والمعامل التي يمكن أن تحدث ضجة الى خارج المدينة، أثر كبير في نهضة القرية، فهي أقرب القرى الى يافا، وأسهلها اتصالاً بالمدن الرئيسية (يافا، القدس، الرملة)، فأقيم نتيجة لذلك مصنعان للثلج، معمل للأسّرة الحديدية؛ معمل للشوكولاته؛ ٣ مدابغ (احداها لليهود)؛ ٣ معامل نشاء؛ معمل لتصنيع مشتقات الحليب؛ مصنع للنسيج و٣ مطاحن للحبوب، وما عدا المدبغتين ومطاحن الحبوب الثلاث، فقد كانت كل المعامل الأخرى لتجار من يافا.

ويقول بعض سكان القرية ان الكثيرين من متعلمي القرية عملوا في سلك التدريس (داخل القرية وفي مدارس يافا)، والبعض الآخر في وظائف حكومية كالشؤون الاجتماعية، بالاضافة الى أعمال مكتبية أخرى.

وقد أقيمت عام ١٩٤٢، أول جمعية تعاونية باسم «جمعية يازور التعاونية» بهدف استلام وتوزيع معونات حكومة الانتداب خلال فترة الحرب العالمية الثانية، والتي كان يقوم بها المخاتير عادة بهدف انشاء مشاريع تجارية مربحة داخل القرية، واستخدام أرباحها في تحسين الشوارع والمسجد وغيره، الا أن هذه الجمعية استنفرت مخاتير القرية الذين رأوا فيها تهديداً مباشراً لمصالحهم وسلطتهم على الحمايل والقرية، «فتآمروا مع قائمقام» اللد من أجل حلها ونجحوا في ذلك مقابل تقاسم حصصهم من المعونات معه. ويسرد حسن حليلة ذلك بالتفصيل فيقول:

«أثناء فترة الحرب مع الألمان، كان تموين القرية يأتي من سلطات الانتداب، حيث يسلم للمخاتير الأربعة في القرية. وقد كان سكن المخاتير بعيداً عن مركز القرية باستثناء عثمان جبريل، مما حمّل الناس عبئاً في استلام مؤنهم، بالاضافة الى ما يتم من خصميات بحق حصص الناس، خصوصاً الأرامل والضعفاء منهم بحجة أنها تستخدم في مستلزمات الضيافة (مع ان أياً من المخاتير لم يستضف أبداً الا عثمان جبريل).

«في تلك الفترة نفسها، انتقل 'نظمي رصاص' مسؤول الجمعيات التعاونية من مركزه في القدس الى يافا، وفتش عن بيت للسكن في يافا، فلم يجد، فاضطر للسكن في

يازور في بيتي بعد أن عرضت عليه ذلك. المهم ان نظمي اقترح علي انشاء جمعية تعاونية على أساس الصعوبات الماضية، فتم اقتراحها، واقترح انشاء دكان للأعضاء فيه، واستئجار مخازن في وسط البلد لوضع التموين فيها. وتم اللقاء مع مسؤول لواء يافا البريطاني عن طريق صديق في الشؤون الاجتماعية حيث شجع الفكرة، الا أنه حذر من موقف المخاتير، وأمر بتسليم التموين حسب عدد المسجّلين في الجمعية، فتم عمل قوائم التسجيل، وانضم عدد كبير من الناس اليها.

«وعندما حضرت أول قافلة للتموين، وتم توزيع الحصص حسب المفروض، بسهولة وبدون 'خصميات'، تشجع الناس للانضمام اليها، ولم يبق لدى المخاتير الا عدد الأصابع من العائلات، مما جعلهم يذهبون الى قائمقام الرملة، الذي طلب اجتماعاً مع القائمين على الجمعية في يازور، وهدد بأن سلطة المخاتير ستنتهي بهذه الطريقة، وهو لن يرضى عن ذلك، فاقترحوا عليه أن يتسلم المخاتير الأربعة ادارة الجمعية مع ثلاثة أعضاء آخرين ليصل عدد أعضاء الهيئة المسؤولة الى سبعة أعضاء، فأُحرج القائمقام، وقبل بهذا الحل، ولكنه بعد فترة من الوقت وبعد أن سمع اشاعات عن 'الرشوات المقدمة له من المخاتير'، قرر الوقوف ضد الجمعية. وخلال بعض المشاكل تم اعتقال ثلاثة من مؤيدي الجمعية في القرية، حيث تم اخراجهم بعد ذلك بأمر من آمر لواء يافا البريطاني، وهنا بدأت المشاكل تتفجر في القرية، خاصة أيام الجمع بعد الصلاة، وبدأت المشاكل تنتقل داخل العائلات نفسها، بين الأخ واخيه، مما أدّى الى قرار أعضاء الجمعية بحلّها اختصاراً للمشاكل»[٣٠].

التعليم والثقافة

بلغ عدد مدارس القرى في قضاء يافا لعام ١٩٣٠ ــ ١٩٣١، ٣٥ مدرسة حكومية للذكور، منها ١٩ مدرسة ابتدائية كاملة (حتى الصف السابع[٣١])، كان منها مدرسة يازور الابتدائية، وقد تأسست هذه المدرسة عام ١٩٢٠ بمعلم واحد بعد أن تقاسم أهل القرية وحكومة الانتداب تكاليف بنائها. ثم انتهت عام ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨ بـ ٩ معلمين تدفع القرية لاثنين منهم، وبعدد من الطلاب بلغ ٤٣٠ طالباً. وقد بلغت مساحة المدرسة ٢٠ دونماً، وضمت مكتبة اتسعت لـ ٥٨٣ كتاباً[٣٢]، وكان الطالب ينهي دراسته فيها، ثم يكمل تعليمه في مدارس يافا الثانوية.

أما مدرسة البنات، فقد تأسست عام ١٩٣٣ (ابتدائية حتى الصف الرابع)، وبلغ عدد طالباتها ١٠٦ طالبات لعام ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨، ومعلمتين تدفع القرية لأحداهن، ومكتبة تضم ٩٠ كتاباً[٣٣].

وقد قدر عدد الملمين بالقراءة والكتابة من رجال القرية عام ١٩٤٥ بـ ٥٠٪ ومن نسائها بـ ٥٪ فقط[٣٤]. ومن الملاحظ حسب الاحصائيات السابقة (في حال كونها صحيحة) عدم وجود معارضة واسعة لتعليم الفتيات الابتدائي والذي قد يكون بسبب وجود المدارس داخل البلدة وتحت أعين الأهل، والتأثيرات الثقافية التي سببها قرب القرية من مدينة يافا، والاتصال الدائم بسكانها[٣٥]، وذكر أحد المتعلمين من القرية أنه كانت تصل القرية يومياً جريدتا «الجامعة الاسلامية» و«الصريح» من يافا.

أهل يازور والسياسة

شارك العديد من رجال القرية وشبابها في النشاط السياسي المعادي للوجود الانكليزي والصهيوني على الأرض الفلسطينية، وقتل العديد منهم في مظاهرات يافا خلال الثلاثينات والأربعينات؛ يقول أهل يازور في احدى أغانيهم:

نهار الجمعة نزلوا الاثنين — علي بسيوني وعبد الله حسين*
يا كاظم باشا ما تنام الليل — راحوا شابين بيسووا مليونين
وأنا شبدي أبكي مش طالع بيدي — عايوسف الغوطي ومحمد زيد**
الله يجازي دولة الانكليز — عدمت الشباب من غير قانون
ناري يا ناري، ناري عبلادي — هالحكم الظالم أحرق فؤادي
هيا للعلم هيا للضاد — وأعلوا علّوا في العالمين
سجن الحكومة ما عدنا نهابو — ولو أن الظلم ضارب أطنابو
هذا وطنّا واحنا أحبابو — واعلوا علّوا في العالمين

وقالوا أيضاً:

يا ولاد العرب شدوا هالخيل — شرعاً ما نقبل حكم صمويل
يا ولاد العرب لمّوا الفرود — شرعاً ما نقبل حكم اليهود
وهذا الحج أمين*** جنّد جنود — ويا أولاد العرب ما تنهمّون[٣٦]

وخلال معارك ١٩٤٨، أقفلت القرية الطريق الرئيسي المار بالقرية، وقسموا حماية البلدة على الحمايل الأربع، كل على جهة من القرية، وشرعوا أبواب البيوت لتكون طريقاً مفتوحاً للمسلحين بعيداً عن مرمى أسلحة القوات الصهيونية. وقد هاجمت العصابات الصهيونية القرية أكثر من ١٨ مرة، ودمرت معظم المصانع والمعامل فيها بالاضافة الى بعض البيوت النائية، الا أنهم لم يستطيعوا دخولها، فاضطروا لاحتلال قرية سلمة المجاورة التي صمد أهلها صموداً رائعاً، لكنها مالبثت أن سقطت، فاضطر أهلها الى الهجرة الى يازور؛ حيث رحل الجميع باتجاه اللد والرملة، وتم اخلاء القريتين، ويذكر مصطفى الدباغ أن خسائر منظمة الأرغون وحدها في قرى سلمه ويازور وحولون كانت ١٦٣ قتيلاً و ٤٦٠ جريحاً[٣٧].

خلاصة

من الواضح أن قرية يازور هي احدى القرى الفتية على الساحل الفلسطيني، ذات الارتباط القوي بمدينة يافا، وبالقرى الفلسطينية المجاورة. وقد كان لعامل وجودها بالقرب من مدينة يافا الكبيرة والساحلية، ووقوعها على الطريق الاستراتيجي الواصل بين يافا والقدس، واعتمادها في حياتها الاقتصادية على الزراعة البضاعية (الحمضيات) المعتمدة

---

* شهيدان من يازور في مظاهرة يافا في ١٩٣٣/١٠/٢٧، والتي بلغ عدد الذين استشهدوا خلالها ٣٠ شخصا وعدد الجرحى ٦٠.

** شهيدان آخران من يازور في المظاهرة نفسها.

*** الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين أيام الحكم البريطاني.

على المياه الجوفية، دور في خلق امكانية واسعة للتغيير داخل القرية، نرصد منها التالي:

أولاً ــ على صعيد التصنيف الاجتماعي، اكتسبت الكثير من الشرائح والطبقات حركة مستمرة على صعيد علاقات انتاجها، وعلى صعيد وعيها وثقافتها، وبدأت ملامح طبقة جديدة بالنشوء من العمال الزراعيين الموسميين ــ العاملين بأجر نقدي، وغير الزراعيين الذين عملوا في معامل يازور والحرف المختلفة في مدينة يافا. ومن الجدير بالذكر هنا أنه كان هناك عدد كبير من العمال الزراعيين الذين عملوا في مدرسة «نيتر» الزراعية المقامة على أرض القرية.

ثانياً ــ تشكل انتاج القرية الزراعي في السنوات الأخيرة على أسس بضاعية (الحمضيات بالأساس)، والذي شكّل حلقة متقدمة عن انتاج القرية الطبيعي، ووفر امكانية ــ ولأول مرة ــ لتراكم رأسمال نقدي عند بعض سكان القرية.

ثالثاً ــ استخدام الموتورات والمواسير الحديثة والقنوات المبنية بالأسمنت، كان يعني تقدماً ملحوظاً في استخدام التكنيك الزراعي، مقارنة بالأسلوب التقليدي القديم منخفض الانتاجية.

رابعاً ــ شكّلت ظاهرة تفتت الأرض أحد العوائق الهامة أمام أي تطوير لاحق للأساليب الزراعية، لما يعنيه التفتت من ضآلة الرأسمال المستخدم في الزراعة وزيادة دور اليد العاملة الزراعية، خاصة العائلية منها.

خامساً ــ وجود عدد كبير من المتعلمين وبدرجات عالية في القرية، ووجود الجرائد بشكل يومي، أعطى مجالاً واسعاً لمشاركة أهل القرية في الأحداث الوطنية والسياسية ذات الأهمية، من المشاركة في المظاهرات الى حمل السلاح للدفاع عن أرض الوطن.

سادساً ــ وجود عدد كبير من المعامل ومحلات البقالة المختلفة، والتي شكل عددها مؤشراً هاماً على كمية النقد المتداول، وسرعة دورته ووجوده كفائض عن حاجات السكان الأساسية.

لقد كانت هجرة عام ١٩٤٨ مبعثاً درامياً لندم أهل القرية خلال أكثر من ثلاثين سنة مضت، وما زال الكثير منهم يردد أغاني الغربة والبعد الحزينة ويقولون:

وأنا لودعك يا دار رايح ... غريب وعابلاد الناس رايح
ولك يا عين فكّ من المنايح ... على شاب غدا تحت التراب
وأنا لودّعك يا دار أروح ... غريب وعابلاد الناس تروح
ولك يادار عيني تناغيك ... ولك يا دار وين اللي بقوا فيك[٣٨]

---

(١) روز ماري صايغ، **الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة** (ترجمة خالد عايد)، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.

(٢) مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين**، الخليل وبيروت: رابطة الجامعيين ودار الطليعة، الجزء الأول، القسم الأول، ص ٢٧٩.

(٣) **المصدر نفسه**.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٨٠.

(٦) Michal Avi-Yorah, *Encyclopedia of Archeological Excavations in the Holy Land* Jerusalem: Vol. 1, Jerusalem: 1975, pp., 172-176.

(٧) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٥.
(٨) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٣.
(٩) **المصدر نفسه**.
(١٠) **المصدر نفسه**.
(١١) **المصدر نفسه**، ص ١١٩.
(١٢) المصدر: **دفتر مواليد القرية** بتسجيل خطي من المختار لمواليد القرية حسب الشهر والسنة.
(١٣) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٩.
(١٤) **زكية حليلة**، (٦٧ سنة).
(١٥) **محمود مقدادي**، (٧٠ سنة).
(١٦) **خضرة حليلة**، (٨٢ سنة، توفيت عام ١٩٨١).
(١٧) مصطفى الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٥.
(١٨) **المصدر نفسه**.
(١٩) المعلومات هذه حصيلة جمع مجمل ملكيات الأرض المسجلة في **دفتر أراضي القرية**.
(٢٠) **المصدر نفسه**.
(٢١) **المصدر نفسه**.
(٢٢) **محمود مقدادي**.
(٢٣) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٣.
(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٠٥.
(٢٥) **محمود مقدادي**.
(٢٦) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٥.
(٢٧) **خضرة حليلة ومحمود مقدادي**.
(٢٨) **محمود مقدادي**.
(٢٩) **المصدر نفسه**.
(٣٠) **حسن حليلة**، (٦٥ سنة).
(٣١) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٦.
(٣٢) **المصدر نفسه**.
(٣٣) **المصدر نفسه**.
(٣٤) **المصدر نفسه**.
(٣٥) **حسن حليلة**.
(٣٦) **زكية حليلة**.
(٣٧) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٦.
(٣٨) **زكية حليلة**.

خليل بيدس
ومسارح الأذهان وفن القصة

د. أحمد أبو مطر

يؤكد الاستقراء الموضوعي أن فلسطين لم تتخلف في ميدان الفن القصصي عن بقية الأقطار العربية، بل سبقت العديد منها في هذا المجال. ومن أقدم الأخبار علاقة بهذا الموضوع ما أورده الأب لويس شيخو[١] في ترجمته لميخائيل بن جرجس عورا، فقد قال عنه: «مولود في عكا عام ١٨٥٥ ومات في نابلس... ومن أخباره روايات مختلفة». ويذكر الدكتور محمد يوسف نجم[٢] أنه قد نشر في جريدة الأهرام المصرية، عام ١٨٧٦، رواية «البنون في حب مانون». ويبدو أن علاقة قوية كانت له بالصحافة؛ إذ يذكر شاكر مصطفى[٣] أنه أنشأ مجلة في باريس اسمها «الحقوق». ومن هذه الأخبار، ما ذكر أن رشيد الدجاني اختار رواية «ابنة الكاهن» أو «يقظة الجيش» فعرّبها؛ وهي رواية أدبية اجتماعية غرامية، وموضوعها انتقاد أساليب بعض الكتاب في تأليف الروايات على اختلاف مواضيعها[٤].

خليل بيدس ومجلته النفائس

وفي هذا السياق، تبدو جهود خليل بيدس، تستحق الدراسة والتقييم، كي يوضع صاحبها في مكانه اللائق به، من خلال هذه الجهود التي تثبت الدراسة العلمية أنها رائدة في ميدانها، سواء في فلسطين أم في الأقطار العربية مجتمعة. ومن المعلومات التي قام بجمعها الدكتور ناصر الدين الأسد[٥]، نعرف ان خليل بيدس، ولد عام ١٨٧٥ في مدينة الناصرة، ودرس في دار المعلمين الروسية بالناصرة ست سنوات، ثم أُرسِل مديراً للمدرسة الروسية الابتدائية في حمص بسوريا؛ حيث أمضى فيها سنتين، ثم نقل إلى

* مسارح الأذهان، مجموعة أدبية فنية روائية في حقيقة الحياة، لخليل بيدس. صدرت طبعتها الأولى عن المطبعة العصرية بمصر عام ١٩٢٤، وأصدر الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين طبعتها الثانية في بيروت (تموز — يوليو ١٩٨١).

المدرسة الروسية الابتدائية في بسكنتا بلبنان؛ حيث درّس ميخائيل نعيمة. ثم عاد بعد ذلك الى حيفا، ومارس التعليم مدرساً للغة العربية في مدرسة المطران الانكليزية في القدس حتى عام ١٩٤٥؛ حيث أُحيل على التقاعد. وبعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، هاجر إلى عمّان بشرق الأردن، ومكث فيها فترة انتقل بعدها الى بيروت؛ حيث توفي فيها عام ١٩٤٩.

تأثر خليل بيدس بسنوات دراسته في دار المعلمين الروسية التي أمضى فيها ست سنوات؛ إذ «كانت الدروس تلقى بالروسية، ما خلا اللغة العربية وأدبها والتاريخ العام، والتعليم المسيحي»[٦]. ومن الطبيعي أن تهتم هذه المدرسة بتدريس اللغة الروسية والأدب الروسي على أيدي معلمين من الروس، أو من العرب الذين تخرجوا من معاهد روسيا، كما يبدو من حديث ميخائيل نعيمة، الذي التحق بالمدرسة عام ١٩٠٢، أي بعد تخرج خليل بيدس منها بخمس سنوات تقريباً. يقول ميخائيل نعيمة[٧] عن جو المدرسة الذي كان قد تأثر به أستاذه خليل بيدس من قبله.. «.. ما إن تمكنت إلى حد ما من قواعد اللغة الروسية، وحفظت قسطاً لا بأس به من مفرداتها، حتى انطلقت أطالع في المجلات الروسية التي كانت تصلنا، واقتحم كتاباً من عيار ديستوفسكي وتولستوي... إلا أن مطالعاتي الروسية، وإن تركت في قلبي غصّة بسبب نقص معارفي اللغوية، لم تلبث ان أثارت إعجابي بالأدب الروسي، وحسرتي على الأدب العربي بالنسبة اليه، فقد تكشف لي فقرنا الفاضح إلى أدب ينبع من الحياة وأدباء لا يتلهون بالقشور عن اللباب. ومن بعد أن كنت أحسد الكثير من أدبائنا وشعرائنا المعروفين في ذلك الزمان وأتمنى لو أكون كواحد منهم، بت أخجل بهم وأتمنى لو أستطيع أن أكتب كما يكتب هؤلاء الروس». إن هذا الجو الذي عاشه خليل بيدس، قبل تلميذه ميخائيل نعيمة، جعله يوجه عنايته نحو الأدب الروسي بالذات، مكرساً مجلته «النفائس» إلى نقل روائعه إلى اللغة العربية وقرائها. وقد أثرت المدارس الروسية وأساتذتها الروس في إشاعة هذا الجو الذي أوجد العديد من الفلسطينيين الذين يترجمون عن الروسية ويعرفون بالأدب الروسي*. كما قامت هذه المدارس التي كانت منتشرة في أنحاء فلسطين وبلاد الشام بلفت الأنظار الى الأدب والثقافة الروسية، والرواية بشكل أساسي، وبالتالي أثرت في نشأة الرواية الفلسطينية معتمدة على نظيرتها في الأدب الأوروبي؛ اذ «لم يكن بإمكان التراث القديم، على ما فيه من روعة وطرافة وأصالة، أن يرضي حاجات البورجوازية الجديدة النامية، أو يتلاءم معها. إنه يعبر عن مجتمع من القرون الوسطى، وعن مثل في الحياة متصلة بأنماط من الحكم وعلاقات في الاقتصاد والمجتمع بدأت في الاضمحلال، وبدأ التطور الاجتماعي يقود إلى غيرها»[٨].

---

* من هؤلاء، غير بيدس، انطون بلّان. وقد ورد في مجلة **النفائس**، الجزء السابع من السنة الرابعة لعام ١٩١٢، أنه عرّب عن الروسية رواية اسمها: «في سبيل الحب». كما أنه من المعروف أن نجاتي صدقي عرّف بأعلام الأدب الروسي فنشر، في سلسلة «اقرأ» الصادرة عن دار المعارف بمصر كتباً عن كل من: بوشكين عام ١٩٤٥ وتشيكوف عام ١٩٤٧ وغوركي عام ١٩٥٦.

مجلة النفائس

أنشأ خليل بيدس مجلته: «النفائس» في حيفا عام ١٩٠٨، فقد صدر العدد الأول منها في تشرين الثاني (نوفمبر) من ذلك العام، ووصفها بأنها «مجلة لطائف وفكاهات». وهذا الوصف يتلاءم مع تلك النظرة التي كانت سائدة آنذاك للقصة، فأغلب المجلات كانت تفرد لها باباً تسميه الفكاهات[٩]. ويرجع هذا التستر والتمويه إلى النظرة المعادية للقصة والقصاصين؛ مما حدا بمجلة «المقتطف»، في بادىء الأمر، إلى أن تحجم عن نشر القصص، وحثت المربين وأولياء الأمور أن يبعدوا الشبان والشابات عن قراءة القصص الباطلة التي تفسد الأخلاق[١٠]، وقد نشرت تحذيرها تحت عنوان: «ضرر الروايات والأشعار الحبية»... ومحمد حسين هيكل نفسه، عندما نشر روايته «زينب» لأول مرة عام ١٩١٤، لم يطلق عليها اسم «رواية»، وانما اعتبرها «مناظر وأخلاق ريفية» بقلم «مصري فلاح»، وظل ينتظر حتى عام ١٩٢٩، عندما تقبلت البيئة أن يضع اسمه عليها[١١]. ويقول يحي حقي ان الذي دفعه الى عدم وضع اسمه عليها في عام ١٩١٤ يعود الى احتفائه، وهو يصور حاضر الناس في زمانه، بعاطفة الحب والتغني بها؛ فهذا الحديث عن الحب لا تأليف القصة هو الذي يعاب عليه. وكما هو واضح، فان عام ١٩٠٨ يعتبر فترة متقدمة زمنياً لظهور مجلة خاصة بالقصة في فلسطين، إذا ما قورنت بأقطار عربية أخرى سبقت في ميدان الأخذ بأسباب الحضارة الحديثة كمصر ولبنان. كان لدى بيدس إحساس خاص بأهمية الفن الروائي وتأثيره، فهو يقول، في العدد الأول من مجلته: «... وبعد، فلا يخفى ما للروايات، على اختلاف مواضيعها، من التأثير الخطير في القلوب والعقول حتى اعتبرت أنها من أعظم أركان المدنية، بالنظر الى ما تستبطنه من الحكمة في تثقيف الأخلاق، وما تنطوي عليه من العبر والمواعظ في تنوير الأذهان. ولما كان لها هذا المقام الرفيع، وكان لجميع الطبقات من خاصة الناس وعامتهم شغف بأمرها وإقبال غريب عليها، عقدنا النية على اصدار هذه المجموعة، نضمنها من الروايات الأدبية والفكاهات العصرية، وغير ذلك من النوادر واللطائف ما يتوق إلى مطالعته والتفكه بتلاوته كل أديب»[١٢]. وكان أول ما نشره قطعة بعنوان: «ثمانية مشاهد» أطلق عليها اسم رواية واقعية، استغرقت عشر صفحات، وتدور حول زواج الملكة «حنة»، حاكمة قشتالة، عام ١٤٩٦، من الدوق فيليب برنس هابسبورغ، حسب تعبيره[١٣].

استمر إصدار بيدس لمجلته «النفائس» في حيفا لمدة عامين، ثم بدأ يصدرها في القدس، في بداية السنة الثالثة (كانون الثاني ــ يناير، ١٩١١)، وظلت تصدر في القدس ثلاث سنوات حتى نهاية عام ١٩١٣، ثم انقطعت حيناً، حتى أعاد إصدارها في حيفا عام ١٩١٩ لمدة عام واحد، ثم توقفت نهائياً[١٤]. وطوال فترات صدورها، ظل بيدس يوجه جُلّ اهتمامه للرواية، ينشر في كل مجلد منها رواية مسلسلة، في الغالب، مترجمة عن الروسية. ففي أعداد المجلد الأول (١٩٠٨) نشر رواية الكاتبة الانكليزية مارلي كورلي: «تحت نير السلطة» عن ترجمة ز. جورا فسكايا الروسية لها، ونشرها بعنوان: «شقاء الملوك»؛ وذلك قبل أن يصدرها مستقلة في طبعة ثانية عام ١٩٢٢. وبالاعتماد على دليل الكتاب العربي الفلسطيني[١٥]، وما أورده الدكتور ناصر الدين الأسد[١٦]، نرى أن لخليل بيدس أربعة

وثلاثين مؤلفاً في الرواية والتاريخ والكتب المدرسية وخلافها. وقد وردت، ضمن هذه المؤلفات، الروايات التالية، وأغلبها مترجم:

١ ــ ابنة القبطان، لبوشكين، جريدة المنار، بيروت ١٨٩٨.

٢ ــ القوزاقي الولهان، رواية مترجمة، نشرت في جريدة لبنان لصاحبها ابراهيم الأسود، في سنتها السابعة، بيروت عام ١٨٩٨، ثم طبعت مستقلة عام ١٨٩٩.

٣ ــ الطبيب الحاذق، بيروت ١٨٩٨.

٤ ــ شقاء الملوك، للكاتبة الانكليزية مارلي كورلي، ترجمها عن الروسية بعنوان: «شقاء الملوك»، ونشرت مسلسلة في أعداد المجلد الأول من النفائس (١٩٠٨)، ثم ظهرت في طبعة مستقلة عام ١٩٢٢ عن مطبعة دير الروم بالقدس.

٥ ــ أهوال الاستبداد، لتولستوي، المطبعة الوطنية، حيفا ١٩٠٩.

٦ ــ الحسناء المتنكرة، للايطالي اميل سلفاري، صدرت ملحقة بالمجلد الثالث من النفائس العصرية (١٩١١)، ثم طبعت ثانية عام ١٩٢٥.

٧ ــ هنري الثامن وزوجته السادسة، للكاتبة الألمانية ف. ملباخ، صدر القسم الأول منها عام ١٩١٢ في المجلد الرابع من مجلته النفائس، وصدر القسم الثاني، عام ١٩١٣، ملحقاً بالمجلد الخامس، ثم صدرت في القدس عام ١٩٢١.

٨ ــ العرش والحب، القدس ١٩٢١.

٩ ــ الوارث، رواية مؤلفة، القدس ١٩٢٠.

١٠ ــ حنا كارنين، [أنّا كارنينا] لتولستوي، أعلن عنها في الجزء السابع من السنة الخامسة من مجلته النفائس، على أنها ستكون هدية السنة السادسة للمشتركين، واعتبرها أشهر روايات الفيلسوف تولستوي، بل أشهر الروايات الفلسفية الاجتماعية على الاطلاق.

١١ ــ الشاب المنتصر، القدس ١٩٤٥.

ونتيجة للظروف السياسية التي مرت على الوطن الفلسطيني بعد عام ١٩٤٨، ضاع أغلب نتاج بيدس الروائي وغيره؛ اذ لم أعثر له في أغلب المكتبات العربية على غير ما وجدته في دار الكتب المصرية:

١ ــ المشوه، ترجمة عن فيكتور هيغو.

٢ ــ هنري الثامن وزوجته السادسة، معربة عن ف. ملباخ. دار الأيتام السورية القدس ١٩٢٢.

٣ ــ أهوال الاستبداد، معربة عن تولستوي، القاهرة، المطبعة العصرية ١٩٢٧.

٤ ــ مسارح الأذهان (مجموعة قصص) مؤلفة. القاهرة، المطبعة العصرية ١٩٢٤.

٥ ــ شقاء الملوك، معربة عن مارلي كورلي (رواية أدبية غرامية) مطبعة دير الروم، القدس ١٩٢٢.

٦ ــ العرش والحب، مترجم. دار الأيتام السورية، القدس ١٩١٤*.

---

* أما روايته المؤلفة الوحيدة: «الوارث»، فلم أتمكن من العثور عليها، لا في المكتبات ولا عند أصدقائه. وفي مجال القصة، ورد في دليل الكتاب العربي، ص١٦، أن له مجموعة أقاصيص تحت الطبع اسمها «أحلام الحياة».

إن تعدد مؤلفات خليل بيدس، وتنوع موضوعاتها، يجعلنا نرى فيه محركاً أساسياً فعالاً في ميدان الحركة الثقافية في فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين؛ إذ ألف في الرواية والتاريخ وتدريس العربية والصرف والآثار والتربية، ومارس التعليم، وكتب في الصحافة، وألقى المحاضرات والندوات. ان هذا النشاط الغزير المتنوع، يضع أمامنا شخصية فذّة، تحتاج إلى الدراسة والتنويه، وإعادة نشر أعمالها التي لم يطلع جيلنا إلا على القليل منها.

مسارح الأذهان

«مسارح الأذهان»، المجموعة القصصية لخليل بيدس التي وصفها بأنها «مجموعة أدبية فنية روائية في حقيقة الحياة»، صدرت طبعتها الأولى عام ١٩٢٤، عندما نشرها في مصر الياس انطون الياس صاحب المكتبة العصرية، وأصدر الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين طبعتها الثانية في تموز (يوليو) ١٩٨١، ضمن سلسلة إحياء التراث الثقافي الفلسطيني. وسنتناول هذه المجموعة من ناحيتين، الأولى: آراء خليل بيدس في فن الرواية ومكانتها وكتابها؛ وهي الآراء التي وردت في مقدمته للطبعة الأولى (ص ٩ ــ ١٦). والثانية: دراسة قصص المجموعة ذاتها.

١ ــ **آراء بيدس النظرية:** تبدو الآراء النظرية التي أوردها خليل بيدس في مقدمته لمجموعته القصصية، تنظيرات مهمة متقدمة، اذا نظر اليها في اطار الزمن الذي كتبت فيه، وهو عام ١٩٢٤، والظروف الأدبية والاجتماعية السائدة آنذاك. ويظهر منها أن الفن الروائي أصبح له من التقدير والاحترام، ما حدا بخليل بيدس أن يشيد بفن الرواية، ويهاجم المتطفلين عليه الذين أساؤوا إليه بالترجمة حيناً والتأليف حيناً آخر، كما يبدو منها الغيرة الأكيدة لديه على هذا الفن الأدبي الناشىء، وطموحاته في أن يقوم هذا الفن بدور مهم في تطوير المجتمع وتقويم أهدافه. ان أهم هذه الآراء والمواقف تبدو في ما يلي:

(أ) **إحساسه المبكر بأهمية الرواية ودورها:** يقول خليل بيدس: «لا يجهل أحد ما للروايات من الشأن الخطير والمقام الرفيع بين سائر كتب الأدب عند جميع الأمم؛ فهي أعظم أركان المدنية، وفي مقدمة المطبوعات انتشاراً وتداولاً، وأشدها رسوخاً في النفس والقلب، وأثبتها أثراً في الأخلاق والعادات، وأعظمها عاملاً في الهدم والبناء، لأن فيها تمثيلاً لمظاهر الحياة وصورها من خير وشر، وفضيلة ورذيلة، وعدل وجور، وصدق وكذب... وفيها وصف أحوال الأمم، وعبر الزمان، وحوادث الحب والغرام، والحرب والسلام»[١٧]. ان هذه النظرات في طبيعة فن الرواية، تعتبر متقدمة وجريئة وفي غاية الأهمية، إذا أخذنا في الاعتبار أنه يجهر بها في فلسطين عام ١٩٢٤.

(ب) لمن يكتب الروائي؟ يقول خليل بيدس: «...الروائي يكتب للعامة، وهم السواد الأعظم من كل أمة، يكتب للنفوس الحائرة، والقلوب المتألمة. يكتب للنفوس الجائعة والقلوب الظمأى. والعامة يميلون إلى الرواية لأنها كتابهم ورفيقهم وعشيرتهم، وهي أجمل ما يتلهون به في ساعات فراغهم، وأفضل ما يرتاحون لمناجاته في خلوتهم، وأنجع ما يتوسل به لإصلاح عاداتهم وتثقيف أخلاقهم، وأعذب مورد يستمدون منه البصائر»[١٨]. ويتضح أن هذا الرأي، على أهميته، لا يزال يرى أن من مهمات الرواية التسلية والترفيه؛ فهي

«أجمل ما يتلهون به في ساعات فراغهم»؛ وهو من مخلفات البدايات الأولى لنشأة الفن الروائي، في الوطن العربي، حيث كان تيار التسلية والترفيه مسيطراً وسائداً، ونتيجة للأثر ذاته، وصف بيدس مجلته النفائس، كما مرّ بنا، بأنها «مجلة لطائف وفكاهات»، وكان ينشر في أعدادها حلقات الروايات التي يترجمها، قبل نشرها كاملة في كتاب مستقل؛ مما يعني أن هذه الروايات عنده، لم تتخلص بعد من مفهوم الترفيه والتلهي.

(ج) **من هو الروائي الحقيقي في نظره؟** يقول خليل بيدس: «...الروائي، ان لم يعاشر العامة ويدرس أحوالهم، أو لم يكن منهم يعش بينهم، أو لم تكن فيه قوة التصور ومهارة التصوير وبراعة الوصف، ولم يكن فيه النظرة الأدبية الصادقة الى كل حادث، والارتياح التام بل الكلف التام ببحثه.. فليس بروائي عبقري... وهو ان لم يقرأ مئات الروايات ومئات التواريخ، ولم يطلع على حوادث الكون ويلج كل مجتمع، ويدرك معنى الحياة وأسرارها وأساليبها، وينتزع غرض روايته من حوادث الحياة وطبيعة الإنسان، ويجعلها منطقية على الحقيقة والواقع فليس بروائي متفنن. وهو إن لم يكن نبياً يرى ببصيرته ما لا يراه غيره، وان لم يكن شاعراً يحلق في سماء الخيال، ولم يكن عالماً اجتماعياً يعلم الأحوال ويطلع على كل شأن من الشؤون فليس بروائي ماهر... فالروائي الحقيقي العبقري المتفنن هو من عاش للفن، وكتب للفن، ومات في سبيل الفن»[١٩]. ان هذه الآراء والنظرات تذكرنا بما هو معروف عن روائيين كبار أمثال بلزاك وزولا؛ اذ كانوا يقومون بجمع المعلومات والاحصاءات والتقارير عن الموضوعات والشخصيات التي يودون معالجتها روائياً. وهو بصدد كتابة روايته «جرمينال»، ذهب اميل زولا الى المناجم؛ حيث عاش بين عمالها، وعانى على الطبيعة معاناتهم القاسية، كما أن الإحساس الصادق بالموضوع جعل فلوبير يقول عن الصفحات التي وصف فيها انتحار «مدام بوفاري» بأنه شعر ــ فعلاً ــ بطعم السم في حلقه، أثناء كتابة مشهد الانتحار ووصفه له، وهو قريب مما قاله بلزاك عن وصفه لمعركة «واترلو» من أنه عند الكتابة، كان يخيل اليه أنه يسمع أصوات المدافع وانفجارات القنابل. ان مطالبة خليل بيدس للروائي بأن يكون شاعراً ونبياً وعالماً من علماء الاجتماع، لا يبتعد عن قول البيريس عندما تنبأ بأن فن الرواية سوف يحل محل الفنون الأدبية جميعها، وذلك في قوله: «ان الرواية لتقوم بدور الكاهن المعرف، والمشرف السياسي، وخادمة الأطفال، وصحافي الوقائع اليومية والرائد، ومعلم الفلسفة السرية، وهي تقوم بهذه الأدوار كلها في فن عالمي يهدف الى أن يحل محل الفنون الأدبية جميعاً، ويمكن أن يكون في أيامنا شكلاً معمماً للثقافة»[٢٠]. وهذا يدل دلالة واضحة على اتساع رؤية بيدس، وأفكاره المتقدمة بخصوص أهمية الفن الروائي، ومدى تأثيره، وقدرته على الكشف والتعبير، وبالذات اذا أخذنا في الاعتبار الزمن المتقدم (١٩٢٤) الذي كوّن فيه هذه المفاهيم النظرية، لفن من الفنون الأدبية الجديدة في حياتنا الأدبية.

(د) **ما هي شروط الرواية الحقيقية؟** يرى بيدس أن «الرواية الحقيقية الفنية هي التي ترمي الى المغازي الحكيمة أو الأغراض الأدبية، الى تمجيد الفضائل، أو التنديد بالرذائل، الى تهذيب الأخلاق وتنوير العقول وتنقية القلوب واصلاح السيرة... التي تبقي أثراً في نفس القارىء، وتحدوه على الأمل، وتقوده في سبيل الرقي الأدبي والحب النقي...

ان رواية ولو صغيرة، تجلى فيها جمال الفن فامتزجت بأجزاء النفس لخير من المئات من أمثال تلك السلع التافهة التي يتاجر فيها بعض المشعوذين... ولا شك أن قيمة الرواية هي فيما تتضمنه من الفائدة، وتتوخاه من العبرة»(٢١).

ان هذه الآراء، وتلك المواقف، من فن الرواية، تكتسب أهمية بالغة، وهي تفسر الإخلاص الكبير الذي أبداه بيدس لفن الرواية؛ مما جعله ينجز فيه العديد من الأعمال التي سبق ذكرها.

٢ ــ قصص المجموعة: اذا نظر الدارس المعاصر لقصص هذه المجموعة، من خلال المفاهيم النقدية الحديثة التي وصل اليها نقد القصة القصيرة، والبنى الفنية التي حققها هذا الفن، فانه ــ لا محالة ــ مصاب بدهشة كبيرة لتخلف مستواها الفني، وخلطها بين أشكال متعددة من التعبير. لذلك فان قارىء هذه المجموعة، وناقدها، عليه أن يتذكر دوماً أثناء سياحته فيها، أنها كتبت عام ١٩٢٤، أي قبل أكثر من نصف قرن؛ حيث كانت القصة القصيرة فناً جديداً كل الجدة على الأدب العربي، لم تُؤصَّل قواعده الفنية بعد، وكل عمل أدبي يقرأ معزولاً عن سياقه التاريخي، لا يبدو شديد التأثير، كما قال فرانك أوكونور عن «معطف» غوغول. ضمن السياق التاريخي البعيد عن مفاهيمنا النقدية المعاصرة، يلاحظ أن خليل بيدس، كان لا يفرق بين الرواية والقصة القصيرة، لذلك فهو يسمي مجموعته «أدبية فنية روائية»، أو بمعنى آخر، فان القصة والرواية كان لهما، عند كتاب تلك المرحلة، المفهوم نفسه، رغم أن بيدس بالذات، عرف الأدب الروائي الروسي عن كثب، وقدم العديد من الروايات الروسية مترجمة بتصرف في مجلته النفائس، أو في طبعات مستقلة. ضمن مفاهيم السياق التاريخي ذاته، نلاحظ أن بيدس يخلط بين القصة القصيرة، والحكاية، والخاطرة الوجدانية، والمقالة... لذلك فانه من الصعب العثور على قاسم مشترك بين هذه الأشكال، اذ أن عنصر الطول ــ كحد أدنى ــ يتذبذب من قطعة إلى أخرى... إلا أن الدارس لا يعدم قاسماً مشتركاً بينها، وهو في الموضوع وليس في الشكل، وقد أشار اليه المؤلف في تعريفه لهذه المجموعة، بأنها «مجموعة... في حقيقة الحياة». «حقيقة الحياة» هي المحور الأساس الذي دارت حوله المجموعة، أياً كانت الأشكال الفنية التي توختها، ولما كانت هذه الأشكال متعددة، تقترب حيناً من القصة وتبتعد حيناً آخر، يصبح الموضوع «حقيقة الحياة» هو المدخل الأوضح لدراسة المجموعة.

ما هي المحاور الموضوعية التي كانت محط اهتمام بيدس، ودارت ــ بالتالي ــ حولها مجموعته؟ في البداية، يلاحظ شغف بيدس بالتاريخ، لذلك فهو يختار العديد من موضوعات المجموعة من لقطات تاريخية، لتخدم غرضاً حياتياً ترمي اليه، أو لتقديم اللقطة التاريخية لذاتها، دون أن يقفل الخاتمة أمام امكانية اسقاط معاصر ــ في زمنه ــ لهذه اللقطة. فمن التاريخ اليوناني، استقى اطار القطع ــ القصص: «أين الحقيقة» و«آلهة الجمال» و«الصدى» و«محاورة بين الآلهة». ومن التاريخ الفرعوني: «الثور المقدس» و«المومياء». ومن التراث البوذي: «حجر الألماس». ومن التاريخ الفرنسي: «الأب». ومن التاريخ الايراني: «حجر الفلاسفة»، ومن التاريخ العربي ــ الإسلامي: «جنون الحب». وفي أكثر من مكان، يشير صراحة في الهامش الى الاطار التاريخي الذي استقى منه أحداث القصة؛ يقول عن «جنون الحب»: «بنيت هذه الرواية على حادث حقيقي وقع في

قرطبة عاصمة الدولة الأموية في الأندلس في أيام السلطان عبد الرحمن الثالث (الخليفة الناصر) الذي ولي الملك سنة ٩١٢م»[٢٢]. وعن «الأب»، يقول: «بنيت هذه الرواية على حادثة تاريخية من حوادث الثورة الفرنسوية الشهيرة»[٢٣].

ويلاحظ أن غرام بيدس بالتاريخ في قصصه ليس غريباً عن مجرى حياته ودراسته؛ فقد اهتم أساساً في ترجمته، بالروايات الروسية ذات الاطار التاريخي، كما أنه اهتم بالتاريخ كدراسة وبحث، لذلك وضع فيه العديد من الكتب، أورد منها دليل الكتاب العربي الفلسطيني الذي سبق ذكره ما يلي:

(أ) أمم البلقان.
(ب) تاريخ روسيا القديم.
(ج) تاريخ الطيران.
(د) تاريخ القدس.
(هـ) تسريح الأبصار فيما تحتويه بلادنا من الآثار.
(و) الدول الإسلامية.
(ز) الروضة المؤنسة في وصف الأرض المقدسة.
(ح) العرب: أبطالهم وأشهر حوادثهم.

وعودة إلى سؤالنا عن المحاور الموضوعية التي كانت محط اهتمام بيدس في مجموعته هذه، نلاحظ أن دائرة اهتمامه كانت محصورة في ما يلي:

(أ) **المرأة.. والحب.. والخيانة الزوجية:** لقد كان للمرأة الحضور الأبرز في هذه المجموعة؛ اذ تكاد لا تخلو قصة من المرأة: أختاً أو زوجة أو عشيقة. وفي أغلب الأحوال يتوافر قدر كبير من الخيانة لديها، إما للزوج أو للحبيب؛ مما يجعل سمة «الخيانة الزوجية» طابع المرأة في هذه المجموعة:

□ في «نحن وهم».. المرأة زوجة تظهر لزوجها الحب والوفاء المفرطين، ويكون ذلك تغطية لخيانتها مع صديق تعرفت عليه في احدى الحفلات... ربما يكون هذا الموضوع عادياً ومألوفاً، أياً كانت الحبكة القصصية التي تعالجه، إلا أن بيدس خطط لهذه القصة بعناية، جعلها تحقق مستوى فنياً واضحاً، اذ أدار قصة فرعية الى جانب الحدث الرئيسي. بينما الزوجة تقضي وقتاً طيباً مع حبيبها، بعد تخطيط دقيق، دخل حبيب الخادمة، ليقضي وقتاً مماثلاً. وعند منتصف الليل، اكتشفت الزوجة بعد انصراف حبيبها، وجود الخادمة مع لذاتها الخاصة، فثارت ثورة الزوجة الشريفة (!) التي تأنف من هذه الأعمال المنافية للأخلاق، مهددة الخادمة بالطرد، وكان لها ذلك رغم رجاء زوجها... وينهى بيدس القصة بجملة تهكمية تعبر عن المغزى الأساسي الذي بنى عليه حبكة القصة.. «وكانت كلما اجتمعت بزوجها تتطرق الى ذكر هذه الحادثة، ولا تستطيع أن تفهم كيف خلت (مرتا) بخطيبها وجنت مثل هذه الجناية الغريبة !!!».

□ في «الفيلسوف»، الفتاة تحب الشاب وتبدي كرهها الشديد لصديقه، الى درجة أنه يفكر في اعتزال صداقته، كي ينفرد بهذه الحبيبة الغالية الوفية، التي تتنكر له بعد أول لقاء مع صديقه، فاذا هي تعتزله وتصبح خطيبة لصديقه المكروه سابقاً.

□ في «القناع»، تتظاهر الزوجة بالشرف والاباء، وتثور غاضبة لأنها وجدت في جيب

معطف زوجها قناعاً لامرأة، وتهدأ ثائرتها عندما تكتشف أن المعطف لصديقه، فتتهم صديقه بالانحطاط وسوء الأخلاق، وعندما يأتي الصديق لزيارتها، تعبس في وجهه، لأن القناع دليل على أن له عشيقة غيرها، الى أن أثبت لها أنه قناعها الذي نسيته في بيته قبل فترة، فاحتفظ به للذكرى... والقصة من أفضل القصص بناء وشكلاً فنياً، مثل «نحن وهم»، وكأن التناقض في المواقف، أو التناقض بين القول والعمل، كان يساعد الكاتب في نسج حبكة القصة، على اعتبار أن على القصاص أن يبحث دائماً عن وجوه أخرى في الوجه الذي يقبله المجتمع من حياة الفرد، تمكنه من كشف فحوى هذا الوجه.

وكذلك يستمر حضور الخيانة الزوجية، في قصص أخرى مثل: «الزوج المخدوع» و«زوجة نادرة المثال» و«المقابلة المخيفة»؛ مما يجعل الأمر بحاجة الى دراسة في ضوء السياق الاجتماعي للقصص، أو الظروف الخاصة بمحيط الكاتب.

(ب) **الحقيقة.. والسعادة:** في أكثر من قصة، يجهد الكاتب نفسه في البحث عن الحقيقة والسعادة، وتشعر أن غيابهما في المجموعة، بنفس حضور الخيانة الزوجية، وكأنهما قطبان متضادان... فالحقيقة ــ كمطلق ــ غائبة، وغيابها في الحياة الزوجية، يجعل الرجل جاهلاً لحقيقة أن زوجته تخونه. أما الخلاف حول معنى السعادة، فهو الذي يجعل المرأة سعيدة مع عشيقها، رغم أن عملها هذا خيانة لمعنى أساسي من معاني الحياة، ربما تكون السعادة الحقيقية فيه... ويلاحظ أن معالجات هذا المحور، جاءت بأسلوب تقريري، متخذة شكل حوار فكري، أبعدها عن دائرة فن القصة. كانت ملاحقة الفكرة، وايراد الآراء المختلفة فيها هو الأساس، لذلك غاب الحدث المتنامي عنها، كما في «السعادة» و«حجر الألماس» و«حجر الفلاسفة»، مما أفقدها التشويق والحبكة التي اتضحت في بعض القصص. ويتميز في هذا الجانب، تلك الحوارية الفكرية الطويلة التي أجراها على ألسنة الحيوانات في «مؤتمر الحيوانات» بحثاً عن تحديد مفهوم للحياة والسعادة، طارحاً العديد من الآراء، كان ينطلق فيها كل حيوان من طبيعته وسلوكه، بما فيهم الحيوان الناطق (الإنسان).

(ج) **الجانب المشرق من الحياة:** لقد كانت مواقف بيدس دائماً مع الحياة في جانبها المشرق، وهذا يعني أنه وعى دوره ككاتب يجب أن يمارس تأثيراً في مجتمعه، وتوعية ضد مظاهر الجهل والتخلف، ويبدو هذا الدور مهماً في ضوء الظروف الاجتماعية التي كانت تسود بيئته آنذاك، في العقدين الأول والثاني من هذا القرن. في «بلا سبب» يدين السلوك الظالم للآباء، وفي «المومياء» دعوة الى السلام ونبذ الحروب التوسعية الظالمة، وفي «هدية العيد» و«خصام الزوجين» يحث على الوفاء والحياة الهادئة، والبعد عن الطلاق لمساوئه الاجتماعية على الأطفال بالذات، وفي «المذنب الصغير» و«الثور المقدس» يحارب الخرافات والأوهام. وفي «الصدى» و«الحديث ذو شجون»، يمجد دور الفن في النفوس الإنسانية، وضرورة توجيه الاهتمام الى الفنانين والمثقفين... وغير ذلك من موضوعات، يبدو موقفه ودوره الاجتماعي فيها واضحاً متقدماً.

وبشكل عام، يظل بيدس علماً من أعلام الحياة الثقافية الفلسطينية في النصف الأول من القرن العشرين، اتسم بصفة الشمول في قراءاته وكتاباته، ويبدو من انتاجه الغزير (لا يقل عن أربعة وثلاثين كتاباً) أنه كان له حضور أدبي ــ ثقافي ــ تعليمي في

عصره، مما يطرح ضرورة إعادة طبع العديد من مؤلفاته، في موضوعات مختلفة، لأن أغلبها لم يتعرف عليه جيلنا الحالي.

---

(١) لويس شيخو، **تاريخ الآداب العربية في الربع الأول من القرن العشرين**، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٥٤، ص ٢٧.

(٢) د. محمد يوسف نجم، **القصة في الأدب العربي الحديث**، بيروت: دار الثقافة، الطبعة الثالثة ١٩٦٦، ص ١٥.

(٣) د. شاكر مصطفى، **القصة في سوريا**، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧، ص ٣١.

(٤) مجلة **النفائس** (القدس)، الجزء الثاني، السنة الثامنة، ص ٦٣.

(٥) د. ناصر الدين الأسد، **خليل بيدس رائد القصة العربية في فلسطين**، القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٦٣.

(٦) ميخائيل نعيمة، **أبعد من موسكو ومن واشنطن**، بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٧٨، ص ٦٦.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٦٧ و ٦٨.

(٨) د. شاكر مصطفى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥.

(٩) د. محمد يوسف نجم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧.

(١٠) مجلة **المقتطف** (القاهرة)، الجزء الثالث من السنة السابعة، آب (أغسطس) ١٨٨٢، ص ٧٤.

(١١) أنظر: يحيى حقي، **فجر القصة المصرية**، القاهرة: دار القلم، ١٩٦٩، ص ٤٦.

(١٢) **النفائس** (حيفا)، العدد الأول، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٨، ص ١ و ٢.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٣ ــ ١٢؛ د. أحمد أبو مطر، **الرواية في الأدب الفلسطيني**، بيروت: المؤسسة العربية، ص ١٨ و ١٩.

(١٤) د. ناصر الدين الأسد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠.

(١٥) لجنة الثقافة العربية في فلسطين (اعداد ونشر)، **دليل الكتاب العربي الفلسطيني**، القدس: مطبعة اللواء التجارية، الطبعة الأولى ١٩٤٦. وأعاد الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين (بيروت) اصداره في طبعة ثانية عام ١٩٨١.

(١٦) د. الأسد، **مصدر سبق ذكره**.

(١٧) خليل بيدس، **مسارح الأذهان**، بيروت: الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين، الطبعة الثانية تموز (يوليو)،١٩٨١، ص ٩.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ١١.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ١١ و ١٢.

(٢٠) ألبيريس، **تاريخ الرواية الحديثة** (ترجمة جورج سالم) بيروت: مطبوعات عويدات، الطبعة الأولى، ١٩٦٧، ص ٦.

(٢١) بيدس، مسارح الأذهان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢ ــ ١٤.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٥٨.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ١٣٥.

متابعات

- ردود
- تقارير
- رسائل
- مؤتمرات
- كتب
- شهريات
- وثائق

الاعلام الفلسطيني
في أوروبا الغربية

١ ــ هدف الاعلام بشكل عام

إن هدف كل إعلام، هو التعريف بالقضية المدافع عنها، وتقريبها من أذهان ومفاهيم الرأي العام والأوساط المسؤولة في البلاد التي تجري فيها النشاطات الاعلامية. وكلما زاد إدراك الرأي العام للقضية، بات العمل الديبلوماسي أكثر سهولة، وتعاظمت الاستجابة للدعوات وللنداءات التي يوجهها المسؤولون عن هذا الاعلام، والتي تفضي الى زيادة الدعم للقضية ولكفاح الشعب المناضل في سبيلها.

ويقتضي نجاح النشاط الاعلامي تضافر عدة عوامل منها:

(أ) ادراك سليم وصحيح وواضح للقضية المدافع عنها.

(ب) أن تكون الرسالة الموجهة، وأهداف الاعلام واضحة وثابتة لا تتغير باستمرار. فإذا كانت الرسالة الموجهة أو مضمون القضية المعلم عنها غير واضحة، اختلطت مع غيرها من القضايا وصعب تفهمها من قبل الرأي العام المتلقي لها. أما اذا تغيرت الرسالة باستمرار، فانها تربك المتلقي، وتفقد عامل الزمن الضروري للتكرار والتعزيز، أهميته.

٢ ــ الاعلام الفلسطيني في أوروبا الغربية

(أ) إن هدف الاعلام الفلسطيني في أوروبا الغربية يجب أن يكون بالتحديد، كسب أكبر قطاعات ممكنة من الرأي العام لصالح القضية الفلسطينية، وهذا يقتضي تحديد المطلوب من الرأي العام الأوروبي قبل تحديد وسائل الاتصال به.

ان للقضية الفلسطينية طبيعة خاصة جداً، مختلفة عن كل قضايا التحرر الوطني العالمية. وهذه الخاصة لا بد من وضعها في الذهن، إذا أردنا أن نصل الى الرأي العام.

فالقضية الفلسطينية مرتبطة في أوروبا بالقضية اليهودية. ولا تكاد مسألة فلسطين تثار حتى تخطر في ذهن الأوروبي مسألة اليهود وأمن اسرائيل، وغير ذلك من المشكلات. وهذا يعود الى أن المسألة اليهودية قد أصبحت منذ الحرب العالمية الثانية مشكلة أوروبية من الدرجة الأولى، وان التيارات الليبرالية والديمقراطية ارتبطت بتأكيد التعاطف مع اليهود ودعمهم.

ثم ان الاعلام الفلسطيني يواجه، بالاضافة الى ذلك، الدعاية الصهيونية التي حرصت منذ نشأتها

على الدمج بين المسائل المتعلقة بإسرائيل والمسائل المتعلقة باليهودية العالمية، فربطت كل ما من شأنه أن يؤثر على اسرائيل بالنزعة المعادية للسامية.

والنقطة الثالثة في خصوصية القضية الفلسطينية تتعلق أيضاً بمكانة فلسطين، وبمشكلة فلسطين في الصراع الدولي والتنافس على مصادر الطاقة، هذا التنافس الذي يزداد حدة مع الأزمة الراهنة الصحيحة أو المفتعلة. وهكذا نجد أن الدول الأوروبية تشعر بأن ضمان أمن اسرائيل هو أحد أعمدة الاستراتيجية الغربية. ولا شك أن الدعاية الصهيونية الماضية قد نجحت في تحقيق الربط بين اسرائيل والمسألة اليهودية العالمية، وبين أمن اسرائيل وأمن أوروبا والغرب عامة. ولم تبدأ الدول الأوروبية والرأي العام بالفصل بين أمن اسرائيل وأمن أوروبا، إلّا منذ فترة قريبة، نتيجة لشيوع معلومات أفضل حول قضية الشعب الفلسطيني، باعتباره شعباً طرد من أرضه من جهة، وبسبب المخاطر التي تخلقها السياسة الاسرائيلية فيما يتعلق بالعلاقات العربية ــ الأوروبية من جهة ثانية.

وهكذا فإن الاعلام الفلسطيني لا بد له، كي يؤثر في الرأي العام، من الرد على هاتين المشكلتين في الوقت ذاته: أي الفصل بين العداء لإسرائيل والعداء للسامية أولاً، ثم الفصل بين أمن أوروبا وأمن اسرائيل ثانياً.

لكن للإعلام الفلسطيني أهدافاً عامة ترمي الى كسب الرأي العام للقضية، وأهدافاً خاصة مرتبطة بالكفاح السياسي والعسكري وبالاستراتيجية. وعلى النشاط الاعلامي، أن يتكيف حسب الظرف، وأن يركز في كل مرحلة على نقاط يعتبرها ضرورية لتغطية نشاطات أُخرى عملية أو لدعمها.

وهكذا فإن الدولة التي تنوي أن تشرع بعمل سياسي أو عسكري مثلاً، تبدأ قبل فترة من ذلك، بحملة إعلامية مكثفة لتأكيد شرعية عملها وتحضير الرأي العام له، حتى يكون رد الفعل عليه إيجابياً، أو غير عدائي على الأقل.

وكذلك فإن المطلوب من الاعلام دعم الهدف السياسي المرحلي. فإذا كان الاعلام الفلسطيني يركز في الماضي على تثبيت مبدأ عدالة قضية فلسطين، فعليه الآن أن يركز بصورة أكبر، على مسألة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وعلى ارتباط السلام والأمن في الشرق العربي بضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وببناء الدولة الفلسطينية المستقلة، وحق عودة الفلسطينيين إلى بلادهم وأراضيهم.

ومن ذلك نستطيع القول: إن للإعلام الفلسطيني في أوروبا الغربية نوعين من الأهداف: أهداف عامة، هي كسب الرأي العام والرأي الرسمي للقضية الفلسطينية وإبراز عدالتها، وأهداف خاصة أو راهنة؛ هي دفع جزء من الرأي العام الى الضغط على الأوساط الرسمية الحكومية والأوساط السياسية، لاتخاذ مواقف ديبلوماسية صريحة في تأكيد الاعتراف بحق تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة.

(ب) ان نجاح الاعلام مرتبط بعامل أساسي هو معرفة الرأي العام ومفاهيمه وأخلاقيته من جهة، وتحديد امكانيات تحوله لصالح القضية من جهة ثانية.

والرأي العام الأوروبي لا يتأثر كثيراً بالجوانب العاطفية، ولا تثيره مسألة آلام الشعوب الأُخرى وعذاباته الا بصورة سطحية. ان لغته هي لغة الأمر الواقع.

فالذي يفرض نفسه هو الذي يكسب المعركة، والحق ينبع من القوة. فليس من المفيد التركيز الدائم على ضعف الشعب الفلسطيني أمام اسرائيل القوية، بل المفروض أن نركز بالعكس على عوامل قوة القضية الفلسطينية وهي:

١ ــ حق تاريخي لا يناقش في فلسطين...

٢ ــ استمرار الثورة الفلسطينية، منذ ١٦ عاماً، وتمسك الشعب الفلسطيني بقيادته ومنظمته

وبوحدته، وكل ذلك يعبر عن بطلان التفكير بإمكانية إيجاد حل في المنطقة بمعزل عن الفلسطينيين.

٣ ــ الدعم العربي للثورة، والتزام العالم العربي بمواقف تأييد منظمة التحرير، مادياً وسياسياً.

٤ ــ تزايد الاعتراف الدولي بالمنظمة، والتأكيد على عدد الدول التي قامت بهذا الاعتراف.

٥ ــ قرارات الأمم المتحدة التي تنص، منذ ١٩٤٨، على حقوق الفلسطينيين.

٦ ــ القدرة القتالية المتزايدة للثورة الفلسطينية. وكل ذلك يؤكد للرأي العام أن منظمة التحرير، ومن ورائها الثورة والقضية الوطنية الفلسطينية، قد أصبحت أمراً واقعاً في العلاقات المحلية والعربية والدولية.

٧ ــ فضح الاحتلال الاسرائيلي للأراضي المحتلة، والتركيز على مقاومة الشعب في هذه الأراضي ونشرها على أوسع نطاق.

٨ ــ استغلال أخطاء العدو والتشهير بها، وخاصة تلك التي ترتكب في البلد الأوروبي المضيف.

وفيما يتعلق بالقطاعات المتوجة إليها، فلا بد من التمييز بين قطاعات كُسبت أو يمكن كسبها نهائياً وتجنيدها للدفاع عن القضية الفلسطينية، وقطاعات ينبغي تحييدها، وأخرى يجب النضال ضدها. أما القطاعات الأولى المكسوبة لصالح القضية، فالتعامل معها يتم بتزويدها بالمعلومات والوثائق حتى تطور هي ذاتها عمل الدعاية والاعلام وتصبح امتداداً لأجهزة الاعلام الفلسطيني. أما التي يمكن كسبها، فهي تلك القطاعات التي لا ترتبط مصالحها بالصهيونية والتي تقف على الحياد، أو لا تريد أن تتخذ موقفاً صريحاً خوفاً من اتهامها باللاسامية، أو بسبب الضغوط الصهيونية، أو لأنها تفتقر الى معلومات كافية حول القضية.

ولا بد من أجل معرفة هذه الأوساط، من إجراء دراسة اجتماعية تبين في أي الفئات المهنية والعلمية، وفي أية مناطق وميادين يزداد العداء للقضية الفلسطينية، وفي أيها يزداد التعاطف معها. فإذا كان العداء يزداد في الأوساط ذات الدرجة العلمية العالية مثلاً فهذا يعني أن لبرامج التعليم القائمة دوراً في ذلك، والخ...

ونستطيع أن نقول بشكل عام: ان التعاطف يزداد تجاه القضية الفلسطينية لدى قسم من الأوساط اليسارية والأوساط التجارية التي لها علاقات كبيرة مع العرب، وهو يقل في الأوساط الأدبية والثقافية وفي الاعلام الأوروبي بشكل خاص، حيث تسيطر فئات صهيونية، أو مرتبطة بالصهيونية أو متأثرة بالمسألة العنصرية اللاسامية.

٣ ــ وسائل الاعلام الفلسطيني

إن نجاح الاعلام مرتبط أيضاً بوسائل تقديم القضية للرأي العام، وبالاستفادة القصوى من القوى والفئات المتعاطفة مع القضية الفلسطينية. ووسائل الاعلام اليوم متعددة. لقد اقتصر الاعلام في الماضي على المؤتمرات الصحافية والمهرجانات وأحياناً على استقبال بعض الفرق الثقافية الفنية الفلسطينية. وقد بقيت ميادين واسعة إعلامية لم نستطع أن نستخدمها بما فيه الكفاية، وأهمها السينما والتلفاز. وهذا ليس بالأمر الصعب، لكنه يفترض وجود إنتاج سينمائي فلسطيني وعربي دائم ومتجدد. فلو توفر لنا ذلك مثلاً، لاستطعنا أن نقيم أسبوع الأفلام الفلسطيني في كل عاصمة من عواصم أوروبا.

كما أنه من الممكن توجيه دعوات مدروسة لأصدقاء أو لصحافيين نزيهين عاملين في التلفزة الأوروبية لزيارة المخيمات الفلسطينية والحديث عنها.

وكل ذلك يرتبط بتعبئة الأجهزة والروابط التابعة لنا، أو المتعاملة معنا، وبالتنسيق بين نشاطات مكاتب المنظمة في أوروبا. ويجب أن لا ننسى أن هناك الكثير من الجاليات العربية التي يمكن الاستفادة من

نشاطاتها. والمهم أن نستطيع تزويد هذه الروابط والجاليات بالمعلومات المتجددة، وتقديم التوجيهات لها دون أن نشعرها بأنها تابعة لنا، أو بأننا نفرض عليها، أو نطلب منها السير حسب مشيئتنا.

ولكي يتم تحقيق ذلك، نقترح إجراء اجتماعات دورية لمكاتب المنظمة في أوروبا الغربية، كل شهرين أو ثلاثة، وفي الحالات الاستثنائية التي تتطلب حملة اعلامية ظرفية، حيث توضع في كل اجتماع خطة اعلامية للأشهر القادمة، ويتم التشديد على الأهداف المرحلية للخطة، بحيث تكون لمدراء المكاتب وللإعلام في أوروبا لهجة واحدة، وهذا يؤثر بشكل أفضل على الرأي العام الأوروبي. كما نقترح أن تتم لقاءات دورية بين الروابط الفلسطينية الأوروبية تتدارس فيها النجاحات والاخفاقات، وامكانيات العمل الجديدة وتطوير النشاطات القائمة وحل الصعوبات.

ان ترك الروابط بدون توجيه يجعل منها أداة لا فائدة منها، بيروقراطية ومعزولة عن الجماهير. أما اللقاء المستمر معها، فهو يشعرها بالمسؤولية ويستنهض هممها.

ونقترح كذلك، الاعداد لدراسات جدية عن البرامج التعليمية في أوروبا فيما يتعلق بتدريس تاريخ المنطقة والشرق العربي. فإذا وجدنا إجحافاً في فهم قضية فلسطين، طلبنا من أصدقائنا الضغط بالوسائل الاعلامية أو الديبلوماسية. وكذلك يجب أن يكون في مقدورنا التدخل دائماً لدى أجهزة الاعلام، الصحافية والاذاعية والتلفازية، للرد على كل ما ينشر، أو يبث بقصد الاساءة للقضية الفلسطينية.

ان للإعلام جوانب متعددة، سياسية وديبلوماسية وثقافية. والجانب السياسي منه يرتبط، أكثر ما يرتبط، بإيصال موقف الثورة والمنظمة من كل قضية، والرد على الأوساط السياسية أو الحكومية، وتقديم آخر المعلومات والتوضيحات لها. أما الجانب الديبلوماسي، فهو أوسع مجالاً اذ أنه يقوم على توسيع علاقات المكتب وشبكة صداقاته الثابتة مع أوساط سياسية أو ادارية أو بلدية أو حزبية أو رسمية. وهذا يقتضي من مدير المكتب الحفاظ على روابط دائمة مع مسؤولين، ومع شخصيات نافذة في جميع الميادين والمهن. وهو عمل يتطلب الكثير من النشاط والحركة والوقت. أما الجانب الثقافي فهو أكثر اتساعاً أيضاً، اذ يرمي الى الاتصال عبر مختلف الوسائل، من البيان المكتوب الى السينما، بالرأي العام وبالجمهور العريض حتى يخلق لديه شعوراً ورأياً ايجابيين تجاه القضية. وهنا تستطيع منظمات الطلبة وروابط الصداقة، والجاليات العربية وأصدقاء الثورة من فنانين ومثقفين لعب دور كبير.

ولا بد من الاشارة الى امكانية جديدة متاحة لنا اليوم في بعض العواصم الغربية، مثل روما وباريس وغيرهما. وهي الاذاعات الحرة التي تزداد عدداً وأهمية في توجيه الرأي العام ومخاطبة الجمهور. ولا شك أن انشاء اذاعة حرة باسم منظمة التحرير مباشرة أمر غير ممكن وغير مرغوب فيه. لكننا نستطيع، بالاتفاق مع جامعة الدول العربية، أو مكاتبها في العواصم الغربية، خلق مثل هذه الاذاعة.

ومن المعروف أن تكاليف هذه الاذاعات الصغيرة التي لا يتجاوز بثها محيط العاصمة ليست كبيرة أبداً، من حيث الاستثمارات، ووجودها يتعلق بوجود فريق العمل فيها. ويمكننا من خلالها أن نبث باللغتين العربية والفرنسية، ونقدم برامج إذاعية مستعارة من الاذاعات العربية المختلفة، وبرامج جديدة حول الثقافة العربية والقضايا العربية معدة لهذا الغرض، وبعيدة عن جو الدعاية المباشرة.

ومن المعروف أن المنظمات اليهودية قد أقامت اذاعة حرة تبث في باريس تحت اسم اذاعة «جي» وهي من أقوى الاذاعات الحرة المسموعة في باريس.

وفي حال اقرار مثل هذا المشروع، يجب تكوين لجنة عربية لدراسة المشروع وتقدير تكاليفه، ودراسة أفضل السبل لإخراجه بشكل لا يستفز أحداً ولا يحرج الآخرين.

ولا يخفى ما لمثل هذا المشروع من أهمية، فيما يتعلق بحفظ العلاقة وثيقة بين الجالية العربية التي

تتجاوز المليون شخص في باريس مثلاً، وبين القضايا العربية، وكذلك فيما يتعلق ببث المعلومات والمواقف الخاصة بالعرب والمسائل العربية.

لكن نجاح هذا العمل مرهون بعدم إغراقه في السياسة المباشرة، حتى لا يصطبغ بالصبغة الدعاوية الخالصة. بل يجب أن يتوجه، بشكل أساسي، نحو الميادين الاعلامية والثقافية، أي نحو نشرات إخبارية متعددة، وذات طابع موضوعي، وتعليقات محدودة يومية على الأحداث، بالاضافة الى البرامج الأخرى التاريخية والأدبية.

ان من شأن هذه الاذاعة أن ترفع من معنويات الجالية العربية الكبيرة المقيمة في العواصم الأوروبية، حيث توجد حرية انشاء إذاعات حرة. واذا برزت الاذاعة العربية هذه وأصبحت لها سمعة حسنة وجمهور واسع، فلا شك أنها ستكون مؤثرة في الاعلام الأوروبي بسبب ما للعرب من قوة اقتصادية على الصعيد الدولي. والهدف هو أن تكون هذه المحطة الاذاعية صوتاً رزيناً وقوياً للعرب جميعاً، يدافع عن مشاكلهم الكبرى المشتركة، دون أن يدخل في المسائل الخاصة والداخلية ولا في الدعاية لأحد. ولا بد أن تستفيد القضية الفلسطينية استفادة كبيرة منه.

وأخيراً، ان نجاح الاعلام الفلسطيني يقتضي، من العاملين في مكاتب المنظمة في الخارج ومن مدراء هذه المكاتب، تنسيقاً مستمراً في أعمالهم، وفيما بين النشاطات المتعددة الكتابية والاذاعية والديبلوماسية والسياسية، ومتابعة لما يكتب أو يذاع أو يقال عن المنظمة والثورة الفلسطينية، والرد دون تأخير على كل ما تتعرض له من تشويه في أخبارها ومواقفها ومن تجريح أو عداء. وهذا يتطلب أن يكون للمنظمة تواجد دائم وفعال في الساحة الاعلامية والديبلوماسية. وأن يراعي المسؤولون في هذه المكاتب علاقاتهم الشخصية مع الأصدقاء والصحافيين والمسؤولين ومع الأوساط المختلفة القريبة أو الصديقة للمنظمة، وأن يراعوا هذه العلاقات ويغذوها باستمرار.

ان أضواء التلفاز قد تكون خادعة، لأنها تعطي انطباعاً بكسب إعلامي كبير. لكن الأمر الأساسي في كل اعلام ليس هو ما يظهر على السطح، ولكن ما يجري وراء ذلك من نشاطات جدية لبناء علاقات مكثفة وواسعة مع كل الأوساط والمنظمات والنقابات. وهذه العلاقات هي مصدر الدعم الحقيقي عند اللزوم. ومن المؤكد أنه عند الحاجة، ليس لحديث متلفز الا قيمة بسيطة. ومهما استطاع مسؤول المكتب أن يكسب من دقائق للحديث عن القضية الفلسطينية فإنه يبقى عاجزاً عن مقاومة الاعلام المحلي الذي يرتكز على سياسة البلد المضيف.

والاعلام الناجح لا يعتمد على ما يقوم به المسؤول من مقابلات، ولكن على جعل أجهزة الاعلام وصحافيي البلد المضيف يتحدثون هم عن القضية ويدافعون عنها. فكم من صحيفة نقابية أو سياسية شعرت أن من واجبها الحديث عن القضية الفلسطينية أثناء الحرب الأخيرة في الجنوب، وكم من الصحافيين كتبوا تعليقات إيجابية لصالح الموقف الفلسطيني؟. من المؤكد أن كل ذلك لا يمكن أن يتحقق إلاّ ببناء شبكة علاقات واسعة مع هذه الأوساط جميعاً. عندئذ نستطيع أن نقول أن للقضية الفلسطينية نفوذاً حقيقياً في الاعلام، وأن الذي يدافع عنها ليس فقط أبناؤها، ولكن أيضاً جزء من الشعب المضيف. وإذا لم نصل إلى هذه العتبة، فإن إعلامنا يبقى محدوداً ويبقى كسبنا ضعيفاً.

باريس. **ابراهيم الصوص**

الجالية الفلسطينية في أميركا

تقدر الجالية الفلسطينية بأميركا، وان لم تكن هناك احصائيات دقيقة، بحوالي ١٠٠٠ ألف نسمة، وهي موزعة في أنحاء القارة الأميركية، وفي معظم الولايات، ولكن تجمعاتها الرئيسية تتمركز في المدن الرئيسية والمناطق الصناعية التجارية كمدينة نيويورك، شيكاغو، ديترويت، لوس أنجلس، هيوستن وغيرها.

تقدير لعدد الجالية الفلسطينية حسب المدن الأميركية (بالآلاف)

نيويورك ــ نيوجرزي	١٥
ديترويت	١٠
شيكاغوا	١٠
لوس أنجلس	١٠
جاكسنفل	٨
واشنطن	٥
سان فرانسيسكو	٥
هيوستن/دلاس	٥
بوسطن	٣
نيو مكسيكو	٢
فلادلفيا	٢
الجزر العذراء	٤
مدن أخرى متفرقة	١٠
الطلاب الفلسطينيون	٥
المجموع	**٩٤**

وتتجمع الجالية الفلسطينية في المدن الرئيسية لأنها مراكز العمل وتتوافر فيها فرص العمل السريع، كما أنها المحطة الأولى للمهاجرين الجدد. ولكن بعد تحسن أوضاع المهاجر الفلسطيني وتمكنه من الاستقرار المالي وجمع الأموال ينتقل الى الولايات الصغيرة والمدن الصغيرة. ولهذا تنتشر الجالية الفلسطينية في معظم الولايات الخمسين، ومن الصعب بالتالي الاتصال بها بشكل مستمر ودائم.

الوضع الطبقي والاقتصادي

أما التوزع الاقتصادي والوضع الطبقي للجالية، فله معالم واضحة أيضاً، وهو يتبع الى حد ما الوضع الطبقي في أميركا، كما يتأثر بفترة الهجرة لأميركا وخلفية المهاجر الفلسطيني.

ويتكون حوالي ٥٠٪ من الجالية من الطبقة المتوسطة العليا، ومعظمها من المتعلمين والمهنيين وذوي الحرف، كأساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين والتجار الصغار وأصحاب المحلات، ويتراوح دخل هؤلاء السنوي ما بين ٣٠ ألف الى ١٠٠ ألف دولار. ولهذا، فأحوالهم المالية جيدة ويملك العديد منهم بيوتهم وسياراتهم، ويرسل الكثير منهم الأموال للأرض المحتلة لمساعدة الأهل، أو لبناء البيوت واقامة المشاريع المحدودة. ويتكون هؤلاء من مهاجرين قدماء هاجروا فترة ١٩١٠ ــ ١٩٤٥، أو من مهاجرين جدد في فترة

١٩٤٨ الى ١٩٦٧. وبذلك يكون معظمهم ممن يحمل الشهادات العليا، أو ممن مارس التجارة منذ فترة.

وأما الطبقة الغنية أو العليا، فهي تكوّن حوالى ٥٪ من الجالية الفلسطينية، وهؤلاء هم التجار الكبار وأصحاب المصانع والمشاريع التجارية والصناعية الضخمة، ومنهم من هاجر منذ ١٩١٠ وأسس نفسه في أميركا، ومن هؤلاء، مثلاً أبو الهدى (هاور) بواشنطن وعائلة حرب في ولاية تنسي، والفاروقي بواشنطن والفرا بكاليفورنيا وناصر بكاليفورنيا وغيرهم. وبعض هؤلاء من كبار الأثرياء الذين يبلغ دخلهم فوق المليون دولار سنوياً. ولهم نفوذ سياسي كبير في الولايات التي يعيشون فيها، لأن المرشحين للرئاسة والكونغرس الأميركي يطلبون دعمهم المالي.

وهناك طبقة أصحاب المتاجر والمحلات الصغيرة، وهم من الطبقة الوسطى ويكونون حوالي ٢٥٪ من الجالية، ويتراوح دخلهم حسب عمل المتجر (بين ٢٠ ألف الى ٨٠ ألف بالسنة). ومعظمهم من مهاجري المدن الصغيرة والقرى الفلسطينية، وبخاصة من رام الله والبيرة ودير دبوان وغيرها، وبعض مدن وقرى الخليل ونابلس. ويمكن أن يضاف الى الطبقة المتوسطة الموظفون (في الشركات الصغيرة والكبيرة والحكومة) ويكوّن هؤلاء حوالي ١٥٪ من الجالية. ويحمل بعضهم شهادات جامعية.

أما بقية الجالية فهي من العمال والمستخدمين، أو من الطبقة السفلى في السلم الاقتصادي، ويكوّن هؤلاء حوالي ١٥٪ من الجالية، ومعظمهم من المهاجرين الجدد الذين لا يحملون شهادات أو خبرات عمل، ولهذا يعملون في المطاعم والفنادق والمصانع، وكثير منهم من الشباب المهاجر مؤخراً من الضفة الغربية وقراها المختلفة. ويتراوح دخلهم السنوي بين ٧ آلاف الى ١٠ آلاف دولار.

وأما الطلاب الفلسطينيون من الخارج، فيكوّنون حوالي ٢٪ من الجالية، ويبلغ عددهم حوالي ٥ آلاف، ومعظمهم ذوي أحوال مالية سيئة، ويضطرون للعمل في الفنادق والمتاجر ليلاً والدراسة نهاراً. وخاصة من ابناء المخيمات الفلسطينية (من لبنان وسوريا والأردن) وطلاب الضفة الغربية وغزة والأرض المحتلة الذين ليس لديهم دعم مالي من أهلهم. ويواجه هؤلاء مشاكل مالية صعبة، بالاضافة الى مضايقات دائرة الهجرة والمخابرات الأميركية.

التوزيع الطبقي والاقتصادي للجالية الفلسطينية

٥٪ طبقة عليا ــ أثرياء، رجال أعمال وأصحاب مصانع وتجارة.

٢٥٪ طبقة متوسطة عليا ــ مهنيون، أطباء، مهندسون، أساتذة.

٢٥٪ طبقة متوسطة ــ تجار صغار، رجال أعمال.

١٥٪ طبقة متوسطة ــ موظفون.

١٥٪ طبقة متوسطة سفلى ــ عمال ومستخدمون.

١٥٪ الجيل الناشيء ــ طلاب.

ومن الواضح أن الغالبية العظمى من الجالية الفلسطينية (حوالي ٧٠٪) في وضع اقتصادي ومالي جيد، ويمكنها بالتالي دعم مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في جميع المجالات: مجال التبرع والدعم المالي، مجال الدعم التكنولوجي والأبحاث، مجال العمل المهني والمجالات الطبية والهندسية والتعليمية والتجارية وغيرها. ومن الملاحظ أن الطبقة الفقيرة (عمال ومستخدمون وموظفون وأصحاب متاجر صغيرة) يقدمون الدعم المالي بحماس واندفاع أكثر من الطبقة الغنية، وذلك لأسباب عدة أهمها أن الطبقة الفقيرة والعاملة تأتي من الأرض المحتلة في الفترة الأخيرة (١٩٦٧ ــ ١٩٨٠) وبالتالي تحمل وعياً وحماساً سياسيين قويين، وأما الطبقات العليا، وبخاصة كبار رجال الأعمال والمهنيين، فلا يدعمون بالشكل المطلوب لأنهم من المهاجرين القدماء (فترة ١٩٤٠ ــ ١٩٦٠) كما انه ليس لديهم الالتزام السياسي، ولا تعطي المنظمات الفلسطينية الاهتمام الكافي لتوعيتهم ودفعهم نحو دعم الثورة الفلسطينية، هذا، اضافة الى أن الطبقات المتوسطة والفقيرة يتكون معظمها من مهاجري القرى والمناطق الفلسطينية الفقيرة كالخليل وقراها والبيرة ونابلس وقراها وغيرها، وهؤلاء يتميزون بالروح الوطنية الصادقة والعطاء المندفع من أجل الثورة الفلسطينية. وأما الجاليات الفلسطينية التي هاجرت قبل ١٩٤٠، وبخاصة جاليات رام الله وبعض مدن الساحل الفلسطيني

والتي لديها الامكانيات المالية، فلا تقدم دعماً بالشكل المطلوب.

الاتجاهات السياسية للجالية الفلسطينية

من الواضح أن الجالية الفلسطينية في أميركا ليست على المستوى المطلوب من الوعي والالتزام السياسيين بالثورة الفلسطينية، وبالتالي لا يزال دورها السياسي والتنظيمي والمالي ضعيفا. ويمكن القول ان العمل الفلسطيني الحالي في أميركا لا يمثل أكثر من ٢٠٪ من طاقات الجالية الفلسطينية. ويرجع هذا لأسباب تاريخية تتعلق بالهجرة الفلسطينية ومراحل التطور السياسي في فلسطين.

أما المهاجرون الأوائل الذين هاجروا في مرحلة (١٩١٠ ــ ١٩٤٦)، فهؤلاء يمثلون جيلاً استقر في أميركا، وأولادهم لا يعرفون حتى اللغة العربية، وهم بالتالي بعيدون عن التطورات الفلسطينية الراهنة، وبخاصة ظهور الثورة الفلسطينية. ولقد نجح هؤلاء في عملهم المالي والاجتماعي، ولكنهم فقدوا الارتباط السياسي بفلسطين. ومنهم، مثلاً، جالية رام الله التي يقدر عددها بحوالي ٢٠ ألف نسمة، ولديها اتحاد يضم حوالي ثلاثين نادياً بقي عملها محصوراً في المجالين الاجتماعي والتراثي. ولقد بدأ الاتحاد مؤخراً يتفاعل مع الثورة الفلسطينية وأدخلت كلمة فلسطين على الاتحاد بعد نقاش طويل عام ١٩٧٦.

ويعد المهاجرون الأوائل وأولادهم أنفسهم أميركيين وهم يهتمون بدورهم في المجتمع الأميركي، وكيف يلعبون دوراً سياسياً للتأثير على السياسة الأميركية وعلى الأحزاب الأميركية وأعضاء الكونغرس، وبعضهم له مناصب حساسة في أجهزة الحكومة الأميركية، وبعضهم له دور محدود داخل الأحزاب الرئيسية عن طريق التبرع بالأموال والتأثير على المرشحين.

وأما المجموعة الأخرى من المهاجرين، فهي التي هاجرت خلال النكبة وبعدها (بين ١٩٤٨ ــ ١٩٦٠) وبعض أفرادها هاجر للاستقرار والعمل في أميركا، وبعضهم حضر للدراسة ثم استقر في أميركا. ويتميز هؤلاء بوعيهم السياسي وفهمهم للتطورات السياسية الحديثة. ولقد لعب هؤلاء دوراً هاماً في أوائل الخمسينات في تأسيس المنظمات والجمعيات العربية التي بدأت تلعب دوراً سياسياً واعلامياً في الساحة الأميركية.

وتجد بينهم التيارات السياسة المختلفة، ومنهم من عمل مع الهيئة العربية العليا وناضل مع الثورة الفلسطينية في الفترة (١٩٣٦ ــ ١٩٣٩)، ومنهم من عمل من خلال الأحزاب العربية كالبعث، والقوميين العرب والشيوعيين وغيرهم. ولهذا ساهم هؤلاء في تأسيس المنظمات والأحزاب العربية في أميركا، كمنظمة الطلبة العرب التي تأسست عام ١٩٥٤ ومنظمة الطلبة المسلمين واتحاد المسلمين الأميركيين أوائل ١٩٥٠، ومنظمات تابعة لحزب البعث والقوميين العرب في الفترة نفسها. ولكن الكثير من هؤلاء بسبب استقراره في أميركا واندماجه في المجتمع الأميركي لم يستطع أن يستمر في العمل السياسي والنقابي ويطوره وينميه، ولهذا اعتزل الكثير منهم العمل وأصبح كالمهاجرين الأوائل وكأنه أميركي. كما أن عدم استطاعة هذا الجيل التفاعل مع المهاجرين الأوائل ودخوله في أحزاب ومنظمات عقائدية متناقضة جعله يضعف العمل الفلسطيني في الساحة الأميركية.

وأما الجيل الثالث، فهو مهاجرو فترة (١٩٦٧ ــ ١٩٨٠)، ومعظم هؤلاء من الممكن تسميته بجيل «الثورة الفلسطينية» ممن عاشوا ظهور منظمة التحرير الفلسطينية وانجازاتها في السبعينات. كما أن الكثير من هؤلاء من مهاجري الأرض المحتلة الذين قاسوا من الاحتلال الصهيوني وناضلوا ضدّه ودخلوا السجون الصهيونية. ولهذا يتميز هذا الجيل بالوعي والحماس السياسيين، خاصة وان بينه نسبة مرتفعة من الشباب، هذا اضافة الى آلاف الطلاب الفلسطينيين الذين تدفقوا بعد ١٩٦٧ للدراسة في أميركا، ولعبوا دوراً هاماً في المجال السياسي والاعلامي والتعبوي، ولكن ظروفهم الحياتية والدراسية وبخاصة الظروف المعيشية الصعبة للمهاجرين من الأرض المحتلة حديثاً تمنعهم من التفرغ للعمل السياسي والمشاركة في النضال اليومي، ومع ذلك فقد ساهم هؤلاء في تأسيس وتطوير الجمعيات والمنظمات الفلسطينية الملتزمة بالثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ويمكن تلخيص الاتجاهات السياسية باتجاهين:

الأول: وهو الاتجاه المعتدل والذي يعكس تفكير المهاجرين الأوائل والطبقة التي استقرت في

أميركا من المهندسين والأساتذة وغيرهم، هؤلاء يؤمنون بامكانية التأثير على النظام الأميركي السياسي، ويعطون الأولوية للعملين السياسي والاعلامي، للتأثير على الرأي العام وعلى المؤسسات ومراكز القوى السياسية كالكونغرس والأحزاب الأميركية. ويتلخص فكر هؤلاء بأن لأميركا مصالح هامة في منطقة الشرق الأوسط، وأنه لحماية هذه المصالح على أميركا تحسين علاقاتها مع الدول العربية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني بما فيها حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية. ويشير هؤلاء الى أن الدولة ستكون عامل استقرار في المنطقة ولن تتعارض مع المصالح الأميركية. ولهذا يركزون على نقد النفوذ الصهيوني في أميركا ويطالبون أميركا باتخاذ سياسة متكافئة بين اسرائيل والعرب ويطالبونها بعدم دعم اسرائيل في احتلال وتهويد الأراضي العربية وعدم امدادها بالأسلحة والأموال.

وأما الاتجاه السياسي **الثاني** فيطرحه الجيل الجديد من المهاجرين والمقيمين في أميركا وبخاصة من الملتزمين مع فصائل الثورة الفلسطينية والمؤيدين لفتح والفصائل الأخرى كالجبهة الشعبية والديمقراطية. ويرى هؤلاء أنه لا يمكن هزيمة الأمبريالية الأميركية سوى عن طريق تصعيد الكفاح المسلح. وهم يشجبون أي حوار مع الحكومة الأميركية التي يعتبرونها عدوة الشعوب، ولا يرون أي امكانية في تغير السياسة الأميركية لصالح الثورة الفلسطينية.

المنظمات والجمعيات الفلسطينية

لقد تطورت المنظمات والجمعيات الفلسطينية، في أميركا، تطوراً يعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجالية الفلسطينية، كما يعكس التحولات التاريخية التي مرت بها القضية الفلسطينية. ويمكن تقسيم المنظمات الفلسطينية الى ثلاثة أنواع تعكس هذا الواقع.

١ ــ الجمعيات الاجتماعية والثقافية التي أسسها المهاجرون الفلسطينيون الأوائل والتي لا تعكس موقفاً سياسياً واضحاً، والتي تهتم بالنشاطات الاجتماعية والعائلية، وتحاول المحافظة على التراث العربي للمهاجرين؛ ومن أهمها: اتحاد نوادي رام الله الذي تأسس أوائل عام ١٩٥٠ ويعد من أكبر الاتحادات الفلسطينية في أميركا، اذ لديه ما يزيد على عشرين نادياً في مختلف المدن الأميركية وما يزيد على عشرة آلاف عضو. وبسبب ظروف الهجرة الأولى لأميركا والجو الأميركي المعادي للعرب بعامة، اقتصر نشاط هذا الاتحاد ونواديه على النشاطات الاجتماعية، وكانت مؤتمراته السنوية تركز على احياء التراث العربي وتعميق الروابط بين أبناء الجالية الفلسطينية من رام الله واستمرار الارتباط بالوطن عن طريق ارسال المساعدات المالية لدعم المدارس والمستشفيات والمشاريع الخيرية والانمائية برام الله. وساهم المهاجرون الأوائل أيضاً في الجمعيات والنوادي العربية (كاتحاد الجاليات السورية اللبنانية، والنوادي العربية الثقافية وغيرها) والتي كانت تقوم في أوائل الخمسينات بنشاط عربي اجتماعي ثقافي.

ولكن هذه الاتحادات تطورت فيما بعد، وبخاصة بعد تطور الأحداث في الوطن العربي وظهور الثورة الفلسطينية وتدفق المهاجرين الفلسطينيين الجدد، نحو العمل السياسي فأضيف اسم فلسطين الى اتحاد نوادي رام الله عام ١٩٧٦، وبدأ الاتحاد يتخذ قرارات سياسية مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما ترك عدد كبير من المهاجرين الفلسطينيين الاتحادات العربية وانضموا للمنظمات الفلسطينية للتعبير عن مواقفهم السياسية.

٢ ــ وأما النوع الثاني من المنظمات الفلسطينية فهو تلك المنظمات التي بدأت تظهر في أوائل الستينات والتي اتسمت بالعمل السياسي والاعلامي الملتزم بدعم الثورة الفلسطينية. وبدأت هذه المنظمات والجمعيات تقوى وتنتشر بعد هزيمة ١٩٦٧ وتطور النضال الفلسطيني في الوطن، ومن أهمها صندوق فلسطين العربي الذي أنشىء عام ١٩٦٨ في الساحل الغربي بأميركا، وصندوق الأراضي المقدسة المتحد الذي انشىء عام ١٩٦٨، وذلك بهدف جمع التبرعات لمساعدة مؤسسات رعاية أسر الشهداء والمؤسسات الفلسطينية الخيرية في الأرض المحتلة، بالاضافة الى عشرات المنظمات الفلسطينية الأخرى كالهلال الأحمر الفلسطيني والمجلس الفلسطيني الأميركي، وجمعية مساعدة متضرري الحرب بفلسطين وغيرها. وشارك في تأسيس هذه المنظمات ودعمها عدد كبير من أبناء الجالية

الفلسطينية، معظمهم من المهاجرين الجدد بالاضافة الى الوطنيين من المهاجرين القدماء، ويأتي هؤلاء من طبقات مختلفة كرجال أعمال ومحامين وأساتذة بالاضافة الى طلاب وعمال وأصحاب متاجر صغيرة، ولكن ما يجمعهم جميعاً هو الالتزام بالثورة الفلسطينية والاستعداد لدعمها ومساندتها بشتى الوسائل.

كما نشط الفلسطينيون، وبخاصة الأساتذة والمهنيون بعد عام ١٩٦٧ في تطوير العمل العربي على الساحة الأميركية. وساهم عدد منهم في انشاء منظمات عربية جديدة ملتزمة كلياً بدعم الثورة الفلسطينية، ومن أهمها رابطة خريجي الجامعات الأميركية التي انشئت عام ١٩٦٨ وضمت، اضافة الى الأساتذة الفلسطينيين، عدداً كبيراً من الأساتذة والمهنيين العرب الذين هبوا لمساندة الثورة الفلسطينية. وجاء عدد كبير من هؤلاء الفلسطينيين من صفوف منظمة الطلبة العرب التي لعبت دوراً كبيراً وهاماً في الخمسينات في تخريج مجموعات من المثقفين الملتزمين بقضايا التحرر العربي وبخاصة قضية تحرير فلسطين. ولذلك انطلق هؤلاء من منظمة الطلبة العرب بعد تخرجهم من الجامعات الأميركية الى مجال العمل السياسي والتنظيمي في الساحة الأميركية، وقيادة المنظمات الفلسطينية والعربية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ولعل الميزة الرئيسية لهذه المنظمات الفلسطينية هي أنها تميزت بالواقعية والعمل الموضوعي النابع من واقع الجاليات الفلسطينية والعربية، واتسم مؤسسوها والعاملون فيها بالواقعية والعمل الموضوعي الجدي، والابتعاد عن الأطروحات والخلافات الأيديولوجية. ولهذا نجحت هذه المنظمات في القيام بعمل سياسي واعلامي ومالي مؤثر، وتمكنت من انجاح عدد من المشاريع والنشاطات المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وأما النوع الثالث من المنظمات الفلسطينية، فهو تلك المنظمات الملتزمة والتابعة لمنظمات المقاومة الفلسطينية، كأنصار فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والجبهة العربية والصاعقة وغيرها. وبرز هذا العمل في أواخر ١٩٦٩. وبدأته مجموعات من الشباب الملتزم بدعم فتح، والذي ركز على تنظيم الجالية الفلسطينية وتوجيه امكانياتها نحو دعم الثورة الفلسطينية، ثم تبعها بعد ذلك ظهور أنصار الفصائل الأخرى وانتشارها في الساحة الأميركية. وتميزت هذه المجموعات من الشباب الفلسطينيين بالوعي السياسي والايديولوجي والعمل الدؤوب والمستمر لانشاء المنظمات الفلسطينية وتقويتها في الساحة الأميركية ودفعها نحو التعاون وتوحيد العمل لدعم منظمة التحرير.

ولكن انتشار أنصار الفصائل، وطرح الخلافات الأيديولوجية والتنافس بين أنصار الفصائل الصغيرة عكس نفسه سلبياً على الجالية الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية. فانشقت بعض من المنظمات على نفسها بدل أن توحد صفوفها، وحاول أنصار الفصائل الصغيرة (كالشعبية والديمقراطية والجبهة العربية) السيطرة على بعض المنظمات الفلسطينية وتوجيهها نحو خط سياسي معين. وكان لمرحلة الخلاف (عام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٦) بين ما يسمى بالرفض الفلسطيني وأنصار منظمة التحرير الفلسطينية أثره السلبي على العمل الفلسطيني والمنظمات الفلسطينية في الساحة الأميركية. هذا بالاضافة الى الحرب الأهلية في لبنان واثارها السلبية في الساحة الأميركية خاصة باضعاف العلاقة بين الفلسطينيين واللبنانيين، وكذلك الخلاف الفلسطيني السوري خلال الحرب الأهلية في لبنان، مما مزق أيضاً الجاليات العربية وحد من عملها المشترك لدعم القضية الفلسطينية.

المجلس الفلسطيني بأميركا الشمالية

في أواخر السبعينات، بدأت مرحلة جديدة من العمل الفلسطيني في الساحة الأميركية، اتسمت بالجدية في محاولة توحيد المنظمات والجمعيات الفلسطينية ووضع برامج عمل سياسي اعلامي شامل والانفتاح نحو المنظمات والجاليات العربية.

وساهم في ظهور هذه المرحلة عدة عوامل، أهمها تضييق رقعة الخلاف بين أنصار فصائل الثورة الفلسطينية، اذ اشترك هؤلاء معاً في عمل طويل خلال الحرب في لبنان لدعم الثورة الفلسطينية، كما أدرك هؤلاء بأن موضوع «الرفض والقبول الفلسطيني» لم يكن حقيقياً، كما كسب هؤلاء خبرة عملية في الساحة الأميركية جعلت فكرهم يتطور نحو الواقعية والتركيز على برامج العمل المشترك بهدف تعبئة الجالية

الفلسطينية وتوحيد صفوفها. هذا، اضافة الى تصاعد النضال الجماهيري في الأرض المحتلة وتزايد أساليب القمع والارهاب الصهيوني، مما جعل برامج العمل في الساحة الأميركية تتجه نحو دعم المؤسسات والجماهير الفلسطينية في الأرض المحتلة، وبخاصة في المجالين الاعلامي والسياسي.

وكان أنصار فتح وعدد من العاملين في الساحة الفلسطينية قد بدأوا، عام ١٩٧٧، بوضع مشروع لانشاء مجلس فلسطيني بأميركا يضم العملين السياسي والاعلامي فيها ويكون صوت الجالية الفلسطينية بأميركا المتحدث باسمها من أجل دعم منظمة التحرير الفلسطينية والدفاع عن مواقفها السياسية أمام الحملات الصهيونية العنيفة والواسعة في الساحة الأميركية. واستمرت دراسة وسائل تنفيذ المشروع أكثر من عام تخللتها مشاورات ونقاشات حول الدستور والأهداف ووسائل العمل بين مختلف المنظمات الفلسطينية وأنصار الفصائل الفلسطينية بأميركا. ولأول مرة ساهمت جميع المنظمات الفلسطينية، القديمة والجديدة، الاجتماعية والسياسية، والجاليات الفلسطينية من مختلف القطاعات والاتجاهات، في هذا المشروع الهام.

وبذلك، عقد المؤتمر التأسيسي للمجلس الفلسطيني بمدينة واشنطن بتاريخ ١٩ آب (أغسطس) ١٩٧٩ وحضره حوالى مئتين وخمسين مندوباً منتخبين من المنظمات والجمعيات الفلسطينية ومن تجمعات الجالية الفلسطينية في المدن الأميركية، وأقر المؤتمر دستوراً يحدد ملامح العمل الفلسطيني المقبل في الساحة الأميركية، كما جاء في مقدمة الدستور:

«ان الجالية العربية الفلسطينية في أميركا الشمالية تلتزم بالمبادىء التي تؤكد بأن شعب فلسطين يكوّن وحدة قومية واحدة، وأن فلسطين كجزء من الامة العربية، هي الوطن القومي لهذا الشعب، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد له. وأن الجالية العربية الفلسطينية في أميركا الشمالية تؤكد دعمها لنضال شعب فلسطين في تحقيق حقوقه القومية المشروعة بما فيها حق العودة لوطنه، وحق تقرير المصير، وحق الاستقلال القومي والسيادة في فلسطين تمشياً مع قرارات منظمة التحرير الفلسطينية».

وأقرت الأغلبية، في هذا المؤتمر التأسيسي، بأن المجلس الفلسطيني هو منظمة فلسطينية هدفها العمل في الساحة الأميركية للتأثير على الوضع السياسي ولدعم مواقف منظمة التحرير الفلسطينية. ولعل أهم ما في المجلس أنه جمع، لأول مرة، جميع المنظمات الفلسطينية والقيادات الفلسطينية السياسية داخل اطار واحد. وبذلك انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية شاركت فيها المنظمات الفلسطينية الرئيسية وجميع أنصار فصائل الثورة الفلسطينية.

وبعد عمل تنظيمي وتأسيسي استمر طوال عام كامل، عقد المجلس مؤتمره الأول في مدينة نيويورك بتاريخ ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، وحضره حوالي أربعمائة وأربعين مندوباً منتخبين من المنظمات والجمعيات الفلسطينية والجاليات الفلسطينية، وأقر المؤتمر بياناً سياسياً طويلاً يوضح معالم العمل الفلسطيني بأميركا وخططه في المرحلة القادمة، كما انتخب لجنة تنفيذية ضمت ممثلين عن جميع المنظمات الفلسطينية وأنصار المقاومة والمثقفين الفلسطينيين. وشارك في ندوات المؤتمر وفد منظمة التحرير الفلسطينية للأمم المتحدة برئاسة فاروق القدومي (أبو اللطف) وعدد من أعضاء الوفد بمن فيهم أحمد صدقي الدجاني، وياسر عبد ربه، والشهيد ماجد أبو شرار، وشفيق الحوت. هذا، اضافة الى عدد من رؤساء البلديات من فلسطين المحتلة بمن فيهم رئيس بلدية الناصرة توفيق زياد، ورئيسي بلديتي الخليل وحلحول: فهد قواسمة ومحمد ملحم. وكان لهذه المشاركة أثرها على توجيه المؤتمر نحو العملين السياسي والاعلامي لدعم منظمة التحرير ودعم نضال الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، سواء في الجليل أم في الضفة الغربية. كما ظهر بوضوح التفاعل بين قيادات الشعب الفلسطيني وقواعده، وبين القادمين من الوطن والمهاجرين لأميركا منذ عشرات السنين، مما أثبت وحدة شعب فلسطين، قيادة وجماهيراً، بالرغم من الشتات في المنفى الأميركي.

د. حاتم الحسيني

البارونات النوويون

أصبح في حكم المؤكد أن اسرائيل تملك القدرة على انتاج قنابل ذرية، إن لم تكن قد أنتجتها وكدستها بالفعل. غير أن تفاصيل حصولها على المواد اللازمة والمعرفة التكنولوجية الضرورية، لم تزل سراً، تحرص اسرائيل نفسها، كما يحرص من سهلوا لها دخول النادي النووي، على عدم الكشف عنه. وضمن العديد من الكتب والتقارير التي نشرت أخيراً في أوروبا، حول موضوع الأسلحة النووية ونزع السلاح، صدر في بريطانيا كتاب يورد معلومات هامة تلقي الضوء على جوانب من تاريخ المجهود النووي الاسرائيلي، وعلى نسيج علاقاتها الدولية.

الكتاب، وهو بعنوان: «البارونات النوويون» (Nuclear Barons)، يكشف أن اسرائيل وقّعت، في عام ١٩٥٧، اتفاقية سرية مع فرنسا تقوم بموجبها هذه الأخيرة بتزويدها بمفاعل ذري. وكانت هذه الاتفاقية ضمن سلسلة من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية التي عقدتها اسرائيل، بتوجيهات من بن ــ غوريون، مع فرنسا اثر أزمة السويس عام ١٩٥٦. والكتاب يؤكد أن ردود الفعل الاسرائيلية المحلية اقتصرت، حينذاك، على مجموعة من أعضاء هيئة الطاقة الذرية الاسرائيلية، التي استقال سبعة من أعضائها الثمانية احتجاجاً على ما يتبين الآن أنه كان الدخول في حلبة صنع القنبلة الذرية. ولم يُعطَ تفسير، في ذلك الوقت، لإستقالة هؤلاء الأعضاء، وهم أساتذة علوم مشهورون، كما لم يقم البرلمان الاسرائيلي ببحث هذا الأمر. ولم يبق في الهيئة إلا رئيسها، د. أرنست برغمان، الذي كان داعيةً متحمساً لصنع قنبلة ذرية، وقد بقي في مركزه، رئيساً لهيئة استقال أعضاؤها، حتى عام ١٩٦٦.

وفي عام ١٩٦٠، اكتشفت المخابرات الأميركية أن مصنع النسيج، الذي بنته اسرائيل في صحراء النقب، في ديمونا، لم يكن إلا مفاعلاً ذرياً اشترته من فرنسا عام ١٩٥٧، بموجب الاتفاقية السرية المذكورة. وإثر ذلك ضغطت إدارة ايزنهاور على اسرائيل للإعلان عن حقيقة المصنع، فأعلن بن ــ غوريون، في النهاية، في البرلمان الاسرائيلي، أن هناك مفاعلاً ذرياً في صحراء النقب، وأنه بني «لأغراض سلمية»، بموجب اتفاقية عقدت مع فرنسا قبل ثلاث سنوات. وفي أعقاب ذلك شكلت مجموعة من الأكاديميين والعلماء الاسرائيليين، ومنهم أثنان من أعضاء هيئة الطاقة الذرية المستقيلين «لجنة نزع الأسلحة النووية من الصراع العربي ــ الاسرائيلي»، فكان في هذه التسمية إيحاء بأن هناك في الصراع أسلحة نووية بالفعل، واسرائيلية بطبيعة الحال.

غير أنه لم يكن بمقدور المفاعل الذري وحده إنتاج بلوتونيوم صالح لصنع القنبلة، إذ كان على الاسرائيليين، لتحقيق ذلك، أن يحصلوا على مصنع كيمياوي خاص يعرف بمصنع «إعادة

معالجة» لاستخلاص البلوتونيوم من قضبان الوقود المستنفد. وكانت اسرائيل تعلم أن بناء مصنع كهذا يحتاج لبضع سنوات، وكانت تريد، في هذه الأثناء، تحسين علاقاتها مع أميركا، تلك العلاقات التي توترت اثر معرفة أميركا بالاتفاقية السرية مع فرنسا. فسعى بن ــ غوريون إلى اجتماع مع كينيدي، إلا أن كينيدي، الذي أبدى، خلال السنوات الأولى من إدارته، قلقاً تجاه احتمال صنع اسرائيل لقنبلة ذرية، تجاهل تحركات بن ــ غوريون الديبلوماسية. وفي النهاية توجه بن ــ غوريون إلى أميركا، دون دعوة رسمية من البيت الأبيض، بحجة الحصول على درجة فخرية. وكان يأمل أن تقوم الزعامات اليهودية بترتيب اجتماع له مع كينيدي، خلال زيارته، فتم له ما أراد؛ إذ التقى الرجلان في أيار (مايو) ١٩٦١ بشكل غير رسمي في فندق والدورف استوريا في نيويورك.

كان كينيدي صارماً تجاه اسرائيل، ولم يكن ذلك، فقط، بسبب المعاهدة التي عقدتها مع فرنسا دون علم أميركا، ولكن أيضاً لأن المعاهدة أبرمت دون توقيع اتفاقيات «السلامة» الاعتيادية، مثل الاعلان مسبقاً عن الأهداف السلمية والموافقة على عمليات التفتيش المنتظمة، التي كانت أميركا تطلبها من الدول التي تشتري منها مفاعلات ذرية. وطلب كينيدي من بن ــ غوريون السماح لمفتشين أميركيين بالدخول إلى موقع المفاعل الذري؛ فوافقت اسرائيل على عمليات تفتيش عشوائية غير منتظمة، وليس على تفتيش كامل ودوري، كالذي تجريه أميركا على صادراتها من المفاعلات. إلا أن المستشارين التقنيين لكينيدي اعتقدوا أن التفتيش المتفق عليه سيكون كافياً إذا حصلوا على معلومات دقيقة عن كميات اليورانيوم التي تستوردها اسرائيل. وللحصول على هذه المعلومات اعتمدوا على مجموعة المزودين الغربيين التي كانت تراقب شحنات اليورانيوم على نطاق العالم كله. وتؤكد مذكرات وزير الخارجية الفرنسي، في تلك الفترة، موريس كوف دي‌مورفيل، اقتناع أميركا بكفاية الاعتماد على عمليات الرقابة التي تقوم بها المجموعة. فهو يقول في وصفه لاجتماعين له في البيت الأبيض، في أيار (مايو) وتشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٣، ان كينيدي عبّر في كليهما عن قلقه من برنامج اسرائيل الذري، وأبلغه أن أميركا تنوي استعمال كافة الوسائل التي في متناولها لتنظيم عمليات رقابة صارمة على اسرائيل، ويضيف دي مورفيل أن أميركا أبدت اهتماماً خاصاً بكشف مشتريات اسرائيل من اليورانيوم الطبيعي من البلدان الأخرى. ويبدو أن أميركا نجحت في ذلك، مدة من الوقت. فقبل ثلاثة أشهر من اجتماع دي مورفيل الأول مع كينيدي، في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٦٣، اجتمعت مجموعة المزودين الغربيين، وحضرت الاجتماع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا وبلجيكا وجنوب أفريقيا واستراليا. وفي هذا الاجتماع، أعطت جنوب أفريقيا تفاصيل كاملة عن مبيعاتها من اليورانيوم إلى اسرائيل. وقد حصل مؤلفا الكتاب على وثائق هذا الاجتماع بعد أن طلباها بموجب قانون حرية المعلومات الأميركية.

ولكن يبدو أن الموقف الأميركي تغير بعد ذلك. ففي عام ١٩٦٨، استخلص المحللون في المخابرات المركزية أن اسرائيل نجحت في صنع أسلحة نووية. ولم يحاول ليندون جونسون خليفة كينيدي أن يتخذ أية خطوات لمعاقبة اسرائيل، خاصة وأنه تلقى تقرير المخابرات في هذا الشأن، حين كانت اسرائيل في أوج مجدها بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ومن جهة أخرى كانت معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، التي بادرت أميركا إلى تبنيها، تمر في مرحلة دقيقة في ذلك العام، إذ لم تكن البلدان، التي كانت أميركا تأمل أن توقع المعاهدة، قد اتخذت قراراً نهائياً بذلك. ولذا لم يكن من مصلحة جونسون أن يطلع العالم أن نادي الخمسة النوويين أصبح مكوناً من ستة أعضاء. ويذكر الكتاب أن الرئيس جونسون طلب من رئيس وكالة المخابرات المركزية، عندما أخبره أن اسرائيل تملك قنبلة، ألّا يخبر أحداً بذلك، ولا حتى دين راسك وروبرت ماكنمارا. وقد جاء ذلك على لسان المدير التنفيذي للعمليات في المخابرات المركزية الأميركية، في شهادة أدلى بها أمام هيئة الرقابة النووية الأميركية ترد في الصفحة ١٧٨ من المجلد الثالث من تقرير للهيئة بعنوان: «تحقيق في شهادة المدير التنفيذي للعمليات»، أفرجت عنه الهيئة بناء على طلب «مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية الأميركي». ولكن هذه الصفحة ليست إلا صفحة واحدة من ثلاث صفحات تشكل، بمجموعها، الشهادة

الكاملة. ويبدو أن هذه الصفحة قد أفرج عنها بينما حذفت الصفحتان الأخريان نتيجة خطأ مكتبي، طبقاً لما قاله أحد رسميي هيئة الرقابة للمؤلفين.

وأكد تقرير آخر لوكالة المخابرات المركزية، عام ١٩٧٤، حصل عليه أحد المحامين بموجب قانون حرية المعلومات، وقالت الوكالة، فيما بعد، انها أفرجت عنه خطأ، أن الوكالة تعتقد «أن اسرائيل أنتجت أسلحة نووية، وحكمنا مبني على أساس حصول الاسرائيليين على كميات كبيرة من اليورانيوم، جزئياً بوسائل سرية، وعلى الطبيعة الغامضة لجهود اسرائيل في حقل تعزيز اليورانيوم وعلى استثماراتها الواسعة في نظام صواريخ مكلفة مصممة لحمل رؤوس حربية نووية».

وعلى الرغم من أن افتقار تقرير عام ١٩٧٤ هذا إلى الشواهد المحددة على امتلاك اسرائيل لقنبلة ذرية إلا أنه واضح في تلخيصه لشبكة المعلومات المعقدة، التي تشير إلى ذلك، تلك الشبكة التي تضم معلومات عن مزيد من الاتفاقيات السرية مع فرنسا للحصول على مصنع إعادة معالجة، وقيام عملاء اسرائيل السريين بسرقة سفينة محملة باليورانيوم في البحر الأبيض المتوسط، والشكوك حول قيام اسرائيل بسرقة يورانيوم معزز صالح لإنتاج القنابل في مصنع في بنسلفانيا.

وتبين القصة المتشابكة أن مشروع اسرائيل لصناعة القنبلة لم يكن جانباً عرضياً نجم عن برنامج نووي «سلمي». بل كان، منذ البداية، مشروعاً متوجهاً كلياً نحو هدف واحد هو الخيار العسكري.

ويبدو أن فرنسا لعبت دور قابلة المشروع ومربيته. فمن المعروف أن فرنسا زودت اسرائيل بمفاعل الماء الثقيل، في ديمونا، القادر على إنتاج كميات من الوقود المستنفد في السنة الواحدة يمكن أن يستخلص منها بلوتونيوم يكفي لصنع ١,٢ قنبلة قدرتها ٢٠ كيلو طن. ولكن السؤال، الذي ظل مدة طويلة دون إجابة، هو ما إذا كانت فرنسا قد زودت اسرائيل أيضاً بمصنع قادر على استخلاص البلوتونيوم بطريقة إعادة المعالجة. ولعل المساهمة الكبرى للكتاب هي أنه يكشف أن ذلك هو ما حدث بالفعل. فقد قابل المؤلفان، في حزيران (يونيو) عام ١٩٧٨ في باريس، العالم الفرنسي فرانسيس بيرين الذي رئس الهيئة الفرنسية للطاقة الذرية بين عامي ١٩٥١ و١٩٧٠. وأكد بيرين أن مصنع إعادة المعالجة كان جزءاً غير مباشر من صفقة عام ١٩٥٧ الأصلية وقال: «لقد رفضنا أن نبيع اسرائيل مصنعاً كيماوي، ولكنهم بالطبع تعلموا كيمياء البلوتونيوم معنا. وطلبوا من شركة فرنسية مساعدتهم في بناء هذا المصنع. فتركنا نحن الشركة تقوم بعملها دون أن نحدد لها تماماً ما يجب أن تفعل أو تستعمل». وأضاف بيرين، أن التعاون في هذا الحقل استمر حتى عام ١٩٦٦، أي بعد عودة ديغول إلى الحكم بثلاث سنوات. وكان وزير خارجية فرنسا الديغولي دي مورفيل قد قال في مذكراته: «اتخذنا بسرعة، بعد عودة ديغول إلى الحكم، خطوات لمنع امتداد التعاون (مع اسرائيل) إلى حقول أخرى، ونعني بهذا استخلاص البلوتونيوم لأغراض عسكرية». ولكن يبدو أن اتخاذ هذه الخطوات لم يكن بالسرعة التي يدعيها دي مورفيل.

وقد أدلى ثلاثة قادة فرنسيين باعترافات غير مباشرة، في كتاب فيليب سيمونو الذي صدر عام ١٩٧٦ بعنوان: «النوويوقراطيون»، تدعم ما يذهب إليه بيرين. وعلى الرغم من أن الكتاب لم يفصح عن أسماء هؤلاء، إلا أن المراقبين الفرنسيين توصلوا إلى معرفتهم. وأول هؤلاء هو روبرت غابي الذي كان في الخمسينات رئيساً لمحطة تعزيز يورانيوم فرنسية، ثم أصبح وزيراً ديغولياً. وقد أجاب على سؤال حول ما إذا كانت فرنسا قد ساعدت اسرائيل في حقل الأسلحة النووية بقوله: «نعم، أكثر مما يظن العالم». أما الرجل الثاني، وهو جورج بيس الذي كان يعمل في برنامج تعزيز اليورانيوم الفرنسي، فقد أجاب على السؤال نفسه بقوله: «لا تعليق». ولكنه عاد فقال: «لقد بنيت مصنعاً في (؟...) ولم يكن لصنع المربيات. لقد أطعت أوامر غي موليه، وفيما بعد ديغول. فعلت ذلك دون تردد ولست آسفاً على شيء». وكان الرجل الثالث رئيساً لشركة طلب منها أن تزود اسرائيل بمواد نووية. وقد ذكر أنه أرسل إلى بييد غوبلومات، رئيس هيئة الطاقة الذرية الفرنسية حينذاك، رواية كانت قد صدرت حديثاً تتخيل دمار العالم بعد صدام نووي في الشرق

الأوسط، فأجاب غويلومات بالقول: «هذه أوامر الحكومة».

وحدد بيرين أيضاً اسم الشركة الفرنسية التي اشتركت في بناء مصنع إعادة المعالجة في اسرائيل، وهي سانت غوبين، الشركة نفسها التي بنت مصانع مماثلة لبرنامج الأسلحة النووية الفرنسي. وقد قامت الشركة بتزويد اسرائيل بالتصاميم العامة وتركت لمهندسي الذرة الاسرائيليين استخلاص التفاصيل. وتفيد مقابلة أجراها مؤلفا الكتاب، في تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٨٠، مع أحد خبراء الأسلحة الذرية الاسرائيليين، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن عدداً من مهندسي الذرة مات بإصابات لها علاقة بالبلوتونيوم قبل الإنتهاء من المشروع.

ويبدو أن اسرائيل صممت على المضي في صنع القنبلة، بعد حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، إذ عاد صقور جماعة الضغط: بيرس ودايان ود. برغمان، إلى المسرح، في عام ١٩٥٧، من شبه عزلة، عندما أصبحت غولده مئير رئيسة للوزراء. وكان هؤلاء قد عُزِلوا مؤقتاً، عندما أطيح بزعيمهم بن ــ غوريون وحل مكانه ليفي اشكول، عام ١٩٦٣. فقد جمد أشكول مشروع القنبلة الذرية مؤقتاً، ورفع الشعار الذي ما زال قادة اسرائيل يرددونه دون أن يقنعوا به أحداً: «لن تكون اسرائيل أول دولة تدخل السلاح النووي إلى الشرق الأوسط». وقام أشكول، في ربيع عام ١٩٦٦، بطرد د. أرنست برغمان من وظيفته في هيئة الطاقة الذرية، وفي الوقت نفسه من وظيفته كمدير عام لوزارة الدفاع الاسرائيلية. ونقلت مسؤولية هيئة الطاقة الذرية من وزارة الدفاع إلى مكتب رئيس الوزراء، وعينت هيئة جديدة، ذات توجهات أكاديمية وصناعية، برئاسة أحد العلماء الذين تمردوا على الهيئة القديمة عام ١٩٥٧. لكن مجيء غولده مئير إلى الحكم، وعودة اللوبي النووي إلى مراكز الحكم وشعور اسرائيل، بعد انتصارها في الحرب، أن باستطاعتها تجاهل الضغوط الدولية، لم يعنِ إحياء خيار صنع القنبلة فحسب، بل تمت صناعتها بالفعل.

وفي عام ١٩٦٨، شعر الاسرائيليون بحاجتهم إلى زيادة مخزونهم من اليورانيوم الطبيعي. فقام وكلاء المخابرات السرية الاسرائيلية «الموساد» بوضع وتنفيذ خطة جريئة لسرقة حمولة سفينة تحمل ٢٠٠ طن من اليورانيوم الطبيعي. وكانت السفينة قد توجهت، بعد تعبئتها بـ ٥٦٠ برميل من اليورانيوم في أنتويرب في أواسط شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٦٨، إلى جنوى، إلا أنها اختفت في عرض البحر. فبدلاً من أن تتجه إلى الشمال (إلى جنوى) أبحرت شرقاً متوجهة إلى المياه بين تركيا وقبرص، حيث قابلت سفينة شحن اسرائيلية ونقلت حمولتها إليها.

وكان اليورانيوم المفقود خاضعاً تقنياً للإجراءات الأمنية التي تفرضها هيئة الطاقة النووية الأوروبية (يوراتوم) ولأنّ اليورانيوم الطبيعي ليس «حساساً» فإن تحركات شحناته تسجل ولكنها لا تراقب. وتدعي المخابرات الأميركية أنها لم تعلم بهذه السرقة، إلا بعد سنة من وقوعها. وظل الأمر سراً محكماً إلى أن تسرب في ربيع عام ١٩٧٧.

والأغلب أن تكون اسرائيل قد حصلت على مواد انشطارية من مصدر آخر، إذ يعبر بعض صانعي السياسة الأميركيين عن اعتقادهم بأن اسرائيل حصلت على يورانيوم معزز رفيع، من محطة ذرية في الولايات المتحدة. فقد اختفى ٢٠٠ رطل من اليورانيوم المعزز من مصنع تعزيز في أبولو، بنسلفانيا. وقد اكتشفت هيئة الطاقة الذرية الأميركية فقدان هذه الكمية من اليورانيوم خلال تفتيش اعتيادي للمصنع عام ١٩٦٥. وعلى الرغم من عدة تحريات أخرى قامت بها الهيئة والمكتب الفيدرالي للتحقيقات، لم يعرف مصير اليورانيوم المفقود. ولكن الشكوك التي تحوم حول ضلوع اسرائيل في الأمر، قوية، فرئيس الشركة الخاصة التي تملك المصنع، صهيوني، وكانت الشركة تتعامل مع اسرائيل تجارياً وتزودها بمواد نووية «غير حساسة».

وإذا كانت هذه الشواهد والقرائن مما يدل على أن اسرائيل صنعت قنابل ذرية، فهل هناك ما يشير إلى أنها قامت بتجريب هذه القنابل؟ الأغلب نعم. فقد بدأ يتبين، بوضوح متزايد، أن اسرائيل وجنوب أفريقيا قامتا بتجربة انفجار نووي جوي، في صبيحة ٢٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، قرب جزيرة الأمير ادوارد في جنوب المحيط الأطلسي على درجة ٤٦ جنوباً و ٤٠ شرقاً على التقريب. وأتى أول الشواهد على أن انفجاراً نووياً جوياً قد حدث، من القمر الاصطناعي

الأميركي، فيلا، الذي أطلق عام ١٩٦٩ ليراقب التجارب النووية في الجو. وهو يحتوي على مقياسين يلتقطان ما يسمى «بالتوقيع البصري» لكل انفجار نووي. وهذان المقياسان مصممان بحيث يتجاهلان ومض البريق والنيازك. ويستجيبان، فقط، لكرة اللهب النووية. وحتى أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، كان هذا القمر قد سجل ٤١ انفجاراً، وكان صحيحاً في كل مرة. وجاء ما حدث قرب جزيرة الأمير ادوارد ليكون التسجيل الثاني والأربعين.

وجاء الدليل الثاني من تلسكوب راديوي في المرصد الأميركي في أريسيبو في بورتوريكو. فقد التقط هذا التلسكوب تموجاً، في طبقة الأيونوسفير، له من القوة والسرعة والاتجاه ما يشير إلى حدث رئيسي له سمات اختبار نووي.

أما الدليل الثالث، فكان أن مختبر الأبحاث التابع للبحرية الأميركية سجل إشارات صوتية تنتقل عبر الماء بعضها بقرب جزيرة الأمير ادوارد بينما بدا البعض الآخر وكأنه صدى للإشارات الأولى بعد ارتدادها، إذ اصطدمت بالرف الجليدي في القطب الجنوبي.

والدليل الرابع هو أن المخابرات الأميركية شهدت، في تقرير لها رفعته إلى لجنة الاستخبارات في الكونغرس، أنه كانت هناك قوة مهام بحرية جنوب افريقية في المنطقة في ذلك الحين.

وهناك قرائن تشير إلى الصلة الاسرائيلية بالأمر. فقد قام وزير الدفاع الاسرائيلي الأسبق، عيزر وايزمن، بزيارة إلى جنوب أفريقيا في آب (أغسطس) ١٩٧٩، ظلت طي الكتمان، اجتمع خلالها برئيس هيئة الطاقة الذرية في جنوب أفريقيا ابراهام راوز. وبعد حادث ٢٢ أيلول (سبتمبر) مباشرة، قام زائر اسرائيلي آخر هو الزعيم عاموس حوريف العالم الذي يعمل في القوات المسلحة الإسرائيلية بزيارة جوهانسبرغ. والجدير بالذكر أن تقارير استخبارات أميركية تسربت إلى الصحف مشيرة إلى قيام أبحاث ذرية اسرائيلية ــ جنوب أفريقية مشتركة تعزز الصلات الوثيقة بينهما في الحقل العسكري.

فلورا لحام

السياسة الأميركية والقضية الفلسطينية
١٩١٧ ــ ١٩٨١

البدايات

قبل أن يدلي اللورد بلفور، وزير خارجية بريطانيا، بتصريحه الشهير في ١٩١٧/١١/٢، كانت مسودات عديدة قد تبودلت بينه وبين المنظمة الصهيونية، كما عرض مضمون هذا التصريح على رئاسة جمهورية الولايات المتحدة الأميركية التي وافقت عليه في برقية وجهها الكولونيل هاوس، مستشار الرئيس، الى وزارة الخارجية البريطانية، بتاريخ ١٩١٧/١٠/١٦.

هذه الموافقة على تصريح بلفور، الذي وعد فيه باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، بالاضافة الى تقرير لجنة الخبراء الأميركية حول فلسطين، الذي قدم الى الرئيس ويلسون، بناءاً على طلبه في ١٩١٩/١/١٢، يمكن اعتبارهما بداية التماس المباشر للسياسة الأميركية مع القضية الفلسطينية؛ ففي تلك الفترة كانت الولايات المتحدة الأميركية ترسم مستقبل علاقاتها مع العالم خارج القارة الأميركية بعد ان ادى تدخلها في الحرب العالمية الأولى الى انتصار الحلفاء، ووصلت طاقة بورجوازيتها الانتاجية الى اغراق السوق الداخلية الأميركية، ليضعها ذلك في بداية طريق اقتسام النفوذ في العالم الخارجي مع الدول الامبريالية القديمة (بريطانيا، فرنسا، المانيا الخ...).

وتحت شعار حقوق الإنسان، طرح ويلسون مبادئه الأربعة عشر كتغطية ايديولوجية لهجوم الامبريالية الجديدة؛ فالولايات المتحدة الأميركية لم تكن تملك مواقع خارجية تسمح لها بخوض مواجهة مباشرة مع المملكة المتحدة على الأرضية نفسها (الاستعمار المباشر). هذا من جهة، ومن جهة ثانية كانت بريطانيا لا تزال تملك من القوة ما يسمح لها بالدفاع عن مستعمراتها الواسعة. ولذلك، حملت السياسة الأميركية، في تلك الفترة، لواء ضرورة استقلال البلدان الواقعة تحت الاستعمار.

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، برزت أمام الحلفاء مشكلة الولايات العربية التي كانت تحت الحكم العثماني والتي أعلن شعبها عن رغبته في قيام دولة عربية واحدة مستقلة، في حين كانت تقتضي مصلحة الحلفاء مجتمعين، (ومن بينهم أميركا) تجزئة هذا الشعب بأي ثمن لتسهيل عملية ادخاله في العلاقات الاقتصادية الامبريالية من جهة أولى، ولجعله تابعاً من جهة أخرى؛ اذ ان وحدته تؤدي الى قيام دولة فتية على أرضية علاقات انتاج معادية للعلاقات الامبريالية ومزاحمة لها، في ما يسمى اليوم ببلدان العالم الثالث.

تقدمت لجنة الخبراء الأميركية بعدة اقتراحات منها:

ــ فصل فلسطين عن سوريا وقيام دولة منفصلة يدعى يهود العالم للاستيطان فيها، كي تصبح دولة يهودية تبسط سيطرتها على مصادرها الخاصة للطاقة المائية والري، من على جبل

حرمون شمالاً والى الشرق من نهر الأردن.

ـ وضع هذه الدولة تحت اشراف بريطانيا كدولة منتدبة عن عصبة الأمم، ويمكن الاعتماد عليها كي تمنح اليهود ذلك المركز الممتاز المميز الذي يجب حصولهم عليه.

لقد مثل هذا التقرير جوهر امكانات السياسة الأميركية في تلك الفترة، ولكنه لم يمثل طموحات ويلسون في ان تكون للولايات المتحدة حصة ما في هذه المنطقة، فحاول وضع الأساس «الشرعي» لها في لجنة الاستفتاء الموفدة الى الشرق الأوسط (لجنة كينغ ـ كراين)، وقد تكونت هذه اللجنة بناء على اقتراح قدمه الأمير فيصل في مؤتمر الصلح في باريس وتلقفه الرئيس الأميركي، ويقضي هذا الاقتراح بارسال لجنة أميركية ـ بريطانية ـ فرنسية ـ ايطالية الى الشرق الأوسط للتحقيق في رغبات الأهالي.

ومع ان الدول الثلاث الأخرى امتنعت عن ارسال مندوبين عنها، فقد أوفد ويلسون اللجنة التي اقتصرت على مندوبين أميركيين وجابت فلسطين وسوريا ولبنان بين العاشر من حزيران (يونيو) والثامن والعشرين من آب (أغسطس) من سنة ١٩١٩، وقدمت تقريرها الذي اقترح نظام الانتداب على سوريا لمدة محدودة، وأوصى بان تفاتح الولايات المتحدة لتكون دولة منتدبة على سوريا، واذا لم تستطع ذلك فليكن الانتداب من نصيب بريطانيا. ولكن المعارضة العنيفة التي لقيها اقتراح كينغ ـ كراين من الصهاينة، لأنه أشار الى عدم فصل فلسطين عن سوريا ولأن الصهاينة كانوا يعتمدون في حينه على بريطانيا لتحقيق حلمهم التاريخي، أدت الى اهمال اقتراحات اللجنة من قبل الرئيس ويلسون وتحويلها الى ذمة التاريخ.

لم يكتف الصهاينة بالتجاهل الرسمي لتقرير كينغ ـ كراين من قبل الادارة الأميركية بل صعدوا من نشاطهم في الولايات المتحدة الأميركية حتى استطاعوا استصدار قرار من الكونغرس الأميركي بتاريخ ١٩٢٢/٩/٢١ يؤيد اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، ويطلب من الادارة الأميركية العمل على ذلك بالتعاون مع بريطانيا.

وفي ١٩٢٤/١٢/٣، عقدت الولايات المتحدة وبريطانيا معاهدة أكد فيها الطرفان ضرورة وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وضرورة انجاز تحقيق وعد بلفور واعطاء قسط من الحكم الذاتي لليهود في فلسطين، وتأكيد اعطاء صفة مؤسسة عامة لوكالة يهودية تتولى أمر التعاون مع الادارة البريطانية والادارة الأميركية في جميع الشؤون الخاصة بمصلحة «الشعب» اليهودي، وعلى الدولة المنتدبة، أي بريطانيا، أن تسهل بكل الوسائل، الهجرة اليهودية الى فلسطين، كما ان على بريطانيا واجب استشارة الولايات المتحدة والحصول على موافقتها قبل القيام بأية خطوة تتعلق بمستقبل فلسطين.

وهكذا، استطاعت الولايات المتحدة ان تحصل من بريطانيا على اعتراف بأنها شريك ولو استشاري، في تحديد مستقبل فلسطين، وحصل الصهاينة على ورقة ضغط دائمة على السياسة البريطانية، في ما يخص مستقبلهم في فلسطين.

وقد تجلت أهمية هذه المعاهدة في تأمين النقلة النوعية التي حققتها السياسة الأميركية في أوائل الأربعينات، بعد ان اضطرت بريطانيا تحت ضغط ثورة ١٩٣٦ في فلسطين ان تتبنى تقرير اللجنة الملكية (لجنة بيل) الذي أوصى بتقسيم فلسطين. فما ان نشرت الحكومة البريطانية نتائج التقرير، وأعلنت عن عزمها تبني توصياته، حتى وجه الرئيس الأميركي روزفلت، في ١٩٣٧/٧/٨، رسالة الى المنظمة الصهيونية أعلن فيها رفض الولايات المتحدة لسياسة بريطانيا الجديدة في فلسطين واصرار الادارة الأميركية على ان فلسطين بكاملها هي وطن اليهود القومي. كما تبادلت وزارتا الخارجية الأميركية والبريطانية، خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٧/٧/٦ و١٩٣٧/٨/٤، عدة مذكرات اتهمت الولايات المتحدة فيها بريطانيا بالخروج عن معاهدة ١٩٢٤ وعدم استشارة الولايات المتحدة، كما تقضي المعاهدة بذلك. ومع ان بريطانيا حاولت التنصل من ذلك، بتقديم تفسير مختلف للمعاهدة، الا أنها اضطرت تحت الضغط الأميركي ـ الصهيوني الى تحويل تقرير لجنة بيل الى مجلس عصبة الأمم التي قررت تجميده واعادة دراسته مجدداً.

المرحلة الثانية

أدت الأزمة الاقتصادية سنة ١٩٢٩، اضافة الى بروز النازية في ألمانيا والفاشستية في ايطاليا، كقوتين فتيتين تنازعان بريطانيا على مستعمراتها،

الى زعزعة السيطرة العسكرية والاقتصادية البريطانية في القارات الأربع. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتستنزف نهائياً امكانية بريطانيا في الاستمرار كزعيمة للامبريالية العالمية، في حين أدت الأسباب نفسها، مضافاً اليها تنامي قوة الولايات المتحدة الأميركية، الى بروز الأخيرة كقوة طاغية وحيدة تحتاجها بريطانيا بخاصة وأوروبا بعامة، لتمكين المجتمع الرأسمالي من النهوض ثانية من الحضيض، في ظل تنامي قوة جديدة برزت على الساحة الدولية هي الاتحاد السوفياتي أولاً، والمنظومة الاشتراكية فيما بعد.

وخلال فترة ما بين الحربين العالميتين، كان الصهاينة يتوجهون أكثر فأكثر باتجاه الولايات المتحدة ناقلين معهم قوتهم الاقتصادية وما تفرضه بالتالي من قدرة على التحكم بادارة الدفة السياسة للبلاد.

وافسح تنامي قوة الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً وضعف الامبرياليات الأوروبية للولايات المتحدة مجال شق طريق زعامة العالم الامبريالي وبالتالي تسلماً مباشراً للمهام الامبريالية في الشرق الأوسط ومنه فلسطين، ولذلك كانت تصفية المستعمرات البريطانية وربط هذه المستعمرات بدولاب الادارة الأميركية أهم نتائج الحرب العالمية الثانية، ولعل جواب تشرشل لستالين وروزفلت في يالطا: «انني لا أمثل صاحبة الجلالة في هذا المؤتمر كي أصفي ممتلكات جلالتها»، يلخص بكثافة عالية ملامح الانتقال وشروطه.

ومع هذا الانتقال شهدت سنوات ما بعد الحرب الثانية تواجداً أميركياً واهتماماً متزايداً من الادارة الأميركية بالشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.

قبل نهاية الحرب الثانية، وفي ١٩٤٤/٣/٩، أعلن الرئيس الأميركي روزفلت في تصريح له ان الولايات المتحدة الأميركية لم تعلن موافقتها أبداً على الكتاب البريطاني الأبيض الصادر سنة ١٩٣٩ والذي يقيد الهجرة اليهودية، وأتبع الرئيس الأميركي تصريحه هذا بحملة واسعة مؤيدة للأطماع الصهيونية في فلسطين، اضطرت الملك عبد العزيز آل سعود، حليف الولايات المتحدة، الى توجيه كتاب له يشرح فيه حقوق العرب في فلسطين، ويلمح الى ان نفاد صبر العرب ويأسهم من مستقبلهم سيضطرانهم للدفاع عن هذه الحقوق. وجاء جواب روزفلت على الرسالة غامضاً ويتضمن ان الحكومة الأميركية لا تتخذ قراراً في ما يختص بالوضع الأساسي في تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كل من العرب واليهود.

اضطرت الحكومة البريطانية، تحت ضغط تصريح روزفلت، في ١٩٤٤/٣/٩، والهجوم الأميركي السياسي، الى القبول بتشكيل لجنة أميركية ـ بريطانية مشتركة. وفي ١٩٤٥/١١/١٣، أعلن أرنست بيفن، وزير الخارجية البريطاني، أمام مجلس العموم، عن تشكيل هذه اللجنة. وفي ١٩٤٥/١٢/١٩، وقبل ان تبدأ اللجنة مهامها، اتخذ الكونغرس الأميركي قراراً اجماعياً اعتبر فيه ان اهتمام الرئيس الأميركي ترومان، الذي خلف روزفلت، بقضية فلسطين هو في محله، وعلى الادارة الأميركية ان تبذل مساعيها لتكون لليهود الحرية في استئناف بناء فلسطين كوطن قومي لهم.

وبعد ان أجرت اللجنة تحقيقاتها خلال شهري شباط (فبراير) وآذار (مارس) ١٩٤٦، قدمت تقريرها، في ١٩٤٦/٤/٢٢، الى الادارتين الأميركية والبريطانية، وأوصت فيه بانه يجب ان يستمر الحكم في فلسطين تحت الانتداب الى ان يتم تنفيذ وصاية الأمم المتحدة عليها، وطالبت باصدار تصريح من ثلاثة مبادىء يتضمن أن لا تكون فلسطين دولة عربية أو يهودية، وان يضمن الشكل النهائي للحكم حقوق الطوائف الثلاث ومصالحها، ويمنح السكان بمجموعهم أكبر نصيب من الحكم الذاتي. وشددت اللجنة في توصياتها على ضرورة منح شهادات هجرة فورية لمائة ألف يهودي الى فلسطين.

لم يأت التقرير متناسباً مع سياسة ترومان فأعلن، في ١٩٤٦/٤/٣٠، موافقته على البند المتعلق بالهجرة ورفض التوصيات والاقتراحات الأخرى وطالب بريطانيا بتنفيذ هذا البند، وفي اليوم التالي، أعلن المستر اتلي، رئيس وزراء بريطانيا، في خطاب له أمام مجلس العموم، انه كان على الرئيس الأميركي ان يتناول مجمل تقرير اللجنة، وطالب الولايات المتحدة بايضاح مدى استعدادها للمشاركة في الأعباء المالية والعسكرية التي يقتضيها تنفيذ توصيات اللجنة، وأشار الى أنه من المستحيل تنفيذ البند المتعلق بالهجرة فقط في الظروف الحالية.

وفي ١٩٤٦/٥/١٠، قدم ممثلو كل من: السعودية، مصر، العراق، سوريا ولبنان، في واشنطن مذكرة الى دين أشسون، ناظر الخارجية الأميركية، سجلوا فيها معارضة حكوماتهم لتوصية لجنة التحقيق واحتجاجها على تصريحات الرئيس الأميركي.

وفي ١٩٤٦/٥/١٧، وجه الرئيس الأميركي، بسبب هذه الاعتراضات، رسالة الى رؤساء هذه الدول أكد فيها أنه لن يجري أي تغيير في الوضع في فلسطين قبل اجراء مشاورات مع الزعماء العرب. وفي العشرين من الشهر نفسه، طلبت نظارة الخارجية الأميركية من العرب واليهود ان يقدموا ردوداً رسمية على تقرير اللجنة مع الاشارة الى ان توصيات التقرير لها صفة استشارية ولا تلزم نظارة الخارجية الأميركية، وقبل مضي أسبوع على هذا الطلب، اجتمع الملوك والرؤساء العرب في انشاص واجتمع مجلس الجامعة العربية في بلودان بتاريخ ١٩٤٦/٦/٨، وقررت الحكومات العربية في كلا الاجتماعين رفضها لتوصيات لجنة التحقيق الأنجلو ـ أميركية واعتبار الأخذ بهذه التوصيات عملاً عدائياً موجهاً ضدها.

استطاع ترومان، على أرضية المعارضة الأميركية ـ الصهيونية لتوصيات اللجنة، الاستفادة من المعارضة العربية للتوصيات في اسقاط «الحجج» البريطانية التي تبنت التقرير بشدة لأنها وجدت فيه مهرباً من الضغوط الأميركية ـ الصهيونية لطردها من فلسطين؛ مما اضطر بريطانيا للقبول بمباحثات أميركية ـ بريطانية على مستوى وزاري أدت، في ١٩٤٦/٧/٢٦، الى اتفاق سمي بمشروع غرايدي ـ موريسون، عرضه هربرت موريسون في مجلس العموم البريطاني في ١٩٤٦/٧/٣١، ويقضي بتقسيم فلسطين الى أربع مناطق: يهودية، عربية، القدس والنقب، يعطي للأولى والثانية استقلالاً ذاتياً ويجمعهما فيما بينهما ومع المنطقتين: الثالثة والرابعة نظام فيدرالي مع حكومة مركزية قوية تحت الادارة البريطانية، واقترح المشروع ادخال مئة ألف يهودي الى فلسطين في الحال.

لكن الوكالة اليهودية رفضت المشروع في اجتماع عقدته في باريس بتاريخ ١٩٤٦/٨/٦، وتلاها ترومان برسالة وجهها، في ١٩٤٦/٨/١٢، الى المستر أتلي، رئيس وزراء بريطانيا، ضمنها رفضه لمشروع غرايدي ـ موريسون كما ضمنها مقترحات جديدة كان الرئيس الأميركي قد تبناها بعد ان عرضها عليه ناحوم غولدمان عضو الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية، وهي كناية عن مشروع تقسيم تطالب فيه الوكالة اليهودية بان يضاف الى المنطقة المعطاة لليهود في مشروع غرايدي ـ موريسون الجليل بكامله والقدس والنقب والسهل الشاطئي.

تملص اتلي من رد مباشر، واكتفى بابداء أسفه لموقف الادارة الأميركية غير الداعم لمشروع غرايدي ـ موريسون، ودعا الى عقد مؤتمر في لندن للوصول الى حل يرضي الأطراف المتنازعة.

وبدعم من الولايات المتحدة، رفضت الوكالة اليهودية حضور المؤتمر الذي افتتح أعماله في ١٩٤٦/٩/١٠، وعندما قدمت الوفود العربية مقترحات جماعية، تؤدي الى ان تكون فلسطين دولة موحدة ذات دستور ديمقراطي تضعه جمعية تأسيسية منتخبة، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة فنية عربية ـ بريطانية لدرس المقترحات، أدلى الرئيس الأميركي بتصريح في ١٩٤٦/١٠/٤ رفض فيه هذه المقترحات التي سماها مشروع الاستقلال الاقليمي، وأعلن تأييد الولايات المتحدة الأميركية للمشروع المقدم من قبل الوكالة اليهودية (مشروع غولدمان المذكور).

وعندما استأنف مؤتمر لندن أعماله في ١٩٤٧/١/٢٧، رفضت بريطانيا المشروع العربي وتقدمت بمقترحات دعيت خطة بيفن، أرسلت منها نسخة الى الوكالة اليهودية، وتقضي بوضع فلسطين تحت وصاية بريطانية لمدة خمس سنوات تتهيأ خلالها للاستقلال على أساس خطة مشروع غرايدي ـ موريسون ودخول ١٠٠ ألف يهودي خلال السنوات الخمس الى فلسطين.

رفضت الوكالة اليهودية (الغائبة)، بدعم أميركي، المقترحات البريطانية وطالبت باقامة دولة يهودية على كل فلسطين، من نهر الأردن حتى البحر ومن الناقورة حتى سيناء.

أمام رفض الوفود العربية من جهة والوكالة اليهودية من جهة أخرى، وجدت بريطانيا والولايات المتحدة ان الحل الأمثل لهذه المشكلة، مع حفظ مصالح بريطانيا في العالم

العربي، هو تحويل القضية الى الأمم المتحدة؛ حيث يمكن اسباغ شرعية دولية على القرارات التي تستطيع الولايات المتحدة وبريطانيا تمريرها بحكم نفوذهما على مجموعة كبيرة من الدول الصغيرة الأعضاء في هيئة الأمم. وقد تجلى النفوذ الأميركي على هذه الهيئة، في الفترة الواقعة بين ٢٦ و ١٩٤٧/١١/٢٩، أي في الأيام الثلاثة التي سبقت موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار التقسيم: ففي ١٩٤٧/١١/٢٥، قدمت اللجنة المؤقتة (أدهوك) المشروع الذي اقترحته اللجنة الفرعية الأولى، التي ضمت الولايات المتحدة، والذي يقضي بتقسيم فلسطين، الى الجمعية العامة للتصويت عليه في ١٩٤٧/١١/٢٦ ولكن الولايات المتحدة طلبت تأجيل التصويت الى ١٩٤٧/١١/٢٩، لأنها وجدت ان النتيجة المتوقعة للتصويت ليست لصالح المنظمة الصهيونية؛ واستطاعت، خلال الأيام الثلاثة، ممارسة ضغوط كافية أدت الى حصول المشروع على الأكثرية اللازمة في جلسة التصويت، وبعد التصويت مباشرة أعلن موشي شرتوك، رئيس القسم السياسي في الوكالة اليهودية، عن شكره الخاص للولايات المتحدة على الجهود التي بذلتها لانقاذ نتيجة التصويت.

في الفترة التي أعقبت قرار التقسيم، وحتى آذار (مارس) ١٩٤٨، حاولت الولايات المتحدة، عبر اتصالات مع الدول العربية، امتصاص ردات الفعل، ولكنها حين تيقنت من اصرار هذه الدول على خوض المعركة فور انسحاب بريطانيا من فلسطين، ولم يكن الميزان العسكري في المنطقة لصالح الصهاينة، حاولت كسب الوقت عن طريق اعادة نظر شكلية في قرار التقسيم وتأجيل تنفيذه بعض الوقت، فأعلن وارن أوستن، مندوبها في مجلس الأمن، بتاريخ ١٩٤٨/٣/١٩، سحب تأييد حكومته لمشروع تقسيم فلسطين واقترح وضع هذه البلاد مؤقتاً تحت وصاية مجلس الأمن حتى تبت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بذلك في جلسة خاصة، ودعا العرب واليهود الى اجراء هدنة، وناشد بريطانيا البقاء كدولة منتدبة تحت اشراف الأمم المتحدة الى حين التوصل الى حل نهائي للقضية الفلسطينية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى طلبت الولايات المتحدة رسمياً من بريطانيا، (التي لم تكن مقصرة في هذا المجال)، غض النظر عن تسلح اليهود وتهريب المقاتلين.

وافق مجلس الأمن على الاقتراح الأميركي، لكن الوكالة اليهودية رفضت نظام الوصاية كبديل عن التقسيم، كما رفضه العرب الذين لم يأخذوا بالنصيحة الأميركية (نتيجة الضغط الشعبي على الأغلب)، وبادرت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية الى اعلان موقفها من نظام الوصاية في ١٩٤٨/٤/١٢ وأعلنت معارضته «لأنه مؤقت سيكسب اليهود منه قوة ووقتاً، وفيه اضاعة لفرصة تفوق العرب الحاضر في القتال تفوقاً ظن أنه قضى أو سيقضي على التقسيم»، أما بالنسبة للهدنة، فقد اشترطت اللجنة السياسية للموافقة عليها حل الهاغاناه، ووقف الهجرة وتجريد اليهود من السلاح.

وبدأت الجمعية العمومية للأمم المتحدة نقاش القضية الفلسطينية بناء لدعوة مجلس الأمن في ١٩٤٨/٤/١٦، وفي العشرين منه تقدم المندوب الأميركي باقتراحات مشابهة لمقترحات ١٩ آذار (مارس) مع فارق وضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة. وفي ١٩٤٨/٥/١٤، وقبل ان تختتم الجمعية أعمالها، بالموافقة على اقتراح جديد للمندوب الأميركي يقضي بتعيين وسيط تعينه الدول الكبرى للمساهمة في حل مشكلة فلسطين، أعلن بن ــ غوريون عن قيام «دولة اسرائيل»، وأعلن رئيس الولايات المتحدة، بعد أقل من ثلاثة أرباع الساعة فقط، اعتراف بلاده بهذه الدولة، وذلك في الوقت نفسه الذي كان فيه المندوب الأميركي يناقش اقتراح حل المشكلة عن طريق وسيط والعودة الى نظام الوصاية.

وفي الليلة نفسها، أعلنت الدول العربية، في بيان بثته كافة الاذاعات العربية، عن زحف جيوشها الى فلسطين. وفي أيام قليلة، منيت المنظمات الصهيونية بهزائم متلاحقة أدت الى ان تطلب الولايات المتحدة وبريطانيا وقف اطلاق النار واستطاعتا فرضه بما لهما من نفوذ تحت حجة السماح للوسيط الدولي بلعب الدور المنوط به. ومع ان هذه الهدنة لم تطل، فقد استطاعت الدولتان تأمين تفوق صهيوني عسكري وخلق تخاذل عربي على صعيد الحكومات المسؤولة. وأدت سياسة الدعم الفعال للصهاينة والمماطلة والتسويف واظهار الصداقة للعرب الى نتائج ١٩٤٨، أو ما سمي في حينه بالنكبة.

المرحلة الثالثة

بعد ان تأمن للولايات المتحدة ايجاد الدولة الصهيونية بستار شرعية الأمم المتحدة، أصبح عليها تثبيت هذا الوجود كخطوة أولى. لذلك كان تبنيها، في ١٩٤٨/٩/٢١، لمقترحات الكونت برنادوت، الوسيط الدولي، والعمل على تكوين لجنة التوفيق من قبل مجلس الأمن في ١٩٤٨/١٢/١١ بعضويتها وعضوية كل من فرنسا وتركيا. ومع ان العرب وافقوا على مقترحات اللجنة، بابداء استعدادهم، على لسان عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية في ١٩٥٠/٤/١٣، للبحث في تسوية نهائية لقضية فلسطين، بما في ذلك قضية الحدود، سارعت الولايات المتحدة الى التعهد مع فرنسا وبريطانيا في بيان ثلاثي صدر، بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٥، بحماية حدود «اسرائيل» القائمة.

بعد ذلك، ولتأمين الحدود القائمة «لاسرائيل»، أخذت الولايات المتحدة تسعى لحل المشكلة اقتصادياً، أي تحويل القضية الفلسطينية الى مشكلة لاجئين فدعمت مطالب وكالة الغوث الدولية وتبرعت بمبالغ مادية بهدف تذويب الفلسطينيين داخل المجتمعات العربية التي لجأوا اليها، وساندت بقوة مبدأ التعويضات مقابل عدم العودة.

وفي منتصف الخمسينات، ولإنجاح حلف بغداد، أصبحت حاجة الساسة الامبرياليين ماسة لانهاء القضية الفلسطينية لما تمثله من بؤرة دائمة للتفجر، ولما تفرضه من حدود على حركة الساسة العرب الموالين للامبريالية. وازاء ذلك، برزت ضرورة مبادرة غربية كمسألة ملحة، خاصة وأن مصر وسوريا عارضتا قيام الحلف انطلاقاً من تعارض هذا الحلف مع مصلحة الشعب العربي في الوحدة التي تشكل اسرائيل خنجراً دامياً في وسطها، فأعلن جون فوستر دالاس، وزير خارجية أميركا، عن مشروعه لحل المشكلة الفلسطينية الذي تلخص بثلاث مشاكل رئيسية يجب حلها:

(أ) وضع حد لبؤس مليون لاجىء فلسطيني تستدعي الحالة تأمين حياة كريمة لهم عن طريق عودة بعضهم الى وطنهم الأول ضمن حدود الممكن، (أي الحدود التي تقبل بها اسرائيل)، وتوطين الباقين في المناطق العربية المتواجدين فيها مقابل تعويضات تدفع عن طريق قرض دولي تشارك فيه الولايات المتحدة بصورة أساسية.

(ب) الخوف الذي يسيطر على دول المنطقة. معرباً عن استعداد الولايات المتحدة للدخول في معاهدات رسمية هدفها منع أي عمل من قبل اي من الطرفين من شأنه تغيير الحدود بين اسرائيل وجيرانها.

(ج) يجب ضمان الحدود بين اسرائيل والدول العربية. وأعرب عن رغبة حكومته في المساهمة في ايجاد حل لمشكلة الحدود.

وببساطة، يمكن تلخيص مشروع دالاس بنقطة واحدة هي حل مشكلتي كيان اسرائيل: الجغرافية (الحدود)، والبشرية (اللاجئين).

الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان أعلنتا رفضهما لهذا المشروع هما مصر وسوريا. أما الدول الأخرى، فمع أنها لم تعلن رفضها، فهي لم تجرؤ على اعلان قبولها. وسقط المشروع الى جانب المشاريع الميتة الأخرى.

وكعودة غير مباشرة الى تذويب اللاجئين، عن طريق انعاش اقتصادي، طرح الرئيس الأميركي ايزنهاور، في ١٩٥٧/١/٥، حلاً يتمثل بتقديم مساعدات دولية الى الدول العربية المشرقية لمساعدتها اقتصادياً.

وجاء هذا المشروع، من حيث التوقيت، في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر الذي تلا تأميم قناة السويس، وأدى الى نهوض عربي من المحيط الى الخليج، مما اضطر الادارة الأميركية الى اتخاذ موقف محدد من دولة اسرائيل دفعها الى العودة الى خطوط ما قبل القتال. وبالطبع لم يكن هذا الموقف تعبيراً عن حرص الولايات المتحدة على سلامة الأراضي العربية، وانما كانت هناك ثلاثة أهداف يمكن تحقيقها في هذه الخطوة:

١ ــ طرد بريطانيا وفرنسا نهائياً من الشرق الأوسط، وافهام اسرائيل بوضوح ان الامبريالية الوحيدة التي يجب خدمتها ويمكن الاعتماد عليها هي الولايات المتحدة الأميركية فقط.

٢ ــ محاولة استعادة مصر التي اتجهت الى شراء الأسلحة من المعسكر الاشتراكي من جهة، ودعم الأنظمة العربية الموالية للامبريالية عن طريق تنفيس وامتصاص النقمة العارمة على الدول الامبريالية بعد العدوان الثلاثي من جهة أخرى.

٣ ــ يؤدي الموقف الأميركي الداعم سنداً

لاتجاهات الموالين للولايات المتحدة ويظهرها وكأنها القوة الحريصة على العدالة؛ مما يؤدي الى قطع الطريق أمام توجه العرب نحو المعسكر الاشتراكي من جهة ويعطي للمشاريع الأميركية من أجل حل مشكلة الشرق الأوسط وقعاً آخر من جهة أخرى.

وبموازاة مشروع ايزنهاور، واستكمالاً له، تقدم همرشولد، بتاريخ ١٩٥٩/٦/٥، بوثيقة الى الجمعية العامة لهيئة الأمم تهدف الى دمج الشعب الفلسطيني في المجتمعات العربية التي يتواجد فيها عن طريق مشاريع التنمية الاقتصادية. ولكن المعارضة الفلسطينية الشديدة لهذا المشروع والتي ظهرت في مؤتمري بيروت، من السنة نفسها، أدت الى الحاق هذا المشروع بمن سبقه.

وكان آخر مشاريع الولايات المتحدة في هذا الاتجاه هو مشروع الدكتور جوزيف جونسون، رئيس مؤسسة «كارينجي»، والذي كلف من قبل الحكومة الأميركية بدراسة جديدة «لمشكلة اللاجئين». وفي ١٩٦٢/١٠/٢، قدم جونسون مشروعه واقترح فيه ان يعطى كل رب أسرة فلسطيني حرية الخيار بين العودة أو التعويض، مع حق اسرائيل برفض هذه العودة أو قبولها تحت ستار ما أسماه بالكشف الأمني، ويتم حساب التعويضات على أساس قيمة الممتلكات في فلسطين عام ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨ وتساهم الولايات المتحدة الأميركية، وغيرها من الدول الأعضاء في هيئة الأمم، في توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات، وأشار جونسون الى ضرورة تطبيق هذا المشروع بصورة تدريجية.

استطاعت المعارضة الفلسطينية اسقاط هذا المشروع، فتقدمت الولايات المتحدة، بتاريخ ١٩٦٣/١١/٢٠، بمشروع قرار الى اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة باحياء عمل لجنة التوفيق. وفي ١٩٦٣/١٢/٣، رفعت اللجنة تقريرها الى الجمعية العامة ذاكرة فيه قبول جميع الأطراف في الشرق الأوسط استعدادها لحل مشكلة اللاجئين، غير ان ممثلي الدول العربية في هيئة الأمم أصدروا، في التاريخ نفسه، بياناً مشتركاً نفوا فيه وجود أية اتصالات، وأكدوا عزم حكوماتهم على عدم الدخول في محادثات بشأن تحويل القضية الفلسطينية الى مشكلة لاجئين.

لقد كانت هذه الخطوة (تحريك لجنة التوفيق) هي الحلقة الأخيرة في سلسلة المحاولات الأميركية للتذويب الاقتصادي للقضية الفلسطينية عن طريق دمج اللاجئين وتأمين انخراطهم اقتصادياً في البلدان العربية المجاورة.

المرحلة الرابعة: عودة الى الحل السياسي

طرأت على الوضع في الشرق الأوسط تحولات جوهرية في نهاية الخمسينات وأوائل الستينات، وما ان مال منتصف الستينات نحو الأفول حتى كانت الخريطة السياسية قد خضعت لمتغيرات أساسية تتمثل في ما يلي:

(أ) طار حلف بغداد بسقوط الحكم الملكي في العراق ووصلت تيارات وطنية الى السلطة في العراق. كما سقط حكم الانفصال في سوريا سنة ١٩٦٣، وانتهت أيضاً حرب التحرير الجزائرية بطرد فرنسا وانتصار الثورة المعادية للامبريالية، واستطاع السلال توطيد سلطته في اليمن الشمالية الخ...

(ب) أصبحت الدول العربية تمتلك مخزوناً جيداً من الأسلحة الحديثة، كما صارت تملك مخزوناً احتياطياً هائلاً عبر تسلحها من بلدان المعسكر الاشتراكي؛ وذلك في الوقت نفسه الذي كان يتزايد فيه النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط.

(ج) تهمشت الأنظمة العربية الموالية للامبريالية العالمية وأصبح من الصعب عليها الاحتفاظ بمواقعها.

(د) استطاع الفلسطينيون خلق الكيان الخاص بهم عبر تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٤. وبدأت الثورة الفلسطينية بكفاحها المسلح في مطلع عام ١٩٦٥؛ مما يبشر بخطر عظيم على مستقبل العلاقات الامبريالية في المنطقة.

(هـ) بعد استقلال عدد كبير من البلدان في العالم على يد حركات التحرير، ازداد التأييد العالمي للحقوق العربية، مضيفاً ثقلاً جديداً لتأييد المنظومة الاشتراكية ودول عدم الانحياز.

هذه المتغيرات اضطرت الولايات المتحدة الى تغيير تكتيكها، خاصة وان مشاريع التذويب الاقتصادي جميعها كان نصيبها الفشل، وأدت الى عكس ما تبغيه منها، فقد طُوقت معظم مواقعها

الشرق ــ أوسطية وقتئذ بشرعية الصراع العربي ــ الصهيوني. لذلك اعتقد الاستراتيجيون الأميركيون ان هزيمة عسكرية عربية تؤدي الى وقف المد الوطني التصاعدي من جهة، والى تنشيط الأنظمة الرجعية من جهة أخرى؛ مما يفسح المجال أمام امكانية فرض حل «معتدل» للعامل المفجر في المنطقة (المشكلة الفلسطينية). فخاضت اسرائيل حرب ١٩٦٧، ولا ينسى أحد قول موشي دايان، وزير الدفاع الاسرائيلي، في اليوم الأول للحرب، بأنه ينتظر على الهاتف اتصالاً من الجانب الآخر. في حين شكل الرئيس الأميركي جونسون، في ١٩٦٧/٦/١١، لجنة خاصة لتنسيق «جهود السلام» الأميركية في الشرق الأوسط، ووضعت هذه اللجنة النقاط الرئيسية لخطابه بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٩ الذي رفض فيه انسحاب اسرائيل الى خطوط ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وطالب بحق كل دولة في المنطقة في الحياة، وحل مشكلة اللاجئين واحترام حرية الملاحة في الممرات الدولية والمائية ووضع حد لسباق التسلح في الشرق الأوسط.

ويتضح، من خلال نقاط هذا الخطاب، الهدفان الرئيسيان اللذان كانت السياسة الأميركية تسعى الى تحقيقهما وهما:

(أ) ضمان وجود اسرائيل وأمنها ومستقبلها (حق كل دولة وحل مشكلة اللاجئين).

(ب) كسر النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط الناجم عن التأييد السياسي لحقوق العرب، وعن تصدير الأسلحة الاشتراكية الى الدول العربية (وضع حد لسباق التسلح) وبالتالي تصبح الدول العربية لا حول لها ولا قوة على الصعيد العسكري، وبالتالي على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

لكن أحداً لم يكن على الطرف الآخر من خط الهاتف، كما ان أحداً لم يجرؤ على مناقشة الشروط الأميركية حتى الزعماء المرتبطون بسياستها. وكانت لاءات الخرطوم الثلاث وانتفاضة الجماهير العربية من مشرق الوطن الى مغربه الرد الوحيد على الاستراتيجيين الأميركيين. ونال تصاعد الكفاح الشعبي المسلح، الذي تمثل في تصاعد هائل لعمليات المقاومة الفلسطينية توج بنصر معركة الكرامة بعد أقل من سنة على الهزيمة، اعجاب العالم كله.

لكن مع كل هذه الايجابيات المضيئة، استطاعت حرب ١٩٦٧ ان تلعب دوراً كابحاً للاتجاه العربي التحرري، فما ان هلت سنة ١٩٦٨ حتى كانت مصر قد غضت النظر عن اعطاء موقف واضح من القرار ٢٤٢. وبوصول سنة ١٩٦٩، كانت الدول العربية على استعداد لخوض مفاوضات غير مباشرة عبر وساطة الدول الأربع الكبرى **وجولات يارنغ** اللتين جرتا بمباركة ومبادرة الولايات المتحدة الأميركية. وفي ١٩٧٠/٦/١٩، أطلق وليم روجرز، وزير الخارجية الأميركي، مبادرته للسلام التي تشكل في جوهرها بنود القرار ٢٤٢ مع تغييب لبند الانسحاب الاسرائيلي. وفي ١٩٧٠/٧/٢٢، وافق الرئيس الراحل جمال عبد الناصر على هذه المبادرة.

وبذلك، استطاعت الولايات المتحدة ان تنتقل بالصراع العربي ــ الامبريالي الصهيوني الى الأرضية التي تناسبها؛ وهي أرضية المفاوضات، وحققت بذلك نقلة نوعية أولى في الشكل السياسي لخوض الصراع وحدوده، وكان ضرب المقاومة الفلسطينية في الأردن في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ أول ثمار هذه النقلة وبرهاناً عليها.

وبعد وفاة عبد الناصر، واستلام السادات السلطة في مصر، بدأت الكفة تميل بسرعة لصالح السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وعندما أعلن السادات مشروعه بتاريخ ١٩٧٠/١١/٥، الذي تجاوز في مضمونه مشروع روجرز على صعيد التنازلات المطلوبة، لم تجد الولايات المتحدة واسرائيل ضرورة حتى لإعلان مواقف مبطنة، بل، على العكس، أكد نيكسون ان الولايات المتحدة ستقف بوجه كل محاولة من قبل مجلس الأمن لتقديم حلول للمشاكل التي ينطوي عليها الصراع في الشرق الأوسط، ولن تدع اسرائيل تدخل في أية مفاوضات من موقع ضعف، وترفض انسحاب اسرائيل الى حدود ٤ حزيران (يونيو)، مع التأكيد على بقاء القدس موحدة، وترفض المشاريع العربية لحل مشكلة اللاجئين، وتمنح اسرائيل مساعدة عسكرية مقدارها ٥٠٠ مليون دولار.

شن نيكسون بهذه التأكيدات هجوماً سياسياً، معتمداً على ضعف الوضع العربي والمصري بعد غياب عبد الناصر. وبعد هذا الموقف المتعنت وبانتظار تنازل عربي جوهري، جمدت الولايات

المتحدة كافة مبادراتها الخاصة حتى حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣.

وعندما بدأت حرب تشرين الأول (أكتوبر)، كان الهم الأول بالنسبة للسياسة الأميركية هو حصر اطار هذه الحرب في حدود تحريكية، مستفيدة من التحولات البنيوية التي طرأت على جهاز السلطة في مصر بعد وفاة عبد الناصر، وكان همها الثاني هو امتصاص الزخم المعنوي لهذه الحرب بما أفرزته من تفاؤل عام ساد الوطن العربي من أقصاه الى أقصاه، وكان الهم الثالث هو افراغ نتائج هذه الحرب من أي محتوى سلبي على وضع اسرائيل القوي في الشرق الأوسط، ولذلك أخذ تحركها الشكل التالي: جسر جوي من أضخم ما عرفه تاريخ العالم لشحن العدة والعدد الى اسرائيل لتأمين القوة العسكرية القادرة؛ وتحرك سياسي وديبلوماسي سريع على كل الأصعدة للعودة بالقضية الى طاولة المفاوضات. فما ان أعلن الرئيس المصري شروطه لوقف القتال، في خطابه الذي ألقاه في ١٦/١٠/١٩٧٣، حتى كان هنري كيسنجر، وزير خارجية أميركا، في طريقه الى الشرق الأوسط ليحقق اتفاق فصل القوات، ولتعود المفاوضات الى الواجهة الرئيسية. وما ان استطاعت الولايات المتحدة الوصول الى هذه النتيجة حتى عادت الى المماطلة والتسويف من جديد وسحبت معظم الوعود التي كانت قد أطلقتها، وأدى ذلك الى فشل مؤتمر جنيف.

ومع ذلك، فان معطى جديداً قد برز في حرب ١٩٧٣، الى جانب تنامي القوة العسكرية العربية وهو قدرة العرب الاقتصادية (النفط) وما يمكن أن يلعبه من تحكم في مصير الاقتصاد العالمي، وهذا المفتاح للازدهار العالمي يوجد في منطقة ملتهبة، عودُ ثقابها هو المسألة الفلسطينية، في وقت أصبح فيه وضع المقاومة الفلسطينية العسكري لا يستهان به وقوتها السياسية تزداد يوماً عن يوم باعتراف شعوب العالم تباعاً بعدالة قضيتها. وأصبحت الولايات المتحدة الأميركية والعالم الامبريالي أمام أحد خيارين:

١ ــ ابقاء اللغم المتفجر يترك مستقبل الازدهار على كف عفريت.

٢ ــ نزع صاعق هذا اللغم بحل للمشكلة الفلسطينية لا ينسف الثوابت الاستراتيجية للسياسة الامبريالية.

وبما انه من المستحيل تحقيق هذا الحل الثاني في ظل موقف عربي متماسك، كان من الضروري جر أحد الأطراف العربية الى هذا الموقف. وبعد ذلك تبدأ السياسة الامبريالية بمحاولة فكفكة بقية المواقف وحلحلتها تباعاً.

وكانت مصر هي الهدف الأول، بعد ان توطدت صداقة متينة قائمة على تفهم مشترك للمشاكل الدولية بين الرئيس المصري الراحل أنور السادات وهنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة، وبدأت معاول التمهيد تهدم ما بناه الاتجاه المعادي للامبريالية طوال ثمانية عشر عاماً، وسوي الوضع الداخلي المصري والسياسة الخارجية بشكل يصلح لخطوة واسعة في اتجاه اللقاء المباشر مع زعماء اسرائيل.

وفي أوائل عام ١٩٧٧، صرح الرئيس الأميركي كارتر عن حق الفلسطينيين في وطنٍ قومي، ولكن سرعان ما حدد الناطق الرسمي بلسان وزارة الخارجية الأميركية اطار هذا «الوطن»، بأنه على الفلسطينيين ان يتدبروا هذا الأمر في نطاق الأردن.

وفي أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧، صدر البيان السوفياتي ــ الأميركي المشترك الذي يؤكد حقوق الشعب الفلسطيني، ولكن بعد أسبوع فقط صدر البيان الأميركي ــ الاسرائيلي المشترك الذي نسف شكل البيان الأول ومضمونه.

وبدأت أهداف خطوات السياسة الأميركية لحل مشكلة الشرق الأوسط تتجلى باعلان زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الرئيس كارتر للأمن القومي، عن دوائره الثلاث المشهورة وهي: خلق اتصال مصري ــ اسرائيلي كدائرة أولى، وضم العرب المعتدلين الى هذه السياسة في الدائرة الثانية، ووضع السوفيات والسوريين أمام واقع الدائرتين الأولى والثانية في الدائرة الثالثة. مع تجنب ذكر موقع الفلسطينيين في هذه الدوائر.

وبالفعل، كانت خطوات قد اتخذت في هذا المجال وأعلن السادات عن مبادرته وقام بزيارة القدس، واتبع كارتر هذه الزيارة بتأكيد ضلوع الولايات المتحدة في الاعداد لها ودعمها في تصريح له بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٧ وفي اليوم نفسه الذي أعلن فيه بريجنسكي عن سياسة الدوائر الثلاث للإدارة الأميركية في حديث مع شبكة (أي. بي. سي).

وفي الأشهر الأوَل للمبادرة، اعتقد الأميركيون ان سياستهم في طريقها لانجاز أهدافها حتى وصل بريجنسكي الى القول، في ١٩٧٧/١٢/٢٨: وداعاً يا منظمة التحرير الفلسطينية، واتبعه كارتر، في ١٩٧٧/١٢/٣٠، بتصريح أعلن فيه ان ما تفضله الادارة الأميركية هو قيام كيان فلسطيني مرتبط بالأردن. وفوراً أعلنت كل من مصر وايران موافقتهما على ذلك.

لا بد من العودة قليلاً الى حديث بريجنسكي مع شبكة (س.بي. أس) بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٠ لتفهم مرامي التصريحات العلنية المعتدلة على ألسنة المسؤولين الأميركيين في هذه المرحلة.

يقول بريجنسكي: «ان العالم العربي يمر في نهضة سياسية واقتصادية والسؤال المهم.. بصورة مركزية بالنسبة لنا وكذلك بالنسبة للاسرائيليين هو اذا ما كانت هذه النهضة ستتم في اطار اعتدال سياسي وروابط وتعاون وثيقين مع الغرب وكذلك تلاؤم سياسي مع اسرائيل...».

تأطير هذه النهضة ضمن مصالح السياسة الامبريالية وعلى قاعدة عدائية للنفوذ السوفياتي هو الهم الذي يطبع السياسة الأميركية. ولذلك اقترح هنري جاكسون، بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٩، قيام حلف عسكري بين مصر واسرائيل أعلن ان القصد منه حماية السعودية.

كان على السياسة الأميركية ان تقدم تنازلاً شكلياً لا يؤثر على الثوابت الاستراتيجية في سياستها الشرق ــ أوسطية لتوفير امكانية جر طرف آخر غير مصر الى مائدة الحوار العربي ــ الاسرائيلي، لذلك أعلن وزير الخارجية سايروس فانس، في ١٩٧٨/٦/٢٢، في حين كانت تجتاح الحوار المصري ــ الاسرائيلي حرارة غير عادية، عن ان حل مشكلة الضفة الغربية وقطاع غزة يتم بربطهما بالأردن. ولكن رفض اسرائيل القاطع ادى الى ان يسحب فانس اقتراحه بعد أقل من أسبوع ويدلي بتصريح يقول فيه ان هذه الأمور يجب ان تترك للمفاوضات.

ترافق اتفاق كامب ديفيد مع مسألتين بارزتين: الأولى مؤتمر القمة العربي الذي تلاه وأعلن بوضوح عزم العرب قاطبة على معارضة سياسة السادات وبذلك انعدمت امكانية جر طرف عربي آخر الى المائدة واتضح وصول كامب ديفيد الى حائط مسدود.

والثانية سقوط الشاه في ايران واضطرار الولايات المتحدة الى اعادة النظر في مجمل سياستها الشرق أوسطية.

هاتان المسألتان دخلتا على خط موعد الانتخابات الرئاسية؛ حيث بدأت مباراة المرشحين في استقطاب الثقل الصهيوني في الولايات المتحدة الأميركية. فمن جهة كان على كارتر ان يقدم شيئاً يدعم الانجاز الوحيد الذي حققته ادارته في الشرق الأوسط، ألا وهو كامب ديفيد، ولذلك كان لا بد من خطوة باتجاه المعطل لكافة هذه الخطوات: منظمة التحرير الفلسطينية، على ان تحقق هذه الخطوة جر المنظمة الى اطار القبول بالمفاوضات بدون أي التزام أميركي بشيء محدد. فأعلن كارتر، بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٣، في حديث الى مراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط، ان ادارته ستبدأ الاتصال فوراً بمنظمة التحرير اذا أعلنت قبولها لقرار مجلس الأمن.

ومن جهة أخرى، كان المرشح الجمهوري، رونالد ريغان، يعتمر قلنسوة يهودية ويعلن في ١٩٨٠/١٠/١٤ أن «منظمة التحرير لا تمثل الفلسطينيين» و«اسرائيل قوية، عون لنا» و«الفلسطينيون يمكن استيعابهم في الأردن». ويتعهد بأنه سيلبي حاجة اسرائيل الى صديق في البيت وسيكون هو هذا الصديق.

لقد خاض ريغان معركته الانتخابية على أساس أنه سينهض بالولايات المتحدة من كبوتها، وتبنى لذلك سياسة هجومية على الصعيد العالمي وخاصة في منطقة الشرق الأوسط؛ إن في تطوير قوات التدخل السريع أم في برامج التسلح أم في السياسة المتبعة مع الأنظمة الحليفة والعدوة. وفي الشرق الأوسط، تركزت اهتماماته حول انجاح عملية كامب ديفيد بشروط حاجات القوة الاسرائيلية ــ الأميركية. وفي هذا الاتجاه أعلن بتاريخ ١٩٨١/٢/٣، خارجاً عن تقليد السياسة الأميركية في ما يخص المستوطنات بأنه «لا يعتبر هذه المستوطنات غير قانونية» مضيفاً الى ذلك بان كل شيء في الشرق الأوسط يبدأ بقبول اسرائيل كدولة.

ولكن كارتر وفورد اللذين انهكتهما سابقاً مشكلة الشرق الأوسط وجربا أكثر من مرة سياسة التعنت هذه، أعلنا، في ١٩٨١/١٠/١١، تأييدهما لاعتراف أميركي بمنظمة التحرير،

وأيضاً بريجنسكي تراجع عن «الوداع» وطالب بالاعتراف بالأمر الواقع وكذلك ماكهنري الذي كان المندوب الذي سبقه في الأمم المتحدة أندريه يونغ قد دفع منصبه ثمناً لإقراره بضرورة هذا الاعتراف.

وكان رد ريغان، بتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٧، بأن شرط هذا الاعتراف هو قبول المنظمة بوجود اسرائيل، مع الاشارة الى ان الرياض تستطيع بصفة خاصة تيسير الاتصالات بين واشنطن ومنظمة التحرير، وشمل هذا الرد اجابة على التقرير الذي قدمه الرئيس الأميركي السابق، ريتشارد نيكسون، الى ريغان واقترح فيه دولة فلسطينية منزوعة السلاح تكون الحل الحقيقي لمشكلة الشرق الأوسط، واقتراح نيكسون لم يكن أكثر من ترديد لمشروع السناتور بيرسي الذي أضاف أيضاً ارتباط هذه الدولة المنزوعة السلاح فدرالياً بالأردن، وقد تنصلت إدارة ريغان من المشروع بعد اطلاقه مباشرة في ١٩٨٠/١٢/٨، وشن الصهاينة والادارة الأميركية هجوماً شديداً على بيرسي دفعه الى ان يعلن بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢١ تأييده لمشروع حزب العمل الاسرائيلي لحل مشكلة الشرق الأوسط، والى ان يتراجع نهائياً في اليوم التالي ويقول ان وطن الفلسطينيين هو الأردن.

لقد كانت المشكلة التي واجهت ادارة ريغان هي أنها تود الامساك بالعرب والاسرائيليين بيد واحدة ولصالح اسرائيل القوية التي هي عون فعال للولايات المتحدة الأميركية، وفي الوقت نفسه تقتضي منها مسألة ضمان استمرار مصالحها والنفط ومواجهة النفوذ السوفياتي، اقامة حلف شرق أوسطي لا يمكن قيامه اذا لم تحل القضية الفلسطينية. لذلك كانت تحاول استيعاب الدول العربية «المعتدلة» على قاعدة الخطر السوفياتي وتحاول الضغط على الفلسطينيين والدول العربية «المتطرفة» عبر هؤلاء المعتدلين.

وانسجاماً مع هذا الخطر، مررت التحالف الاستراتيجي مع اسرائيل الى جانب صفقة الأواكس، وتركت المجال للسعودية للقيام بمبادرة شرق ــ أوسطية (مشروع فهد) الذي اعتبره ريغان بادرة أمل، ورفض وزير خارجيته البند الذي يتضمن قيام دولة فلسطينية.

والآن، بعد عزلة كامب ديفيد، وفشل مشروع فهد في قمة فاس، رغم جميع المناورات والضغوطات العسكرية والاقتصادية وخطوات الضم، لا بد من ان تقوم الولايات المتحدة باعادة نظر في خطواتها السياسية وترسم بالطبع تكتيكاً جديداً تحتفظ فيه بالثوابت الاستراتيجية، وأن تغير شكل التحرك. فقد اتبعت السياسة الأميركية، منذ كيسنجر، تكتيكاً جديداً هو القاء «الطعم» لجر الفلسطينيين الى مواقف «معتدلة»، أي جرهم خارج القتال؛ حيث يمكن عندها تصفيتهم. وبرزت هذه السياسة بشكلها الجلي بعد مبادرة السادات؛ اذ تكاثرت التصريحات الأميركية اللينة باتجاه الفلسطينيين، وانما بدون الالتزام بشيء محدد وواضح سوى استبعاد منظمة التحرير عن أية مفاوضات ممكنة، ومحاولة ابراز قيادة بديلة للوصول الى حل مقبول من الحكومة الاسرائيلية ومن الدول العربية «المعتدلة».

بعد هذا الاستعراض التاريخي المكثف، يمكننا تلخيص استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية السياسية في تعاطيها مع القضية الفلسطينية بالثوابت التالية:

ــ الاحتفاظ باسرائيل كأكبر قوة عسكرية وسياسية في الشرق الأوسط لأن في ذلك الضمانة الوحيدة الدائمة للمصالح الامبريالية في المنطقة.

ــ نزع صاعق اللغم المتفجر (المشكلة الفلسطينية) بايجاد حل «ضمن اطار مقبول» كدمج الفلسطينيين في الكيان الأردني، أو تذويبهم في البلدان العربية لتجنيب دولة اسرائيل أزمة اجتماعية وسياسية مستقبلية.

ــ جر منظمة التحرير الى طاولة المفاوضات مباشرة أو مداورة بعيداً عن حرب التحرير الشعبية؛ حيث تختنق السمكة بعيدة عن الماء وتتمكن الأنظمة «المعتدلة» من تليين شروط المفاوضات.

ــ ان ما يهم الولايات المتحدة هو مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية (النفط ومواجهة النفوذ السوفياتي في الدرجة الأولى) وهي مستعدة لخوض عشرات الحروب من أجل الحفاظ على هذا المورد. والكيان الاسرائيلي هو القوة المحلية المؤهلة للعب الدور الحاسم في هذه الحروب.

لذلك، يصبح واضحاً سبب الاصرار الأميركي

على صنع «سلام اسرائيلي» في الشرق الأوسط، فان أي سلام آخر يعرض المصالح الاستراتيجية الأميركية لخطر مباشر، وكافة التصريحات الأميركية الأخرى المغازلة للفلسطينيين علناً ولمنظمة التحرير بشكل مبطن تصبح واضحة المدلول. فالسياسة الأميركية الفعلية هي ترجمة للمصالح الامبريالية في المنطقة التي لا يمكنها الاستمرار في الشرق الأوسط الا على جثة الثورة الفلسطينية؛ ولذلك فما ينتظرنا ليس تقارباً أميركياً مع منظمة التحرير، وانما محاولة أميركية جديدة لاغتيال حقوق الشعب الفلسطيني والعربي.

تبقى ملاحظة أخيرة، فمما يلفت النظر تغير مواقف الساسة الأميركيين بعد مغادرتهم السلطة، (مواقف فورد، نيكسون، كارتر، بريجنسكي وماكنهري الخ..)، اذ يصبحون أكثر تفهماً لحقوق الشعب الفلسطيني.

سويدان ناصر الدين

فاروق الحسيني
فقيد جديد في مسيرتنا الوطنية

في الثامن عشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١، وفي مدينة نصر، احدى ضواحي العاصمة المصرية، فاضت روح فاروق الحسيني، عن عمر يناهز الثانية والخمسين، قضاه في عمل دؤوب ونشاط لا يكلّ من اجل القضية الوطنية.

ولد الفقيد في مدينة غزة، جنوب فلسطين، في العشرين من حزيران (يونيو) ١٩٢٩، ووالده هو المحامي الفلسطيني الشهير، فهمي الحسيني، (وهو صاحب المداخلة الهامة، التي القاها ضمن شهادات قادة الحركة الوطنية الفلسطينية امام لجنة بيل الملكية البريطانية، كانون الثاني — يناير ١٩٣٧، واحد رواد معتقلات الانتداب البريطاني الدائمين).

وعلى الرغم من اصابة الابن، فاروق الحسيني، بثلاث نوبات قلبية حادة، خلال السنوات العشر الاخيرة، الا انه ظل على نشاطه، وكأن النوبات لم تجتح قلبه هو؛ الامر الذي اثقل كاهل القلب المتعب، فتوقف عن الخفقان، في بيت صديقه هشام سعيد السراج.

تخرج الفقيد من كلية الحقوق بجامعة القاهرة، صيف عام ١٩٥٢؛ حيث جرى تعيينه وكيلا للنيابة العامة في قطاع غزة، وبعد نحو ثلاث سنوات اصبح قاضيا للصلح. واذكر انه، خلال توليه هذا المنصب، عُرضت عليه قضية لأحد الشيوعيين المدرجين على قائمة المتهمين في «قضية الشيوعية الكبرى»، التي سبق ان القي القبض على المتهمين فيها، في آب (اغسطس) ١٩٥٢، فيما كان المتهم المعني خارج القطاع. وحين ادخل الحراس هذا المتهم الى قاعة المحكمة، وشاهده القاضي الحسيني، غضب، لانهم ادخلوا المتهم عليه وهو مقيد اليدين، وفي خمس دقائق اصدر القاضي حكمه ببراءة المتهم، ثم اخذه الى غرفة مكتبه، ولاطفه، وهون عليه. فقد كان المتهم زميلا للقاضي في الدراسة الجامعية، حين كان الاول يدرس في كلية الاداب، قسم الجغرافيا، بجامعة القاهرة.

على ان هذا لم يكن يعني ان الفقيد كان متعاطفا مع الشيوعية او الشيوعيين، ففي خلال نضاله السياسي كان قريبا من بعض الاتجاهات القومية، لكن فاروق الحسيني كان يعارض الشيوعية في غير حقد.

وخلال احتلال القوات الاسرائيلية لقطاع غزة، اثر العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، عرض الحاكم العسكري الاسرائيلي على عدد معين من وجهاء غزة زيارة اسرائيل، والمرور ببعض مصانعها الهامة، فرفض كل من فاروق ومنير الريس الذهاب الى اسرائيل، فأودعهما الحاكم الاسرائيلي السجن، ولم يخرجا منه الا على اكتاف الجماهير، التي انتفضت متظاهرة، منذ ٧ اذار (مارس) ١٩٥٧، عند انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي، بعد ان قضى كل منهما نحو شهر ونصف في زنزانة رطبة من زنازين «سجن غزة المركزي»، الذي تعلو

بوابته لافتة كبيرة تؤكد ان «السجن تأديب وتهذيب واصلاح».

ومنذ خروجه من السجن، اقتحم فاروق ميدان السياسة بقوة، وغدا مع منير الريس ابناء كتلة واحدة تقترب من البعثيين، وتنسق مع آل الصوراني. وتعادي آل الشوا، دون ان تقطع حبل العلاقة مع كل من الشيوعيين والاخوان المسلمين.

وحين تشكل المجلس التشريعي في قطاع غزة، في الرابع عشر من اذار (مارس) ١٩٥٨، كان فاروق الحسيني أحد اعضائه بحكم عضويته في المجلس التنفيذي للقطاع؛ اذ تولى رئاسة الشؤون القانونية في قطاع غزة.

وبعد ان عادت الادارة المصرية الى قطاع غزة، في الرابع عشر من اذار (مارس) ١٩٥٧، بدأت الحكومة المصرية، بفضل اصرار اهالي القطاع على عودتها واحباطهم كل مؤمرات التدويل، تفكر بضرورة إشراك اهالي القطاع في ادارة قطاعهم، وبعد مرور سنة على عودة هذه الادارة، وبمناسبة الاحتفال بهذه الذكرى، وفد انور السادات، رئيس مجلس الامة المصري آنذاك، الى القطاع، معلنا تعيين مجلس تشريعي، مع مدراء لعدة مديريات (وزارات)، هي: القانونية، التعليم؛ البلدية والقروية والصحّة، على ان يعين في كل من المديريات الثلاث المذكورة مستشار مصري، كان الآمر الناهي في مديريته، فيما بقيت المديريات الاكثر فعالية في يد مدراء مصريين، فعدا منصب الحاكم العام، كانت ثمة مديرية الداخلية والامن العام، والمالية والاشغال العامة والمواصلات. كما ان قائد الكتيبة العسكرية الفلسطينية ظل مصريا الى ما بعد تشكيل جيش التحرير الفلسطيني في مطلع عام ١٩٦٥، حين آلت قيادة كل فصائل هذا الجيش الى عناصر فلسطينية، وان اشرف المصريون على ادارة التجنيد فيه، لفترة غير قصيرة، واداروها بمهارة وحزم شديدين.

وظل الفقيد عضوا في كلا المجلسين: التنفيذي والتشريعي، حتى صيف العام ١٩٦٤، حين اختاره المرحوم احمد الشقيري، في اول مجلس وطني فلسطيني، عضوا في اول لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وظل، منذئذ، عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني، حتى صيف عام ١٩٦٨، ثم عاد الى المجلس منذ عام ١٩٧٢، واختير عضوا في المجلس المركزي الفلسطيني، وضمن مجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني، فضلا عن تسميته مستشارا قانونيا للقائد العام للثورة الفلسطينية.

وحين احتلت القوات الاسرائيلية قطاع غزة، في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، اختار فاروق الحسيني ان يناضل الى جانب ابناء شعبه. وفشلت اول محاولة لاقامة تحالف بين الشيوعيين والقوميين العرب وبعض الرموز المستقلة، كان فاروق الحسيني واحدا من ثلاثة من هذه الرموز كانت ستشارك في قيادة التحالف المقترح. ومع فشل هذه المحاولة، تشكلت جبهتان في القطاع، ضمت الاولى القوميين العرب وانصارهم، ومعهم كان الفقيد ومنير الريس، فيما شكل الشيوعيون والبعثيون وجبهة تحرير فلسطين الجبهة الثانية. وحملت الجبهة الاولى اسم «طلائع المقاومة الشعبية» فيما تسمت الثانية باسم «الجبهة الوطنية».

وحين اكتشفت سلطات الاحتلال امر «طلائع المقاومة الشعبية»، بدأت بمطاردة عناصر التنظيم، منذ ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨، وتمكنت من القاء القبض على معظمهم، وقد افلت فاروق الحسيني من قبضتهم، وتمكن من الاختفاء في القطاع لأكثر من شهر ثم نجح في الوصول، متخفيا، الى عمان، ومنها الى القاهرة.

وفي القاهرة، غدا الرجل الثاني في ادارة الحاكم العام لقطاع غزة، بعد الحاكم العام، كما اخذ يتعاطى التجارة، بعد ان اصبحت بياراته في غزة مهددة من الاحتلال. وسرعان ما اختاره اصحاب البيارات وتجار الحمضيات في القطاع مندوبا لهم، فوضوه امر تسويق حمضيات القطاع في كل من اوروبا الغربية والمعسكر الاشتراكي.

وقبل أن توافيه المنية بنحو شهر واحد، زار فاروق الحسيني لندن، للعلاج، واخبره الطبيب انه اجتاز مرحلة الخطر، بعد النوبة الثالثة التي اصابت قلبه، واطمأن الفقيد لتشخيص طبيبه المشهور، لكن المنية كانت له بالمرصاد، واقرب من تقرير طبيبه، فاختطفته، وهو لا يزال، بعد، في عز عطائه.

عبد القادر ياسين

الأسبوع الثقافي الفلسطيني في تونس
(١٦ ــ ٢٣ آذار ــ مارس ١٩٨٢)

... في السادس عشر من آذار (مارس) ١٩٨٢، افتتح الأسبوع الثقافي الفلسطيني في تونس، بحضور وزير الثقافة التونسي البشير بن سلامة، وعدد من القادة السياسيين والمثقفين التونسيين. وقد استهل الاسبوع اعماله بعرض مسرحية «لُكَعْ بن لُكَعْ» من تأليف اميل حبيبي واخراج المخرج السوري وليد قوتلي وتمثيل فرقة المختبر المسرحي. وقد عرضت المسرحية في مدينة تونس يوم ١٩٨٢/٣/١٦. وفي اليوم التالي، أحيا الشعراء: راسم المدهون، احمد دحبور وعز الدين المناصرة، امسية شعرية في قاعة مسرح مدينة تونس، وبعد ذلك القى فيصل دراج محاضرة بعنوان: «الوعي في الرواية الفلسطينية»، كذلك اقيم معرض رسوم كاريكاتورية للفنان الفلسطيني ناجي العلي. وفي مدينة صفاقس، احيا الشعراء: المدهون، دحبور والمناصرة، امسية شعرية اخرى، كذلك احيا الشاعر الفلسطيني، حسن البحيري (وهو من شعراء فلسطين قبل العام ١٩٤٨)، امسية شعرية في مدينة القيروان، واعيد عرض مسرحية «لكع بن لكع» في مدينتي بنزرت وصفاقس. ورافق ذلك كله لقاءات سياسية وزيارات لعدد من المدن الهامة والمراكز الثقافية فيها، والتقى الوفد الفلسطيني توفيق بن عامر، مدير التنشيط والكاتب العام للجنة الثقافية القومية. وفي ١٩٨٢/٣/١٧، التقى الوفد الفلسطيني وزير الثقافة التونسي البشير بن سلامة، حيث تشكل الوفد من: احمد الجمل، حسن البحيري، احمد دحبور، عز الدين المناصرة، بحضور حكم بلعاوي (مدير مكتب م.ت.ف. في تونس)، وجرى استعراض للعلاقات الثقافية الفلسطينية ــ التونسية، واختتم الاسبوع الثقافي يوم ٢٣ آذار (مارس) ١٩٨٢.

* * *

١ ــ لُكَعْ بن لُكَعْ

صدرت مسرحية «لكع بن لكع، ثلاث جلسات أمام صندوق العجب»، عن دائرة الاعلام والثقافة في م.ت.ف، عام ١٩٨٠، وقد اعتمد اميل حبيبي، الكاتب الفلسطيني المعروف والذي يعيش في حيفا، في اختياره لعنوان الحكاية المسرحية على حديث شريف يقول: «لا تقوم الساعة حتى يلي أمور الناس لكع بن لكع»، وقد جاءت هذه المسرحية كأول عمل مسرحي يكتبه اميل حبيبي بعد عمله الروائي الشهير: «الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد ابي النحس المتشائل»، والتي اشتق اسمها: «المتشائل» من كلمتي «متشائم ومتفائل». وقد لاقت هذه الرواية ترحيبا من النقاد والقراء؛ حيث يسيطر عليها الطقس الملحمي في محاولة تأريخ ابداعي للشعب الفلسطيني، وامتدت على صفحات الرواية روح السخرية، حتى ان النقاد شبهوها بقصص جحا نصر الدين. وقد اعتمد اميل حبيبي، في روايته تلك، على الموروث القديم،

فاستفاد من الشكل الفني للمقامات؛ وعلى بعض الاعمال الكلاسيكية العالمية.

هذا الرواج الذي لاقته رواية «المتشائل» جعل النقاد ينتظرون من اميل حبيبي ان يكتب عملا جديدا يتجاوز فيه نفسه، وهذا هو السبب الاول في شعور بعض النقاد بالاحباط، حين قرأوا مسرحية «لكع بن لكع»؛ والسبب الجوهري الثاني هو ان النقاد قارنوا مسرحيةً برواية، رغم اختلاف الشكل الفني واختلاف التجربة، فلم يتعاملوا مع «لكع بن لكع» من موقف قراءة مسرحية جديدة، بل راحوا يقارنونها بـ«المتشائل»؛ والسبب الثالث، هو ان بعض النقاد لم يدرسوا مسرحية «لكع بن لكع» ضمن الموروث والسائد في المسرح العربي المتقدم؛ والسبب الرابع هو ان معظم ما كتب عن «لكع بن لكع»، كتب قبل ظهورها على المسرح، فالنص المسرحي يظل مجرد خطة في كتاب قبل تنفيذه، فالنص والاخراج عملية متكاملة.

وفي المقابل، فان النص المسرحي لا يخلو من بعض المباشرة والاسقاطات الفكرية. لكن ذلك لا يلغي امتيازات النص باستخدامه أشكالا تراثية مثل صندوق العجب، ولم يتخل اميل حبيبي عن سخريته المعهودة.

وفي الاول من حزيران (يونيو)، ١٩٨١، عرضت المسرحية على مسرح الاتحاد العام لنقابات العمال في دمشق، واخرجها السوري وليد القوتلي وشارك في التمثيل ما يقارب العشرين ممثلا وممثلة، (فرقة المختبر المسرحي). وقد كتب يومها محمود شاهين، مراسل «فلسطين الثورة» يقول: «الذين قرأوا نص اميل حبيبي في السابق، تحدثوا عن استحالة تقديم النص على المسرح، وكانت المفاجأة عندما سمعنا ان وليد القوتلي قد شرع مع مجموعة من الشباب والشابات الهواة في اعداد النص لتقديمه على خشبة المسرح». ويضيف محمود شاهين: «ثم شاهدنا الكثيرين يغيّرون رأيهم في نص لكع بن لكع بعد أن شاهدوا العرض. فكتب عبد الرحمن الحلبي في 'تشرين' السورية تحت عنوان 'لكع بن لكع، عرض استثنائي لنص صعب'، لم يكن عرضا عاديا ذاك الذي قدمه المخرج، فمنذ ان تدخل ردهة البناء تدخل صلب المسرحية. تقرأ ملصقات تهيئك نفسيا ووجدانيا للمشاركة الفعلية. ليس كمشاهد، بل كمعني بالعطاء، ومعني بالمأساة، ومعني أكثر في صنع الخلاص. لقد استخدم المخرج، 'خيال الظل' ليروي لنا حكاية السندباد، واتبع الاسلوب الكوميدي في اخراج بعض المشاهد كمشهدي ست الحسن والحمار، والشيخ الطرطور والعميان». (محمود شاهين، **فلسطين الثورة**، ١٩٨١/٦/٢٢).

وفي العروض التي قدمتها فرقة المختبر المسرحي لمسرحية «لكع بن لكع» في تونس، ادلى النقاد التونسيون بعدة شهادات تثمن هذا العمل الكبير وتقدره عاليا، وتحدث عنه المشاهدون بحماس كبير.

٢ ــ كاريكاتور ناجي العلي

ناجي العلي، احد الفنانين العرب البارزين، انتشرت رسوماته الكاريكاتورية بسرعة بين الجماهير البسيطة في المخيمات الفلسطينية وقواعد المقاتلين الوطنيين اللبنانيين والفلسطينيين، واعجب برسوماته المثقفون العرب؛ وهذا النجاح الذي لاقته رسومات ناجي العلي نابع من سبب جوهري هو انه ينهل فنه من ذاته الجريحة، من عالمه الخاص؛ مما الغى اي تنظير فوقي حول رسوماته.

أسس ناجي العلي قاعدته: طفلةُ الشقي المكلل بالشوك وشيخه المشقق القدمين بلحيته المعفّرة، ثم أضاف الحبيبة، وبدأ يرسّخ هذا الثالوث الشعبي في اذهان قرائه ومشاهدي رسوماته، ثم بدأ عملية التنويع. الايديولوجيا تتسرب بليونة ودون قصد في جُمَل مركزية تتخذ اشكالا متنوعة مستمدة من الروح الشعبية، والتراجيديا تتغلغل بوضوح، وكأنها قادمة من الملاحم والاساطير، والفكر السياسي المطروح في رسوماته، فكر مشاكس وبسيط ينتقل من افواه الفقراء الى الرسوم الجارحة. وتخطيطات ناجي العلي لا تتوجه نحو الغموض المصطنع ولا الى قيم تشكيلية معقدة، وهو لا يرسم بالالوان لكي يستفيد من زهو اللون وايقاعاته، هو يلجأ للابيض والاسود والى تخطيطات بسيطة.

واذا كانت السخرية من مميزات الرسوم الكاريكاتورية بشكل عام، الا ان سخرية ناجي العلي، سخرية مرة قاسية. اضافة الى تنوع مواضيعه وان كان مركزها «فلسطين».

٣ ــ امسيات شعرية

في قاعة مسرح مدينة تونس، ثلاثة شعراء وجمهور حاشد ظل ينتظر امام القاعة لمدة طويلة قبل ان يفتح باب المسرح ويصعد الشعراء الفلسطينيون، نقرأ القصيدة تلو القصيدة، جمهور حساس، يصفق عند الجمل التي يعجب بها، يصمت عند سماع صورة شعرية طويلة، يتأملها، يستعيدها من الشاعر مرات ومرات، وينظر الى الشعر الفلسطيني، وكأنه الشعر الثوري الوحيد في العالم، بحب وتقدير وحماس غير عادي. ساعتان ونصف، ولم يخرج من القاعة اي شخص. وبعد الامسية، هذا يريد نصا لقصيدة، وهذا يريد دعوة الشعراء للعشاء، وهذا يريد عناوين الشعراء للمراسلة، وهذا الشاعر التونسي يريد قراءة قصيدته للشعراء.

وفي امسية صفاقس (مدينة تبعد حوالي ٤٠٠ كيلومتر عن مدينة تونس)، حيث شارك الشعراء الثلاثة: المدهون، دحبور، والمناصرة... ايضا يصل الشعراء الى القاعة بصعوبة، فاضافة للقاعة المحتشدة، هناك العشرات من طلبة المدارس والجامعات لم يجدوا مكانا، فتسلقوا الشبابيك واصطفوا على المنصة من وراء الشعراء، والملاحظة الاساسية هي ان هذا الجمهور في معظمه تحت سن الخامسة والعشرين. حماس وتصفيق واتوغرافات وعناوين.

وفي القيروان، يكون الشاعر حسن البحيري ليقيم امسية شعرية، حسن البحيري الذي يحمل فلسطين بطبيعتها الجميلة، يحمل قصائده ذات النفس الرومانتيكي ــ الكلاسيكي، لجمهور تونس العاشق.

٤ ــ فيصل درّاج والوعي في الرواية الفلسطينية

... وفي مدينة تونس، ألقى الناقد الفلسطيني الدكتور فيصل دراج، محاضرة بعنوان: «الوعي في الرواية الفلسطينية»؛ ومما جاء في هذه المحاضرة ما يلي:

«الحديث عن الرواية الفلسطينية هو الحديث عن نضال الشعب الفلسطيني وانتقاله من دائرة النضال السياسي الى دائرة النضال المسلح، ومن مدار النضال الفردي الى مدار النضال الشعبي والوطني، ومن حقل الانتظار والتبعية الى حقل القرار المستقل والارادة المتحررة. لذلك كان طبيعيا ان تنهض الرواية الفلسطينية وتتقدم في زمن نهوض الشعب الفلسطيني وتقدمه. ولهذا ايضا لا يمكن الحديث عن رواية فلسطينية بالمعنى الحقيقي للكلمة الا في زمن نهوض الشعب الفلسطيني وقتاله من اجل استرداد ارضه، فنحن لا نذكر اية رواية ذات اهمية قبل عام ١٩٤٨، باستثناء «مذكرات دجاجة» ورواية جبرا ابراهيم جبرا «صراخ في ليل طويل» التي كتبت في عام ١٩٤٧ ونشرت في تاريخ لاحق لزمن «النكبة». ويكاد جبرا يشكل حالة خاصة في الرواية الفلسطينية، اذ ثابر على كتابة الرواية منذ زمن روايته الاولى حتى اليوم. واذا اردنا ان نصنف الرواية الفلسطينية يمكن ان نردها الى ثلاثة مستويات: المستوى الاول ونجد فيه جبرا الذي كتب عن فلسطين من وجهة نظر مثالية، فتحولت عنده الى رمز مقدس، او الى قضية فلسفية، او الى ذكرى قديمة تسترجعها ذاكرة مترفة وكوزموبوليتية، او لنقل ان فلسطين جبرا هي لا وعي مكين يطفو على سطح الوعي بين حين واخر، لكن هذا الوعي لا يغير صاحبه، ولا ينقله من مستوى الذكرى الى مستوى الفعل، ونجد في هذا المستوى غسان كنفاني الذي شكل حالة خاصة ولكن بمعنى اخر، فهو الروائي الذي يمارس الكتابة الروائية من وجهة نظر الفعل السياسي، او من وجهة نظر القارىء الفلسطيني المقاتل من اجل العودة. ان توظيف الكتابة الروائية من اجل خدمة المشروع السياسي هي التي قادت غسان باستمرار الى البحث عن اشكال ادبية جديدة، فالبحث عن الشكل عنده هو بحث عن القارىء، او بحث من اجل تحقيق وحدة القارىء والكاتب في معركة واحدة. الثالث في هذا المستوى هو اميل حبيبي الذي رسم صورة الفلسطيني في الوطن المصادر، ورسم سعي هذا الفلسطيني من اجل البقاء في ارضه ومجابهة العدو او نفيه في ذات الوقت، لكن نفي العدو يستدعي نفي الذات ايضا، لذلك فان تفادي الحوار بين الفلسطيني والمحتل كان يستلزم ان يلبس الفلسطيني قناعا، بحيث ان الحوار هو العدو والقناع، اما الوجه الحقيقي فهو ينتظر زمن اليقظة والثورة. المستوى الثاني من الروائيين

الفلسطينيين يمثله يحيى يخلف، رشاد ابو شاور وسمر خليفة، حيث يرسم الاول صورة الانسان الفقير الذي يكتسب في نضاله ومعاناته وعيا جديدا، وترسم الثانية وضع الفلسطيني في المناطق المحتلة من اجل تحقيق معادلة صعبة: كسب الخبز اليومي والالتزام بالنضال الوطني، اما رشاد ابو شاور فقدم صورة دقيقة لمعاناة الانسان الفلسطيني في مخيمات البؤس واللجوء ورصد هذه المعاناة حتى بلغت حدود الانتفاضة والثورة. بالاضافة الى هذين المستويين نجد مستوى ثالثا يقوم فيه كل من فيصل حوراني وافنان القاسم وليانة بدر وعلي حسين خلف وسلوى البنا وعدنان عمامة... ولا يزال هذا المستوى يسعى من اجل تثبيت مواقعه في الرواية، او يحاول وبشكل متفاوت تقديم بعض الجديد في الرواية الفلسطينية.

«ان رصد تطور الرواية الفلسطينية يظهر ارتباط هذه الرواية بقضيتها ويكشف عن مسار الوعي الذاتي الفلسطيني، ويشير الى ارتقاء الهوية الثقافية الوطنية للشعب الفلسطيني، فالرواية هذه كالشعر الفلسطيني تولد في النضال الوطني وتنزع الى المساهمة فيه وتدفعه الى افاق جديدة».

وبعد ان انهى محاضرته، بدأ النقاش الطويل حول الرواية الفلسطينية بشكل خاص والادب الفلسطيني بشكل عام.

عز الدين المناصرة

مؤتمر التصدي للغزو الثقافي
(٢٩ آذار ــ مارس ــ ٣ نيسان ــ ابريل ١٩٨٢ ــ تونس)

بمبادرة من شعبة الثقافة في الامانة العامة لمؤتمر الشعب العربي، وخلال الفترة الممتدة من ١٩٨٢/٣/٢٩ الى ١٩٨٢/٤/٣، انعقد، في تونس، مؤتمر التصدي للغزو الثقافي الامبريالي الصهيوني للأمة العربية الذي سرعان ما تحول الى تظاهرة ثقافية ــ سياسية؛ اذ حضره اكثر من مئة وخمسين كاتبا ومفكرا من اقطار عربية شتى، ومن مشارب فكرية وسياسية متباينة، تمتد من تخوم اليمين الى اقصى اليسار، مرورا بمختلف المدارس الليبرالية والقومية.

وخصصت رئاسة المؤتمر اليوم الاول للافتتاح؛ والجلسة الصباحية من اليوم التالي، الذي صادف ان كان «يوم الارض»، للتضامن مع الشعب العربي الفلسطيني؛ فيما خصصت بقية الجلسات لالقاء ملخصات عن محاضرات موسعة مطبوعة، ومداخلات ومناقشات فتحت ابوابها للحاضرين من مدعوين وغيرهم.

ووزع كل يوم على جلستين، ترأس كلا منهما هيئة مكتب، ضمت رئيسا ومقررين، وخصصت كل جلسة لاحد محاور الندوة الخمسة التي اتخذت ترتيبها على النحو التالي:

□ **الخصائص القومية للشخصية العربية**، وضم أربع محاضرات عن «المقومات الثقافية للشخصية العربية» (د. الحبيب الجنحاني)، و«الاهداف الحضارية للأمة العربية» (محيي الدين صبحي)؛ و«الرؤية العربية للعصر» (جمعة الغزاني)؛ و«تجربة الجزائر في مجال التعريب» (عبد القادر حجار).

□ **الغزو الثقافي الامبريالي الصهيوني والاستلاب الفكري في الوطن العربي**، وتضمن سبع محاضرات، هي: «الغزو الثقافي الممهد والمتوافق مع الاستعمار الحديث في الوطن العربي» (عماد حاتم)، ومحاضرة اخرى حملت العنوان نفسه (د. وجيه كوثراني)؛ و«التربية والتعليم الصهيوني والاستلاب الحضاري» (اديب ديمتري)؛ و«التعليم والاستلاب الحضاري» (د. عمر الشيباني)؛ و«وسائل الاعلام الغربية والاستلاب الثقافي» (علي فرفر)؛ ومحاضرتين بالعنوان نفسه (د. صالح أبو اصبع؛ ود. كمال يمن).

□ **الجذور التاريخية للغزو الثقافي**، وحوى احدى عشرة محاضرة هي: «الجذور التاريخية للغزو الفكري في صدر الاسلام» (د. عل فهمي خشيم)؛ و«التراث والاسرائيليات ــ عوامل ومؤثرات من الغزو الفكري وقضايا الانسان المعاصر» (علي مصطفى المعراتي)»؛ و«الغزو الثقافي الامبريالي الصهيوني للامة العربية» (د. زاهية قدورة)؛ و«آثار الغزو الثقافي في الموسيقى العربية» (سليم سحاب)؛ و «ابناء النار وابناء الماء ــ ملاحظات حول قضية التواصل الثقافي بين العرب والغرب» (احمد ابراهيم الفقيه)؛ و«الماسونية» (الشيخ عبد الحميد

السائح)؛ و«الغزو الثقافي الامبريالي الصهيوني للأمة العربية» (الكاتب نفسه)؛ و«الغزو الفكري الصهيوني في التراث الاسلامي» (د. مصطفى حسين)؛ و«من مظاهر الغزو الفكري وآثاره في العالم الاسلامي» (د. محمد الدسوقي)؛ و«الغزو الفكري الصهيوني في التراث المسيحي» (د. مروان فارس)؛ و«روح الاستشراق وتغريب العقل التاريخي للأمة العربية» (د. محمد ياسين عريبي).

□ **الغزو الثقافي الصهيوني للامة العربية في الوقت الحاضر**، وتضمن سبع محاضرات هي: «الثقافة الصهيونية، ما هي؟» (د. هاني الراهب)؛ و«الغزو الثقافي الصهيوني الامبريالي للعرب في الارض المحتلة» (صبحي النجار)؛ و«تشويه تعليم تاريخ وجغرافية الوطن العربي في المرحلة الابتدائية في فلسطين المحتلة» (د. كامل خلة)؛ و«الخطة الصهيونية لتهويد مدينة القدس العربية» (خليل السواحري)؛ و«العلم والتعليم في الوطن العربي ــ ملاحظات حول الاخفاق والتبعية والتأزم» (د. محمد رؤوف حامد)؛ و«الغزو الثقافي الصهيوني وسياسة تطبيع العلاقات مع مصر» (د. رضوي عاشور)؛ و«موقع التعليم في الغزو والتطبيع الثقافي الامبريالي» (حسين عبد العال).

□ **مواجهة الغزو الثقافي في الوطن العربي**، وضم سبع محاضرات هي: «مساهمة في التمهيد لوضع مشروع استراتيجية ثقافية» (محمود امين العالم)؛ و«الثورة الثقافية في مواجهة الغزو الثقافي» (د. كمال عيد)؛ و«الشروط الاولية لمقاومة تغريب الفكر واستلاب الارض» (د. محمد ياسين عريبي)؛ و«عقد الصلات الثقافية والاعلامية مع القوى التقدمية والديمقراطية المعادية للامبريالية والصهيونية» (عمر بن سالم)؛ و«من أجل الاستقلال التاريخي للذات العربية» (د. محمد عابد الجابري)؛ «والغزو الثقافي في الوطن العربي وخلق أدوات المقاومة» (الياس مرقص)؛ و«اطلاق الحريات» (منح الصلح).

وقد اسهم بعض المحاضرين في ارباك المشرفين على الندوة؛ اذ تغيب بعضهم، ولم يتقدموا باعتذارات، في الوقت المناسب (٢٥ كاتبا)، فيما حضر البعض الآخر دون ان يتقدم بالمحاضرة المكلف بها، وتأخر بعض ثالث في تسليم محاضرته الى ما بعد بدء جلسات المؤتمر.

الامر الذي نسف الترتيبات المعدة سلفا، كما جعل بعض المحاضرات تطبع بعد القائها ومناقشتها؛ مما فوت فرصة قراءتها على الحاضرين، وضُرب البرنامج في الصميم، وكان الحاضرون يصلون قاعة دار الثقافة (ابن رشيق) ــ حيث انعقدت الندوة ــ دون ان يعرفوا شيئا عن عناوين المحاضرات التي ستلقى، ولا اسماء المحاضرين، ولا اصحاب المداخلات والمناقشين.

واتسمت هذه الندوة بما يلي:

□ هروب نسبة كبيرة من الباحثين من الحديث عن الراهن الى التاريخ (١١محاضراً من ٤٠)؛ حيث تحدث هؤلاء الباحثون عن مؤامرات يهود خيبر، وزيف الادعاء اليهودي بحقهم التاريخي في فلسطين، اكثر مما تحدثوا عن ملامح الغزو الثقافي الامبريالي الصهيوني الراهن. كما جرى الحديث ــ على استحياء ــ عن اساليب المقاومة المقترحة.

□ تردد على لسان كثرة من المناقشين ان اشاعة الحريات الديمقراطية في اقطار الوطن العربي هي خير ضمان لرد الاعتبار للانسان العربي، المادة البشرية المتصدية للغزو، ولاعطاء الفرصة من اجل كشف اساليب الغزو، اولا بأول.

□ خلط بعض الباحثين ــ عن سبق اصرار وترصد ــ بين اليهودية والصهيونية، فيما اعتبر باحثون آخرون الاسلام مرادفا للعروبة.

□ عكس جو الانفتاح الديمقراطي النسبي الجديد في تونس نفسه على اجواء المؤتمر، فتدفق الكتّاب والطلبة الجامعيون التونسيون الى قاعة المؤتمر، يشاركون، في همة ونشاط، في المناقشات المفتوحة، ولتأتي مشاركتهم هذه مخططة صورة تقريبية لملامح الخريطة السياسية في تونس، من اقصى اليمين الى اقصى اليسار. ولان الانفتاح النسبي هذا يعود الى تاريخ قريب، فقد ظهرت ملامح التضييق السابق في صورة توتر وانفعالات حادة واحكام متعسفة مبتسرة.

وربما كانت اهم النتائج التي تمخض عنها المؤتمر، هي:

□ التقاء عدد كبير من المفكرين والكتّاب من مختلف المشارب الفكرية والاقطار العربية، وتبادلهم الرأي، في فرصة نادرا ما تسنح مثيلتها.

□ صدور «اعلان تونس» لمقاومة الغزو الثقافي الامبريالي الصهيوني للوطن العربي، الذي اكد ان

الفكر العربي، بمختلف اتجاهاته الوطنية والقومية والدينية والاشتراكية، ما زال يواصل رسالته، كضمير لجماهير هذه الامة؛ وان سلاح الكلمة والفكر ينبغي تجريده في اهم معركة تخوضها الامة العربية. واعتبر الاعلان هذا المؤتمر بداية لثورة ثقافية، تستهدف تحرير الارادة العربية، وتثويرها. وشدد الاعلان على ان الهوية القومية للانسان العربي هي الهدف الرئيسي للغزاة. كما ندد البيان بالقوى التي اغلقت باب الاجتهاد، وقننت الامتيازات، واحلت الدكتاتورية مكان الشورى. وثبّت الاعلان اخفاق المنهج الاقليمي؛ واعتبر الانسان العربي هدف التقدم ووسيلته؛ ولاحظ تلازم القمع مع الاقليمية؛ وشدد على الاهمية القصوى للحريات الديمقراطية؛ وبيّن ان الاشتراكية عنصر رئيسي في بناء المنهج المضاد للاقليمية والتبعية والتخلف؛ ونادى بضرورة تحقيق التقدم الحضاري وفق رؤية عربية للعصر؛ ونوّه الاعلان بالدور الطليعي المنوط بالمفكرين والمثقفين في تثوير الطريق النضالي للجماهير.

□ صدور بيان خاص بمناسبة الذكرى السادسة ليوم الارض، جاء فيه ما يلي:

«ها هي ذكرى يوم الارض تمر هذا العام وجماهير الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل تؤجج نضالها ضد المحتلين وتروي الارض بدماء شهدائها الذين سقطوا ويسقطون كل يوم، دفاعا عن عروبة الارض، وايذانا للأمة العربية بأن تستيقظ لمواجهة الامبريالية الاميركية وربيبتها اسرائيل، وتسفيها لكل الاوهام التي تنسج حول مشاريع السلام المشبوهة.

«اننا، في هذه الذكرى المجيدة، نحيي الصامدين في الارض المحتلة، المناضلين من اجل عروبتها، ونؤكد باسم كل جماهير الأمة العربية ان يوم الارض في فلسطين يجب ان يكون يوما لكل الارض العربية، تقف فيه جماهير هذه الأمة من اجل تحرير الارض المحتلة واقامة الدولة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

«ان الكتاب والمثقفين والمفكرين المجتمعين في تونس يهيبون بكل عربي وبكل احرار العالم للوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني المناضل من اجل حرية وطنه وحقه في الحياة وتقرير المصير.

«لقد اصبح تأييد هذا النضال علامة من علامات الشرف الفكري ومعيارا للامانة والقيم الحرة النبيلة، لا في الوطن العربي فحسب وانما في العالم بأسره.

«ان الكتّاب والمفكرين والمثقفين العرب؛ اذ يعلنون تأييدهم للموقف الشجاع للشعب العربي الفلسطيني، ويتلاحمون معه في معركة الامة العربية ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية، ليؤكدون ان قضايا التحرير وتحقيق الوحدة العربية والتقدم مرتبطة جدليا بمعركة فلسطين، ان تحرير فلسطين هو تحرير للمستقبل العربي كله.

«اننا نهيب بجماهير الامة العربية ان تلتحم بثورة الشعب الفلسطيني في طريق الكفاح المسلح، وان تسارع الى تقديم كل اشكال الدعم والتأييد ونؤكد هنا على ما يلي:

١ ــ ضرورة التطوع للتضامن مع الشعب الفلسطيني لتأكيد قومية المعركة.

٢ ــ ضرورة التبرع بالمال لمساعدة النضال الفلسطيني والعربي عموما وطرح فكرة صندوق النضال الشعبي القومي المقترح من مؤتمر الشعب العربي الى حيز الوجود».

□ اجماع المشاركين في الندوة على ادانة تطبيع العلاقات المصرية ــ الاسرائيلية.

على انه يخشى ان ينتهي تأثير هذه الندوة مع يوم انتهائها. في حين ان المطلب هو التوعية على اوسع نطاق جماهيري عربي، بما تمخضت عنه هذه الندوة، وتشكيل لجنة تضم عناصر نشطة، تجد من وقتها متسعا لمتابعة تنفيذ ما صدر عن الندوة من توصيات عملية في المجالين الفكري والثقافي، «من اجل نهوض قومي في مواجهة الغزو والاستلاب».

ع. ق. ي

المؤتمر الرابع للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ــ فرع لبنان
(بيروت في ٣ نيسان ــ أبريل ١٩٨٢)

تحت شعار: «لتكن انتفاضة شعبنا في الداخل وقفة صمود وتحد في وجه مؤامرة الحكم الذاتي»، عقد الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ــ فرع لبنان، بتاريخ ١٩٨٢/٤/٣، مؤتمره الرابع في بيروت في مقر «انعاش المخيم الفلسطيني».

وقد شاركت في المؤتمر ١٧٨ عضواً، وهن المنتخبات من كافة المناطق التنظيمية، من البقاع، صور، صيدا، الشمال ومنطقة بيروت، اضافة الى عدد من المراقبات.

وقد افتتح المؤتمر فاروق القدومي (أبو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، بحضور ياسر عبد ربه، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعدد من كوادر الثورة الفلسطينية وممثلين عن الاتحادات والمنظمات الشعبية، والأخت عصام عبد الهادي، رئيسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

وقد ركز أبو اللطف، في كلمته، على النتائج السياسية للانتفاضة الشعبية في الأرض المحتلة فقال: «إن هذه الانتفاضة كانت دليلاً على تطور وعي شعبنا داخل الأراضي المحتلة واصراره على انهاء الاحتلال، ورفضه للحكم الذاتي وروابط القرى، وتمسكه بممثله الشرعي والوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية». وأشار الى الادانة الدولية للسياسة الصهيونية العدوانية ضد المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والى الهدف الأساسي في مسار الثورة الفلسطينية، الذي تحقق بفعل وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وقال: «في مواجهة ذلك، يظهر الانقسام في المجتمع الاسرائيلي الذي يزيد من تحدي شعبنا ويزيد من الرفض العالمي للاجراءات الاسرائيلية».

وأكد أبو اللطف على فاعلية الاستراتيجية العربية الكاملة والايجابية ضمن جبهة موحدة، وعلى الرفض المطلق للبند السابع من مشروع الأمير فهد، والذي يعني الاعتراف بـ«اسرائيل»، وعلى أهمية الحفاظ على العلاقات المتينة مع بلدان المنظومة الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي.

كما تحدث ياسر عبد ربه، فأعرب عن ثقته بأن المؤتمر سوف يتمكن من تعزيز دور جماهير النساء الفلسطينيات في لبنان واسهامهن في حركة النضال الوطني لشعبنا بأسره، وكذلك دور نساء شعبنا داخل الأراضي المحتلة في دحر الاحتلال عن وطننا، ومن أجل حق شعبنا في العودة وتقرير المصير، وبناء دولته المستقلة على تراب الوطن الفلسطيني.

كذلك تحدث، خلال الجلسة الافتتاحية، كل من عصام عبد الهادي، رئيسة الاتحاد العام، وشادية الحلو رئيسة فرع لبنان.

أعمال المؤتمر

بدأت أعمال المؤتمر بمناقشة التقرير الاداري

المقدم من الهيئة الادارية، والذي يشمل تقييم عمل الهيئة الادارية منذ توليها العمل في الفترة الممتدة من أوائل شباط (فبراير) ١٩٨٠ حتى أواخر آذار (مارس) ١٩٨٢، وكما جاء في التقرير، فان هذا التقييم لمسيرة الفرع بنجاحاته واخفاقاته منطلقة من رؤية موضوعية لواقعنا في الثورة الفلسطينية، ومما لا شك فيه أن الوضع على الساحة اللبنانية، بكل تعقيداته وخصوصيته على المستويات السياسية والنضالية والأمنية، أثر بأشكال مختلفة على تطور الأوضاع العامة للاتحاد؛ بحيث شكل الوضع الأمني، في معظم الأحيان، عقبة أمام تأمين استمرارية انتظام عمل مشاريع الاتحاد العادية ونشاطاته في الكثير من المواقع.

ويناضل الاتحاد من أجل تحقيق الوحدة الوطنية داخل أطره المختلفة، لذا لا بد من أن يتأثر بكون الساحة الفلسطينية ما زالت تعاني من ضعف وحدتها الوطنية، فيلاحظ أن العديد من الكوادر النسائية للتنظيمات الفلسطينية، إمّا غير منخرطة جدياً في العمل النسائي، أو أنها تتوجه للعمل النسائي الجماهيري خارج أطر الاتحاد؛ مما يسهم في تشتيت كوادر الاتحاد وبعثرة جهوده وامكاناته كمنظمة جماهيرية نسائية. وعلى الصعيد الذاتي، أشار التقرير الى أن الاتحاد يتجه لدراسة أوضاع المرأة الفلسطينية في لبنان على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية، ليضع على ضوئها البرامج والخطط المناسبة لكل قطاع من قطاعات المرأة؛ وذلك للوصول الى تعبئة طاقاتها وزجها في النضال الوطني بشكل أكثر جدية وفعالية.

وقد تناول التقرير الاداري مناقشة عمل اللجان وهي: العضوية والتنظيم، اللجنة الاجتماعية، اللجنة الثقافية، لجنة العلاقات الخارجية، اللجنة الاقتصادية، اللجنة الفنية واللجنة المالية.

كما جاء فيه عرض لمستوى مشاركة الاتحاد في حالة الطوارىء؛ بحيث تتحول اللجان في الاتحاد الى لجان طوارىء في حالة تفجر الأوضاع الأمنية، بحيث تباشر اللجان عملها في مجال الاسعاف الأولي، الدفاع المدني، العمل في المستشفيات، تجهيز الملاجىء؛ وذلك بالتنسيق مع اللجان الشعبية في المخيمات.

كما نوقش، في جلسات المؤتمر، التقرير المالي الذي عرض موازنة الاتحاد ومصادر تمويله، والمصروفات التي يدفعها الاتحاد على مشاريع العمل، كدور الحضانة ورياض الأطفال ومراكز التأهيل المهني، ويطرح مدى حاجة الاتحاد الى المساهمة في دعم ميزانيته بتنظيم جمع الاشتراكات من العضوات وعمل المشروعات الاستثمارية.

وبعد مناقشة التقريرين: المالي والاداري، وتقييم مؤتمرات المناطق التي سبق وانعقدت في وقت سابق، خرج المؤتمر بجملة من التوصيات أبرزها:

التوصيات العامة

ـ انطلاقاً من أهمية الساحة اللبنانية، كساحة رئيسية للثورة الفلسطينية، وانطلاقاً من أهمية فرعنا وأهمية تجربته في اغناء تجربة اتحادنا عامة، فاننا نطلب من الأمانة العامة زيادة تمثيل اتحادنا في المؤتمر العام.

ـ اصدار بطاقات عضوية للعضوات العاملات في الاتحاد.

ـ اعطاء فرعنا حقه الطبيعي في تسمية مندوباته للمشاركة في المؤتمرات والدورات الخارجية.

ـ العمل على دعوة المناضلات المتخصصات في شؤون المرأة للاستفادة من تجارب المرأة المناضلة في العالم.

أما لجهة التوصيات الخاصة بعمل الاتحاد وعلاقته بلجانه، فكان من أبرزها ما يلي:

ـ العمل على افتتاح دور حضانة في منطقتي الشمال وصور.

ـ العمل على اقامة المزيد من دورات التأهيل النقابية والثقافية والتربوية وتأهيل المنسقات لصفوف محو الأمية، فيما تخدم هذه الدورات رفع مستوى الكادر وتطوير البرامج وخطط العمل.

ـ اقامة دورات تدريب عسكرية في محليات الاتحاد، لتعبئة المرأة واعدادها للمشاركة في المعركة الوطنية التي يخوضها شعبنا في لبنان.

وقد صدر عن المؤتمر في الجلسة قبل الختامية بيان سياسي جاء فيه: «يعقد الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ـ فرع لبنان مؤتمره الرابع، وأرض فلسطين المحتلة تشهد أروع ملحمة بطولية يسطرها شعبنا البطل، نساء ورجالاً وشيوخاً

وأطفالاً؛ فجماهيرنا العزل من السلاح إلا سلاح حب الوطن وحجارة الوطن تتحدى الاحتلال الصهيوني وقمعه الوحشي، وترفض بإصرار مشروع الحكم الذاتي وما يسمى بالادارة المدنية».

وأكد البيان على أن أبرز المهام المركزية الراهنة في نضالنا هي:

ـ دعم انتفاضة شعبنا وصمموده داخل الأرض المحتلة مادياً ومعنوياً.

ـ تصعيد الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني وفتح الجبهات العربية كافة أمامه.

ـ النضال من أجل تطوير أشكال الوحدة الوطنية داخل الأرض المحتلة وخارجها وتعزيزها داخل المؤسسات والمنظمات الجماهيرية.

ـ تعزيز التلاحم المصيري بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية للتصدي للعدوان الصهيوني، والدفاع عن الثورة ودعم وجودها في لبنان من أجل لبنان عربي ديمقراطي موحد.

ـ تعزيز التضامن مع حركات التحرر والقوى الديمقراطية في الوطن العربي التي تساهم في النضال لتحقق وحدة الوطن العربي وتقدّمه.

كما أرسل المؤتمر برقية الى ياسر عرفات، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، حيا فيها الانتفاضة المجيدة لشعبنا داخل الأرض المحتلة، وأكد على أهمية استمرار هذه الانتفاضة. وجاء في البرقية أيضاً: «تعاهد المؤتمرات على الاستمرار بمسيرة الثورة في اطار الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية حتى تحرير فلسطين، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا».

هذا، وقد اختتم المؤتمر أعماله بجلسة الانتخابات؛ حيث تم انتخاب هيئة ادارية جديدة لفرع الاتحاد مشكلة من ١٣ عضواً، من كافة التنظيمات في قائمة ائتلاف وطني، وهن:

١ ـ شادية الحلو. ٢ ـ آمنة سليمان. ٣ ـ نمرة سعيد. ٤ ـ احسان برناوي. ٥ ـ زهرة يوسف. ٦ ـ زينب ربّاني. ٧ ـ سهير جرار. ٨ ـ سعاد سلوم. ٩ ـ فادية المصري. ١٠ ـ أديبة يافاوي. ١١ ـ آمنة بعجور. ١٢ ـ أحلام أيوب. ١٣ ـ اعتدال شاهين.

زينب الغنيمي

ندوة حول رياض الأطفال
(بيروت في ٩ نيسان ــ أبريل ١٩٨٢)

عقد المجلس الأعلى للتربية والتعليم العالي في منظمة التحرير الفلسطينية يوم الجمعة، ٩ نيسان (أبريل) ١٩٨٢، في مقر مركز التخطيط الفلسطيني، ندوة حول دائرة التربية والتعليم العالي بمرحلة رياض الأطفال.

وقد شارك في الندوة عدد من المسؤولين الاداريين والتربويين في المؤسسات الفلسطينية، العاملة مع رياض الأطفال في لبنان وسوريا، وخبراء وموجهون تربويون من اليونسيف والأونروا.

وهدفت الندوة إلى:

ــ تحديد أبعاد قرار المجلس الوطني الفلسطيني بضرورة الاهتمام برياض الأطفال كمرحلة من النظام التربوي الفلسطيني، وما ينتج عنه من أعباء مرحلية ومستقبلية على مستوى الرياض وعلى مستوى المربيات واعدادهن المهني.

ــ توضيح العلاقة مع المؤسسات العاملة في حقل رياض الأطفال وحدود التنسيق المستقبلي.

ــ تحديد المهمات المرحلية الناتجة عن اهتمام دائرة التربية والتعليم العالي برياض الأطفال.

ــ تقويم أوضاع الرياض لتحديد المسؤوليات والمهمات المختلفة.

وقد قدمت دائرة التربية والتعليم للمشاركين في الندوة عدة تقارير تمحور حولها النقاش، هي:

ــ حول نشاط م.ت.ف. في حقل رياض الأطفال خارج الأراضي المحتلة والمساعدات الفنية المطلوبة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ــ تقرير عن الدورات السابقة لمربيات الأطفال في الفترة الممتدة من سنة ١٩٧٤ الى سنة ١٩٨١، واقتراحات بشأن الدورات القادمة، اعداد ماجدولين خلف.

ــ تصورات حول أسلوب عمل دائرة التربية والتعليم العالي مع رياض الأطفال.

ــ حول مركز تدريب العاملين في رياض الأطفال خلال مدة الخدمة.

ــ تقرير عن أوضاع رياض الأطفال الفلسطينية، اعداد ماجدولين خلف.

وقد بدأت أعمال الندوة، بعرض من الباحثة ماجدولين خلف لأوضاع رياض الأطفال الفلسطينية الموجودة، والوارد في التقرير المقدم، والذي اعتمدت في وضعه على زيارات ميدانية لرياض الأطفال للتعرف على: العنصر البشري العامل في رياض الأطفال؛ البناء ومدى صلاحيته؛ التجهيزات ومدى توافرها؛ البرنامج التربوي الذي تسير وفقه الرياض والعناية الصحية والتغذية.

ويتضح من التقرير أن هناك تفاوتاً في مستوى المربيات التربوي؛ حيث توجد مربيات حضرن ما بين ٣ و ٤ دورات، وأخريات حضرن دورة واحدة أو دورتين، بالاضافة الى عدد من المربيات اللاتي لم يحضرن أية دورة. كما يوجد نقص في عدد المشرفات على دور الحضانة، بحيث تتولى

مشرفة أو مشرفتان العمل في أكثر من روضة، كما تتولى المربية في عدد من الرياض أعمال النظافة لعدم توافر عاملة نظافة؛ الأمر الذي يؤثر على سير العملية التربوية.

وفي ما يتعلق بأبنية الرياض، فانه توجد أبنية تتميز بطابع الرياض كما هو الحال في بيت اسعاد الطفولة، وبيت أطفال الصمود، وبعض رياض مؤسسة غسان كنفاني، ورياض متفرقة محدودة للتنظيمات في المخيمات؛ وذلك خلافاً للعدد الأوسع من الرياض الموجودة في أبنية ضيقة، نوافذها مصنوعة من الخشب ولا يوجد فيها زجاج يسمح بالانارة الكافية في حال انقطاع التيار الكهربائي، وهذا كثيراً ما يحدث، والسقف في غالبيتها من الزينكو، وفي شروط صحية سيئة، وبعض الرياض ضيقة ولا يوجد فيها ساحة للعب الأطفال، كما أن بعض الرياض، لا يوجد فيها منافع صحية ولا تتوافر فيها المياه الصالحة للاستعمال. كذلك تفتقر معظم الرياض الى ملاجىء يلجأ اليها الأطفال في حال وقوع الحوادث.

أما بالنسبة للتجهيزات، فهي ليست متوافرة كما يجب، بحيث يوجد عدد من الرياض لا يوجد فيها سوى طاولات وكراسٍ، وتفتقر الى ما يلزم من أدوات تعليمية ولوحات وبرية لعرض نتاج الأطفال، أو الكتب المصورة والألعاب.

كذلك يحتاج المنهاج التربوي الى تعديل وتطوير، لأنه توجد فروق واضحة في المناهج التي تتبعها الرياض وفي طريقة تطبيقها؛ الأمر الذي يحتاج الى تعديل المنهاج ليتناسب مع عالم الطفل الخاص ويساعده على تقوية شخصيته ونموه الذهني والتربوي والاجتماعي.

كما تفتقر غالبية الرياض الى الاشراف الصحي، فمعظم الرياض لا يزورها الطبيب، اضافة الى عدم توافر ممرضة، وافتقار معظمها الى خزانة اسعافات أولية. أما غذاء الطفل، فقد تبين أنه لا يحتل الاهتمام اللازم، فالبرنامج الغذائي غير منتظم.

هذا، كما عرضت ماجدولين خلف في تقريرها عدداً من التوصيات لجهة تطوير أوضاع الرياض وتحسينها، كما عرضت تصوراً نموذجياً لبناء روضة الأطفال.

وقد أثارت النقاط المطروحة حول أوضاع الرياض نقاشاً مطولاً من قبل المشاركين في الندوة، رغم أن التقرير الذي عرض ركز بشكل خاص على المكان وطبيعته والتجهيزات الموجودة فيه، دون أن يعرض بشكل تفصيلي — وهو ضروري — للمنهاج التربوي، والى العاملات في الرياض أيضاً.

وقد تركز النقاش حول سؤال هام، ماذا نريد من الطفل الفلسطيني؟ أي ما الهدف من انشاء الرياض؟ وماذا يريد منا الطفل؟ واجابة على هذا السؤال، خلص المشاركون في الندوة الى أهداف عامة متوخاة من رياض الأطفال هي: تكوين حياة الطفل تكويناً سليماً، مساعدة الطفل على النمو الصحيح الجسدي والعقلي والاجتماعي والنفسي والتنشئة الوطنية، تنمية مهارات الطفل من خلال البيئة التي يعيش فيها، مساعدة المرأة الأم بتوفير فرص العمل أمامها كي تساهم في الانتاج الى جانب الرجل.

كما تحددت وسائل تحقيق هذه الأهداف بالتالي:

— تطوير رياض الأطفال القائمة وتحسينها من حيث الحاجات الضرورية.

— تأسيس رياض أطفال جديدة لتتناسب وواقع الشمولية.

— تحديد الاطار الوظيفي في كل مؤسسة رياض أطفال.

— تدريب العاملات في حقل رياض الأطفال.

— وضع المنهاج التربوي السليم والموحد.

— وضع ميزانية محدَّدة لمصروفات كل روضة.

— اختيار المربيات المؤهلات للعمل في مجال الأطفال.

— تحديد السلطة الاشرافية.

وقد عرض نبيل بدران، رئيس دائرة محو الأمية وتعليم الكبار ومنسق العمل مع رياض الأطفال في دائرة التربية والتعليم، التصورات حول أسلوب عمل دائرة التربية والتعليم العالي مع رياض الأطفال، انطلاقاً من الاستجابة لقرار المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة الخامسة عشرة في دمشق: نيسان — أبريل ١٩٨١) بحيث تتولى دائرة التربية والتعليم العالي في م.ت.ف. مسؤولياتها في مجال الرعاية وتربية الطفل الفلسطيني وذلك:

بتوسيع شبكة رياض الأطفال باعتبارها المرحلة

التعليمية الأولى، في النظام التربوي الفلسطيني، وبحيث تغطي أماكن التجمعات الفلسطينية ما أمكن.

ضرورة تبني الدائرة للجنة المركزية للتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص لتشرف على وضع منهاج تربوي موحد على أسس علمية ووطنية لرياض الأطفال، ووضع منهاج تدريب موحد للكادر المتخصص لهذه الرياض.

التنسيق مع الاتحادات والمؤسسات والمنظمات المختلفة العاملة في مجال رياض الأطفال لتنمية جهودها المبذولة في هذا المجال، من خلال سياسة واضحة لدائرة التربية تحقق فعلياً قرار المجلس الوطني. وهذا يستوجب العمل على مستويين من قبل دائرة التربية:

المستوى الأول: تدعيم رياض الأطفال القائمة في كل من سوريا ولبنان، عبر تأهيل العاملات وتزويدهن بالخبرات اللازمة، ووضع ملاك لهن يراعي مستوى التأهيل والمسؤولية ومدة الخدمة وتولي دائرة التربية، حسب شروط محددة، دفع رواتبهن.

المستوى الثاني: العمل على وضع خطة بعيدة المدى لتعميم رياض الأطفال كمرحلة أولى من النظام التربوي الفلسطيني على التجمعات الفلسطينية في أماكن انتشارها وحسب الامكانات والظروف المتاحة.

كذلك بلورت دائرة التربية مشروعاً متكاملاً للتدريب خلال مدة الخدمة، تقدمت به للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وحصلت على أساسه على الدعم اللازم لتنفيذ هذا البرنامج الذي يستدعي توفير نواة مركز التدريب خلال الخدمة. كما تسعى دائرة التربية لعمل لجنة تنسيق عليا موسعة بين الجهات المختلفة العاملة في حقل رياض الأطفال لتوثيق العمل مع دائرة التربية والتعليم العالي، وتسعى لانشاء لجنة تخطيطية عليا تدرس قضية تصميم رياض الأطفال، وتشرف على الأبحاث اللازمة للتخطيط، وتحدد مصادر التمويل.

ومن خلال كل ما سبق والنقاشات التي دارت في الندوة التي استمرت يوماً كاملاً، خرج المشاركون بعدد من التوصيات ترفع لدائرة التربية وهي:

ـ وضع برنامج يحدد أبعاد العمل التربوي في رياض الأطفال، بحيث يتضمن تحديد المشكلة والأهداف العامة والخاصة.

ـ تحديد المواصفات المطلوب توافرها في رياض الأطفال.

ـ دراسة أوضاع رياض الأطفال القائمة والعمل على تطويرها، من الناحيتين: المادية والانشائية.

ـ توخياً لتوحيد المنهاج، توصي الندوة بتشكيل لجنة لاعداد المنهاج التربوي الموحد لمرحلة ما قبل المدرسة. يستوفي الحد الأدنى من المتطلبات التربوية للمؤسسات الفلسطينية العاملة في هذا المجال.

ـ تسهيل الاطلاع على خبرات الدول المتقدمة في مجال رياض الأطفال.

ـ وضع منهاج تدريبي للعاملين في رياض الأطفال يتناسب وواقع البيئة الفلسطينية.

ـ توصي الندوة بضرورة المسؤولية الاشرافية لدائرة التربية والتعليم في م.ت.ف. لتشرف على رياض الأطفال، ولتحقيق هذا الغرض تشكل لجنة تنسيق عليا من المؤسسات الموجودة.

ولمتابعة تنفيذ بعض من هذه التوصيات، وللتحضير للاجتماع المقبل الذي سيحدد فيه تشكيل لجنة من المتخصصين لدراسة المناهج التي تدرس في رياض الأطفال، ولتسهيل عمل لجنة التنسيق العليا، تشكلت لجنة متابعة من تسعة أعضاء من المشاركين يمثلون غالبية المؤسسات التربوية القائمة والعاملين في مجال رياض الأطفال.

ز. غ.

كتاب مرجعي عن القيادات السياسية الفلسطينية ١٩١٧ ــ ١٩٤٨

بيان نويهض الحوت، **القيادات السياسية في فلسطين ١٩١٧ ــ ١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ٩٨٥ صفحة.

لماذا هذا الكتاب؟ تقول الكاتبة في مقدمة كتابها، والذي هو في الأصل رسالة جامعية تقدمت بها الى كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية لنيل شهادة الدكتوراه، بأن الهدف من هذه الدراسة هو «التوصل الى تحديد القيادات السياسية الفلسطينية ومؤسساتها في عهد الانتداب، ثم تحليلها فكرياً وسياسياً واجتماعياً من خلال مسيرتها التاريخية وأعمالها السياسية». وتطرح الكاتبة في سياق، هذا الهدف، توضيحاً من ثلاث نقاط مفادها ان البحث يتناول فترة ثلاثين عاماً من تاريخ المؤسسات أو القيادات السياسية الفلسطينية مما يعني وجود أكثر من مرحلة ضمن هذه الفترة. وتستخلص من ذلك ان القيادة التي «تحملت مسؤولية النكبة سنة ١٩٤٨، ماهي الا احدى هذه القيادات، وهي ليست رمزاً أو عنواناً للقيادات الفلسطينية طوال الثلاثين عاماً، موضوع البحث». كما تشير الكاتبة الى ان البحث تناول بالتحديد القيادات العليا، على المستوى الوطني العام، لا القيادات المحلية للمناطق، مؤكدة أيضاً على ان الدراسة تقتصر هنا على تاريخ المؤسسات والقيادات السياسية الفلسطينية المقررة وليس على تاريخ الحركة الوطنية كلها.

فإلى أي مدى استطاعت الكاتبة ان تحقق الهدف من هذا البحث، الضخم من حيث الكم، والى أي حد التزمت الكاتبة بالهدف المطروح في المقدمة. وما هو الجديد الذي يستفيده القارىء المهتم والمتخصص في هذا المجال؟

اعترف ان عنوان الكتاب، قد شدني اليه بانحياز كامل، بمجرد قراءتي له. وقد أدهشني، للوهلة الأولى، ان تتمكن الكاتبة من اعداد كتاب مرجعي ضخم في موضوع متخصص يتناول بالتحديد القيادات والمؤسسات السياسية الفلسطينية، منذ بداية الاحتلال البريطاني في العام ١٩١٧، وحتى نهاية عهد الانتداب البريطاني في العام ١٩٤٨. وما شدني لهذا الكتاب أكثر، انطباع تكون لدي من قراءات عديدة لكتب وأبحاث في تاريخ القضية الفلسطينية، تناول فيها كتّابها جوانب عديدة من القضية وأشبعوا هذه الجوانب بحثاً وتحليلاً. لكن النقص ظل واضحاً في ما يتعلق بدراسة العامل الذاتي الفلسطيني: تعبيراته السياسية والأيديولوجية، مدى نضجه وتطوره، والعوامل المؤثرة فيه.

في سياق ماتقدم، فان الكتاب الذي نحن بصدده الآن، ليس من ذلك النمط الذي يستوقف القارىء عبر صفحاته، ليقول فيه رأياً حاسماً، جهد قيّم أم وقت ضائع؟. فمن حيث الوثائق النادرة والمعلومات الهامة، والمقابلات التي أجرتها الباحثة مع شخصيات سياسية عايشت التجربة وشاركت فيها بفعالية، فضلاً عن لوائح أسماء القادة والنخبة السياسية وتسليط الضوء على تنظيمات وقوى سياسية ظهرت ثم اختفت، وظل

تاريخها في زوايا مظلمة؛ من هذه الزوايا بالتحديد، يشكل الكتاب قيمة مرجعية هامة للقارىء والمتخصص على حد سواء.

وقبل الشروع بابداء الملاحظات حول منهج الكاتبة وأسلوبها وكيفية معالجتها للوقائع والأرقام، نستعرض بايجاز سريع ما تضمنته أقسام الكتاب العشرة وفصوله الخمسة والثلاثون:

يتناول القسم الأول جذور الحركة السياسية الفلسطينية في اواخر العهد العثماني، مستعرضاً في فصوله على التوالي نُبَذاً عن المجتمع الفلسطيني من النواحي الادارية والاجتماعية والاقتصادية الخ؛ سياسة السلطان عبد الحميد وفلسطين، حركة انبعاث القومية العربية، تأسيس الجمعيات والأحزاب العربية حتى الحرب العالمية الأولى التي يتطرق اليها الفصل الخامس والأخير من هذا القسم. اما القسم الثاني فيتناول بداية الاحتلال البريطاني، التنظيمات السياسية في فلسطين في المرحلة الأولى من الصراع مع الوجود الاستيطاني الصهيوني، اي في فترة ما قبل اقرار الانتداب البريطاني عليها. ثم يسهب الفصل الثالث من هذا القسم في سرد الوقائع المتعلقة بالمؤتمرات الفلسطينية العامة وأبرز الأحداث السياسية في فلسطين، وما يتعلق بالقضية دولياً في تلك الفترة، كاستفتاء لجنة كينغ ــ كراين ومؤتمري السلم وسان ريمو واعلان وعد بلفور. ويحتوي القسم الثالث على أربعة فصول تذهب في عناوينها الرئيسية، بتحديد أكثر، نحو الهدف من وضع هذا الكتاب؛ حيث تتناول الكاتبة فيه المؤسسات والمؤتمرات الوطنية الفلسطينية العامة (١٩٢٠ ــ ١٩٢٨). وبينما يتناول الفصل الأول من هذا القسم، المؤسسات السياسية وتحديدها من حيث الوضع القانوني، الطائفي، السياسي، ونظام الانتخاب الخ.. يتناول الفصل الثاني أبرز الأحداث والمؤتمرات السياسية العامة، ويحتوي على بنود تتطرق الى اضطرابات يافا في العام ١٩٢١، واعمال الوفد الفلسطيني الأول الى لندن وجنيف، والمجالس الاستشارية والتشريعية وصولاً الى المؤتمر الفلسطيني السادس المنعقد في العام ١٩٢٣. وفي حين كُرّس الفصل الثالث للكتل والتنظيمات السياسية، اقتصر الفصل الرابع على الكتلتين الرئيسيتين (المجلسيين والمعارضة)، او كما كان التعبير الشعبي السائد يسميهما (الحسينية والنشاشيبية). اما القسم الرابع من الكتاب، فقد تمّ افراده لظاهرة زعامة الحاج أمين الحسيني في غضون عشر سنوات امتدت من العام ١٩٢١حتى١٩٣١. وهذا القسم يحتوي على خمسة فصول أولها يتناول المناصب الرسمية للحاج أمين والثاني يسرد الوقائع التي أسهمت في بناء زعامته عربياً واسلامياً. والثالث يتحدث عن هبّة البراق في العام ١٩٢٩، والتطورات اللاحقة لها، داخلياً في فلسطين وعلى الصعيد الدولي. القسم الخامس يستعرض نشوء الأحزاب السياسية في مطلع الثلاثينات ومسيرة الحركة الوطنية حتى العام ١٩٣٦، بينما يختص القسم السادس بوقائع الاضراب الكبير والتطورات المرافقة له من النواحي السياسية والعسكرية مع تركيز خاص على الثورة في مرحلتيها الأولى والثانية والنتائج المترتبة عليها فيما بعد. وأما القسم السابع فيستعرض أوضاع فلسطين محلياً وعربياً، وما يتصل بأوضاعها لدى الجانبين الصهيوني والبريطاني خلال فترة الحرب العالمية الثانية، مع فصل خاص (الثالث) عن سياسة المفتي، الحاج أمين الحسيني، خلال سنوات الحرب. ويتناول القسم الثامن المؤسسات السياسية الفلسطينية في الفترة ما بين العامين ١٩٣٩ و ١٩٤٨، مستعرضاً في فصوله مسيرة الأحزاب السياسية الرئيسية الستة وانتشار المؤسسات العقائدية وتنظيمات الشباب والعمال. وفيما يتعرض القسم التاسع لتعريب القضية الفلسطينية في اطار جامعة الدول العربية وتدويلها في اطار هيئة الأمم المتحدة والقيادات السياسية المسؤولة، الفلسطينية والعربية، خلال هذه الفترة وحتى نهاية عهد الانتداب (الفصل الرابع والأخير)، والذي استعرض مجمل الوقائع وأهم المعارك الحاسمة التي سقطت فلسطين اثرها عسكرياً بيد القوات الصهيونية وحتى اعلان قيام دولة اسرائيل على أنقاض المجتمع الفلسطيني، فان القسم العاشر والأخير تفرّد بـ «تحليل منهجي ميداني للقيادات السياسية ومؤسساتها» التي هي الموضوع المركزي للبحث. وقد استند هذا «التحليل» الى عينة من مئة من القادة السياسيين، صنّاع القرار السياسي من القيادات العليا ورؤساء الأحزاب. وتنوه الكاتبة بأن اختيار العينة

هذه قد جاء وفقاً لقناعة تولدت لديها استناداً الى استشارة عدد من مؤرخي هذه المرحلة بشأن ادوار هؤلاء في توجيه المؤسسات السياسية التي انتمى اليها كل منهم (ص ٦٤٦). وقد اتخذت الكاتبة من الجداول الاحصائية وعددها ستّة وأربعون جدولاً، أداة للتحليل والوصول الى نتائج واستخلاصات عن مجمل سمات وأوضاع العينة القيادية المشار اليها على مختلف الأصعدة، السياسية والاجتماعية وما يتفرع عنها من جوانب أخرى، كالمهنة والمستوى التعليمي الخ...

من القسم العاشر، سننطلق في محاولة لتسجيل بعض الملاحظات بشأن، منهج الكاتبة وآرائها في مسار انجازها لهذا البحث؛ حيث يلخص القسم العاشر في فقراته مجمل الاشكالات التي وقعت فيها الكاتبة في محاولتها الطموحة لتقديم الجديد في مجال التاريخ السياسي للقيادات الفلسطينية أبّان السيادة البريطانية على فلسطين. ولا يمنع التركيز على القسم العاشر والأخير من المرور، بايجاز، على ما جاء في الأقسام التسعة الأول من موضوعات وآراء؛ اذ نلخص في هذا الصدد ملاحظاتنا حول محتوى هذه الفصول وكيفية تناول الكاتبة للمادة الضخمة التي توافرت لديها عند كتابة هذا البحث.

لنبدأ أولاً بالقسم العاشر، ملاحظاتنا بصدد هذا القسم تتلخص في بندين: الأول ــ منهج الكاتبة في استخدام علم الاحصاء: فهذا القسم يشتمل على معلومات وأرقام تصلح مادة خاماً جيدة وأرضية خصبة للتحليل العلمي والتشخيص الدقيق لواقع القيادات السياسية الفلسطينية لهذه الفترة، والذي أفرز ممارستها السياسية وفق ايديولوجيا الطبقة التي تنتمي اليها، والتي، اي الأيديولوجيا، حددت مسار وأسلوب هذه القيادات في فترة هيمنتها على النضال الفلسطيني. فوضوح الرؤية الجوهري في الصراع والقدرة على تحديد الأعداء الرئيسيين ومحاربتهم بلا هوادة تشترط بالضرورة خلفية طبقية للقيادات المسؤولة تختلف كثيراً عن تلك التي سادت في أوساط القيادات الفلسطينية خلال العهد البريطاني.

هذه الفرضية، فرضية الموقع الطبقي ودلالته السياسية، تشكل بحد ذاتها المنطلق نحو تحديد الهدف من استخدام المنهج الاحصائي في التعريف بالنخبة السياسية الفلسطينية لهذه الفترة. اي السعي نحو التعريف بها من خلال ما تفرزه الأرقام من مؤشرات. وهذا يعني تتبّع تاريخ هذه القيادات وسماتها الطبقية والسياسية باعداد جداول احصائية تغطي مختلف الجوانب المتعلقة بالعينة، موضوع البحث، كالمهنة، التحصيل العلمي، مكان الولادة، الاقامة، الطائفة التي ينتمي اليها اي منهم والمكانة الاجتماعية التي يتمتع بها. كل هذا يشكل بالنسبة للباحث المختص صورة شاملة توفر له المعطيات الضرورية عن العينة بما يؤمن موضوعية البحث ومصداقيته العلمية، أي تشخيص مكانة هؤلاء في المجتمع الفلسطيني وأبعاد هذه المكانة في ممارستهم السياسية. المقصود هنا باختصار ان الوضوح النظري للهدف من الدراسة وتحديد هذا الهدف بأكبر قدر من الدقة انما هو أساس ضروري لاستكمال الدراسة بمنهجية تستند الى العلم والمعرفة وذلك، كما سبق وأشرنا، من أجل تحقيق مصداقية عالية للنتائج. والقارىء لبحث الكاتبة: بيان نويهض الحوت، لا يرى حيّزاً للوضوح في النص الذي قدمت من خلاله جداولها الستة والأربعين. بل انه من الواضح ان الكاتبة نفسها قد حصلت على نتائج ونسب مئوية لها أهميتها ودلالاتها القيمة؛ غير أنها، اي الباحثة، اكتفت بالأوليات البسيطة لعلم الاحصاء ولم تعمل على الخروج بنتائج مستخلصة تصلح أرضية للتحليل النظري للفعل السياسي للنخبة السياسية. والأمر هنا يتعلق، فيما يبدو، بنقص في التقيد بتقنية البحث المستند الى الاحصائيات والجداول. وأيضاً افتقارها الى وجهة نظر فكرية وسياسية متماسكة، حتى ولو كانت خاطئة.

وأما الملاحظة الثانية، فتتعلق الى حد كبير باستخدام مغلوط لبعض المصطلحات العلمية، فعلى سبيل المثال، تستخدم الكاتبة مصطلح طبقة او فئة اجتماعية بالمفهوم العامي السائد والمغلوط في آن معاً. هذا المفهوم الذي يتعامل مع كلمة «طبقة» على أساس أخلاقي لا مادي يستند الى الأسس الاقتصادية ــ الاجتماعية لمفهوم الطبقة. وما يؤخذ على الباحثة في هذا المجال هو انها لم تكلف نفسها عناء البحث عن التعريف العلمي لمصطلحات كهذه. وهي أيضاً تأخذ كلام الأسر أو الأفراد، الذين يتناولهم البحث، عن أنفسهم كمسلمات من غير نقاش. ولنأخذ على سبيل المثال

ما جاء في النص الوارد في الصفحة (٦٨١) حول الوجاهات الاجتماعية، تقول الكاتبة: «وقد تباهت عدة عائلات اشتهرت بملكيتها الشاسعة للأراضي بأنها كانت لا تمارس الحياة الطبقية كما يشاع عنها، والبرهان على ذلك ان رجالها كانوا يتناولون الطعام مع الفلاحين في الأعياد والمناسبات». يعطي هذا النموذج برهاناً على ملاحظتين تمت الاشارة اليهما اعلاه، الأولى والمتعلقة بالاستعمال العامي الشائع للمصطلح، والذي يفهم «الطبقية» على انها التواضع أو عدمه، ازاء جموع الجماهير الشعبية الفقيرة، في حال الوصول اليها. والثانية وتتعلق في عدم مناقشة الكاتبة اطلاقاً لما يجيء على لسان الأفراد الذين أجرت معهم المقابلات، وهي في حال مناقشتها لآرائهم لا تأخذ الجوهري منها مادة للنقاش. نموذج آخر على مجمل ما تقدم نجده في الجدول (رقم ٨، ص ٨٦٢)، فالمقاييس المطروحة في هذا الجدول تعكس التخبط في مفهوم الكاتبة لمصطلح «الطبقة الاجتماعية» حيث تضع المقاييس على النحو التالي:

وجاهة دينية، ونسبتها المئوية	٤٥,٦٥
وجاهة مادية، ونسبتها	٥٨,٧٠
وجاهة سياسية، ونسبتها	٤١,٣٠
وجاهة طبقية ونسبتها	٣٩,١٣
وجاهة عددية ونسبتها	٣٥,٨٧
وجاهة نسب، ونسبتها	٣٩,١٣

ولنحاول تفسير المقاييس والنسب المعطاة في هذا الجدول. الوجاهة الدينية تعني كما أوضحت الكاتبة، التراث والثقافة الدينية والنفوذ في المؤسسات الإسلامية (لم تشر الكاتبة عما اذا كانت تعني بالوجاهة الدينية المؤسستين الإسلامية والمسيحية ام انها اقتصرت على الإسلامية وحدها). وما تسميه الكاتبة في هذا الجدول «وجاهة مادية يعني بالضرورة الثروة والملكية. اما الوجاهة السياسية فتعني بها النفوذ السياسي للأسرة التي ينتمي اليها عضو النخبة التي تم اختيارها. والوجاهة العددية يقصد بها الحجم العددي لأفراد أسرته. وفيما تعني الكاتبة بـ«وجاهة النسب» الانتساب الى السلالة النبوية او الى القبائل العربية في الجزيرة العربية والمغرب العربي (ص ٦٨٣)، وهذا ما لا يشكل قياساً علمياً الا من زاوية الموقع والطموح الطبقيين، فاننا لا ندري ما الذي تعنيه الكاتبة بالضبط، بما أسمته «الوجاهة الطبقية». فاذا لم يكن النفوذ الديني والسياسي والحجم العددي للأسرة والثروة والملكية الواسعة للأرض والانتساب المدَّعى لأسرة النبي، وهذا مآله التطلع الى نفوذ ديني على الجماهير الغارقة في الأيديولوجيا الدينية او الواقعة تحت تأثيرها على الأقل، اذا لم تكن هذه جميعاً مؤشرات وأدلة على الوجاهة الطبقية فماذا تكون إذاً؟. من الواضح ان ما يسمى في علم الاحصاء بتحليل النتائج وايجاد الترابط (Correlation) فيما بين المتغيرات المختلفة، التي تعطيها لنا الأرقام، غائب نهائياً عن ذهن الكاتبة ومعرفتها. والغياب الأكبر والأكثر وضوحاً هو في ما سبق ان أشرنا اليه على انه افتقار الكاتبة الى معرفة علمية بالمصطلحات التي استخدمتها في البحث. كما هو واضح في استخدامها لمفهوم الطبقة الاجتماعية، لم تشر الكاتبة في تحليلها للنتائج، على اي الأسس خرجت بنسبة الـ ٣٩,١٣٪، لما اسمته بـ«الوجاهة الطبقية»، ما دامت، كما يتبين في الجدول، قد فصلت هذه «الوجاهة» عن الثروة والملكية وغيرهما من المقاييس، التي هي جميعاً أساس تحديد الموقع الطبقي للأفراد والجماعات، على اعتبار ان علاقات الملكية هي المنطلق المقرر لتحديد نمط الانتاج وبالتالي علاقات الانتاج في مجتمع من المجتمعات.

مزيد من العثرات الواردة في خضم الاحصائيات والأرقام؛ تقول الكاتبة: «في معظم الأحيان كان هناك أكثر من مصدر للسيرة الواحدة (سيرة الفرد الواحد من العينة) من اجل استكمال البنود المطلوبة في الاستمارة، الا اننا، استثنينا بندين **فقط** (التشديد من عندنا) يتعلقان بالانتماء الاجتماعي والمستوى الاقتصادي، فقد اعتبرنا في الاجابة عليهما فقط المقابلات مع أصحاب السير او أفراد من عائلاتهم» (ص ٦٤٧) وتعلل الكاتبة ذلك بقولها: ان الدقة العلمية تقتضي «اللجوء الى أكثر من مصدر لتحديد الوجاهات الاجتماعية بالذات». (الصفحة ذاتها). والبحث عن أكثر من مصدر توخياً للدقة العلمية أمر لا غبار عليه، لكن الكاتبة تضيف في السطر التالي: «ولما كان لا بد من اتباع مقياس واحد، فقد ارتأينا ان نعتمد التصنيف الاجتماعي والاقتصادي من وجهة نظر صاحب السيرة او عائلته». وفي

المقتطفات المأخوذة هنا من فقرة واحدة في صفحة واحدة أكثر من خطأ واحـد؛ تنبغي الاشارة اليه:

أولاً ــ خلط الكاتبة بين مصطلحي مصدر ومقياس.

ثانياً ــ اعتبارها لوجهة نظر صاحب السيرة او وجهة نظر أفراد من عائلته، في ما يتعلق بتصنيفه اجتماعياً، المقياس والمصدر الأساسيين والوحيدين تقريباً، لتحديد انتمائه الطبقي. ومن الواضح هنا ان توجهاً كهذا لا يخدم موضوعية البحث ولا يؤدي الى الدقة العلمية المتوخاة. اذ من غير الممكن تحديد موقع الإنسان الفرد استناداً لما يقوله المرء عن نفسه، بل استناداً الى موقعه الحقيقي في انتمائه الى طبقة اجتماعية محددة واستناداً الى ممارساته التي تشير الى ذلك الانتماء.

ثالثاً ــ وهو الأكثر فداحة، حيث استثنت الكاتبة، كما هو وارد في النص المأخوذ عنها حرفياً، الـ «بندين فقط» اللذين يتعلقان بالانتماء الاجتماعي والمستوى الاقتصادي، وهذان البندان اللذان تمّ استثناؤهما «فقط»، هما في حقيقة الأمر كل شيء ضروري للبحث في هذا المجال جملة وتفصيلاً.

ولننتقل الآن الى نموذج آخر في الجدول (رقم ٦ ــ أ، ص ٦٧١) حيث تبين الأرقام ان نسبة الجامعيين في العينة المأخوذة هي ٦٥٪. وتعلق الكاتبة على هذه النسبة بالقول: «ان ارتفاع نسبة الجامعيين في النخبة مؤشر حضاري» (ص ٦٧٢). ولا نعرف علام اعتبرت الكاتبة هذه النسبة مؤشراً حضارياً، والغالبية العظمى من الجماهير الفلسطينية كانت تعاني من اتساق الفقر والجهل والأمية في تفاصيل حياتها اليومية. ان الدلالة الوحيدة الممكنة للنسبة العالية من الجامعيين في النخبة السياسية الفلسطينية آنذاك، هي ان التعليم، والجامعي منه على وجه التحديد، كان مقتصراً على قطاع معين من أبناء العائلات الميسورة والثرية في قمة السلم الطبقي للمجتمع الفلسطيني. فالنتيجة إذاً تتناسب تناسباً طردياً مع كون هؤلاء «أبناء عائلات»، ولا تعكس، بأي حال من الأحوال، المستوى التعليمي العام للسواد الأعظم من الشعب الفلسطيني. ثم ألم تعكس حصيلة الأرقام لدى الكاتبة حقيقة انتفاء تمثيل الفلاحين الفلسطينيين في الهيئات القيادية العليا انتفاء مطلقاً (ص ٦٥٥)؟ في حين كان لهؤلاء دور كبير في اللجان القومية في المناطق؛ مما يعني أيضاً ممارستهم النضال السياسي على أرضه الحقيقية بين جماهير الشعب، وليس في استجداء الانتداب البريطاني ومهادنته مع غيره من الامبرياليات والطبقات العربية المتواطئة. الا تعكس حقيقة انعدام تمثيل الفلاحين في القيادات المقررة إذاً، دلالات سياسية واجتماعية على موقع النخبة السياسية التي لم تنبثق عن الشعب بل تم تسييدها عليه تاريخياً عبر دول وحكام؟

نكتفي بهذا القدر من القسم العاشر ونعود للأقسام التسعة الأُوَل ــ ولنا بصددها ملاحظات اجمالية حول آراء الكاتبة وتحليلاتها التي تسرعت فيما يبدو بابدائها دون تمحيص. وصفحات الكتاب تكاد لا تخلو من رأي او تفسير يتطلب التعليق عليه. غير اننا سنكتفي هنا بالاشارة ــ على سبيل المثال لا الحصر ــ الى نموذجين منها:

الأول، ورغم انه جاء عابراً في سياق النص، الا ان المضمون الأيديولوجي والسياسي يتطلب التنويه به، تقول الكاتبة في معرض «دحضها» للتهم الموجهة للحاج أمين الحسيني بشأن علاقاته مع المانيا النازية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية: «ان المعركة في حقيقتها بين النازية والصهيونية هي معركة بين العنصرية والعنصرية، بين الطغيان والطغيان. **وهتلر الزعيم السياسي الذي استطاع ان يدرك من بين زعماء العالم مدى خطورة الحركة الصهيونية في حالة استفحالها وسيطرتها** (التشديد من عندنا)، لم يتورع أبداً عن استعمال الأساليب اللاانسانية، للقضاء على اليهود بلا تفرقة». (ص ٤٦٠). الشيء الوحيد الذي لا جدال عليه في هذا المقتطف هو ان الكاتبة بكل صدق ارادت ان تنوه بشجبها لجرائم النازية ضد اليهود رغم اشكالية الوضع الفلسطيني الحاصلة ــ من خلال الأطماع الصهيونية ــ باسمهم. ولكن الشيء الذي لا يمكن اغفاله في ما ورد أعلاه هو ما جاء حول ادراك هتلر «من بين زعماء العالم» جميعاً لخطورة الحركة الصهيونية في حال استفحالها. ويبدو ان الكاتبة كالعديدين غيرها لم تميز بين كون هتلر تغاضى عن الصهيونيين في الوقت الذي نظم فيه

المذابح ضد اليهود العاديين، ولم يحصل ذلك صدفة، بل كان في صلب ايديولوجيا الطرفين التي تلتقي على كون اليهود أمّة لا مكان لها بين الأمم الأخرى، هذا من جانب، ومن جانب آخر فان هذا اللقاء الايديولوجي بين «العنصرية والعنصرية»، حسب تعبير الكاتبة، توّج آنذاك باتفاقيات صهيونية ــ نازية مشتركة، التقت فيها مصالح الطرفين مباشرة. هتلر إذاً لم يدرك خطورة الصهيونية في حال استفحالها، بل أعطاها فرصتها التاريخية لتحقيق مشروعها ــ الدولة. ومحاولة «دحض التهم» الموجهة للحاج أمين لا تكون باسباغ الرؤية التاريخية الصحيحة بشأن الصهيونية وخطورتها، على هتلر، تبريراً لاتصالات الحاج أمين مع المانيا النازية آنذاك.

النموذج الثاني ويتعلق بحادثة البراق، ولنا بصددها، أيضاً، ملاحظتان:

الأولى تتعلق بمحاولة الكاتبة اقناع القارىء بدور أساسي للقيادات التقليدية في التحرك العفوي الجماهيري المقترن بحادثة البراق. وهي في محاولتها هذه تتجاوز من جديد، جميع الوثائق التي كانت قد أوردتها في النص، والتي تبين دعوة القيادات التقليدية آنذاك للتهدئة وايقاف العنف (ص ٢٢٨ و ٢٢٩)، لتقدم للقارىء تاليا (٢٣٠ ــ ٢٣٣) محاولة للتأكيد على الدور التاريخي المسؤول للحاج أمين الحسيني في تسيير هذه الأحداث، دون ان تدعم ما تقول بأي وثيقة او مرجع، باستثناء اشارتها لتأكيدات رجال الحاج أمين على ذلك، (أنظر، في هذا العدد، بهذا الصدد دراسة للسيد علي حسين خلف: تجربة عز الدين القسام، مدرسة جامع الاستقلال ١٩٢٢ ــ ١٩٣٥).

الملاحظة الثانية تتعلق بتعليق الكاتبة على موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني من انتفاضة البراق، ففي حين يرى الحزب ان احداث البراق في جوهرها انتفاضة فلاحية ضد المستعمر البريطاني ــ الصهيوني، تتصدى الكاتبة للرد على هذا الموقف مرجحة الأسباب الدينية لهذا التحرك الشعبي (ص ٤٨٤)، والكاتبة هنا تتناقض مع ما سبق ان اشارت اليه عن وعي الفلاحين للأخطار السياسية لوعد بلفور والهجرة الصهيونية، والذي كان جلياً في نصوص عرائضهم المقدمة الى لجنة التحقيق؛ حيث طالبوا في تلك العرائض بتأسيس حكومة وطنية نيابية (ص ٢٢٨). أما ان تكون «الشعرة التي قصمت ظهر البعير» هي حادثة البراق، ذات المظهر الديني المباشر، فان ذلك لا يمنع اطلاقاً من ان يكون جوهر الانتفاضة اجتماعي ــ سياسي، بل هو فعلاً كذلك؛ فالظروف الاجتماعية ــ الاقتصادية الناجمة عن الهجرة الصهيونية والنفوذ البريطاني صعدّت الأزمة في أوساط الجماهير الشعبية، وبخاصة الفلاحين، المتضررين مباشرة من تجيير الأراضي للصهاينة، والذين لم يعد بامكانهم احتمال الظروف القائمة فعبروا عنها في أول فرصة، فكان ما عرف بانتفاضة البراق.

أما الملاحظات الاجمالية على الكتاب ككل فنلخصها بالتالي:

أولاً ــ على الرغم من ان عنوان الكتاب يشير الى موضوع محدد هو «جزء» من «كل» الحركة الوطنية الفلسطينية أي قيادتها السياسية، ابان السيادة البريطانية، فان الكتاب في مضمونه وتفصيلاته اتخذ طابع تأريخ موسوعي للقضية الفلسطينية برمتها خلال الفترة، موضوع البحث؛ اذ تكاد الكاتبة لا تترك «شاردة أو واردة» دون ان تقحمها بالنص. بمعنى ان الكاتبة لم تعط نفسها الوقت الكافي للتمحيص والتدقيق بالأدبيات والمراجع المتوافرة لديها، فجاء طرح العديد من القضايا متناقضاً مع السياق الموضوعي للبحث. بمعنى آخر لم يتناول الكتاب النقطة المركزية بما يُوحي به العنوان. فضلاً عن وجود عناوين لبنود عديدة لا تشير الى ما تلاها من مضمون.

ثانياً ــ وضعت الكاتبة بين أيدي القارىء المعلومات والمراجع، بأمانة عالية، الا انها في العديد من الصفحات تقدمت بآراء وتحليلات تتناقض مع معطيات المراجع التي تتناولها في التحليل (ملاحظاتنا السابقة بشأن حادثة البراق هي مثال على ذلك). مثال آخر نسوقه هنا بصدد دفاع الكاتبة عن سياسة الحاج أمين، والذي يكاد القارىء يلحظه عبر مجمل صفحات الكتاب، رغم ان الوقائع التاريخية المبينة في المراجع والوثائق، وشهود المرحلة أنفسهم، تشير جميعاً الى غير ما ذهبت اليه الكاتبة.

كلمة أخيرة، لقد بذلت الكاتبة جهداً كبيراً وحقيقياً في جمع الوثائق وتصنيفها وحفظها، وفي

مقابلاتها مع معاصري التجربة (والتي حبذا لو تضمنها الكتاب، لتكون في متناول أيدي المهتمين في هذا المجال)، غير انها لم تعط لنفسها الوقت اللازم لدراسة وتفسير ما جمعت. بل اكتفت بالتجميع والأرشفة والحفظ على البحث. وفي هذا، على كل حال، جهد يستحق التقدير.

سلوى العمد

صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

اليوميات الفلسطينية
المجلد الرابع والعشرون
من ١/٧/١٩٧٦ إلى ٣١/١٢/١٩٧٦

تضم عرضاً موجزاً ودقيقاً لما يحدث في العالم فيما يتعلّق بالقضية الفلسطينيّة، أو ما يقال أو يكتب عنها، والصراع العربي ــ الصهيوني

٧٢٢ صفحة ٧٥ ل.ل.

قصة القوة الجوية الاسرائيلية

M. Rubinstein and R. Goldman,
The Israeli Air Force Story,
London: Arms and Armar Press,
1979.

نعود الى هذا الكتاب رغم مرور أكثر من عامين على ظهوره؛ وذلك لسببين: أولهما أهمية الموضوع، وثانيهما ترجمة الكتاب الى اللغة العربية (صدر عن دار الأندلس في بيروت عام ١٩٨١، تحت عنوان: **قصة القوة الجوية الاسرائيلية**). لقد اعتدنا صدور كتابات دعاوية عن اسرائيل أو عن قواتها وعظمتها العسكرية، كما اعتدنا صدور هذه الكتابات في الغرب، وليس عن دوائر الاعلام الرسمية او دور النشر الاسرائيلية فحسب. الا ان ما يثير الاستغراب هو ظهور مثل هذا الكتاب، «قصة القوة الجوية الاسرائيلية»، في لندن عام ١٩٧٩؛ اذ كنا نتوقع ان الغرب قد تجاوز الكثير من الخرافات التي تجاوزها الاسرائيليون أنفسهم، وبخاصة في نهاية السبعينات، بعد انكشاف أمور سياسية وعسكرية عديدة خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، واثر الاعتراف العالمي المتزايد بعدالة الموقف العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً. بل ان ما يزيد من دهشة القارىء هو صدور هذا الكتاب عن دار نشر انكليزية «آرمز أند آرمور بريس»، التي تعرف بأنها تنشر كتابات عسكرية جدية ورصينة ومفيدة. ان أوضح دليل على انقلاب الموقف بين الكتابة العسكرية المفيدة وبين الكتابة الدعاوية الرخيصة، بل والركيكة أدبياً، يتجلى تماماً بعد التذكير بأن دار النشر ذاتها نشرت أيضاً كتاب: «على ضفاف قناة السويس» للقائد العسكري الاسرائيلي أدان؛ حيث قدم هذا الأخير سرداً مفصلاً شيقاً لسير القتال في منطقة قناة السويس خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣.

يعالج الكتاب الذي نحن بصدده، او يدعي معالجة، قصة نشوء سلاح الجو الاسرائيلي وتطوره. ويقوم المؤلفان بتقديم عرض ناقص ومشوه لتلك القصة، الى جانب ادراج المواقف الشخصية المفضوحة المؤيدة لاسرائيل داخل النص. فيتتبع المؤلفان عملية حصول العصابات الصهيونية على أولى طائراتها، وانشاء سلاح الجو الاسرائيلي عام ١٩٤٨، ومن ثم تطوره ومشاركته القتالية في الحروب العربية ــ الاسرائيلية في الأعوام: ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣. وسنحاول، في مايلي، اظهار العيوب، بل والافتراءات المقصودة في هذا الكتاب:

١ ــ اذا كان عنوان الكتاب وموضوعه هو «قصة» سلاح الجو الاسرائيلي فلا يجب ان يسمح ذلك للمؤلفين بأن يقدما سرداً قصصياً روائياً يجمع عدداً من الروايات الشخصية والملاحم البطولية لطيارين محددين او طائرات معينة. اذ غاب عنصر الربط والتحليل كلياً عن النص، فيما أشبع بالروايات والخرافات وباطلاق الأحكام القيمية المطلقة.

٢ ــ غاب عن الكتاب طرح الصورة الشاملة والاجمالية لواقع سلاح الجو الاسرائيلي وتطوره؛ اذ لايكفي القول ان طائرة معينة دخلت الخدمة

في تاريخ كذا،او ان سلاح الجو الاسرائيلي باغت العرب في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أو ما شابه ذلك. فالمطلوب في كتاب كهذا، وحتى من «قصة» كهذه، أن يتم الحديث، ولو بحد أدنى، عن أساليب العمل والتدريب والرماية وعن التشكيلات في التحليق والدورية، وعن اطر القيادة أو أشكالها، والعقيدة القتالية للسلاح.

٣ ــ استخدم المؤلفان أسلوباً في الكتابة تضمن درجة من الخبث. حيث أغرقا القارىء بأدق التفاصيل المتعلقة بطائرة ما، ومالبثا ان تكتما كلياً حول تفاصيل أخرى، وكأنهما يخفيان أسراراً عسكرية. وكمثال على ذلك نذكر ان المؤلفين يقدمان تفاصيل تطور كل طائرة من الطائرات، وهي في مرحلة التطوير في بلد الانتاج الأصلي، فنعرف مثلاً ان النموذج الأول من الطائرة المقاتلة «فوتور» حلق في ١٩٥٢/١٠/١٦ والنموذج الثاني في ١٩٥٣/١٢/٤، وهكذا دواليك...، ولكن نعرف فقط ان «بعضاً من هذه الطائرات» وصل اسرائيل «لاحقاً». فما فائدة «قصة سلاح الجو» اذا كانت ستخفي مثل هذه المعلومات التي غدت قديمة ومعروفة؟ وربما نكون غير مخطئين اذا اعتبرنا ان عملية الاخفاء هذه لا تدل على حماية الأسرار العسكرية، وانما على نقص المعلومات وسرعة الكتابة وسطحية البحث.

٤ ــ لا يتردد المؤلفان في شحن النص بالعواطف والمواقف الشخصية وبالقيم المشوهة. فيتحول الطيار الاسرائيلي (وحتى الطيارون غير الاسرائيليين المرتزقة والذين قدموا الى فلسطين في الأربعينات للقتال مع الصهاينة لقاء المال، وسعياً وراء المغامرات) الى شخص مثير للإهتمام والعواطف الغربية، نظراً الى تفاؤله وثقته بنفسه وابتكاره للحلول التي تجعله يتغلب على كافة العقبات، رغم لامبالاة الغرب تجاه مأساته وظروفه. اي ان الطيار الاسرائيلي هو قريب من المثال الغربي.

وفي مقابل هذه الاشادة، يرى المؤلفان ان العرب متخلفون وغير منظمين بل وانهم جبناء لا يعرفون معنى القتال. ويمكن القول ان شعور الغرور الاسرائيلي يكمن، هنا، في لب هذا المنطق: حيث يتحول «التفوق» القتالي الاسرائيلي الى نظرة احتقار وازدراء للخصم العربي. هذا، وقد ظهرت هذه النزعة في مجال آخر: وهو احتقار الأسلحة الموجودة بين أيدي العرب: حيث كرر المؤلفان مرات ثلاث خلال النص، ان الطائرة من طراز «ميغ ــ ٢١» التي استولت عليها اسرائيل عام ١٩٦٦، تم طلاؤها باللون الأحمر واعطيت رقماً متسلسلاً هو «٠٠٧» نسبة الى الرقم المتسلسل للجاسوس البريطاني الوهمي «جيمس بوند». فما كان لهذه الغطرسة إياها الا ان تحطمت أمام ارادة المقاتل العربي والأسلحة الموجودة في الترسانة العربية خلال حرب الاستنزاف على جبهة السويس في عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٠، او خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣.

٥ ــ أعاد المؤلفان نغمة كانت قد زالت بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، الا وهي نغمة اسرائيل الصغيرة المسكينة في وجه العملاق العربي المتجبر. وكانت هذه النغمة تستخدم لاستثارة المشاعر الغربية ولتشويه الوقائع العسكرية الفعلية. الا ان حرب ١٩٦٧ مالبثت ان غيبت هذه النغمة لتحل مكانها صورة الاسرائيلي الجبار المتقدم والمنظم، اي الرجل الغربي العصري. وتظهر النغمة الأولى بوضوح خلال عرض مراحل تطور سلاح الجو الاسرائيلي: حيث يطرح المؤلفان موازين القوى عشية كل حرب عربية ــ اسرائيلية بشكل يدل على تفوق عربي ساحق في كل صنف من صنوف الأسلحة، وكمثال على ذلك يذكر المؤلفان ان ٢٥٠،٠٠٠ جندي اسرائيلي واجهوا نصف مليون جندي عربي (عدا أسلحة الجو والبحر العربية) في حرب ١٩٦٧. الا ان مصادر عسكرية تتمتع بدرجة أعلى من الدقة والجدية الأكاديمية تؤكد ان الميزان الفعلي كان وفق مايلي: ٢٥٠ ألفاً مقابل ٣٢٨ ألفاً، كما تؤكد مثل هذه المصادر ان عدد طائرات القتال الاسرائيلية، عشية الحرب، كان ٢٨٦ طائرة وليس ٢٢١ كما يؤكد المؤلفان، أنظر مثلاً: Col. T.N. Dupuy, *Elusive Victory*, London: Macdonald and Jane's, 1978

٦ ــ يضاف الى النقطتين السابقتين ان المؤلفين وقعا بتناقض واضح، وهو ليس بتناقض جديد ضمن الدعاوة الاسرائيلية، فهما يضخمان من القوة العربية، او اذا شاء القارىء، من الضعف الاسرائيلي، فيما يعودان لاحقاً ليستعرضا التفوق الاسرائيلي على الطيارين العرب وعلى طائراتهم. فيروي المؤلفان دخول المقاتلات

السوفياتية الى الخدمة الفعلية العربية، وكأن خطراً جسيماً بات يهدد مصير اسرائيل، ثم يعودان ليؤكدا ان الفتى «داوود» حطم المعتدين الناقمين، وأن كل شيء على ما يرام. فكيف يمكن لقارىء واعٍ او موضوعي ان يوفق بين هاتين الفكرتين؟ بل يتجاوز المؤلفان هذا الحد؛ اذ يستبقان الأمور، فيؤكدان ان اسرائيل أدركت، ابان حرب السويس عام ١٩٥٦، أنها بحاجة الى طائرات مقاتلة نفاثة حديثة، لأن المزيد من الطائرات النفاثة السوفياتية كان سيظهر لاحقاً في سماء البلدان العربية! ونسأل كيف بنت اسرائيل قرارها آنذاك على حدث لم يحدث بعد؟

٧ ــ ان الفصول الأولى هي الأطول والأوفى تفصيلاً، فهي التي تتحدث عن أولى مراحل نشوء سلاح الجو الاسرائيلي. فيتكرم المؤلفان علينا بمعلومات وروايات حول كل طائرة او طيار تقريباً داخل سلاح الجو الناشيء. الا ان الفصول اللاحقة تتقلص تدريجاً حتى نصل الى الفصل الأخير الذي يلخص أحداث ما بعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ وتطوراتها في ٦ صفحات فقط! وتتضاءل المعلومات والأرقام والأسماء كذلك، الى حد يسمح لنا بالقول ان قيمة الكتاب الوحيدة تكمن في «قصة» السنوات الأولى، اما «قصة» سلاح الجو الاسرائيلي من عام ١٩٥٥ فصاعداً، فان كافة الكتب الصادرة حول الحروب العربية ــ الاسرائيلية تقدم، بلا استثناء تقريباً، ما هو أعمق وأوسع حول هذا الجانب. فما هو داعي قيام هذين المؤلفين بالكتابة، وما هو مبرر قيام دار النشر اللندنية باصدار هذا الكتاب؟!

٨ ــ وأخيراً، نذكر مثالاً بارزاً يوضح نقاط الاعتراض أعلاه، ففي حديثهما حول حرب السويس عام ١٩٥٦، يؤكد المؤلفان، أولاً، ان الميزان العسكري كان لصالح العرب (فيضيفان القوة العسكرية السورية الى الحساب رغم ان الحرب دارت في سيناء ومصر). ويقول المؤلفان ان مصر حصلت على ١٢٠ مقاتلة من طراز «ميغ ــ ١٥» (بينما كان لديها ٤٥ ابان اندلاع الحرب) وانه كان لديها ما مجموعه ١٢٠ طائرة من طرازي: «ميتيور» و«فامباير» (كان لديها ٧٨)، علماً ان مجموع طائرات القتال المصرية الجاهزة للعمل في ١٩٥٦ لم يتجاوز ٧٠ طائرة. ويدعي المؤلفان كذلك ان اسرائيل امتلكت «حفنة» من الطائرات «ميتيور» فحسب لمواجهة هذه القوة العربية الفتاكة، بينما كان لديها بالواقع ٤٤ طائرة نفاثة حديثة من طرازي «ميستير» و«أوراغون» اضافة الى ٢٥ طائرة «ميتيور» وعدداً من المقاتلات المروحية بلغ تعدادها ٤٥ طائرة (**المصدر نفسه**). ويقر المؤلفان لاحقاً بالفعل ان اسرائيل كانت قد حصلت على هذه الأصناف قبل حرب ١٩٥٦. يضاف الى ما سبق من الحديث حول حرب ١٩٥٦، ان المؤلفين يدعيان ان اسرائيل قامت بضربة استباقية لأن العرب كانوا يتهيأون للقيام بهجوم على اسرائيل. ثم يضيفان ان انكلترا وفرنسا دخلتا الحرب الى جانب اسرائيل بدلاً من تأييد مصر (كذا!)، لأن انكلترا كانت غاضبة بسبب تأميم القناة. وكأن انكلترا وفرنسا كانتا تعبران عن سخطهما أو انزعاجهما عبر المشاركة في حرب ما! أو كأن اسرائيل لم تنسق مع فرنسا وبريطانيا مسبقاً، كما تأكد لاحقاً بما لا يدع مجالاً للشك!

لا يقدم كتاب «قصة سلاح الجو الاسرائيلي» جديداً للقارىء او الباحث، ولا يقدم جديداً في الدعاوة الاسرائيلية المعهودة.

يزيد خلف

من نزع السلاح الى الحرب الباردة

Ministry of Defence, *Whence the threat to Peace?*
Moscow: The Military Publishing House, 1982

«حرب الوثائق»، كما أسمتها مجلة «نيوزويك» الأميركية امتدت الى وزارات الدفاع. فقد أصدرت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) كراساً بعنوان: «القوة العسكرية السوفياتية» واحاطته بدعاوة واسعة، فردت عليه وزارة الدفاع السوفياتية بكراس صدر، حتى الآن، باللغات: الروسية والانكليزية والفرنسية، بعنوان: «من يهدد السلام؟». وتكمن أهمية الكراس الأخير في وقائعه الجديدة عالية الدقة، ومنطقه المقنع، فضلاً عن ان العالم الرأسمالي يدرك، في العادة، جدية التحذيرات السوفياتية؛ اذ يندر ان أصدرت الهيئات الرسمية السوفياتية كراريس اعلامية أو دعاوية.

ويتجه كراس وزارة الدفاع السوفياتية الى تبيان المغالطات التي تعتمدها الادارة الأميركية بغية اثارة رعب رجل الشارع الأميركي والأوروبي الغربي عموماً من خطر سوفياتي مزعوم، واقناعه بمبررات التصعيد الجديد في ميزانيات التسلح في ظل ادارة ريغان ونشر القوات الأميركية في طول العالم وعرضه والعودة الى لهجة الحرب الباردة وزرع مناطق أوروبا الغربية بمنظومات صواريخ فتاكة جديدة. وينطلق الكراس السوفياتي من وقائع التوازن القائم بين المنظومة الاشتراكية وبلدان حلف شمالي الأطلسي، ومن مناقشة السياستين الخارجية والعسكرية لكل من المنظومتين، ليجيب على سؤال: من يهدد السلام؟

تاريخ مليء بالعدوان

«لعبت القوة المسلحة والعنف، على الدوام، دوراً سائداً في تاريخ الولايات المتحدة. فخلال قرنين من وجودها، شنت الولايات المتحدة أكثر من مائتي حرب وحملة استعمارية. لقد كتب وليم فولبرايت، الشخصية السياسية الأميركية المعروفة، ان الأميركان خلقوا مجتمعاً همه الأساسي هو العنف. وكان الانطباع الحالك ان الأميركان يتعاملون مع الحرب كأمر بدهي. فقد قضوا سنوات طويلة في شن الحروب او في التحضير لشنها في مكان ما من العالم. وأصبحت الحرب والعسكرية جزءاً لا يتجزأ من نمط الحياة الأميركي، كما صار العنف أهم نتاج لأميركا على حد تعبير فولبرايت.

«اليكم بعض الأمثلة لتوضيح صحة هذا التقويم:

«استناداً الى معهد بروكينغز الأميركي، استخدمت الولايات المتحدة قواتها المسلحة، بصورة مباشرة او غير مباشرة، وهددت بلداناً أخرى بالتدخل العسكري ٢١٥ مرة بين عامي ١٩٤٦ و١٩٧٥. وبحثت الولايات المتحدة، بشكل جدي، استخدام الأسلحة النووية ١٩ مرة، بينها ٤ مرات انصب فيها التهديد على الاتحاد السوفياتي. وبدأت الولايات المتحدة، او ساهمت،

في معظم النزاعات العسكرية منذ عام ١٩٤٥. نزاعات فقد خلالها أكثر من ١٠ ملايين انسان أرواحهم. وتشير مجلة «يو. أس نيوز آند ورلد ريبورت» الى ان القوات المسلحة والطيران والأساطيل الأميركية تدخلت عملياً في كل مكان من العالم، خلال الفترة الممتدة بين كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥ وشباط (فبراير) ١٩٧٢ (باستثناء سنوات ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٩). لقد تدخلت في اوروبا، وأفريقيا، والشرق الأوسط وآسيا واميركا اللاتينية.

«١٩٥٤: متمردون دربتهم وكالة المخابرات المركزية الأميركية، مدعومون بالطيران الأميركي، غزوا غواتيمالا وأسقطوا حكومة اربنز الديمقراطية.

«١٩٥٨: ١٤٠٠٠ جندي من مشاة البحرية الأميركية والقوات البرية يساندهم الأسطول السادس الأميركي أنزلوا في لبنان لمساندة الحكومة الرجعية وخنق الحركة الشعبية.

«١٩٦١: محاولة تدخل في كوبا بهدف اسقاط حكومتها الثورية. ١٩٦٢ ــ ١٩٧٢: العدوان الأميركي الوحشي ضد شعوب الهند الصينية، لا تزال آثاره ملموسة حتى الآن. وقد شارك فيه أكثر من ٦٠٠ ألف عسكري تدعمهم القوات الجوية والسفن الحربية. ١٩٦٥: القوات الأميركية البحرية والمحمولة جواً تغزو جمهورية الدومنيكان، وتقمع الانتفاضة الشعبية وتنصب زمرة مضادة للثورة على سدة الحكم.

«١٩٧٣: اثر تمرد عسكري خططت له المخابرات المركزية الأميركية، ينجح انقلاب فاشي في شيلي.

«واليوم؟ آثار الولايات المتحدة واضحة في مذابح السلفادور والعمليات التخريبية ضد نيكاراغوا، وغرينادا وكوبا وجنوب أفريقيا.

«ان واشنطن ماضية في تكريس اهتمام خاص لمصر والسودان معتبرة اياهما مركز انطلاق للتغلغل في الشرق الأوسط وأفريقيا (ص ٧٦)، وهي ماضية في تسليح اسرائيل وتسعى لتركيز قواتها في سيناء؛ مما يزيد تعقيد الوضع المتفجر في هذه المنطقة. وللاستفادة من أوضاع مصر، تتعجل الولايات المتحدة زيادة حضورها العسكري هناك.

«وتتكدس أساطيل الولايات المتحدة في المنطقة، فالأسطول السادس شرقي البحر المتوسط وقوات الانتشار السريع مستنفرة هناك. ولقد جرت الولايات المتحدة باكستان الى حرب غير معلنة ضد أفغانستان، والى استخدامها كموطىء قدم لمتابعة سياستها التسلطية على الشرق الأوسط ومنطقة الخليج. وتزيد دعمها لـ'دُماها' في سوريا الجنوبية، وتصعد تدخلها في ايران وتدعم عصابات بول بوت في كمبوديا والانفصاليين شمال شرقي الهند».

وتتوسع الوثيقة السوفياتية في عرض وسائل تدعيم الهيمنة الأميركية على المنطقة: صادرات السلاح، البحث عن القواعد والحلفاء، والوجود العسكري المباشر. وفي هذه الوسائل كلها، يحظى الشرق الأوسط بحصة لا يستهان بها من مؤامرات الامبريالية الأميركية.

تصور الدعاوة الأميركية الاتحاد السوفياتي كأكبر مصدر للسلاح في العالم. لكن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن (وهو آخر من يمكن اتهامه بالتحيز للسوفيات) يبين ان الولايات المتحدة تصدر ٤٥٪ من اجمالي تجارة السلاح في العالم (ص ١١)، فيما تبلغ حصة بلدان حلف شمالي الأطلسي الأخرى ٢٠٪، ناهيك عن صادرات من جهات أقل شأناً مثل الصين، واسبانيا، والبرازيل، واسرائيل، وجنوب افريقيا، فكم يتبقى للاتحاد السوفياتي بموجب هذه الأرقام؟ أقل من الرُّبع من السلاح المصدر لردع العدوان الى بلدان مثل سوريا، والهند، وليبيا، وانغولا وموزامبيق... الخ. في حين تبين قائمة صادرات السلاح الأميركي أي نظم تحظى بدعم واشنطن. لقد زادت صادرات السلاح الأميركي الى أكثر من أربعة أمثال، خلال السبعينات، لتبلغ ١٧,٥ بليون دولار عام ١٩٨٠، فمن هم المستفيدون الأبرز؟ يبرز بينهم: ايران الشاه (١٤ بليون دولار خلال العقد الفائت)، اسرائيل (١١ بليون دولار)، بريطانيا، المانيا الاتحادية وكوريا الجنوبية (٥ بلايين دولار لكل منها)، مصر وهولندا وتايوان واليابان (٣ بلايين دولار لكل منها)، (ص ٥٢). ويعبر الكسندر هيغ عن جوهر سياسة تصدير السلاح الأميركية، في كلمته أمام لجنة العلاقات الخارجية للكونغرس، في ١٩٨١/١١/١٢؛ اذ أعلن ان الادارة الأميركية ستزيد مساعداتها العسكرية فقط مع الدول التي

ساعدت الولايات المتحدة على اداء أهدافها.

تلك هي بعض الوقائع عن السياسة العدوانية الأميركية، في ما يتعلق ببلدان العالم الثالث بوجه خاص، والتي تبلغ ذروتها في شبكة المنشآت العسكرية والقواعد والتسهيلات العسكرية الأميركية المبثوثة في أنحاء العالم. وتشمل المنشآت العسكرية الأميركية في الخارج قواعد جوية وبحرية، فرق مشاة وبحرية، ومواقع صواريخ تكتيكية وصواريخ أرض ــ جو، ومستودعات أسلحة نووية، وذخائر وعتاد ومراكز تجسس جوي، ومحطات تشويش اذاعي، ومراكز اتصالات وغيرها.

وهناك، في الوقت الحاضر، أكثر من ١٥٠٠ قاعدة عسكرية تنتشر في أكثر من ٣٢ بلداً، يستقر فيها أكثر من نصف مليون عسكري أميركي بشكل دائم. ويقع القسم الأكبر من القواعد العسكرية الأميركية على تخوم الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى مباشرة، وفي أوروبا الغربية بوجه خاص. ففي ألمانيا الاتحادية وحدها، هناك أكثر من مائتي موقع عسكري أميركي كبير، و«تحظى» تركيا بستين موقعاً عسكرياً بينها سبع قواعد عسكرية كبيرة. ويعتزم البنتاغون، في الوقت الحاضر، اقامة قواعد جديدة وتقريب القواعد القديمة من حدود البلدان الاشتراكية، فضلاً عن تحديث القواعد وجعلها مهيأة لاستقبال صواريخ بيرشنغ II المجنحة الجديدة واطلاقها. وفي الشرق الأقصى، تستقر ثاني أكبر قوة أميركية في الخارج على مقربة من الحدود الشرقية للاتحاد السوفياتي، فهناك مايزيد على ٣٠٠ موقع عسكري أميركي.

وتنهمك الولايات المتحدة، الآن، في بناء شبكة من القواعد العسكرية في الشرق الأوسط الذي أعلنته واشنطن منطقة «مصالح حيوية» لها؛ اذ تجري استعدادات عاجلة لاقامة قاعدة متعددة الأغراض في دييغو غارسيا، فيما أبرمت اتفاقات مع عمان والصومال وكينيا لمنح الولايات المتحدة قواعد عسكرية هناك.. أما «التعاون الاستراتيجي» مع اسرائيل، فانه يمنح الولايات المتحدة حقاً غير مقيد باستخدام قواعدها العسكرية. وفوق ذلك كله، للولايات المتحدة حوالى ٢٥ موقعاً عسكرياً في أفريقيا (ص ٢٨).

توازن أم تفوق؟

حيثما مدت الولايات المتحدة مجال نفوذها، عبر تصدير السلاح المتطور، او ارسال المستشارين والخبراء العسكريين أو نشر قوات وأساطيل أميركية، او بناء قواعد على أراضي الغير، كان «الخطر السوفياتي» هو المبرر الذي تطرحه الادارة الأميركية لتخويف الرأي العام الأميركي من جهة، وشعوب البلدان الأخرى التي تنوي مد نفوذها إليها من جهة اخرى، فهل يقتنع المسؤولون الأميركان حقاً بهذه الكذبة؟

تجيب الوثيقة السوفياتية، انطلاقاً من الواقعة التالية: «في أواسط السبعينات، تم تحقيق توازن تقريبي كمي ونوعي في الأسلحة النووية الاستراتيجية بين القوتين. وأثناء الاعداد لمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت ــ ٢)، تم تدقيق هذا التوازن مراراً من قبل خبراء على أرفع مستوى من كلا الجانبين. وتوصل هؤلاء الى استنتاج توافر توازن استراتيجي... وما ان جرى الاحتفال بتوقيع الاتفاقية في صيف ١٩٧٩. حتى أخذ كارتر، ومن بعده ريغان، بالزعم ان الاتحاد السوفياتي متفوق بكثير على الولايات المتحدة. فكيف تحقق ذلك؟ هل يعقل ان الاتحاد السوفياتي يحقق مثل هذا التفوق والتحول في ظرف سنة او سنتين في ميدان السلاح الاستراتيجي الذي يتطلب انتاجه سنوات طوالاً؟ ام هل ان واقعة جديدة كانت مهملة فجرى اكتشافها أخيراً؟ (ص ٦٤).

لا هذا ولا ذاك. فقد اضطر وزير الخارجية، الكسندر هيغ، الى الاعتراف بأن ذلك كان كذبة ملفقة من جانب الادارة الأمركية. ففي لقاء مع محرري الصحافة الأميركية في واشنطن، بتاريخ ١٩٨١/٦/٥، قال: «أود ان أبين، في مجال الأسلحة النووية الاستراتيجية أننا مازلنا متكافئين تقريباً».

والواقع ان العقيدة العسكرية الأميركية تنطلق من حلم مستحيل يتركز ليس على تحقيق التوازن العسكري بل على التفوق على الاتحاد السوفياتي. هذا ما اعترف به كبير مستشاري الرئيس ريغان، أدوين ميس، في ١٩٨١/٨/١٨؛ اذ أعلن ان برنامج الرئيس ريغان النووي للثمانينات «يهدف الى تمكين الولايات المتحدة من استعادة تفوقها

النـووي على الاتحـاد السوفيـاتي، خلال هـذا العقد».

وعـلى العكس من ذلك، تنـطلق العقيـدة العسكرية السوفياتيـة من اعتبار «ان التـوازن عامل تثبيت للإستقرار في الوضع الدولي، وهـو موضوعياً نقطة البدء في تخفيف التوتر. وانه لأكثر من واضح ان أحداً لن يستـطيع، في الظروف القائمة، الاخلال بالتوازن العسكري الاستراتيجي القائم وكسب التفوق. وأولئك الذين يغذون خططاً كهذه، انما يبالغون في تقـدير قـواهم الخاصـة، ويقللون من شأن قوى الآخرين الذين لن يبقوا مكتوفي الأيدي في مواجهة التحضيـرات المهيأة ضدهم» (ص ٧٧).

ان الاتحاد السوفياتي لم يشرع يوماً ببنـاء سلاح جديد، او تصميمه، منذ الحرب العـالمية الثانية، لكنه كان ينجح في ايجاد رادع مقابل كل سـلاح جـديـد تضيفـه الولايـات المتحـدة الى ترسانتهـا. وهو مـاض في الاستعداد لمثـل هذا التحدي، مع علمه بان ذلك يضيف أعباء جديدة لا تثقـل كاهـل الشعب السوفيـاتي فحسب، بل شعوب العالم كلها.

لذا، تختتم الوثيقـة بالتـذكير بـأن «الاتحاد السوفياتي لن يهاجم أحداً، وهو لا يطمح الى ان يكون أقوى من الآخرين. وليس هناك سلاح يعز على السوفيات، نبذه، شريطة ان يتم ذلك بصورة متبـادلة بالطبـع. والاتحاد السـوفياتي مستعـد لتأكيد ذلك بالأفعال، أي بترجمته الى التزامات ملموسة».

علي خالد

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

الفلسطينيون
ماضٍ مجيد ومستقبل باهر

تأليف
د. عزت طنوس

المقاومة الفلسطينية ــ عسكرياً

حرب الداخل

إتضح منذ شهور عدة أن المواجهة المستمرة التي تقع بين الشعب الفلسطيني الأعزل من السلاح في الداخل، وبين جيش الاحتلال المدجج بالأسلحة والمعدات، باتت تشكل حرباً وليس مجرد احتجاج مدني. وقد اتضح ذلك باستخدام المتظاهرين كافة الأساليب المتوافرة لديهم ــ مهما كانت بسيطة ــ للتصدي المباشر العنيف لجنود الاحتلال، بينما لجأ هؤلاء إلى اطلاق الرصاص مباشرة على المتظاهرين، فسقط الجرحى والقتلى الفلسطينيون، فيما تحطمت السيارات العسكرية والمدنية الاسرائيلية، وجرح بعض الجنود، اثر قذف الحجارة وزجاجات المولوتوف (أي القنابل الحارقة الشعبية).

إلا أن ما جاء ليقدم دليلاً قاطعاً على كون هذه المواجهة تشكل حرباً فلسطينية ــ اسرائيلية، هو الانتفاضة الهائلة التي اجتاحت كافة أنحاء فلسطين المحتلة في شهر آذار (مارس)، رداً على مؤامرة الادارة المدنية، وإقالة عدد من رؤساء البلديات وإغلاق الجامعات الفلسطينية. ويمكن تلخيص أبرز السمات العسكرية لهذه الحرب في ما يلي:

(أ) عمومية التحرك الجماهيري الفلسطيني وشموليته؛ حيث انعكس هذا التحرك في أشكال عدة، منها: الاضراب العام (وكان عاماً لأنه شمل كافة القطاعات والمرافق، ولأنه شمل كافة أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة والأرض المحتلة عام ١٩٤٨ لاحقاً)، والتظاهرات التي تميزت بمشاركة الرجال والنساء والصغار والكبار. أي أن ما واجهه العدو الصهيوني هو عصيان مدني وليس أقل من ذلك.

(ب) عنف التظاهرات؛ حيث علم المشاركون أن التظاهرات تعني الاصطدام بجنود الاحتلال والاشتباك معهم. أي أن التظاهرات باتت شكلاً من أشكال خوض القتال، وليس مظهراً من مظاهر الاحتجاج المدني السلمي.

(ج) لجوء العدو الى القمع العسكري الواسع الذي شمل إطلاق الرصاص (بعد اطلاق الغاز المسيل للدموع والقنابل الدخانية)، والاقتحام بالعربات، واعتقال المئات، ومحاصرة المدن والقرى حصاراً عسكرياً، والقيام باعتقالات احترازية وأعمال حظر تجول استباقي.

(د) سقوط عدد كبير من الجرحى والقتلى في الجانب الفلسطيني؛ حيث بلغ عدد الذين سقطوا ٦ شهداء، إضافة إلى عشرات الجرحى، كما تم اعتقال المئات، مع ملاحظة سقوط عدد كبير من الجرحى (وقتيل واحد) في صفوف قوات الاحتلال، ووقوع أضرار بالغة بمعدات جيش الاحتلال.

(هـ) اشتعال كل بقعة من الأرض المحتلة ومعها هضبة الجولان؛ مما اضطر العدو الى استنفار جيشه، وارسال قيادة ميدانية مع ٢٠ ألف جندي إلى مناطق التوتر، لفرض الحصار

وقمع المظاهرات. كما اضطر العدو، أولاً، الى اشراك وحدات الجيش في أعمال القمع، ثم الى إدخال الآليات ووحدات المظليين بعد فشل الشرطة والجيش في إخماد المقاومة الشعبية.

لقد أوجزنا ما حدث خلال انتفاضة الشعب الفلسطيني وأهل الجولان، ومع أن في ذلك شيئاً من الظلم، إلا أننا نحاول أن نبين الجوانب العسكرية لهذه الانتفاضة التي تجعلنا نعتبرها حرباً حقيقية، علماً أن أحد الطرفين يقاتل بالحجارة وبالصدور المكشوفة. وما يجدر إضافته في هذا المجال، هو أن عدداً من الاتجاهات الموجودة سابقاً تصاعد وبرز خلال الانتفاضة وتوافق معها. ونذكر حرب المستوطنين الصهاينة ومعهم سلطات الاحتلال بشكل غير مباشر أو مبطن أحياناً، ومكشوف أحياناً أخرى، وعمليات الثورة ضد الاهداف الاسرائيلية، والحرب المستمرة بين حركة الاستيطان وبين الرد الفلسطيني على الادارة المدنية.

حرب المستوطنين

ما زالت أعمال التخريب والاعتداء التي يقوم بها المستوطنون الصهاينة في استمرار، بل وفي تصاعد؛ فقد شملت خلال شهر آذار (مارس) تخريب الممتلكات التي يملكها مواطنون فلسطينيون، كما حصل مع ٢٥ سيارة وسينما عربية في القدس الشرقية في أواخر شهر شباط (فبراير)، و٢٠ سيارة اخرى في رام الله والبيرة في ١٩٨٢/٣/١٠، وشملت، أيضاً، الاعتداء على المواطنين في حرم المسجد الأقصى وطعن شاب عربي في ١٩٨٢/٤/١٣. وربما كان الأخطر من ذلك كله مشاركة عدد من المستوطنين في أعمال قمع الانتفاضة الشعبية؛ حيث راحوا يطلقون النار على المتظاهرين، بل وخطفوا عدداً من الشبان الفلسطينيين وضربوهم، كما قتلوا أحدهم بعد خطفه. ورغم هذه الحقيقة، فقد صرح يوري أور، قائد المنطقة الوسطى، بأن تسليح المستوطنين وإطلاقهم النار على العرب هو حق لهم «للدفاع عن النفس»، كما جاء في تصريحه بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٢).

حركة الاستيطان

أما الجانب الآخر، فتمثل باستمرار مصادرة الأرض العربية؛ حيث تمت مصادرة ٢٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية التابعة لقرية صوريف (قضاء الخليل)، والتي تخص ٣٠٠ مواطن فلسطيني، في ١٩٨٢/٣/١٨.

وتمت بعد ذلك مصادرة ٦٠٠ دونم في قرية بدو (قضاء رام الله) في ١٩٨٢/٣/١٩. هذا، وقد اقترح زفولون هامر، وزير التعليم الاسرائيلي، أن تقام مستوطنات جديدة في الضفة الغربية بدلاً من المستوطنات التي يتم اخلاؤها في سيناء، وقد أبدى رئيس الوزراء بيغن تأييده المبدئي للفكرة (١٩٨٢/٣/١٠). ومما أكد خطورة هذا الاتجاه وحقيقة أهدافه البعيدة، من الناحية العسكرية، التصريح الذي أطلقه أريئيل شارون، وزير الدفاع، في ١٩٨٢/٣/١٨، وقد أوضح فيه أن دور المستوطنات يرتبط عضوياً بخطة الدفاع القومية، حيث تشكل قوة محلية تدعم الجيش، وتؤخر تقدم العدو (أو تسلل الفدائيين)، الى حين تعبئة ووصول قوات الاحتياط إلى الخطوط الامامية. وقد أوضح أن المستوطنات تتزود بالأسلاك الشائكة والألغام وبمختلف الأسلحة، ومنها الأسلحة المضادة للدروع وبعض الآليات وقطع المدفعية أو الهاونات. وكان شارون قد أكد المسألة ذاتها في ١٩٨٢/١/٢٦.

الرد الفلسطيني

لم يهدأ الرد الفلسطيني على الحرب المعادية خلال شهر آذار (مارس)، بل تصاعدت المقاومة بالترافق مع الانتفاضة. فمن جهة، استمر العمل السري المسلح الفلسطيني ضد الاحتلال، وقد أعلن العدو، في ١٩٨٢/٣/٢، أنه اكتشف مخابىء أسلحة في قطاع غزة المحتل، وكانت تحوي نحو ٥٠٠ قنبلة يدوية وأسلحة أخرى. كما انفجرت عبوة ناسفة قرب المعهد الديني اليهودي في القدس، في ١٩٨٢/٣/٧. ورشقت سيارة الحاكم «المدني» لمدينة الخليل بالحجارة في اليوم ذاته، مما أدى بالعدو إلى اعتقال ٤٦ طالباً في معهد البوليتكنيك، وانفجرت عبوة أخرى في حي حولون في تل ـ أبيب يوم ١٩٨٢/٣/١١، وطعن اسرائيلي في تل ـ أبيب في ١٩٨٢/٣/١٣. ثم رجمت سيارة سياحية قرب القدس في ١٩٨٢/٣/١٤، مما أسفر عن جرح بعض السواح، واكتشفت عبوة أخرى في محطة الباصات المركزية في الرملة،

في ١٩٨٢/٣/١٦، وأبطل مفعولها. وشهد يوم الأرض، في ١٩٨٢/٣/٣٠، إلقاء قنبلة يدوية على سيارة عسكرية قرب موقف للسيارات في القدس، وتبع ذلك إلقاء قنبلة حارقة على باص تابع لشركة «ايغد» في بيت جالا في ١٩٨٢/٣/٣١، كما اكتشفت عبوتان في بيت صفافا، قرب القدس، قبل انفجارهما في اليوم ذاته. وقد اعترف شارون في ١٩٨٢/٣/١٨، بوقوع ٢٠ عملية فدائية خلال الاسبوعين الأولين من شهر آذار (مارس)، علماً، بأن المقاومة لم تكن قد أعلنت عنها سابقاً، وأن العدو لم يعترف بها على الفور. مما يدل على مدى اتساع الأعمال العسكرية، ومنها الأعمال العفوية أو الشعبية، ضد الأهداف الاسرائيلية.

وشهدت الضفة الغربية بعداً آخر لهذه الحرب؛ حيث سعى العدو إلى تقوية «روابط القرى» العميلة عبر تدريب وتسليح ٢٠٠ عنصر من عناصرها. إذ قامت قوة حرس الحدود بتدريب هؤلاء وبتزويدهم بالأسلحة والذخائر والأوامر، كما أعلن في ١٩٨٢/٣/٧. وتكررت حوادث اعتداء أفراد «روابط القرى» على المواطنين، كما حصل في منطقة بيت لحم في ١٩٨٢/٣/١٧، كما تم إرسال رسائل تهديد إلى رؤساء البلديات والصحف المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية. إلا أن السخط الشعبي، وقرار اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة (والمجلس الاستشاري الاردني) باعتبار أفراد «الروابط» بمثابة الخونة، مما يتيح مصادرة أملاكهم وإعدامهم، قد ساهما في دفع عدد من هؤلاء إلى الانسحاب والعدول عن مسلكهم. ومما لعب دوراً رئيسياً في مثل هذه الاستقالات تصاعد الأعمال العسكرية ضد رموز «روابط القرى»؛ إذ تعرض فخري عيسى، وهو مسؤول «رابطة قرية»بتيونيا، لمحاولة اغتيال في ١٩٨٢/٣/١٤. وتبع ذلك اعتقال فدائيين اثنين تابعين لحركة «فتح» كانا يخططان لاغتيال رئيس «رابطة القرى» في منطقة الخليل، مصطفى دودين في (١٩٨٢/٣/١٨)، وانتهى الشهر بمحاولة اغتيال كمال بطاطة عبر تفجير سيارته عند صعوده إليها، وهو مختار قرية ترقومية ومسؤول في «رابطة قرى» الخليل.

وأخيراً، فإن مسلسل الاعتقالات والأحكام يضيف شاهداً آخر على استمرار المقاومة المنظمة والمسلحة للاحتلال؛ حيث صدرت أحكام خلال شهر آذار (مارس) على ٤٧ شخصاً بتهم أمنية، وتراوحت الأحكام بين بضعة شهور و١٢ سنة، واعتقل ٤٥ شخصاً بتهم أمنية، عدا عدة مئات اعتقلوا خلال الانتفاضة، أو على أثرها، وقد غطت الاعتقالات كافة أنحاء الأرض المحتلة دون استثناء.

حرب الجنوب بين التهديد والتحضير

ما زال العدو يتهيأ للقيام بهجوم واسع على جنوب لبنان، بهدف ضرب البنية العسكرية الفلسطينية، وبهدف تخفيف الضغط على حركة استيطانه في الداخل، نتيجة عجزه السياسي التام في إخضاع الشعب الفلسطيني لارادته. فكما استمرت التوقعات والتكهنات الخارجية بطرح تصوراتها أو «السيناريو» لكيفية تنفيذ الهجوم (انظر مثلاً التوقعات الأميركية في ١٩٨٢/٣/٥ والبريطانية في ١٩٨٢/٣/١٤)، فقد تابعت اسرائيل تحضيراتها. وشملت هذه التحضيرات تضخيم كل حادث يقع في جنوب لبنان أو خارجه، كي يتوتر الجو ويصبح الهجوم، متى جاء، متوقعاً من قبل العالم الخارجي ومبرراً. وشملت هذه النقطة توسيع مفهوم وقف إطلاق النار وتعديله، كي يتلاءم وحاجة العدوان الاسرائيلي. إذ اعتبر القادة الاسرائيليون أن أي عمل عسكري ضد اسرائيل يشكل خرقاً لوقف إطلاق النار الذي تم في تموز (يوليو) ١٩٨١. وقد ساهمت الادارة الاميركية في هذا التفسير؛ حيث أكد الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية، دين فيشر، في ٣ و١٩/٣/١٩٨٢، أن أي عمل عسكري ينبع أصلاً من لبنان يعتبر خرقاً لوقف اطلاق النار على الحدود اللبنانية. إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت ذلك المنطق وأكدت على حقها في العمل ضد العدو من كافة الحدود، كما قدم الأخ أبو جهاد (خليل الوزير)، نائب القائد العام وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، كشفاً مفصلاً عن أعمال خرق لوقف اطلاق النار قامت بها اسرائيل، الى قائد قوات الطوارىء الدولية العاملة في جنوب لبنان، الجنرال كالاهان، في ١٩٨٢/٣/٢٠. وشملت القائمة ١٩٣ خرقاً، منها ٦٨ خرقاً بواسطة الطيران و٣٨ خرقاً بواسطة الزوارق و٣٢ حالة قصف مدفعي و١٧ حالة رماية رشاشات و٨ أعمال نسف بيوت و٣٠

حالة حفر خنادق أو تحصينات داخل الأرض اللبنانية.

كما استمرت أعمال التحليق فوق مناطق الجنوب والعاصمة اللبنانية بيروت، وأعمال الدورية البحرية التي قامت بها الزوارق الاسرائيلية مقابل الساحل اللبناني الجنوبي. وشملت هذه الدوريات محاولة اعتراض سفينة تجارية لبنانية، تمكنت من الوصول إلى ميناء صور، بعد تصدي مدفعية القوات المشتركة للزوارق المعادية في ١٩٨٢/٣/٨. إلا أن الضفادع البشرية الاسرائيلية عادت وفجرت السفينة داخل الميناء في اليوم التالي. وتبع هذا الاعتداء عملية خطف تعرض لها ثلاثة فدائيين في منطقة رأس العين يوم ١٩٨٢/٣/٢٤؛ حيث تسللت مجموعة تابعة للعميل سعد حداد إلى المنطقة وعادت بالفدائيين وسلمتهم الى الجيش الاسرائيلي الذي حاول أن يحول المسألة الى ذريعة للتدخل في الجنوب اللبناني؛ فقد ادعى أنه اعتقل الفدائيين شمالي مستعمرة حانيتا، وانهم كانوا ينوون القيام بعملية عسكرية ما، ولكنه اضطر إلى الاقرار بأن الفدائيين كانوا داخل الأرض اللبنانية وأنهم لم يتسلحوا سوى بأسلحتهم الفردية، مما يؤكد عدم تفكيرهم بمهاجمة أي هدف.

«نشاطات عسكرية»
«نشاطات ميدانية»

تابع العدو مناوراته العسكرية في هذا الوقت، فقام بمناورة مشتركة للجيش والدفاع المدني والاطفائية في ١٩٨٢/٣/٤، في عكا ونهاريا ومعالوت في شمال فلسطين المحتلة. وتبع ذلك اجراء مناورة أخرى للجيش في منطقة بلاط ومرجعيون، داخل الأرض اللبنانية، في ١٩٨٢/٣/٩، ومناورة ليلية بالذخيرة الحية، شارك فيها رئيس الأركان رفائيل ايتان وشاهدها شارون في الجولان في ١٩٨٢/٣/١٧. ورافق هذه التحضيرات العودة إلى الكلام عن الحشد الفلسطيني في لبنان، إذ أكد وزير الخارجية اسحق شامير، في ١٩٨٢/٣/١٥، أنه يوجد ٢٠ ألف فدائي في لبنان، وكرر المسؤولون العسكريون والسياسيون التأكيد على وجود كميات ضخمة من الأسلحة والذخائر لدى الفدائيين. وقد شارك وزير الخارجية الأميركي، ألكسندر هيغ، في هذا التوجه حيث أكد وجود هذا الحشد في ١٩٨٢/٣/٢.

وقد برز تطور جديد بالغ الأهمية في موقف القيادة الاسرائيلية تجاه ضرب المقاومة في لبنان، حيث يتخوف العديد من المسؤولين الاسرائيليين من الوقوع في حرب لا طائل ولا فائدة فيها. وقد برزت هذه الظاهرة، خلال شهر آذار (مارس)، في تصريحات بعض مسؤولي المعارضة الذين شككوا بقيام الحكومة الاسرائيلية بتضخيم حالات خرق وقف إطلاق النار، أو في جدوى دخول حرب جديدة مع منظمة التحرير الفلسطينية وربما مع سوريا أيضاً. كما برزت هذه الظاهرة عبر الصحف والمناقشات الاذاعية، وفي مظاهرات حركة «السلام الآن» أثناء الانتفاضة الشعبية في الداخل.

لم تنتظر منظمة التحرير الفلسطينية حسم الموقف الداخلي الاسرائيلي في أية حال، بل عملت على إعداد العدة لمواجهة كل احتمال. فترأس ياسر عرفات، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عدة اجتماعات عسكرية لتدارس الوضع (مثلاً اجتماع المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية في ١٩٨٢/٣/١٣)، فيما زار وفد عسكري فلسطيني برئاسة خليل الوزير (أبو جهاد) والعميد سعد صايل (ابو الوليد)، مدير غرفة عمليات القوات المشتركة وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، السعودية في أواخر الشهر؛ حيث التقى الملك خالد والأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع وقائد الطيران، والأمير عبد الله بن عبد العزيز قائد الحرس الوطني، في ٢٨ و١٩٨٢/٣/٢٩.

طائرة لافي

كشف النقاب في أواخر آذار (مارس)، في تل ــ أبيب، عن رسم للطائرة المقاتلة «لافي» التي تطورها شركة «الصناعات الجوية الاسرائيلية». وكان وزير الدفاع شارون قد أمر، منذ شهرين تقريباً، بالاستمرار في تطويرها، بعد أن أمر بتعليق البرنامج في أواخر العام ١٩٨١، نظراً للكلفة الباهظة للبرنامج، في وقت تم فيه تخفيض الميزانية الدفاعية الاسرائيلية. والمعروف ان اسرائيل تخطط لدخول الطائرة الجديدة إلى الخدمة الفعلية في عام ١٩٩٠ تقريباً، لتحل محل

طائرة القصف الأرضي الاميركية من طراز «ف ــ ٤ فانتوم»، الموجودة في الخدمة الاسرائيلية حالياً. ويتوقع أن تصل كلفة التطوير مبلغ ١,٢ مليار دولار، ليصبح ثمن كل طائرة فيما بعد ٩ ملايين دولار. والمعروف أيضاً أن الطائرة ستستخدم محركاً اميركياً «جنرال ألكتريك جي ــ ٧٩»، وتأمل اسرائيل بالاتفاق مع شركة «نورثروب» الاميركية (التي تنتج المنافس الرئيسي لطائرة «لافي»، أي طائرة «ف ــ ١٨ فالكون») على التعاون، بهدف الانتاج المشترك لبعض الأجزاء. والجديد في الأمر، حالياً، هو الكشف، للمرة الأولى، عن ملامح الطائرة، علماً بأن الشكل النهائي لم يتقرر بعد. وتشبه طائرة «لافي» سابقتها «كفير»؛ إذ أن جناح «لافي» مصمم على شكل مثلث، ولا توجد أجنحة صغيرة خلفية عند الذيل، بل توجد أجنحة صغيرة، أو زعانف ثابتة في المقدمة، كتلك الموجودة على «كفير سي ــ ٢». إلا أن الاختلاف الأساسي بين الطائرتين يكمن في وضع مدخل الهواء للمحرك في أسفل طائرة «لافي»، وليس في الجانبين كما في «كفير». هذا من حيث الشكل الخارجي، أما القدرات الادائية والأوزان، فيصعب تقديرها الآن، ويصعب تقدير الاختلافات نظراً لاستخدام الطائرتين للمحرك نفسه. ولن يبدأ العمل في النموذج التجريبي الأول قبل العام ١٩٨٥.

ي. خ.

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

الصهيونية وأثرها على السياسة الأميركية
١٩٣٩ ــ ١٩٤٨
تأليف
قيس مراد قدري

انتفاضة الداخل
وسقوط الحكم الذاتي

شكلت انتفاضة الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة، الحدث الاكثر بروزا واهمية بين الأحداث السياسية المتسارعة التي تشهدها المنطقة. وحول هذا الحدث تمحورت معظم النشاطات وردود الفعل العربية، والاسرائيلية. سيما وان الانتفاضة جاءت في ظل التهديدات الاسرائيلية المتتالية، بشن هجوم عسكري يستهدف ضرب المقومات الاساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقوى الحركة الوطنية اللبنانية؛ وفي ظل المساعي الحثيثة التي تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية، للتوصل الى حد ادنى من التضامن العربي لمواجهة هذه الاوضاع.

البحث عن الحد الادنى للتضامن العربي

تواصلت النشاطات الديبلوماسية، لمنظمة التحرير الفلسطينية، في البحث عن الحد الادنى للتضامن العربي، في سبيل مواجهة الاخطار والتهديدات الاسرائيلية. وفي هذا السياق التقى فاروق القدومي، (ابو اللطف) عضو اللجنة التنفيذية، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الباجي السبسي، وزير الخارجية التونسي، وعدداً من المسؤولين التونسيين.

وبعد زيارته لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، ولقائه محمد بن يحيى، وزير الخارجية الجزائري، وقع ابو اللطف اتفاق تعاون ثقافي، هو الاول من نوعه، بين المنظمة والجزائر. وقد صرح محمد بن يحيى، في نهاية اللقاء، بان اللقاء السياسي، بين منظمة التحرير الفلسطينية والجزائر، هو امر ضروري للغاية، خاصة في هذه المرحلة التي يمر بها العالم العربي. واضاف: «اننا نعتقد بانه ستكون لهذه الاتفاقية اصداء، بالنسبة للحكومات التي مازالت غير معترفة بمنظمة التحرير الفلسطينية» (**وفا**، ١٩٨٢/٣/٧). والتقى ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، القائد العام للثورة الفلسطينية، صباح ١٩٨٢/٣/٧ ولي العهد السعودي، فهد بن عبد العزيز، بحضور سعود الفيصل، وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وتناول اللقاء الشؤون العربية، وخاصة اللبنانية منها، وحضر الاجتماع الى جانب ياسر عرفات: العميد سعد صايل (ابو الوليد) وهاني الحسن، ورفيق النتشه (ابو شاكر)، اعضاء اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٧).

واكدت الجمهورية التونسية، والكويت في بيان مشترك صدر في اعقاب انتهاء زيارة محمد المزالي، الوزير الاول التونسي للكويت بان السلام العادل في الشرق الاوسط لا يمكن تحقيقه دون انسحاب القوات الصهيونية من جميع الاراضي المحتلة، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة، وتقرير المصير، واقامة دولته المستقلة،

واشار البيان: الى ضرورة تقديم كافة المساعدات للشعب الفلسطيني بقيادة ممثله الشرعي الوحيد: منظمة التحرير الفلسطينية، في نضاله العادل في مواجهة الصهيونية والاحتلال. وفي بروكسل اكد الشاذلي القليبي، امين عام جامعة الدول العربية، في كلمة القاها في المعهد الدولي للعلاقات الدولية، ان الجوهر الحقيقي لتسوية النزاع في المنطقة، هو اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني، وندد بسياسة التوسع الصهيونية، واوضح ان امن اسرائيل المزعوم لا يمكن له ان يقوم على اساس سلب الشعب الفلسطيني حقه في اقامة دولته (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٢/٣/١١). اما على صعيد العلاقات الفلسطينية ــ السورية فقد تابعت اللجنة المصغرة اعمالها في دمشق، واستقبل حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، نمر صالح (ابو صالح) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عضو القيادة العامة لقوات العاصفة، وقد تناول الحديث مجمل الوضع في المنطقة العربية في ظل التطورات الاخيرة، في الوضعين العربي، والدولي، كما تركز البحث حول اهمية الحوار الفلسطيني ــ السوري، بهدف الوصول الى موقف فلسطيني ــ سوري مشترك ازاء جميع القضايا العربية المشتركة، بما يكفل تدعيم حركة التحرر العربية لمواجهة التحديات الامبريالية والصهيونية، والرجعية، وقد ساد اللقاء الذي دام ست ساعات جو من الاخوة، والحرص المشترك على التلاحم النضالي الفلسطيني ــ السوري في هذه المرحلة، لمواجهة معسكر الاعداء ومخططاته. هذا وقد صرح نمر صالح لمراسل وكالة الانباء الفلسطينية، (وفا) اثر اللقاء بما يلي:

«ان ما دار من الحوار خلال هذا اللقاء، حول مختلف القضايا التي تناولها البحث، يجعلني اكثر ثقة بحتمية انتصار قوى الصمود العربي، ويعزز لدي ولدى اخوتي في قيادة الثورة الفلسطينية، ان المرحلة القادمة ستشهد، في وقت ليس ببعيد، انجازات متنامية على ارض الواقع سوف تحبط المخططات الامبريالية، والاميركية التي تستهدف منطقتنا».(**وفا**، ١٩٨٢/٣/١٥).

واجتمع ياسر عرفات، ظهر ١٩٨٢/٣/٢٢، في دمشق مع حافظ الاسد، وحضر اللقاء عن الجانب الفلسطيني فاروق القدومي ومحمود عباس (ابو مازن) عضوا اللجنة التنفيذية ونمر صالح، وذلك كتتويج للقاءات والاجتماعات التي جرت في دمشق، منذ مطلع الشهر الماضي بين قيادتي حركة فتح، وحزب البعث العربي الاشتراكي، بهدف التوصل الى ورقة عمل استراتيجية بين الثورة الفلسطينية وحزب البعث العربي الاشتراكي، لمواجهة اعباء المرحلة المقبلة، والنهوض بها في مواجهة التحدي الاسرائيلي ــ الامبريالي في المنطقة (**البعث** ــ دمشق، ١٩٨٢/٣/٢٢).

وفي المملكة العربية السعودية، اجتمع الوفد العسكري الفلسطيني، برئاسة خليل الوزير (ابو جهاد)، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في ١٩٨٢/٣/٢٧، مع سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع والطيران السعودي، بحضور سعد صايل ورفيق النتشه، عضوي اللجنة المركزية لحركة فتح، وقد شرح خليل الوزير تطورات الوضع داخل الارض المحتلة، وانتفاضة الداخل في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي، واجراءات الاحتلال العدوانية الرامية الى ضم الضفة الغربية، وقطاع غزة، واكد سلطان بن عبد العزيز موقف المملكة العربية السعودية الداعم لنضال الشعب الفلسطيني، وثورته المسلحة، واشاد بالانتفاضة. هذا وقد التقى الوفد العسكري الفلسطيني، بعد ذلك، عددا من كبار الضباط في رئاسة هيئة اركان القوات المسلحة السعودية، حيث تم بحث ابعاد التهديدات، والحشودات العسكرية الاسرائيلية في جنوب لبنان، وضرورة دعم الثورة الفلسطينية بكافة السبل والامكانات المتاحة. (**الجزيرة** ــ الرياض، ١٩٨٢/٣/٢٨). كما التقى الوفد الفلسطيني خالد بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية في ١٩٨٢/٣/٢٨، وجرى خلال اللقاء استعراض شامل للانتفاضة الشعبية داخل الاراضي المحتلة، والتصدي للقمع الصهيوني، وما يتطلبه الموقف من تحرك سريع على كافة الاصعدة، الدولية والعربية، وضرورة تكثيف الجهود للعمل على وقف الارهاب الصهيوني، ودعم النضال الفلسطيني، داخل الاراضي المحتلة وخارجها (**وفا**، ١٩٨٢/٣/٢٩). وعلى اثر تدهور الاوضاع الامنية بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والجمهورية العربية اليمنية، وصل صلاح خلف (ابو اياد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، الى عدن في

١٩٨٢/٣/٣١، لاجراء محادثات مع المسؤولين في جمهورية اليمن الديمقراطية، ولمتابعة وساطة تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية لحل النزاع القائم بين الجبهة الوطنية الديمقراطية في الجمهورية العربية اليمنية، وحكومة الجمهورية العربية اليمنية. ثم التقى خلف مع علي ناصر محمد، رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية، وسلمه رسالة من ياسر عرفات تتناول التطورات الحالية في المنطقة العربية (**السفير** ــ بيروت، ١/٤/١٩٨٢). كما التقى خلف مع علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية العربية اليمنية وسلمه، ايضا، رسالة من الاخ ياسر عرفات، وصرح قبل مغادرته صنعاء بان مباحثاته مع علي عبد الله صالح تناولت الموقف في الاراضي المحتلة، والموقف العربي بشكل عام (**فلسطين الثورة**، ٣/٤/١٩٨٢)، وفي سياق تنقية الاجواء العربية، وتوحيد الصفوف، وازالة الخلافات، صرح خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، بان لجنة مكونة من رؤساء برلمانات كل من الكويت ولبنان والجزائر وتونس وفلسطين ستبدأ اعمالها قريبا في هذا المجال (**الثورة**، دمشق، ٤/٤/١٩٨٢).

اللجنة الفلسطينية ــ الاردنية المشتركة

اجتمعت اللجنة الفلسطينية ــ الاردنية المشتركة في ٢٢/٣/١٩٨٢ برئاسة حسن ابراهيم، وزير شؤون الاراضي المحتلة في المملكة الاردنية الهاشمية، وحامد ابو ستة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وشارك في الاجتماع عن الجانب الفلسطيني، خليل الوزير وهاني الحسن عضوا اللجنة المركزية لحركة فتح، وعبد الرحيم احمد، وحنا ناصر عضوا اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والعميد عبد الرزاق اليحيى، ممثل منظمة التحرير في المملكة الاردنية الهاشمية. وعن الجانب الاردني، حضر الاجتماع سليمان عرار، وزير الداخلية، وعلي سميحان وزير النقل. وفي اليوم التالي اتخذت اللجنة عددا من القرارات لدفع الانتفاضة الشعبية في الوطن المحتل الى الامام، ولتعزيز النضال ضد الاحتلال. واعتبرت اللجنة اجتماعاتها مفتوحة لمتابعة كل ما يستجد من تطورات بشأن الانتفاضة. وأكدت في بيانها الرفض القاطع للمخططات الصهيونية الرامية الى فرض الادارة المدنية، والحكم الاداري. واعتبرت اعضاء «روابط القرى» خونة يقومون بتنفيذ مؤامرة لخلق هيئات مزيفة لتمرير مخطط «الادارة المدنية». وقدر البيان مواقف المجالس البلدية، والقروية والمؤسسات الوطنية التي ترمي الى تصعيد الانتفاضة امام الضغوط الصهيونية (**الرأي** ــ عمان، ٢٤/٣/١٩٨٢).

وتأتي هذه النتائج لاجتماع اللجنة الفلسطينية ــ الاردنية المشتركة، اثر القرار الذي اصدره الحاكم العسكري العام في المملكة الاردنية الهاشمية في ٩/٣/١٩٨٢، بشأن «روابط القرى»، وهو القرار الذي يقضي بفرض عقوبة الاعدام، «ومصادرة اموال اعضاء روابط القرى»، واعتبار الانضمام اليها خيانة وطنية. وقد نص الامر العسكري الذي تضمن القرار على ان السلطات الصهيونية، تسلك منذ اواخر عام ١٩٧٨ نهجاً مكملا لسياستها الاستيطانية الرامية الى تحقيق الضم الواقعي للضفة الغربية، وقد تمثل هذا النهج في ايجاد فئة من المتعاونين معها لتشكيل تنظيمات محلية اخذت اشكالا، واسماء متعددة، مثل: روابط القرى، او الجمعيات القروية، وما شابهها، الغرض منها ان تكون مساعدا لسلطات الاحتلال في تحقيق اهدافه في ضم الضفة الغربية، وتهجير سكانها، وقد تسترت هذه الروابط والجمعيات تحت غطاء مساعدة المزارعين، والقرويين الذين ترى اسرائيل فيهم، وفي كل المواطنين العرب في الارض المحتلة سكانا غرباء، ليس لهم الحق في ان يكون لهم وطن قومي على ارضهم، وارض اجدادهم. ورغم الرفض والاستنكار الذي قوبلت به هذه التنظيمات، ورغم المقاومة المخلصة التي ابداها اهلنا في الارض المحتلة لها فإن نفرا ممن لم يكونوا على بينة من اهدافها، وارتباطاتها، تورطوا في الانضمام اليها دون ادراك لما تنطوي عليه هذه التنظيمات من مخاطر على مستقبلهم، وحق شعبهم في تقرير مصيره فوق ارض وطنه. لكل ذلك، وبعد ان استفحلت اخطار هذه التنظيمات الى حد تزويدها بالسلاح، وتدريبها عليه من قِبَل سلطات الاحتلال، فان الحاكم العسكري العام يمهل الذين خدعوا بهذا المخطط

مدة شهر واحد، اعتبارا من ١٩٨٢/٣/٩، للانسحاب من هذه التنظيمات، وكل من يستمر فيها، او ينضم اليها، او يروج لها، او يعمل من اجلها، باي صورة من الصور، بعد هذه المهلة، فستجري ملاحقته قانونيا بجرم الخيانة، واحالته للمحاكم المختصة، لايقاع العقوبة الواجبة بحقه، والتي تصل في حدها الاعلى الى عقوبة الاعدام، ومصادرة الاموال المنقولة، وغير المنقولة (**المصدر نفسه**، ١٠/٣/١٩٨٢).

الانتفاضة وردود الفعل العربية

اثر حل مجلس بلدية البيرة، في ١٨/٣/١٩٨٢، بقرار من الحاكم العسكري (ر.إ.إ، ١٧ــ١٨/٣/١٩٨٢) وتصاعد انتفاضة الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة، توالت ردود الفعل العربية ازاء تلك الانتفاضة، حتى بلغت ذروتها في يوم الارض، فعقب حل مجلس البلدية استنكرت الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القرار الاسرائيلي القاضي بحل مجلس البلدية، واعتبرت هذا القرار حلقة في حلقات سياسة الاحتلال الاسرائيلي الهادفة الى ضم الاراضي المحتلة (**وفا**، ٢١/٣/١٩٨٢)، وادان مجلس الشعب السوري الاجراءات القمعية الاسرائيلية، واعرب عن اعتقاده بان هذه الاجراءات هي بمثابة تمهيد لضم الاراضي المحتلة، وفي عدن عقد ممثلو حركات التحرر، والاحزاب العربية المعتمدة هناك، اجتماعا ظهر يوم ٢٠/٣/١٩٨٢، وذلك في مكتب منظمة التحرير الفلسطينية. وقد صرح عباس زكي، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في عدن، عقب هذا الاجتماع، بان المجتمعين قرروا القيام بمسيرة جماهيرية تنتهي بمهرجان، وقد ارسل المجتمعون برقية تضامن لياسر عرفات، اعلنوا فيها تأييدهم المطلق لانتفاضة الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل، واستنكارهم لاجراءات العدو القمعية، والمتمثلة بحل مجلس بلدية البيرة.

وحيّت الامانة العامة لاتحاد الشباب العربي، الانتفاضة، وجاء في برقية بعثت بها لياسر عرفات، تأكيدها ان اطلاق النار والقاء قنابل الغاز على المتظاهرين لن يزيدا جماهير الشعب الفلسطيني في الداخل، الا تصميما على الوقوف الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد لنضالاتها. كما اكدت رابطة الحقوقيين في الجزائر، وقوفها الثابت في خندق المواجهة بجانب الكفاح الذي يخوضه شعب فلسطين ضد الاحتلال الاسرائيلي (**فلسطين الثورة**، ٢٤/٣/١٩٨٢)؛ وبعث خالد بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، برسالة جوابية لياسر عرفات اكد فيها اهتمام المملكة العربية السعودية بما يجري داخل فلسطين المحتلة (**وفا**، ٢٣/٢/١٩٨٢). ومن المملكة الاردنية الهاشمية، تلقى عرفات برقية موقعة من الاتحادات والنقابات الشعبية ومن عشرات الشخصيات الوطنية من ابناء الشعبين الفلسطيني والاردني، حيوا فيها انتفاضة الداخل، ووقوفهم بحزم الى جانب البلديات، وكافة المؤسسات والهيئات والقوى الوطنية، المكافحة من اجل الحرية وتقرير المصير (**المصدر نفسه**، ٢٤/٣/١٩٨٢). كما بعث عمر الحامدي، الامين العام للامانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي برقية لياسر عرفات، قال فيها: «اننا اذ ندين العدوان الاسرائيلي ضد الارادة الفلسطينية، وخاصة التدخل، وحل اللجنة المنتخبة لبلدية البيرة، فاننا نرى انه لا يمكن وقف ذلك الا عندما يجبر العدو الصهيوني على احترام الشعب الفلسطيني، والامة العربية، ولن يتم ذلك من غير تصعيد الكفاح الشعبي المسلح الذي تقودونه (**المصدر نفسه**). ودعا المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية، الى اضراب رمزي تأييدا للانتفاضة، وجاء في بيان اصدره في ٢٤/٣/١٩٨٢، ان تصاعد انتفاضة الاراضي المحتلة تشكل دليلا قاطعا على ان آلة الحرب الصهيونية، المزودة باحدث اسلحة القتل الاميركية، عاجزة تماما عن النيل من صمود الشعب الفلسطيني في وجه مؤامرة الحكم الذاتي. ودعت الحركة الوطنية اللبنانية الى اعتبار يوم ٢٥/٣/١٩٨٢ يوم فلسطين، والجنوب (**النداء**، ٢٥/٣/١٩٨٢). كما اعلن الناطق الرسمي لحركة امل، حسين الموسوي، ان الحركة باسم قائدها موسى الصدر، وباسم مقاتليها، وباسم الصامدين في الجنوب اللبناني، وباسم شهدائها تعلن تضامنها الكامل مع انتفاضة الشعب الفلسطيني في الداخل. وفي تونس، اصدرت الهيئة المصغرة المكلفة بوضع استراتيجية عربية لجنوب لبنان بيانا حيّت فيه

الانتفاضة.

وفي عدن انطلقت في ١٩٨٢/٣/٢٥، مسيرة جماهيرية حاشدة شارك فيها مسؤولون في الحزب، والدولة. وممثلو حركات التحرر العربي، والسفراء العرب والاجانب المعتمدون في عدن. وفي المملكة المغربية، قرر المكتب المركزي للجمعية المغربية لمساندة نضال الشعب الفلسطيني القيام بعدد من الاجراءات التضامنية، من بينها توجيه نداء عبر اجهزة الاعلام، وذلك لابراز اعمال الانتفاضة.

وبعث عبد العزيز العدساني، أمين عام منظمة المدن العربية، من الكويت برقية إلى الهيئات والمنظمات الدولية تحدث فيها عن الممارسات الصهيونية اللاإنسانية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، والتي تشكل خرقاً فاضحاً لمواثيق الأمم المتحدة، وحقوق الإنسان. كما طالب مجلس الأمة الكويتي بضرورة، اتخاذ موقف عربي موحد على أساس سليم لكسب تأييد الرأي العام العالمي، الى جانب الجماهير الفلسطينية داخل الوطن المحتل (**وفا**، ١٩٨٢/٣/٢٥)، وجاء في رسالة بعث بها علي ناصر محمد لياسر عرفات: «لقد أثبتت الجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلة أنها، بإرادتها وتصميمها، أقوى من كافة المؤامرات. اننا في الوقت الذي نعبِّر فيه عن تضامننا الكامل مع الثورة المناضلة في الأراضي العربية المحتلة، فإنما نعبر عن اعتزازنا وافتخارنا بالمواقف الشجاعة لجماهير الأرض المحتلة، التي تتصدى اليوم لأجهزة القمع الاسرائيلية، وتقدم التضحيات تلو التضحيات من أجل تحقيق النصر النهائي» (**المصدر نفسه**). وفي القاهرة أصدر حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بياناً، في ١٩٨٢/٣/٢٥، حيّا فيه الانتفاضة في كافة أنحاء فلسطين، وأصدرت جمعية المعلمين الكويتية بياناً ناشدت فيه الشعوب العربية، والاسلامية، الوقوف إلى جانب انتفاضة جماهير الأرض المحتلة ، ودعت إلى اتخاذ موقف موحد لمواجهة الممارسات الصهيونية، وأعمال القمع بحق أبناء الشعب الفلسطيني (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٢/٣/٢٧)، وفي جلسة افتتاح المؤتمر العاشر للتربية في المغرب، أشاد محمد بوسته، الأمين العام لحزب الاستقلال، بالإنتفاضة، معلناً استعداد أعضاء حزب الاستقلال للمشاركة المباشرة في معركة تحرير فلسطين، وبعث الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية بصفته رئيساً لمؤتمر القمة للدول العربية ببرقيات إلى كل من: الحبيب الشطي؛ الشاذلي القليبي؛ ودي كوبلبار ودانيال آراب موي، رئيس كينيا، ورئيس مجموعة عدم الانحياز، دعا فيها لضرورة اتخاذ مواقف سريعة للحد من الأعمال القمعية الاسرائيلية ضد الأهلين الفلسطينيين، بشكل يخالف جميع المواثيق، والأعراف الدولية (**المصدر نفسه**).

كما دعا مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية في ١٩٨٢/٣/٢٥ مجلس الأمن الدولي لاتخاذ عقوبات رادعة ضد اسرائيل لإيقاف اجراءاتها وقراراتها، ضد مؤسسات الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل (**تشرين**، دمشق، ٩٨٢/٣/٢٦). وفي بيروت انطلقت مسيرة طلابية من جامعة بيروت العربية، باتجاه اليونيسكو، تضامناً مع الانتفاضة في الأراضي المحتلة، وندد المتظاهرون بالممارسات الاسرائيلية ضد المواطنين، والطلبة الفلسطينيين في الوطن المحتل (**وفا**، ١٩٨٢/٣/٢٦). كما عقد المجلس الاستشاري، ومجلس الوزارات في الجمهورية العربية اليمنية، اجتماعاً استثنائياً برئاسة علي عبد الله صالح، وناقش المجتمعون الوضع في فلسطين المحتلة، وأكد علي عبد الله صالح، بأن الانتفاضة تعبر عن صلابة الثورة الفلسطينية، التي اكتسبت صفة الشعبية والشمولية، وبأنها ثورة تواجه، بأقل الامكانات، أكبر وأقوى أدوات القمع والعدوان. هذا وقد توقف العمل لمدة ساعة في صنعاء، في ١٩٨٢/٣/٢٥، في جميع المصالح والمؤسسات الحكومية والقطاع العام، تضامناً مع الانتفاضة (**المصدر نفسه**).

وفي بغداد حيَّا نعيم حداد، عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الانتفاضة، وصمود الشعب الفلسطيني، كما وجه المجلس الوطني العراقي رسالة إلى جميع البرلمانات في العالم طالب فيها بضرورة الوقوف إلى جانب نضال الشعب الفلسطيني، (**الثورة** — بغداد، ١٩٨٢/٣/٢٥).

وعقدت اللجنة المنبثقة عن اجتماع المثقفين اللبنانيين والفلسطينيين والعرب المقيمين في لبنان، اجتماعاً بحث فيه الاقتراحات المقدمة إليها لتنظيم برنامج نشاط واسع لتصليب

المواجهة، ضد الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، واتخذت اللجنة عدداً من المقررات بهذا الشأن (نص المقررات، وفا، ١٩٨٦/٣/٢٦). وفي افتتاح المؤتمر العالمي للتضامن مع عمال وشعوب فلسطين وناميبيا وجنوب افريقيا، ألقى عبد السلام جلود كلمة شدد فيها على ضرورة التلاحم الكفاحي لمقاومة الامبريالية والصهيونية، وإلحاق الضربات بوجودها ومصالحها في العالم، وأشاد بدور الانتفاضة داخل المناطق المحتلة (السفير، ١٩٨٢/٣/٢٨).

كما عبر مجلس الوزراء التونسي عن عميق قلقه ازاء الممارسات الاسرائيلية، ضد الشعب الفلسطيني داخل المناطق المحتلة، وأكد في بيان أصدره في تونس، تضامن تونس حكومة وشعباً مع الشعب الفلسطيني في نضاله العادل، وأهاب بالمجموعة الدولية للوقوف ضد الاستفزازات الاسرائيلية، التي تتنافى والمواثيق الدولية (وفا، ١٩٨٢/٣/٢٨).

وعلى صعيد جامعة الدول العربية، فقد قرر مجلس الجامعة تكثيف الدعم العربي والدولي، لانتفاضة الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة، كما طالب جميع أعضائه ببذل أقصى الجهود، على الصعيد الدولي، لكشف مخططات العدو الاسرائيلي، وأصدر بياناً في ١٩٨٢/٣/٢٦، أكد فيه تضامن الدول العربية، ومساندتها للمقاومة البطولية للشعب العربي في الأراضي المحتلة، ودعا لاجتماع طارىء لوزراء خارجية الدول العربية، في ١٩٨٢/٣/٣٠، وهذا الاجتماع هو الخامس من نوعه خلال سنة واحدة. هذا وقد انعقد هذا المؤتمر في تونس لمدة يوم واحد، وبحثت خلاله الأوضاع المستجدة في الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة. وذلك بدعوة من منظمة التحرير الفلسطينية وتبنى الوزراء ورقة العمل الفلسطينية، بعد ان تحفظ لبنان والأردن على بعض النقاط الواردة فيها، وكانت أبرز المقررات:

ـ متابعة الموقف في الأمم المتحدة،لاستصدار قرار من مجلس الأمن بإدانة اسرائيل وفرض العقوبات عليها، ومن ثم دعوة الجمعية العمومية إلى أن تتبنى المجموعة العربية فيها قراراً يتضمن إدانة الاجراءات الاسرائيلية باعتبارها تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، والطلب من اسرائيل العدول عن اجراءاتها القمعية في الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة، ورفع حالة الحصار، والغاء قرار حل البلديات، وتطبيق المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة بحق اسرائيل، بسبب مخالفتها له، ولقرارات الأمم المتحدة، واتفاقيات جنيف المتعلقة بمعاملة السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، والتأكيد على المجموعة العربية في الامم المتحدة، بضرورة الالتزام بقرار مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، باعتبار أن قرار مجلس الأمن (٢٤٢) لا يتفق مع الحقوق العربية، ولا يشكل أساساً صالحاً لحل أزمة الشرق الأوسط، وخاصة قضية فلسطين.

وقد تحفظ وفد الاردن على هذه الفقرة، وأعرب عن رأيه بأن هذا القرار صادر عن الأمم المتحدة، ويجب احترامه، وأن الأردن ملتزم بتنفيذه. كما تقرر أن يشارك جميع وزراء الخارجية العرب في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في حال دعوتها لدورة طارئة، على أن يتم تكثيف الجهود العربية المشتركة في كافة المؤسسات، والمحافل الدولية، لكشف ممارسات اسرائيل العدوانية، وإجبارها على الانصياع للارادة الدولية، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، والتوقف عن خططها الرامية إلى تهويد الأراضي، وتهجير السكان العرب وإقامة المستوطنات، والتوسع على حساب الأرض والحقوق العربية، وتكثيف أجهزة الاعلام العربية لجهودها على الصعيد الدولي، لكشف اجراءات اسرائيل، في خرق حقوق الانسان في الأراضي المحتلة، كما قرر المؤتمر ضرورة قيام الدول العربية، بتقديم كل وسائل الدعم المعنوي، والسياسي والإعلامي الفوري، لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وتعزيز وسائل صموده عبر منظمة التحرير الفلسطينية. كذلك الطلب من الحكومات العربية التي توجد لديها تجمعات فلسطينية تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من تعبئة وتنظيم وتجنيد وتدريب الشبان الفلسطينيين، بما في ذلك تطبيق قانون خدمة العلم، وقد تحفظ مندوبا المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية، على هذه النقطة، كما أرجأ مندوب السعودية ابداء رأيه لعدم وجود تعليمات لديه بهذا الخصوص إضافة لتحفظ لبنان على بند ينص على تمكين منظمة التحرير

الفلسطينية من الانطلاق عبر حدود الدول العربية المحيطة بفلسطين، وتقديم كافة التسهيلات لها. وقد اقرت هذه المادة بعد المداولات، على النحو التالي: «تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من العمل في فلسطين المحتلة».

هذا وقد كان مندوب الاردن، قد تقدم بورقة عمل بديلة للورقة الفلسطينية تضمنت طلبه، على أن يكون الدعم المخصص للأراضي المحتلة، عبر اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة. إلا أن طلبه رفض، على اعتبار ما تتطلبه الظروف الراهنة من دعم شامل للانتفاضة من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، وقد تحدث الشاذلي القليبي في ختام المؤتمر مؤكداً على أن الأهداف الاسرائيلية من ممارساتها في المناطق المحتلة، هي إجبار الشعب الفلسطيني على ترك أرضه، بغية ضمها، وتحقيق حلم اسرائيل الكبير. كما تحدث فاروق القدومي ودعا الدول العربية للعمل على:

ـ إزالة العقبات أمام وحدة الموقف العربي.

ـ فتح الجبهات العربية أمام العمل الفدائي الفلسطيني.

ـ القيام بعمل ملموس ضد مصالح الولايات المتحدة لكي تدرك أن العرب جادون من أجل الحق العربي.

ـ المطالبة بالدعم المادي والعسكري، من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، لتصعيد نضال الشعب الفلسطيني ضد العدو.

ـ السماح للثورة الفلسطينية بتشكيل لجان دعم للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وتجنيد كافة الامكانات لكشف الخطط الاسرائيلية (**السفير**، ١٩٨٢/٣/٣١).

وقد لاقى استخدام «الفيتو» الاميركي في مجلس الأمن، للحيلولة دون إدانة اسرائيل وإجراءاتها ضد المواطنين الفلسطينيين في الضفة العربية وقطاع غزة، استنكاراً عربياً واسعاً، وقد اعتبرته منظمة التحرير الفلسطينية موقفاً عدوانياً متواطئاً ومشاركاً لاسرائيل في تصعيد عدوانها، وقمعها داخل المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٤/٤).

يوم الأرض

بمناسبة يوم الأرض، وفي ذروة الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، أقيم في قاعة قصر اليونيسكو في بيروت، في ١٩٨٢/٣/٣٠ الساعة الثالثة بعد الظهر، مهرجان تضامني، مع الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة والشعب السوري في الجولان، شارك فيه زهاء مائة ألف مواطن فلسطيني ولبناني، في مقدمتهم ياسر عرفات والقيادات الفلسطينية والوطنية اللبنانية ووفود عربية وصديقه، واستمر المهرجان أربع ساعات وربع الساعة، وافتتح بالنشيدين الوطنيين اللبناني والفلسطيني. وكانت أولى الكلمات للحركة الوطنية اللبنانية ألقاها جورج حاوي، الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني، وأكد فيها أهمية التحالف، الفلسطيني السوري اللبناني بصفته الرمز الأكثر بروزاً لقوى التحرر: فيوم فلسطين هو يوم الجولان، هو يوم الجنوب الصامد، هو يوم التلاحم» (**النداء** بيروت، ١٩٨٢/٣/٣١).

وألقى مروان حمادة، وزير السياحة اللبناني، كلمة رئيس الحكومة اللبنانية، شفيق الوزان، وأكد فيها تجديد وقفة لبنان المبدئية الثابتة مع شعب فلسطين وقضيته، ومع حق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه وفي إقامة دولته. وألقى محمد حيدر، عضو القيادة القومية في حزب البعث العربي الاشتراكي، مسؤول العلاقات الخارجية. كلمة الجمهورية العربية السورية وعاهد فيها الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، بتعزيز التلاحم السوري مع الثورة الفلسطينية ممثلةً بمنظمة التحرير الفلسطينية، ليكون تلاحمهما عضوياً، يجسد الطريق المشترك في التحرير، والعودة. ثم ألقى جلول الملائكة، عضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، نائب رئيس المجلس الوطني كلمة باسم الشاذلي بن جديد أعلن فيها تضامن شعب الجزائر وحكومته وحزبه، مع نضال الشعب الفلسطيني في الداخل، وفي الخارج، ووقوفه إلى جانب الشعب السوري في الجولان (**السفير**، ١٩٨٢/٣/٣١). كما ألقى أبو سيف يوسف، عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني الوحدوي، كلمة الحركة الوطنية المصرية وقال: «ان معاهدة كامب ديفيد لا ولن تحل قضية فلسطين، وأنه لا توجد قوة في الأرض تستطيع أن تنوب عن شعب فلسطين، وعن قيادته المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية. (**المصدر نفسه**).

وألقى ياسر عرفات كلمة المقاومة الفلسطينية، وشدد فيها على ضرورة وحدة الصف العربي في مواجهة الهجمة الاسرائيلية الجديدة، وما يتهدد المنطقة من مخاطر جسيمة (نص الكلمة في **وفا**). ١٩٨٢/٤/٣٠.

وفي عمان جدد الاردن تحذيره الرسمي، بملاحقة وفرض عقوبة الإعدام على أي مواطن عربي في الضفة الغربية المحتلة يبقى منتسباً لروابط القرى التي أنشأتها اسرائيل، وجاء هذا التحذير على لسان وزير الشؤون الريفية والبلدية، حسن مومين، وذلك في خطاب ألقاه في مهرجان أقيم بمناسبة «يوم الأرض» حضره آلاف الأشخاص وأصدروا في نهايته بياناً دعوا فيه الأمة العربية إلى نبذ الخلافات، ودعم انتفاضة الداخل.

□ في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية الشعبية، خرجت الجماهير، في مدينتي أجدابيا وترهونه، في مسيرة ندد فيها المتظاهرون بالممارسات القمعية الاسرائيلية داخل الأرض المحتلة.

□ وفي بغداد، ألقى نعيم حداد، مسؤول مكتب فلسطين، والكفاح المسلح كلمة، في احتفال جماهيري أقيم في جامعة المستنصرية، أكد فيها أن يوم الأرض هو يوم الانتفاض لرفض المخططات الصهيونية، ويوم التأكيد مجدداً على التمسك بالأرض المقدسة.

□ وفي بيروت أيضاً، وبمناسبة يوم الأرض، تظاهر الآلاف تضامناً مع انتفاضة الأرض المحتلة في ١٩٨٢/٤/١، وقد نظمت المسيرة جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت، وتقدمها تمام سلام رئيس جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية، وشفيق الحوت، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وأكد تمام سلام في كلمة ألقاها في ختام المسيرة أن سياسة البطش الاسرائيلية سيكون مصيرها الفشل الذريع، ولن تتكرر مجزرة دير ياسين، ولن تتمكن اسرائيل، ولا من هم وراءها، من تحويل جنوب لبنان إلى أرض محتلة جديدة (**النهار**، ١٩٨٢/٤/٢). وأقامت حركة أنصار الثورة في مقرها في بيروت، ندوة تضامنية مع انتفاضة الأرض المحتلة تحدث فيها: هايل عبد الحميد (أبو الهول) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وأسامة فاخوري، رئيس المجلس السياسي لمدينة بيروت، وجوزيف السبعلي عن الحركة الوطنية اللبنانية، وعلي الحاج عن القوى الناصرية (**المصدر نفسه**)..

سميح شبيب

الوسيط ووسيط الوسيط

يركز هذا التقرير على أحداث شهر آذار (مارس) ١٩٨٢. وأول شيء يلفت النظر فيها هو المكان والدور المتزايدان **للأزمة الاقتصادية** في الغرب الرأسمالي على وجه الخصوص؛ وهو الأمر الذي تبرزه دراسة وضعتها الأمم المتحدة وتبين مخاطر الكساد الشامل في اقتصاديات الدول الغربية. ونشرت جريدة **الفاينانشال تايمز** البريطانية في ١٥/٢/١٩٨٢ الجدول التالي لنسبة البطالة المئوية في بعض الدول الرأسمالية والذي يبين حدة البطالة الشديدة:

الدولة	نسبة البطالة في شهر شباط (فبراير) ١٩٨١	وفي شباط (فبراير) ١٩٨٢
بريطانيا العظمى	٪١٠,٢	٪١٢,٦
الولايات المتحدة	٪٧,٣	٪٨,٨
المانيا الغربية	٪٥,٠	٪٧,٥
فرنسا	٪٧,٤	٪٩,٠
ايطاليا	٪٨,٧	٪٩,٩
هولندا	٪٦,٦	٪٩,٤
بلجيكا	٪١٠,٦	٪١٣,١
اليابان	٪٢,١	٪٢,٣

وفي بريطانيا، هبط انتاج الصناعات التحويلية بنسبة ١٩٪ بالمقارنة بعام ١٩٧٩، فوصل الى أدنى مستوى، منذ عام ١٩٦٧. وكذلك هبط أهم قطاع صناعي في ألمانيا الغربية (الهندسة الميكانيكية). وهبطت الصادرات اليابانية بنسبة ١٢٪ في شهر واحد (كانون الثاني ــ يناير). وبلغ عجز القطاع العام الايطالي، عام ١٩٨١، ٢٠ مليارا بنسبة ١١,٩٪ من الناتج القومي بالمقارنة مع ٨,٤٪ في عام ١٩٨٠. واستمرت أنباء الافلاسات والخسائر الهائلة التي تصيب شركات عملاقة، منها شركة **أستون بلات** البريطانية، التي وصلت خسائرها إلى ٢٠ مليون جنيه عام ١٩٨١ بعد أن كانت سجلت ١٥,٨ مليون جنيه أرباحاً في عام ١٩٧٦.

وتخبطت السياسات النقدية الغربية بصورة غريبة، فعكست حالة القلق والحيرة والارتباك في المجتمع الغربي بشتى مجالاته. ولعل القراء يتذكرون كم احتجت أوروبا الغربية على قيام واشنطن برفع نسبة الفائدة على الودائع لأن ذلك يشجع على تهريب رؤوس الأموال الى أميركا. واذا بالمصرف المركزي الفرنسي يغير سياسته في هذا الشأن، فيرفع بدوره نسبة الفائدة على سندات الخزينة، وعلى الايداعات النقدية اليومية في محاولة لايقاف تدهور الفرنك المستمر. هذا في حين تقوم المانيا الغربية وهولندا وسويسرا بتخفيض نسبة الفائدة لديها.

وحيث أن المال هو كل شيء، في معايير القيم الرأسمالية، فتظهر الأزمة في سائر المجالات. ومنها الأخلاق القومية، اذ عرفت بون ثلاث

فضائح سياسية في شهر واحد، وآخرها اكتشاف أن المدير العام للأمن يبيع أسرار المخابرات الألمانية.. هذا فضلاً عن تظاهرات المتعطلين والعمال الذين تخفض أجورهم، والمزارعين المطالبين بزيادة أسعار منتجاتهم. أليس طريفاً بعد ذلك أن تبذل الدول الغربية نصائح غالية للعرب لإرشادهم الى الاستقرار والسعادة؟!

بلى، لأن الأزمة بعينها هي مصدر الأرباح للاحتكارات الغربية الكبرى. فقد بلغت أرباح **بنك باركليز** في عام ١٩٨١، ٥٦٦,٦ مليون جنيه أي بزيادة ٨,٢٪ عن السنة ١٩٨٠. وكذلك سجلت أرباح البنك المركزي الألماني الغربي مستوى لم تبلغه من قبل. ومنحت لجنة المجلس الأوروبي ٤٧٠ مليون دولار دعماً لأكبر مصنع بلجيكي عملاق للصلب (**كولريل سامبر**) لانقاذه من الضيق. في حين ازدادت أرباح شركة **ايروسبايس** البريطانية من ٥٢,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٠ الى ٧٠ مليوناً في عام ١٩٨١. وأبرزت الصحافة الغربية المتخصصة المساندة التي تقدمها حكومة ريغان للاحتكارات الأميركية الكبرى، في حين أنها ترفع شعاري: «المبادرة الحرة» و«الأسواق الحرة» للاستهلاك المحلي، ولهدم الحماية التي تحاول الدول الأخرى اقامتها دفاعاً عن اقتصادياتها واستقلالها.

وتحدث الأزمة ردود فعل متباينة على المستوى السياسي. ففي حين أن مركز بعض القطاعات يتدنى، تقوى مكانة الصناعات الحربية وذات المستوى التكنولوجي المتقدم. ومن هنا المناخ الهستيري الذي تخلقه واشنطن في كل مكان ترويجاً لتجارة الأسلحة وتعليلاً للزيادة الهائلة في المصروفات العسكرية الأميركية، وكذلك ضغطها على شركاء الأطلسي لكي يخصصوا مبالغ أكبر للحرب ولشراء الأسلحة الأميركية المتطورة المرتفعة الثمن. وباسم ضرورة الوقوف في وجه التفوق السوفياتي، تعمل ادارة ريغان على فرض الحدود والقيود على التجارة الخارجية الأوروبية الغربية وتفكيك ما تبقى في اقتصاديات الدول الرأسمالية الأخرى من قدرات انتاجية تنافسية. ومن جهة أخرى، تثير الأزمة والسياسة الريغانية الهوجاء استياءً متعاظماً ومعارضة داخل أميركا نفسها لمشاريع المغامرة في السلفادور وغيرها، كما تتسع موجة المطالبة بنزع السلاح النووي (جمعت العرائض بهذا الشأن أكثر من مليون توقيع، وتتولى الكنائس الأميركية زعامة الحركة). هذا فضلاً عن وجود مصالح واسعة، ومنها الزراعية، لزيادة العلاقات التجارية مع المعسكر الاشتراكي (أشارت جريدة **الفاردیان** في ١٩٨٢/٣/١٣ الى أن الولايات المتحدة تفكر في التخفيف من شدة الاجراءات التي اتخذتها ضد بولندا، وخاصة بالنسبة لتوريدات الحبوب وقطع غيار الجرارات). أكثر وأكثر، صار الناس في العالم يكرهون «وجه أميركا القبيح»، فتقع أحداث عنف ضد منشآت أميركية في اليونان وألمانيا الغربية وكوريا الجنوبية. واذا كانت واشنطن نجحت في دفع مؤتمر الأطلسي في ١٩٨٢/٣/٢٤ الى اتخاذ قرار برفض تجميد التسلح النووي، الا أن هذا القرار ستار رسمي لتخوف أوروبا من أن يتخذها رجال ريغان حقل تجارب في حرب نووية يزعمونها محدودة. كما أن أميركا، باسم وحدة الحضارة الغربية ضد الخطر الأحمر، تكسر ظهر التابعين لها أولاً. وكمثال من أبرز الأمثلة، نجد اليابان فقد استقلاله الغذائي، فبات أكبر شار لمنتجات المزارع الأميركية، اذ لم يعد ينتج غير ٤٢٪ من احتياجاته من الطعام بعد أن كانت هذه النسبة ٨٠٪ في الخمسينات (**فاينانشال تايمز**، ١٩٨٢/٣/١٧).

وسبقت الاشارة في تقاريرنا الى ضغوط واشنطن على أوروبا الغربية لكي تنضم اليها في حظر استيراد النفط الليبي، وهي ضغوط ما زالت مستمرة رغم فشلها حتى الآن. وفي آذار (مارس) ١٩٨٢، أرسلت ادارة ريغان بعثة خاصة على مستوى عال الى بون ولندن وباريس وروما تطالب حكوماتها بتصعيب شروط الاقراض المصرفي للعمليات التجارية مع الاتحاد السوفياتي وبولندا بوجه عام، ولعملية بناء خطوط الغاز السوفياتي الى الغرب بشكل خاص. وهذا بعد أن هزمت واشنطن هزيمة نكراء في محاولاتها السابقة للحيلولة دون عقد الاتفاقات الأوروبية السوفياتية في هذا الشأن. غير أن الخطة الأميركية الجديدة لا تعني بالنسبة لأوروبا سوى اصابة حركة الاستثمار بالمزيد من الشلل وتعميق الأزمة، ولذلك قوبلت بالرفض في العواصم الأوروبية، بما فيها لندن التي قالت انها غير مستعدة للدخول في حرب اقتصادية ضد موسكو، خاصة وأنها تخشى

أن تقييد حركة المصارف البريطانية في الاقراض التجاري سيفتح المجال أمام المنافسة اليابانية بالدرجة الأولى، حيث نسبة الفائدة على القروض هناك أقل من النسبة الانكليزية. وجدير بالملاحظة هنا، أن حكومة تاتشر تعلن، مع ذلك، أنها تعطف على السياسة الأميركية، ولكنها مضطرة الى مراعاة أحوالها الداخلية. وبلغ أمر المعارضة حد أن أشيع أن الحكومة البريطانية قد تتخلى عن فكرة دعوة ريغان لزيارة لندن في حزيران (يونيو) خشية أن يقاطع نواب حزب العمال حفل استقباله في البرلمان بشكل ظاهر.

وتبرز فرنسا ــ كما برزت في الشهور الماضية ــ كزعيمة لنوع من الممانعة ازاء أميركا. فهي تقف على رأس المجموعة الأوروبية المعترضة على سياسة واشنطن في أميركا اللاتينية، وازاء الاتحاد السوفياتي، وفي بعض القضايا الاقتصادية والنقدية الهامة. ولكن قيادة الحزب الاشتراكي الفرنسي الحالية (اتجاه ميتران) لا تريد استقلالاً تاماً عن الامبريالية الأميركية بل وضعاً أقرب الى الندية معها. وفي الشهر الذي نحن بصدده، وضح أن الرئيس الفرنسي يبحث عن تقارب «مستقل» مع أميركا؛ مستقل من الناحية العسكرية (أي خارج حلف الأطلسي)، ومتقارب من خلال علاقة مّا بين المجموعة الأوروبية في نظام جديد وبين واشنطن. وتنفض باريس الغبار عن هيئة تأسست عام ١٩٥٤ وسميت «**الاتحاد الأوروبي الغربي**»؛ وهي عبارة عن لجنة لسبع دول أوروبية (فرنسا، المانيا الغربية، ايطاليا، بلجيكا، بريطانيا، لوكسمبورغ وهولندا) بوزرائها ومجلس من نوابها؛ وقد ظلت في بيان شتوي، منذ ذلك التاريخ تقريباً، ولكن وزير الدفاع الفرنسي أصدر أخيراً تصريحات عديدة تلمح الى امكان تحويلها الى «خط دفاع أوروبي مستقل» (**التايمز**، ١٩٨٢/٣/١٥). وتسير في اتجاه مواز لاقتراحات تقدم بها وزير الخارجية الألماني الغربي بشأن توسيع التشاور بين بعض الدول الأوروبية، حول مسائل أمنية المفروض أن تثار داخل الناتو (أي بتواجد أميركا). وكذلك أحاديث لوزير الخارجية الايطالية حول إمكان صدور وثيقة صداقة أوروبية ــ أميركية يقام بمقتضاها هيكل دائم للتشاور بين أوروبا والولايات المتحدة... في اطار مختلف عن الناتو (**هيرالد تريبيون**، ١٩٨٢/٣/٢٥).

هل ينقذ أوروبا الغربية أن تعيد ربط أجزائها بشكل آخر وتنشىء صلات من نوع جديد مع الولايات المتحدة؟ بالاضافة الى ضعف احتمال أن تقبل أميركا انفكاك أوروبا من قبضة تحكمها العسكري والاقتصادي، فالواقع أن دول المجموعة الأوروبية نفسها تأكل بعضها بعضاً، ولا تكاد تتفق إلا وتتنازع، وكل مرة بترتيب مختلف. وبمناسبة مرور ربع قرن على تأسيس السوق الأوروبية المشتركة، مثلاً، قال رئيس مجلس وزراء المجموعة الأوروبية في حديث صحافي: «رغم كل مالنا من غطرسة واعتداد بالنفس، فأوروبا في هذه اللحظة تعني لا شيء». وقد بدأ الشهر بظهور «محور» بون ــ باريس الذي حاول أن يلزم لندن الحائط (**الفاردیان**، ١٩٨٢/٣/١) في موضوع النصيب البريطاني من ميزانية المجموعة في حين أن جزءاً من هذه الميزانية يذهب كدعم غير مباشر للمنتجات الزراعية الفرنسية. وانتهى الشهر بوقوف المانيا الغربية الى جانب بريطانيا في وجه فرنسا لتطرف مطالبها، في معركة اتهمت فيها وزيرة الزراعة الفرنسية انكلترا بأنها تمارس «نوعاً من الارهاب» على بلادها. وقبلها بأيام قليلة خفضت بلجيكا من قيمة عملتها فأصاب التخفيض عملة لوكسمبورغ بشكل آلي (لوجود اتحاد اقتصادي ونقدي بين الدولتين)، دون أن يكون لوكسمبورغ قد استشير في موضوع يمس ٣٤٠,٠٠٠ شخص (عدد مواطنيه) يملكون ٢٠٠ مليار جنيه، في البنوك الأجنبية. وما كادت القمة الأوروبية تبدأ أعمالها في ١٩٨٢/٣/٢٩، حتى حذر رئيس وزراء هذه الدولة من الخطر الذي يتهدد السوق من جراء عدم معالجتها الركود الاقتصادي الذي يبتلع أعضاءها.

قضايا الشرق الأوسط

حاولت السطور السابقة أن تتبع بعض الخطوط الدولية التي تؤثر دون شك على وضعية القضية الشرق أوسطية. غير أن لهذه القضية خصوصية تظهرها بعض معطيات شهر آذار (مارس). فهي احدى قضايا العالم الثالث، عالم الاستغلال والجوع. فقد صدر نحو منتصف الشهر تقرير المجلس العالمي للغذاء، التابع للأمم المتحدة، عن مشاكل افريقيا بصورة خاصة،

والذي يبين أن نصيب الفرد من الطعام قد هبط عام ١٩٨٠ بنسبة ١٠٪ عما كان عليه منذ عشر سنوات، وأن نسبة نمو الدخل الفردي كانت أقل من ١٪ في ١٩ دولة، بل كانت نسبة سلبية (أي متراجعة) في ١٥ دولة افريقية أخرى.. وبهذه المناسبة، يذكر بعض المعلقين (**لوموند**، ١٩٨٢/٣/٢٠) أن ما يقرب من ألفي مؤتمر وندوة ولقاء عقدت منذ عام ١٩٧٦ بين «الشمال والجنوب» وانتهت كلها بفشل اختلف شكلاً ولم يختلف في جوهره. وذلك لأن العالم الثالث فريسة للشركات العابرة الجنسية، انتزعت من الدول العربية فيما بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ عقوداً بلغت قيمتها أكثر من ٧٢ مليار دولار (د. عبد الهادي حسن، **السفير**، ١٩٨٢/٣/٢١)، وكانت الأنصبة الأكبر لأفواه فرنسا (١٧,٣٪) واليابان (١٤,١٪) وأميركا (١٢,٤٪) والمانيا الغربية واليابان وبريطانيا.

وبعد ذلك، ثمة حادثتان: الأولى هي اجتماع منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في فيينا في ١٩٨٢/٣/١٨، حيث قررت تخفيض انتاجها في مناخ سوقي تتدهور فيه أسعار النفط ويزداد التنافس مع هبوط الطلب، اذ خفضت شركة شل أسعارها وقللت مصفاة التكرير الألمانية من انتاجها. وانقلب النفط العربي سلاحاً في أيدي الاحتكارات الغربية (ضد ليبيا مثلاً). ومن الطريف في هذا المجال أن نجد العلاقات الفرنسية السعودية في مأزق، اذ أن بين الدولتين عقوداً تم التوقيع عليها عام ١٩٧٣ يتم بمقتضاها توريد نصف الاحتياجات الفرنسية تقريباً بأسعار أعلى كثيراً من السوق الحالي (٣٤ دولاراً مقابل ٢٧ ــ ٢٨ دولاراً).

والحادثة الثانية هي انفجار الانتفاضة الفلسطينية، لا في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ فقط، بل وفي الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ أيضاً. ولهذه الانتفاضة أصداء وآثار لم يدرك العرب أنفسهم ــ فيما يبدو ــ مداها الحقيقي العظيم.

ونميل الى الاعتقاد بأن هذه الظروف العامة المحيطة بالقضايا الشرق أوسطية، والداخلية أيضاً، تدفع بالدول والتيارات المختلفة الى التحرك عن مواقفها السابقة بعض الشيء. ومن الأمثلة على ذلك، الأهمية التي احتلتها زيارة سياد بري، الرئيس الصومالي، لواشنطن التي أومأت الى أن مساعداتها للصومال مرتبطة بمواجهته للجماهيرية في افريقيا. وبعد ذلك بأيام قليلة، كانت زيارة وزير الاقتصاد الألماني الغربي للقاهرة، للتعاون في مشاريع الطاقة النووية مع مصر.. هل بين هذا وذاك، وبين تصريحات الرئيس حسني مبارك (بعدم استعداد مصر لمهاجمة دولة عربية) من علاقة بمعنى انتقال المحاور قليلاً؟ على أي حال، كان الشرق الأوسط محط أنظار ومقصد تجوال لشخصيات غربية كثيرة هذا الشهر..

□ كانت زيارة ميتران لاسرائيل تأكيداً عملياً لتخلي فرنسا عن بيان البندقية بسبب ما كان يبدو فيه من حياد سطحي مزعوم. وجر هذا الموقف الفرنسي وراءه سائر الدول الأوروبية الأخرى التي كانت، منذ فترة غير بعيدة، احتجت على تصريحات شيسون في اسرائيل بأن بيان البندقية فات عليه الدهر.

وقد كثرت التعليقات على زيارة الرئيس الفرنسي للدولة اليهودية في حينها، بحيث لم يعد هنا مجال للمزيد. ولكنا نود ابداء بعض الملاحظات على هامش الموضوع: ان ما كرره ميتران من حق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم كان يداً ممدودة لاتجاهات عربية معينة، وفهمته بعض الأوساط السعودية والمصرية على هذا الأساس فرحبت بالزيارة، خاصة وأن الرئيس الفرنسي دعا اسرائيل للموافقة على مشروع الأمير فهد تحديداً (**السفير**، ١٩٨٢/٣/٦). وكذلك كانت الاشارات العديدة الى عودة التعاون الفرنسي الاسرائيلي في انتاج الأسلحة، والطاقة النووية الخ... علامة على تقارب فرنسي مع الخط الأميركي في الشرق الأوسط، في الوقت نفسه الذي يتراجع فيه الموقف الفرنسي عن الوساطة المباشرة الى مجرد الأمل في «تسهيل الطرق نحو مفاوضات بين الأطراف المعنية» (تصريح **ميتران** في ١٩٨٢/٣/٢٧). وتوقعت المصادر الاعلامية أن تقوم بزيارة القدس المحتلة، بعد ميتران وكارينغتون، شخصيات رسمية أوروبية أخرى، في حين أرجأ ديستان موعد زيارته إلى آخر السنة.

واذا كان البعض توقع أن تثير الانتفاضة الفلسطينية، استجابة عاطفية لدى الحكم الاشتراكي الفرنسي، فقد خابت الآمال. ففي ١٩٨٢/٣/٢٥، تحدث شيسون أمام الاتحاد الدولي للصحافيين والصحافة باللغة الفرنسية،

وعبر عن «الكرب» الذي يشعر به لرؤيته «حركة جماعية نفسية تبدأ ويخشى أن تفلت من أي سيطرة» (**لوموند**، ١٩٨٢/٣/٢٦). وليست صدفة، والحال هذه، أن يلتقي فيليب حبيب بشيسون بعد جولة المندوب الأميركي في الشرق الأوسط، ويتقرر أن تزور بعثة استطلاعية فرنسية قريباً الجنوب اللبناني.

وبالمقارنة مع استعداد فرنسا لمعاونة اسرائيل على اقامة منشآت نووية جديدة (والمعروف أن اسرائيل لم توقع على مواثيق حظر انتاج الأسلحة النووية)، تتثاقل باريس في سير المفاوضات لإعادة بناء المفاعل العراقي لأنه «قد يستخدم لأغراض عسكرية» (رغم أن العراق وقع على المواثيق الدولية المطلوبة).

ومهما تكن الأحوال، فالتقارب الفرنسي الأميركي خطوة، لا تعني التطابق. وكمثال، فبعد أن وافق المغرب على تقديم «تسهيلات» بحرية للأسطول الأميركي، جاءه سفير الولايات المتحدة، فيرنير ريد، نائب الرئيس سابقاً لبنك تشيز منهاتن الكبير جداً، واليد اليمنى **لديفيد روكفيلر** الاحتكاري الصهيوني الكبير جداً أيضاً. أما فرنسا، فقد أوقفت توريداتها من الأسلحة للمغرب لعجزه عن دفع ثمنها (**فاينانشال تايمز**، ١٩٨٢/٣/١٦).

□ وسرعان ما اصطفت المجموعة الأوروبية على الخط الفرنسي، بعد مشاورات بين باريس ولندن بصورة خاصة. وأصدرت دول السوق المشتركة في نهاية الشهر بياناً هو تأييد لموقف ميتران وشيسون وتخلّص من بيان البندقية، رغم ما في البيان الجديد من اعتراض على عزل رؤساء بلديات رام الله ونابلس والبيرة وعلى ضم الجولان.

□ وفي الوقت نفسه، بدا الاستقبال الرسمي الكبير الذي لقيه رئيس الجماهيرية الليبية في النمسا، متعارضاً مع خط ميتران، رغم أن كرايسكي، مستشار النمسا، هو رئيس الأممية الاشتراكية التي ينتمي اليها الحزب الحاكم في فرنسا. ولا شك أن هذه الزيارة لم ترض واشنطن... وقد تبين الأيام القادمة حقيقة وجود التناقضات القائمة في الحركة الاشتراكية الأوروبية وعمقها من عدمه. وفي هذا المجال، تجدر الاشارة الى زيارة وزير الخارجية اليونانية (في وزارة اشتراكية أيضاً) للسعودية التي تم خلالها التوقيع على اتفاق اقتصادي بين البلدين في ١٩٨٢/٢/٢٨، ثم ما تناقلته الوكالات في باريس في ١٩٨٢/٣/٢٢، من قيام رئيس الوزراء باباندريو بالاتصالات والمساعي الحميدة بغية عقد اجتماع بين ميتران وعرفات، فأثيرت في الأوساط الحاكمة الفرنسية، كفكرة بديلة، اقتراحات بأن تتولى الدعوة جهات رسمية غير الرئاسة (مثل رئيس مجلس النواب أو رئيس الوزارة)، وهو الأمر الذي يرفضه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

□ ومثل الموقف البريطاني الفك الآخر لـ «الكماشة» التي تمسك بالشرق الأوسط. فمن جهة، كانت زيارة السلطان قابوس للندن، حيث طالب الغرب بالمساهمة في ايجاد حل لمشكلة عدم الاستقرار في الخليج (كذا). وقطفت ثمار الزيارة.. شركة بريطانية تنتمي الى الشركة القابضة الكبرى «**ترافالغار هاوس**»، وكان عقداً بقيمة ٢١٥ مليون جنيه لبناء المجموعة الجامعية بالقرب من مسقط.

ومن جهة أخرى، كانت زيارة وزير خارجية أنكلترا لاسرائيل. ومثلما حدث مع ميتران، سبقت هذه الزيارة دعاية واسعة بأن الوزير البريطاني سوف يلقن حكومة بيغن درساً في الحقائق الدولية والحقوق الفلسطينية. غير أن بريطانيا كانت المستورد الأول من اسرائيل داخل السوق المشتركة عام ١٩٨٠، وكانت المصدر الثاني اليها بعد المانيا الغربية، الأمر الذي لعب دوراً في تغيير الآراء.. وكما فعل شيسون، قال كارينغتون: إن «الأحداث المقلقة» في الضفة الغربية وقطاع غزة تبين الضرورة الملحة لايجاد حل شامل. وعاد كارينغتون ليتفق مع شيسون على مبادىء البيان الجديد للسوق الأوروبية المشتركة.

□ وزاد النشاط التركي بشكل ملحوظ في الشرق الأوسط خلال آذار (مارس). فمنه زيارة الرئيس التركي للكويت، إذ أشاد بالاجراءات التي اتخذتها دول الخليج بالنسبة لأمنها. وأجرى نائب رئيس الوزارة التركية محادثات اقتصادية في دمشق خلال زيارة لها. وفي الشهر نفسه زار وفد تركي طهران لشراء النفط الايراني والتعاون الفني، وقيل أنه تم التوقيع على مذكرة مشتركة لإعادة إحياء مشروع قديم باقامة خط أنابيب للغاز والنفط من ايران الى أوروبا عبر تركيا.

□ واستمراراً للاتصالات «الهادئة» التي تجريها رومانيا، زار مندوب الرئيس تشاوشيسكو بيروت، فالتقى الرئيس سركيس وياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وقالت بعض المصادر المطلعة: إن من ضمن أهداف هذه الزيارة توجيه دعوات الى بعض الزعماء، ومنهم رئيس م.ت.ف. لزيارة بوخارست.

□ ومن المهم أن نسجل ظهور قوة جديدة على المسرح، وهي استراليا. فمع اشتراك عدد من جنودها في قوة سيناء، أصبح لهذه الدولة دور في الأمور الشرق أوسطية. وبطبيعة الحال، كان لوزير خارجيتها جولة في هذه المنطقة؛ فالتقى بيغن وأعلن أنه يطلب للفلسطينيين وطناً (١٩٨٢/٣/٢٩).

□ وأخيراً، فقد نسمع أيضاً، في الشهور القادمة، عن دور للبرازيل، اذ أصبحت طرفاً متزايد الأهمية في العلاقات الاقتصادية بالعالم الثالث، يرسل اليه أكثر من نصف صادراته. وأصبحت هذه الدولة تتبنى خطاً سياسياً يدعو الى تجنيب أميركا اللاتينية أخطار الحرب الباردة التي تعمل الولايات المتحدة على اثارتها...

أ. ص. س.

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

موقف لبنان من القضية الفلسطينية
١٩١٨ ــ ١٩٢٥

تأليف
الدكتور حسان حلاق

الانتفاضة تكرّس
فشل سياسة شارون

منذ مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) من العام المنصرم والانتفاضة العارمة لسكان المناطق المحتلة مستمرة دون توقف؛ وذلك منذ اعلان وزير الدفاع الاسرائيلي عن مشروعه الذي وافقت عليه الحكومة الاسرائيلية، والقاضي باستبدال الادارة العسكرية بإدارة مدنية للضفة الغربية والقطاع، برئاسة كل من البروفيسور مناحيم ميلسون ويوسف لونس، تمهيدا لتطبيق الحكم الذاتي على الضفة الغربية والقطاع، كترجمة لاتفاقات كامب ديفيد، وفق التفسير الاسرائيلي الذي يرى ان الحكم الذاتي للفلسطينيين في الاراضي المحتلة يشمل الشعب دون الارض والمياه.

وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير، اي اواخر شهر اذار (مارس)، تتصاعد الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة بشكل يجعلها تتمايز وتختلف عن الانتفاضات السابقة، ليس من حيث عمقها واتساعها وشمولها وعنف الاجراءات القمعية الاسرائيلية ضدها فحسب، وانما من حيث النتائج السياسية بعيدة المدى التي ستتمخض عنها ايضا. فتصعيد العنف الاسرائيلي الى اقصى درجاته، وتجربة القوة التي لجأت اليها سلطات الاحتلال في شوارع الضفة الغربية وقطاع غزة، لفرض وتمرير مشاريعها ومخططاتها، خلقت وستخلق وقائع سياسية جديدة عربيا ودوليا؛ ذلك ان تجربة القوة، كما تجلت خلال ايام الانتفاضة، ان دلت على شيء، فانما تدل على امور باتت ملموسة. ومن ابرز هذه الامور، ما يلي:

١ ــ الفشل الذريع الذي منيت به محاولات سلطات الاحتلال لايجاد قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية تشكل غطاء لتمرير مشاريعها، سواء أكانت هذه القيادة تحمل اسم الادارة المدنية ام مؤامرة الحكم الذاتي. فروابط القرى واجهت فشلا ذريعا وسقوطا مريعا، ولن تبعث الحياة فيها من جديد حقن الدعم الاسرائيلية.

٢ ــ عقم اجراءات القمع الاسرائيلية. فقد فشلت هذه الاجراءات في كسر شوكة الحركة الجماهيرية، وفي فرض التراجع عليها؛ وذلك بالرغم من شدتها واتسامها بالدموية.

٣ ــ تخطي الحركة الجماهيرية الوطنية في المناطق المحتلة احتمالات توجيه ضربة سريعة وقوية لها، تشل حركتها وتضعف من قدرتها على المواجهة والتحدي.

اجراءات اسرائيلية جديدة

هذه المعطيات التي باتت تفرض نفسها على الوضع في المناطق المحتلة، هي التي تفسر الاجراءات الاسرائيلية الاخيرة، ابتداء من اعتبار «لجنة التوجيه الوطني» خارجة على القانون، ومرورا بحل مجلس بلدية البيرة وانتهاء باقالة رئيسي بلديتي نابلس ورام الله بسام الشكعة وكريم خلف. فالسلطات الاسرائيلية؛ اذ ايقنت من فشل محاولاتها لتمرير الادارة المدنية ومؤامرة

الحكم الذاتي، عبر رموزها العميلة او عبر سياسات التطويع والترويض للمجالس البلدية وتضييق الخناق على المؤسسات الوطنية الاخرى، تحاول الآن، بعد وصول كافة محاولاتها الى الطريق المسدود، ان تفرض تمرير الادارة المدنية ومؤامرة الحكم الذاتي بالعنف وتصعيد الاجراءات القمعية، وفرض مواجهة شاملة على الحركة الوطنية، تمهيدا لاعلان الضم النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة في فترة لاحقة. وقد كان موشي ارنس، سفير اسرائيل الجديد في واشنطن ورئيس لجنة الخارجية والامن سابقا، واضحا في هذه المسألة، عندما اعلن ان عدم التوصل الى اتفاق بشأن الحكم الذاتي سيدفع اسرائيل الى اعلان الضم النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة كما جرى في الجولان. وقد لوحظ، بعد نشر الامر الاردني ضد روابط القرى، ان وزارة الدفاع قررت اتباع سياسة اليد القوية ضد مؤيدي م.ت.ف. في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، وتعتبر اوساط وزارة الدفاع ان الامر الاردني صدر بضغط من م.ت.ف.، لهذا كانت ردة الفعل، من قبل وزير الدفاع اريئيل شارون، هي اعتبار «لجنة التوجيه الوطني» خارجة على القانون.

وقالت مصادر امنية: انه، منذ الان فصاعدا فان كل تصريح سياسي او اجتماع او نشر بيان من قبل اعضاء اللجنة سيتسبب لصاحبه بالمثول امام محكمة عسكرية وفرض عقوبة السجن الطويل عليه (**دافار**، ١٢/٣/١٩٨٢).

حل مجلس بلدية البيرة

شكل القرار الذي اتخذته سلطات الاحتلال الاسرائيلي، يوم ١٧/٣/١٩٨٢، بحل المجلس البلدي لمدينة البيرة وتعيين هيئة اسرائيلية منبثقة عن الادارة المدنية يترأسها العميد يوسف باركوخفا، تصعيدا اسرائيليا اضافيا بالغ الخطورة. ولم يكن هذا التصعيد مستبعدا تماما بعد سلسلة الاجراءات القمعية والتضييقية التي تعرضت لها البلديات والهيئات الوطنية في الاشهر الاخيرة، وبخاصة بعد ان اعلنت رفضها لتطبيق الادارة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ابتداء من مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي. فالاحباطات المتتالية التي لحقت بسياسة شارون في المناطق المحتلة والمواجهة الجماهيرية المتصاعدة لآلة الاحتلال وأدواته وعملائه وضعت سلطات الاحتلال في زاوية ضيقة: اما التراجع، كما فعلت من قبل ذلك في نهاية العام ١٩٧٩، بشأن قرار ابعاد رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة، واما ان تصعد وترفع وتيرة المواجهة والقمع. وقد اختار مناحيم بيغن ووزير دفاعه التصعيد هذه المرة. وهكذا ووجه تصدي طلبة جامعة بيرزيت لموظفي الادارة المدنية، في اواسط شهر شباط (فبراير) الماضي، باغلاق الجامعة. كذلك واجهت سلطات الاحتلال ردة الفعل الجماهيرية على هذا الاجراء بتصعيد في اجراءات القمع: اعتقالات بالعشرات في مخيم الدهيشة، حظر التجول في اكثر من مخيم وقرية، اقتحام جامعة بيت لحم، اطلاق الرصاص على المتظاهرين في نابلس وبيت لحم واصابة البعض، ثم تشجيع المستوطنين اليهود على المساهمة في الاعتداء على ممتلكات المواطنين الفلسطينيين واشاعة جو من الارهاب المنظم.

وهكذا اتضحت ملامح رد شارون وحكومته على رفض جماهير الاراضي المحتلة تطبيق الادارة المدنية. وقد تواكبت اجراءات شارون مع تطور آخر بالغ الاهمية في هذه المواجهة؛ وهو انهيار روابط القرى التي راهنت عليها الادارة المدنية لتشكل نواة تنظيم سياسي محلي موال للاحتلال، ولتكون بديلا عن الهيئات والمجالس البلدية الوطنية.

وقد جاء قرار حل مجلس بلدية البيرة مستندا الى ذريعة رفض هذا المجلس الاجتماع برئيس الادارة المدنية، البروفيسور مناحيم ميلسون. وكان ابراهيم الطويل، رئيس بلدية البيرة، قد اكد ان رفضه الاجتماع بميلسون لا يعود لأسباب شخصية، بل هو ينطلق من اساس رفض مبدئي للتعاون مع الادارة المدنية، ومعارضة لاتفاقيتي كامب ديفيد ومشروع الحكم الذاتي (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٨٦، ١٧ و١٨/٣/١٩٨٢، ص ٦).

اما وزير الدفاع، اريئيل شارون، فقد قال: «يعود سبب حل مجلس بلدية البيرة الى قطع البلدية علاقاتها مع الادارة المدنية. وهذا اثبت ان سلم اولويات البلدية ليس خدمة مصلحة مواطني المدينة». واضاف: «نتج عن نشاط رئيس البلدية ومجلسها البلدي ان تعرقل انتظام حياة سكان

البيرة، وسبب ذلك عدم قدرة المجلس البلدي على ادارة شؤون البلدية وتفضيل القيام بالنشاطات السياسية على مصالح المدينة وسكانها» (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٨٧، ١٨ و ١٩/٣/١٩٨٢، ص ٤).

ومن اجل اعطاء الاجراء صفة قانونية، قال شارون: من الواضح ان رؤساء البلديات وضعوا انفسهم في الزاوية؛ حيث اصبحوا في وضع لا مخرج منه. وقد تمت عمليا اقالة رئيس بلدية البيرة وفقا للقانون الاردني؛ حيث يقضي ذلك القانون باقالة المجلس البلدي في اللحظة التي تتوقف فيها بلدية ما عن القيام بواجباتها؛ ويتمثل التوقف في الحالة الراهنة، برفض الاجتماع مع رئيس الادارة المدنية لمناقشة الشؤون البلدية فقط، اذ قامت البلدية بذلك لاعتبارات سياسية، وهذا يتناقض مع الواجب الملقى على عاتق رئيس البلدية (**دافار**، ١٩/٣/١٩٨٢). وتستراً بالذريعة نفسها، اقدم قائد المنطقة الوسطى، اللواء اوري اور، على اقالة رئيسي بلديتي نابلس ورام الله، بسام الشكعة وكريم خلف. والسبب، في زعم اللواء اور، يعود الى نشاطهما التحريضي، وعدم اعترافهما بالادارة المدنية ومحاولاتهما المتكررة خرق النظام العام وفقاً لتوجيهات من م.ت.ف. وقد اتخذ هذا القرار بعد مشاورات وزارية برئاسة رئيس الحكومة، ناقش خلالها الوزراء ما أطلعهم عليه رؤساء اجهزة الامن. وتتوافق اقالة الشكعة وخلف مع قرار الحكومة القاضي بالعمل على ابعاد مؤيدي م.ت.ف. عن مواقع التأثير. وقد عينت الادارة المدنية ضابطين اسرائيليين لتولي مجلسي بلديتي رام الله ونابلس وهما: نوعام نال خلفا لكريم خلف، والرائد نير تسوريف خلفا لبسام الشكعة (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٩٢، ٢٤ و ٢٥/٣/١٩٨٢، ص ٦).

ردود الفعل

اثار قرار اقالة رئيسي بلديتي نابلس ورام الله ردود فعل مختلفة في الاوساط الاسرائيلية، فقد ندد حزب مابام بالقرار، وقالت حركة شينوي: ان حكومة بيغن تريد تطبيق الحكم الذاتي وتعمل للقضاء على اية مبادرة لاقامة دولة فلسطينية مستقلة. اما حركة «السلام الآن»، فقد قالت: ان الحكومة الاسرائيلية مستمرة في سياسة اضطهادية ستؤدي بالضرورة الى المزيد من اراقة الدماء في المناطق المحتلة (**الفجر**، ٢٦/٣/١٩٨٢).

اما «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، فقد طالبت بيغن بالغاء اقالة رؤساء البلديات، في حين طالبت حركة «هتحياه» بالاستمرار في محاربة م.ت.ف. في المناطق المحتلة. وقال شمعون بيرس، زعيم المعارضة العمالية وزعيم حزب العمل، انه ليس هو المذنب في وصول رؤساء البلديات الحاليين الى مراكزهم (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه، اثارت اقالة الشكعة وخلف غليانا في صفوف دوائر محلية عربية في اسرائيل، فرئيس بلدية الناصرة، عضو الكنيست توفيق زياد، شجب قرار الحكم العسكري، وقال في بيان خاص: ان رئيسي البلديتين انتخبا من قبل المواطنين، وهما يمثلان ارادة شعبهما. كذلك بعثت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية برقيات الى رئيس الحكومة ووزير الدفاع، اعربت فيها عن قلقها تجاه ما يجري ودعت الى الغاء التدابير المتخذة. وعلى صعيد آخر، اضربت المدارس الثانوية في الناصرة احتجاجا على احداث الضفة، ووزع الطلاب بيانا ذكروا فيه انهم ينوون اتخاذ خطوات اخرى، اذا استمرت الحكومة في سياستها التعسفية في المناطق المحتلة (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٩٣، ٢٥ و ٢٦/٣/١٩٨٢، ص ٩). كذلك اعربت لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت عن تضامنها مع رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة، وذكرت اللجنة، في بيان وزعته، ان رئيس الادارة المدنية لن يستطيع تغيير حقيقة مفادها ان رؤساء البلديات الثلاثة منتخبون من الشعب. واكدت اللجنة ان تصرفات الادارة المدنية لا تبقي للفلسطينيين سوى خيار العنف للدفاع عن حقوقهم. كما عادت «حركة السلام الآن»: وقالت «ان الحكومة لم تتعلم شيئا من احداث الاسابيع الماضية، وما زالت تواصل سياسة القمع وتصعيد المواجهة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٩٢، ٢٤ و ٢٥/٣/١٩٨٢، ص ٧).

مواقف المسؤولين

علق عدد من المسؤولين الاسرائيليين على احداث الضفة وكشفوا عن نوايا السلطات الاسرائيلية تجاهها. وفي هذا الاتجاه، قال البروفيسور مناحيم ميلسون، رئيس الادارة

المدنية: ان مهمة الادارة المدنية هي المساعدة على تنفيذ اتفاقات كامب ديفيد، اي بمعنى آخر تطبيق مشروع الحكم الذاتي الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة (**دافار**، ١٩/٣/١٩٨٢). اما شارون، فقد كشف النقاب، خلال النقاش العاصف الذي جرى في الكنيست حول اقتراح حجب الثقة عن الحكومة، عن ان حكومته حددت مبادىء سياستها في الضفة الغربية منذ الثامن عشر من شهر اذار (مارس) من العام المنصرم، وان هذه السياسة تشتمل على البنود التالية:

١ ــ ضمان كيان اسرائيل، وذلك عن طريق سيطرة لا يزاحمها فيها اي مزاحم، او اي سيادة اجنبية على المناطق المحتلة.

٢ ــ تعزيز امن اسرائيل عبر زيادة الاستيطان في الضفة والقطاع والحؤول دون اقامة دولة فلسطينية في هذه المناطق، وتشجيع العناصر التي تؤيد اتفاقات كامب ديفيد، وشن حرب شعواء ضد المنظمات، وتطبيق الامن والنظام في المناطق المحتلة وتشجيع المعتدلين، وضمان قيام البلديات بتقديم الخدمات الضرورية للسكان وتأمين تعاون تام بين السكان العرب واليهود في تلك المناطق.

واكد شارون ان الحكومة تعمل بموجب هذا البرنامج وان كل ما تتخذه من اجراءات يستهدف تحقيق الاهداف التي اقرتها الحكومة في شهر اذار (مارس) عام ١٩٨١ (**معاريف**، ٢٢/٣/١٩٨٢).

اما اللواء اوري اور، قائد المنطقة الوسطى، فقد لخص الوضع في الضفة الغربية، بقوله: «... الحل يجب ان يكون سياسيا وليس عسكريا... م.ت.ف. تشعر ان الارض تميد تحت اقدامها... ما يجري في الضفة الغربية ليس عصيانا مدنيا بل اعمال تحريض ورجم بالحجارة واحراق دواليب، وليس اكثر من ذلك. والمشكلة ان العرب اعتادوا ان يكتفي الجنود باطلاق النار في الهواء، ردا على اعمال الشغب». وبرر عمليات قتل المواطنين العزل وجرحهم بقوله: «... الجنود يطلقون النار على اقدام المتظاهرين فقط للدفاع عن انفسهم». واختتم حديثه بقوله انه لا يؤمن بسياسة اليد القوية، او سياسة اليد اللينة، بل بسياسة اليد الحكيمة. وهذه السياسة تهدف الى ضمان الهدوء واستمرار الحياة بشكل طبيعي (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٩٠، ٢٢ و٢٣/٢/١٩٨٢، ص ١١).

اما اللواء داني ماط، منسق النشاطات السابق في المناطق المحتلة، فقد علق على احداث الضفة الغربية بقوله: «... اعتقد اننا نواجه، عمليا نضالا مقلقا تتناوبه تقلبات مختلفة، فقد قلنا في الماضي اننا كنا، منذ عام ١٩٦٧، عمليا، اسرى مفارقة معينة كانت بمثابة حلقة مفرغة لا بد من الخروج منها، ففي حين لم يكن هناك خلاف حول ما اذا كان على الجيش الاسرائيلي وجميع الاجهزة الامنية خوض الصراع العسكري ضد م.ت.ف. في اي مكان وجدت فيه، لم نواجه بالاصرار ذاته م.ت.ف. سياسيا في المناطق المحتلة» (**المصدر نفسه**).

اما البروفيسور مناحيم ميلسون، فقدعلق على الصراع الدائر في المناطق المحتلة بقوله: «... اعتبر ذلك تنافسا بين اسرائيل و م.ت.ف. على فرض السلام... هذه معركة صعبة، حيث يعرف كل من اسرائيل و م.ت.ف. انها ستكون معركة حاسمة بالنسبة للصراع، ويتوقف على نتائجها امكان احباط اي احتمال لاجراء مفاوضات سياسية ولايجاد حل سياسي لمشكلة الصراع... هدفنا بالطبع هو خلق الظروف المواتية لاقدام الفلسطينيين في الضفة والقطاع على التحدث بشأن حل سياسي والقبول باجراء مفاوضات سياسية. اما هدف م.ت.ف.، فهو احباط هذا الاحتمال». (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٩٤، ٢٦ و٢٧/٣/١٩٨٢، ص ٩). واضاف ميلسون: «ستسيطر قوات الامن على الاضطرابات بالمفهوم المباشر للسيطرة، لكن من الواجب السيطرة على جذور الاضطرابات، اي على تحريض م.ت.ف.؛ وذلك بجهد سياسي واداري وباقتلاع نفوذها من المناطق المحتلة». واختتم حديثه بالقول: «... لقد قلت اننا نخوض معركة سياسية ربما تكون من اهم المعارك السياسية التي خضناها منذ العام ١٩٤٨، وهي قائمة على امكان قيام سلام مع العرب الفلسطينيين. فنحن لا نتنافس مع الفلسطينيين، بل مع م.ت.ف. وهذه الحرب ليست ضد الفلسطينيين، بل ضد م.ت.ف. التي تريد اظهار الامر وكأنه حرب مع الفلسطينيين، وهي في الحقيقة تصارع على وجودها السياسي» (**المصدر نفسه**، ص ١٣).

اما الياهو بن ــ اليسار، رئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، فقد قال: للسياسة المتبعة في المناطق المحتلة هدفان: الاول، وهو الاساسي، يتمثل بقطع الطريق على زيادة التأثيرات المعادية للوجود الاسرائيلي في الضفة والقطاع، كتأثير م.ت.ف. والاردن والتمويل السعودي؛ اما الهدف الثاني فيتمثل بالعمل على ايجاد زعامة معتدلة وتثبيتها، حيث منعت الوسائل الارهابية هذه الزعامة حتى الآن من البروز. لذلك يجب الدفاع عنها لانها تريد تثبيت نفسها، كما يجب وضع حد للارهاب الذي يخيف الزعامة المعتدلة (**المصدر نفسه**، العدد ٢٥٩٥، ٢٧ و ١٩٨٢/٣/٢٨، ص ٦).

وقال وزير الخارجية، اسحق شامير: ان «الاحداث التي تجري الآن كان معدة لتندلع في ١٩٨٢/٤/٢٦، فقد كان هناك من اعتقد، وهناك ايضا من لايزال يعتقد حتى الآن، ان ٢٦ نيسان (ابريل)، بعد اخلاء اسرائيل لسيناء، سيكون يوم تقييد حرية حركة اسرائيل، وعندها ينبغي البدء بالضغوط عليها، لكي تقدم تنازلات في الضفة ايضا، لكننا لن ننسحب من الضفة ابداً» (**المصدر نفسه**، ص ٩).

أما قائد الضفة الغربية، اللواء بنيامين بن ــ اليعازر، فقد اختلف في الرأي مع اسحق شامير، حيث قال: «تتحمل اسرائيل مسؤولية جزئية تجاه ما يجري الآن في المناطق المحتلة... وسبب الاضطرابات هناك يعود الى الاجراءات التي اتخذتها الحكومة، وفي الاساس اقامة الادارة المدنية» (**المصدر نفسه**، ص ١٣).

موقف الصحافة

علق داني روبنشتاين (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٢٦)، على استخدام الجيش الاسرائيلي كأداة للقمع والارهاب بقوله: «... في المنطقة الجنوبية يشتبك الجنود مع المستوطنين، وفي الضفة الشمالية تفرض وحدات الجيش حصارا على القرى الدرزية، وتقوم بقطع خطوط الهاتف وحتى التيار الكهربائي عن السكان الدروز هناك. وحاليا، يقوم الجيش الاسرائيلي بمعاقبة سكان الضفة الغربية المحتلة والبطش بهم. ففي المنطقة الوسطى يتسابقون على فرض منع التجول في مخيمات اللاجئين وباطلاق الرصاص في الهواء، بقصد القتل والجرح، والقاء القنابل المسيلة للدموع على الطلاب والمواطنين والعرب. كذلك تنهمك هذه القيادة باقالة المجالس البلدية العربية في الضفة الغربية وحلها، حيث تمت اقالة رئيس بلدية كل من رام الله والبيرة ونابلس، وفي الحيلولة دون استئناف الدراسة في جامعة بيرزيت واغلاق الصحف العربية المقدسية وحظر توزيعها في المناطق المحتلة». وخلص الى القول: «لقد انيطت بهذا الجيش، الآن، مهمة تنفيذ اوامر الحكومة الاسرائيلية في ياميت، وفرض الحصار على القرى الدرزية في هضبة الجولان، ومعاقبة وملاحقة المواطنين العرب في رام الله ونابلس والبيرة والقدس والخليل وكل مخيم وقرية عربية». فقبل حوالي اربع عشرة سنة، كتب البروفيسور يشعياهو لبيوفيتش قائلا: «... خلال فترة زمنية قصيرة لن يكون في اسرائيل اي عامل او مزارع يهودي، وسوف يصبح العرب هم القوة العاملة الوحيدة، بينما يتحول اليهود عندها الى طبقة من المدراء والمراقبين والموظفين، يقومون بادارة الشركات والمحافظة على الامن وبخاصة الشرطة السرية والمخابرات. فالدولة التي تسيطر على شعب غريب يبلغ تعداده حوالى مليوني نسمة، ستكون بالضرورة دولة مخابرات بكل ما يتطلبه ذلك، وما يكون له من تأثيرات على النواحي الثقافية وحرية التعبير والتفكير وعلى السلطة الديمقراطية».

وفي الاتجاه ذاته، تحدث توفيه مندلسون عن دور الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة قائلا: «... اين هو شرف الاسرائيليين القومي وجيشهم الذي ادعت حكومات اسرائيل دائما انه جيش دفاع؟ انه يتحول هذه الايام الى جيش ارهاب وقتل وقمع. شرفنا القومي مفقود، لاننا تحولنا الى حفنة من الارهابيين القتلة، قتلة الاطفال والنساء والشيوخ الابرياء العزل، ولاننا سلبنا حقوق وممتلكات شعب باكمله واستبحنا الحرمات، حرمات المساجد والكنائس والمدارس والجامعات (**هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢٦).

اما صحيفة يديعوت احرونوت، فقد افصحت بطريقة غير مباشرة عن رفض جماهير المناطق المحتلة لكافة اشكال الاحتلال بقولها: «... سكان الضفة الغربية لا يريدون الحكم العسكري كما كان قائما منذ العام ١٩٦٧. ولقد بذلنا قصارى

جهدنا لجعله ليبراليا قدر الامكان، الا انهم لا يريدون حتى حكما عسكريا ليبراليا». واضافت: «جاء موشي دايان ليقترح عليهم الحكم الذاتي بحيث لا تبقى غير مسؤولية الامن بأيدينا، وقد حاول 'بيع' فكرته هذه لاغلبية زعماء المناطق المحتلة ولكن عبثا، لانهم ردوا عليه بكلمة: لا. ثم جاء شارون ليعرض عليهم اقتراحا ابعد من ذلك، وهو إقامة ادارة مدنية يضطلع بمعظم مهامها فلسطينيون، مع تقليص مهام الامن للحد الادنى، وكذلك كان جوابهم كلمة: لا، لا. ولما كان الامر كذلك، فقد اوفدنا اليهم بروفيسورا يشرح لهم الامر، اي ان هذا الترتيب مؤقت لحين العثور على مشروع يرضون به، الا انهم اغلقوا الابواب في وجهه. فماذا اراد هؤلاء اذا؟ لقد ارادوا الانفصال عنا فورا، مع اعلان حرب ساخنة ضد كل اسرائيلي، عسكريا كان ام مدنيا على حد سواء، ودعوة عرفات ليقودهم الى المتاريس على غرار بلدية البيرة» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٢/٣/٢١).

اما يهودا ليطاني، فقد تحدث عن حتمية فشل محاولات البحث عن بدائل للقيادة الوطنية في المناطق المحتلة بقوله: «... الاحداث الدموية التي وقعت يوم ١٩٨٢/٣/٢٠، والمصادمات العنيفة التي جرت في جميع مدن الضفة وقراها، والاعتقالات الجماعية، كل هذه الاحداث كشفت عن الصورة الحقيقية والدور الحقيقي الذي تلعبه الادارة المدنية في الضفة الغربية. فباستثناء ثلاثي الروابط: دودين ــ الخطيب وقمصية، لا اعتقد ان هناك احدا من سكان الضفة سيتعامل مع هذه الادارة».

سيكون من السهل اقناع روابط القرى المشبوهة وميليشياتها المسلحة لتحل مكان رؤساء المجالس البلدية، لكن المشكلة التي تعرفها الادارة المدنية وتعرفها وزارة الدفاع ايضا، هي ان هذه الروابط غير مقبولة اطلاقا من قبل السكان والجميع يرفضونها. ويعتبر مصطفى دودين في نظر الشعب العربي وفي نظر غالبية سكان المناطق المحتلة متعاونا وعميلا لاسرائيل. وعلى ضوء هذا، فان مخططات الادارة المدنية محكوم عليها بالفشل التام منذ البداية؛ ذلك لان الذين تدعمهم هذه الادارة لا يرغب فيهم احد من السكان (**هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢٢).

وفي الاطار ذاته، علق عضو الكنيست السابق اوري افنيري على حتمية فشل سياسة مناحيم ميلسون في المناطق المحتلة بقوله: «... لم تتعلم اسرائيل شيئا من الدرس الفرنسي في الجزائر.

«لقد كان جاك سوستيل خبيرا في ثقافة الهنود الحمر في المكسيك وكان خبيرا في شؤون فترة ما قبل كولومبس، وقد انضم الرجل لحركة الجنرال شارل ديغول، وكان احد اليساريين المتطرفين في هذه الحركة. وقد شغل منصب وزير فرنسا ومندوبها في الامم المتحدة.

«وحين تم تعيينه حاكما عاما في الجزائر، اعرب جميع التقدميين محبي السلام في حينه عن سعادتهم وارتياحهم، ذلك لان حرب التحرير الجزائرية، تلك الحرب الدموية، التي اندلعت في العام ١٩٥٤ كانت تزعجهم وتقلقهم جدا». وبعد عرض مفصل لسياسة سوستيل وما جلبته على فرنسا من مصائب وبالتالي فشلها، قارن افنيري بين سوستيل وبين ميلسون حين قال: «انه بروفيسور خبير بشيء ما معين... مؤلفات الكاتب المصري نجيب محفوظ... وقد تم تعيينه حاكما عاما للمناطق المحتلة 'رئيس الادارة المدنية' في الضفة الغربية، وهو يستخدم هناك القبضة الحديدية، يغلق الجامعات والصحف العربية في الوقت الذي يطلق فيه جنود الاحتلال الرصاص بهدف القتل». واختتم تعليقه بالقول: «... يبدو لي هذا الابتكار كالنكتة، ذلك لأن جميع الدول الاستعمارية في العالم قد جربت هذا العلاج، 'العلاج العجيب'، وان جميع المستعمرين قد هزموا وفشلوا، وحتى حينما جرت تجربة هذا العلاج بعيدا عن وسائل الاعلام العالمية» (**هعولام هازيه**، ١٩٨٢/٣/١١).

صلاح عبد الله

الانسحاب من سيناء
وأزمة حكومة بيغن

شهد الوضع السياسي في اسرائيل خلال شهر اذار (مارس) الماضي، سلسلة من الاحداث والتطورات التي كان من ابرزها زيارة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران الى القدس في الاسبوع الاول من ذلك الشهر، ثم اعلان حالة الاستعداد في اسرائيل للانسحاب النهائي من سيناء في الخامس والعشرين من نيسان (ابريل)، اضافة الى انتفاضة سكان الاراضي المحتلة، وما ساهمت فيه من تضعضع مركز حكومة ليكود، التي فقدت حتى اكثرية الصوت الواحد في الكنيست الذي كانت تحتفظ به منذ تشكيلها.

جولة حبيب

بدأت احداث الشهر الماضي بجولة جديدة للمبعوث الاميركي فيليب حبيب الى المنطقة، في ظل التهديدات الاسرائيلية المتواصلة ضد المقاومة الفلسطينية ومواقعها في لبنان. وحسب قول المصادر الاسرائيلية، لم تكن محادثات حبيب مع المسؤولين الاسرائيليين، مريحة هذه المرة؛ حيث سمع الكثير من الانتقادات العنيفة لموقف بلاده وسياستها. فقد ثار رئيس الحكومة بيغن، بسبب صيغة النداء الذي وجهه اليه الرئيس ريغان عبر حبيب، والذي يدعو فيه اسرائيل الى «ايجاد براهين بأنها تتطلع نحو السلام»، من خلال اتباع ضبط النفس، وعدم الاقدام على تنفيذ اية عملية عسكرية في جنوب لبنان. ورد بيغن زاعما ان الاميركيين يتجاهلون حقيقة الوضع، وانهم هم المسؤولون عن اثارة جو الحرب في المنطقة، من خلال اتهاماتهم المتكررة ضد اسرائيل (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨٢/٣/٥). وباختصار لم تؤدِ جولة حبيب الاخيرة، الى زوال الخلاف في وجهات النظر بين اسرائيل والولايات المتحدة، حول تقدير الوضع على حدود اسرائيل الشمالية. فبينما تعتبر اسرائيل ان تعاظم قوة الفدائيين في جنوب لبنان، منذ وقف اطلاق النار في تموز (يوليو) ١٩٨١، نتيجة تزودهم حتى الآن «بألف طن من المعدات العسكرية من انتاج سوفياتي ومائتي طن من السعودية ومائة طن من ليبيا، تشمل صواريخ ارض ــ جو، و ٢٥٠ مدفعاً» (**المصدر نفسه**)، مما يشكل «خطرا كبيرا على امن اسرائيل، يفرض عليها العمل بسرعة ضدهم»، فان الولايات المتحدة تبذل جهدها للحفاظ على وقف اطلاق النار في الفترة الحالية على الاقل، خوفا من ان يؤدي اي اشتعال في الجنوب الى تأخير عملية الانسحاب النهائي من سيناء (اريبه تسيموكي، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٢/٣/٥). ويبدو ان المكسب الوحيد الذي حققته اسرائيل من وراء جولة حبيب، هو دفع الولايات المتحدة الى تبني وجهة نظرها من ان وقف اطلاق النار في الجنوب يسري على الحدود الاخرى مع اسرائيل، وان اية عملية فدائية تنفذ من تلك الحدود، وينطلق

منفذوها من لبنان، تعتبر خرقا له (عوزي بنزيمان، هآرتس، ١٢/٣/١٩٨٢).

الا انه رغم ذلك، فان اسرائيل تشعر ان موقف الولايات المتحدة وجهدها المتواصل عبر جولات حبيب المتكررة، انما يكبّل يديها ويمنعها من تنفيذ خططها ضد المقاومة الفلسطينية. وهناك وجهتا نظر على الصعيد الرسمي في اسرائيل من هذه المسألة: الاولى، يتزعمها بيغن «الذي يعتبر ان ازدياد التدخل الاميركي [في شبكة] علاقات اسرائيل ــ لبنان ــ م.ت.ف.، قد قوّى من التزام اميركا تجاه اسرائيل... في العمل على ابعاد الصواريخ السورية من البقاع، واضعاف مواقع م.ت.ف. في لبنان. وعمليا فقد فشلت اميركا في تحقيق التزامها هذا، مما يدفعها ــ حسب قول بيغن ــ الى عدم معارضة اسرائيل في حال اضطرت للعمل ضد م.ت.ف. في الجنوب، خصوصا وانها [اي اسرائيل] منحت حبيب الوقت الكافي لتحقيق التزامات اميركا في هذا الخصوص» (المصدر نفسه). اما وجهة النظر الاخرى فتقول، ان اسرائيل تعيش في ورطة ازاء سياستها في لبنان. فمن جهة، هنالك عدم اتفاق داخلي حول عمل عسكري شامل، ومن جهة اخرى، تزداد حكومتها تعلقا بالموافقة الاميركية على قراراتها تجاه لبنان (المصدر نفسه). فكما ان اسرائيل لم تعد حرة في تنفيذ العمليات الخاصة في الجنوب ضد المقاومة كما كان الامر قبل تموز (يوليو) ١٩٨١، فانها تبدو ايضا مقيدة في شن حرب شاملة ضدها، وفقا لسياستها ومواقفها. ويمكن تعريف مضمون هذه السياسة، في ان اسرائيل تعمل جادة على تحييد العامل الفلسطيني قبل الانسحاب النهائي من سيناء، خوفا من بروزه بقوة بعد ذلك. «فهنالك وجهة نظر تحرك الاوساط [الرسمية والعسكرية] الدافعة نحو حرب شاملة في لبنان. ووراء الحجة الرسمية القائلة بأن اسرائيل لن تتحمل بعد القصف أو عمليات [الفدائيين]، هنالك مفهوم استراتيجي يدعو الى التصفية الجسدية النهائية تقريبا لـ م.ت.ف. أي ليس فقط بتر أيديها وارجلها في الضفة الغربية (الامر الذي يحاولون تنفيذه الآن بالقوة)، وانما قطع رأسها واجتثاث قلبها، وصولا حتى بيروت. وبما ان اسرائيل لا ترغب في رؤية م.ت.ف. طرفا محاورا لها او شريكا في الحل حول الضفة الغربية، فان مؤيدي المواجهة معها، يعتبرون ان مواصلة الصراع الذي اعلن ضدها في [الأراضي المحتلة] يجب ان ينفذ في لبنان» (يوئيل ماركوس، هآرتس، ٢٦/٣/١٩٨٢). اي ان مؤيدي سياسة المواجهة الشاملة، وهم، عمليا، رئيس الحكومة بيغن ووزير الدفاع شارون ووزير الخارجية شامير، ومعظم الوزراء الآخرين من ورائهم، انما يخططون لتصفية المقاومة جسديا في لبنان، كوسيلة اساسية لتصفية مركزها الدولي ومكانتها في المناطق المحتلة.

ويلاحظ ان الحكومة الاسرائيلية تسعى جاهدة لايجاد مبرر لتنفيذ مخططاتها هذه قبل اتمام الانسحاب من سيناء، تحسبا لاحتمال تصدر الموضوع الفلسطيني واجهة الاحداث والاهتمام الدولي والمحلي بعد ذلك، مما قد يعرضها لضغوط دولية بصدد موقفها تجاه الفلسطينيين. ومما يزيد من تحسب اسرائيل هذا، هو فشل الوصول معها الى اتفاق حول الحكم الذاتي. وبقدر ما يبدو المسؤولون الاسرائيليون جادين وواثقين من امكان تحقيق تصفية كاملة للمنظمة عسكريا وسياسيا في لبنان وفي المناطق المحتلة، فان هنالك شكوكا كثيرة تساور مختلف الجهات في اسرائيل، سواء بالنسبة لامكانية تحقيق هدف كهذا، ام حتى لعواقبه في حال تحقيقه. «فشارون يجد صعوبة في التعلم من تجربة الماضي. ولعل ما كان يمكن انجازه بسهولة نسبيا في نيسان (ابريل) ١٩٨١، قابل للتحقيق الآن فقط مقابل ثمن غال، عسكريا وسياسيا. وعمليا فإن الامرين مرتبطان سوية. فمن ناحية نسب القوى العسكرية، ما من شك في ان الجيش الاسرائيلي يمكنه الوصول الى قواعد الفدائيين في لبنان، ولكن هذه المرة مقابل خسائر كبيرة ومؤلمة. ورغم ذلك فهو لا يستطيع تحقيق اهدافه العسكرية بسبب القيود السياسية» (ماتي غولان، المصدر نفسه، ٢١/٣/١٩٨٢).

لقد ترسخت «الفلسفة الاستراتيجية» الداعية الى تصفية وجود م.ت.ف.، في ذهن الاوساط المقررة في اسرائيل. وليست القيود المفروضة على تلك الاوساط لمنعها من تحقيق خططها، سوى قيود مؤقتة، حتى تجد عذرا كافيا يدفعها الى العمل. «ويمكن ان يكون هذا العذر عبارة عن عملية [فدائية] او تصرفا اميركيا يضع اسرائيل

في الزاوية، والمشكلة هي ان هذه الامور تبحث بسرية تامة بين بيغن واعوانه، دون طرحها للنقاش العام... فهل يمكن حقا القضاء على مركز م.ت.ف.؟ وكيف تساعدنا حرب كهذه على منع الدولة الثنائية القومية التي بدأت تتبلور في عهد ليكود؟ وكيف ستتطور حرب كهذه؟ هل ستؤدي اضافة الى الخسائر في الارواح، الى تسوية مفروضة [على اسرائيل]؟. تبقى هذه الاسئلة جميعها دون جواب، مما يعرض الدافع القومي في اسرائيل الى التقوّض وقت الاختبار» (يوئيل ماركوس، **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٢٦).

على اي حال، لقد بدأت اسرائيل تنفذ سياستها في المناطق المحتلة، من خلال فرضها الادارة المدنية على السكان بالقوة، واقالة رؤساء البلديات المنتخبين المحسوبين في نظرها على م.ت.ف. وخلال تنفيذها لسياستها هذه، فان شارون وزير دفاعها «يبدو منزعجا جدا من امكانية استئناف الفدائيين نشاطهم بعد ٢٥ نيسان (ابريل)، كما يصرح لوسائل الاعلام» (**المصدر نفسه**)؛ مبررا خططه للهجوم على مواقع المقاومة في لبنان في الفرصة المناسبة.

الخلاف على رسم الحدود

في الوقت الذي تشدد فيه اسرائيل هجمتها على الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، وتعد الخطط «لتصفية» م.ت.ف. في لبنان، فانها تستعد، في المقابل، لتنفيذ المرحلة الاخيرة من الانسحاب من سيناء، المقررة في ٢٥ نيسان (ابريل) الجاري، فقد اعلنت منطقة المستوطنات، في قطاع ياميت، منطقة مغلقة، وبدأت باخلاء المستوطنين الذين رفضوا ترك المنطقة بشكل طوعي، بينما ضربت حصارا حول معارضي الانسحاب الذين تقودهم العناصر اليمينية المتطرفة، والمتحصنين في ياميت، مهددين باستخدام العنف ضد الجيش الاسرائيلي، في حال اقدامه على اخلائهم بالقوة. ومما يلفت النظر هو تلك التغطية الاعلامية الواسعة التي يحظى بها نشاطهم في وسائل الاعلام الاسرائيلية، ثم التأييد الخفي لهم بين اوساط رسمية، بغية اظهار «حجم التضحية» التي تقدمها اسرائيل ــ حسب ادعاء المسؤولين فيها ــ مقابل السلام. والجدير بالذكر ان الحكومة الاسرائيلية قررت منح تعويضات مبالغ فيها، تقدر بسبعة مليارات من الشيكلات لهؤلاء المستوطنين كتعويض عن «مأساتهم» بسبب تركهم المنطقة. الا ان هذه التعويضات التي اثارت استياء ومعارضة شديدين لدى الرأي العام الاسرائيلي، ما زالت مدار بحث في الكنيست، بعدما بادرت الحكومة بتوجيه من بيغن نفسه، الى تقديم مشروع قانون خاص بها، لم تجرِ المصادقة عليه حتى الآن. وعلم ان عشرات العائلات، من هؤلاء المستوطنين، الذين حصلوا على سلف على حساب التعويضات المستحقة لهم، قد قاموا بشراء فيلات ومساكن فخمة في احياء راقية في القدس وتل ــ أبيب وغيرهما من المدن.

وبينما تقوم اسرائيل باخلاء مستوطنيها من سيناء، فانها تضع العراقيل امام المفاوضات الدائرة بينها وبين مصر حول تحديد مواقع الحدود الدولية التي ينبغي ان تنسحب اليها. وكان الخلاف بين الجانبين يتركز حول موقعين اساسيين: الاول، في مدينة رفح؛ والثاني، في منطقة طابه القريبة من خليج ايلات. فبالنسبة للموقع الاول، اي في رفح، حيث ستمر الحدود داخل المدينة فتقسمها الى شطرين: الاول مصري والثاني اسرائيلي، اتفق الجانبان على عدم تعريض سكان المدينة الى الاضرار الجسيمة نتيجة هدم عشرات المنازل. فالشطر المصري، سيشمل عشرة آلاف مواطن، بينما يبقى في الشطر الآخر حوالى ٦٠ الفا. وللتسهيل على هؤلاء السكان، فقد وافقت اسرائيل على عدم اقامة جدار بين المنازل، كما طالبت في البداية، وستعوّض عن ذلك بتسيير دوريات حراسة مكثفة، بينما ستقيم الجدار شمالي المدينة، الامر الذي سيؤثر حتما على حركة السكان في انتقالهم نحو قطاع غزة في المستقبل. كذلك وافق المصريون على عدم اخلاء فوري لسكان مخيم اللاجئين الذي نقلتهم اليه اسرائيل قبل عشر سنوات من قطاع غزة، والواقع في المنطقة المصرية. وعلم انهم سيبقون في المخيم بصورة مؤقتة حتى يجري ايجاد اماكن سكن جديدة لهم في القطاع لنقلهم اليها (**هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٩).

اما الموقع الآخر في طابه، فما زال موضع خلاف بين الجانبين الاسرائيلي والمصري، حيث يدور هذا الخلاف بينهما حول تحديد مواقع

الحدود في خمس عشرة نقطة في تلك المنطقة، ابتداء من موقع صغير لا يتعدى الـ ١,٩ مترا، حتى موقع يمتد الى ٢,٢ كيلومتر، بينما لا يتعدى طول موقع طابه نفسه ١,٠٢ كيلومتر (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٢٢). وتتنكر اسرائيل لخط الحدود الدولية القائم في تلك المنطقة، مدعية ان البريطانيين الذين قاموا بتعيينه في الماضي «قد ابتلعوا اجزاء من الاراضي العثمانية التي كانت جزءا من [فلسطين]»، وهي تطالب الآن بالاحتفاظ بالسيطرة على تلك المواقع «آخذة في الحسبان انها أعادت الى مصر كل سيناء بما تحويه من مشاريع تطويرية نفذتها خلال الخمس عشرة سنة الاخيرة: شبكة طرق يبلغ طولها نحو الف وخمسمئة كيلومتر، وشبكات لتزويد المياه والكهرباء والاتصالات، وبيوت ومصانع ومدارس وفنادق وأجهزة طبية، وحقول نفط جديدة، ومطارات ومعسكرات للجيش واجهزة دفاعية. وقد بلغ مجموع الاستثمارات الاسرائيلية في تطوير سيناء [خلال الفترة المذكورة] حوالى ١٧ مليار دولار» (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٩٨٢/٣/١٩). وتستغرب بعض المصادر الاسرائيلية اصرار حكومة بيغن على الاحتفاظ بهذه المواقع، الامر الذي يبدو «مضحكا»، بعدما تنازلت عن ياميت. وتتساءل: «هل يمكن المخاطرة باتفاق السلام مع مصر بسبب شاطىء يتنزه عليه الهيبيون؟» (دان مرغليت، **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٢٥). والجدير بالذكر، ان ما تحتفظ به اسرائيل في منطقة طابه، لا يتعدى قرية سياحية خاصة بأحد اثريائها المدعو رافي نيلسون، اضافة الى فندق ما زال في طور البناء. وتتمثل اهميتها الحقيقية بالنسبة لها، في كونها موقعا مشرفا على العقبة وإيلات، مما يزيد من اصرارها على الاحتفاظ بها.

وقد اقترحت مصر تحكيما دوليا لفض الخلاف حول هذه المنطقة، الا ان اسرائيل رفضت ذلك، مقترحة اعلانها منطقة محايدة، بشرطين: ان تستقر الحياة فيها بشكل طبيعي، ويشمل ذلك حركة السياح، ثم عدم تجديد اتفاق كهذا (اي تحييد المنطقة) زمنيا (**دافار**، ١٩٨٢/٣/١٧). وشرح بيغن صيغة الاقتراح المذكور بقوله: «تنسحب اسرائيل الى خط الحدود الذي كانت تطالب به مصر، بينما يُعترف بالسيادة المصرية حتى خط الحدود الذي توافق عليه اسرائيل. وتخضع المنطقة الفاصلة الى رقابة القوة المتعددة الجنسيات، في حين تبقى السيطرة الفعلية بها بيد اسرائيل. وتحدد السيادة عليها في مفاوضات بين الاطراف وفقا لمعاهدة السلام، وتقوم لجنة مشتركة من اسرائيل ومصر بالبحث في توفير الخدمات المدنية، والمحافظة على الحياة الاعتيادية في المنطقة، حتى يتم الحسم النهائي لمسألة السيادة عليها» (**هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢٢).

الا ان مصر رفضت هذه الاقتراحات وعرضت اخيرا تحكيم «طرف متفق عليه» بينها وبين اسرائيل، لحسم الخلاف حول المنطقة، دون تحديد وقت لانهاء عمله (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٢٤). وقد رفض بيغن بدوره هذا الاقتراح، عارضا استمرار التفاوض حولها. وكانت الحكومة الاسرائيلية قد هددت منذ بداية المفاوضات حولها، انه دون التوصل الى اتفاق، لن تنفذ الانسحاب النهائي في وقته المحدد (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/١٦).

ليست قضية الحدود في تلك المنطقة، هي القضية الوحيدة التي تستخدمها اسرائيل لوضع العراقيل امام انهاء انسحابها من سيناء، وانما دأبت خلال الشهر الماضي، على اتباع مواقف ابتزازية واضحة ضد مصر، بهدف دفعها نحو ردود فعل تؤدي الى تأخير عملية الانسحاب. وكانت اولى تلك الخطوات، الاعلان صراحة «انه دون زيارة القدس، على الرئيس المصري ان يلغي زيارته المتوقعة الى اسرائيل» (**هآرتس**، ١٩٨٢/٣/١). وقد جاء هذا الاعلان بعد زيارة قام بها وزير الخارجية، إسحق شامير، الى مصر في الاسبوع الاخير من شباط (فبراير) الماضي، واجتماعه الى الرئيس مبارك، ثم اعلانه فيما بعد عن وجود نقاط اختلاف عديدة بين سياسته (اي مبارك) وسياسة السادات من قبله. وتحدث شامير حول هذا الاختلاف بقوله: انه لاحظ تصلبا في موقف مبارك بالنسبة الى مسألتين: الحكم الذاتي والقدس. «فبينما كان السادات يقول ان واجب مصر هو تحقيق اطار للحل من اجل الفلسطينيين، بحيث يكون عليهم اعطاؤه المضمون، واذا لم يقبلوا به فهذا شأنهم، فان الرئيس مبارك يقول: ان كل اتفاق حول الحكم الذاتي يجب ان يكون مقبولا سلفا من جانب

الفلسطينيين. وهذا تغيير هام بالنسبة لموقف السادات. اما بالنسبة للقدس فقد سمح السادات لاعضاء حكومته بزيارتها واجراء محادثات عمل بها، مع عدم المبيت هنالك، بينما يرفض مبارك زيارة المدينة واجراء محادثات فيها» (شموئيل سيفف، **معاريف**، ١٩٨٢/٣/٥).

ان اسرائيل غير مرتاحة لمواقف الرئيس المصري هذه، وهي تتصرف باستفزاز واضح تجاهه. فبعد اعلانها عن عدم رغبتها في استقباله الا في القدس، بادرت ايضا الى الاعلان بلسان بيغن نفسه، بأن جولة محادثات الحكم الذاتي المقبلة التي يفترض عقدها في اسرائيل، يجب ان تجري في القدس، لانها (اي اسرائيل) لا تستطيع التسليم بالمقاطعة المصرية للمدينة (**هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢٢). وقد علق شارون على هذه المسألة بقوله: «اذا لم تجرِ هذه المحادثات في القدس، فلن تكون هنالك محادثات حول هذا الموضوع بعد الآن... وستواصل اسرائيل اعمال الاستيطان [في الضفة الغربية]. واذا انحرف المصريون عن اتفاقات كامب ديفيد، سيكون بامكاننا عندئذ فرض القانون الاسرائيلي على الضفة الغربية» (**المصدر نفسه**).

وتصعيدا لمواقفها هذه، فقد بادرت اسرائيل ايضا الى تسخين الاوضاع في المناطق المحتلة، عبر اجراءاتها الرامية الى فرض الادارة المدنية على السكان، واقالة قياداتهم المنتخبة بسبب تأييدها لـ م.ت.ف. وقد استغلت الظرف الدولي المريح نسبيا، والمتاح لها قبيل الانسحاب النهائي، فصعدت عمليات القمع في الأراضي المحتلة، في حين لم يتجاوز رد الفعل الاميركي على تصرفها هذا، بعض التصريحات الصادرة عن المتحدث باسم وزارة الخارجية يدعو بها الى «تجنب العنف». ويلاحظ أنه لم يوجه الى اسرائيل اي تنديد رسمي اميركي او اوروبي او حتى مصري، بسبب اجراءاتها القمعية في المناطق المحتلة. فبينما كانت الانتفاضة تصل الى قمتها هنالك، كانت الحكومة الاميركية تتقدم بطلب الى الكونغرس للمصادقة على اكبر برنامج مساعدات لاسرائيل حتى الآن، بقيمة ٢,٥ مليار دولار تقريبا، متذرعة «بالأزمة المأساوية والدراماتيكية التي تمر بها اسرائيل قبيل انسحابها من سيناء»، ولسد حاجاتها «في هذه الفترة الحساسة من تاريخها» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٢٤). اما الرئيس مبارك فكان يبعث برسالة شخصية الى رئيس الدولة الاسرائيلي، اسحاق نافون، يؤكد بها «التزام مصر بمسيرة السلام مع اسرائيل حتى بعد الانسحاب النهائي من سيناء» (**المصدر نفسه**).

الازمة الحكومية

ساهمت الاجراءات القمعية التي نفذتها الحكومة الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان، في خلق ازمة سياسية في اسرائيل، بسبب المواجهة التي احدثتها بين الحكومة وانصارها من جهة، وبين المعارضة من جهة اخرى. والحقيقة ان موقف المعارضة من تلك الاجراءات، لا ينبع من اهتمامها بمصير سكان المناطق المحتلة ومعاناتهم، اذ ان ما يطبق الآن منها، كالعقاب الجماعي وهدم البيوت والاعتقالات ومصادرة الممتلكات، لا يختلف كثيرا عما كان ينفذ في عهد حكومات المعراخ. وما يهم المعارضة حاليا، هو نتائج تلك السياسة في المستقبل، على صعيد احتمال ضم المناطق المحتلة بكامل سكانها الى اسرائيل، ومدى الضرر الذي قد يلحقه ذلك بطابعها الديموغرافي اليهودي. على اي حال، لقد وجدت المعارضة الاساسية في اسرائيل، المتمثلة بالمعراخ، في انتفاضة المناطق المحتلة، فرصة ملائمة لتقويض مركز حكومة ليكود، وحتى العمل على اسقاطها، فقامت بالاتفاق مع راكح وكتلة شينوي (التغيير) التي يتزعمها امنون روبينشتاين، بتقديم اقتراح الى الكنيست يوم ١٩٨٢/٣/٢٣، لحجب الثقة عن الحكومة، ادى التصويت عليه الى وضع تعادل بين المعارضة والائتلاف، بعدما نال تأييد ٥٨ صوتا، مقابل معارضة ٥٨ آخرين. والجدير بالذكر ان الحكومة الحالية كانت تحتفظ، منذ تشكيلها، بأغلبية صوت واحد في الكنيست، وقد فقدته بفعل تمرد النائب الحاخام حاييم دروكمان من المفدال، الذي يتزعم معارضي الانسحاب من مستوطنات سيناء، وقد وافق على التصويت ضد الحكومة، بعدما وعدته المعارضة بادراج قضية الانسحاب في نص اقتراح حجب الثقة.

وفي معرض تقديمه لذلك الاقتراح، اعلن زعيم المعراخ شمعون بيرس (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٢٤)

ان «الدورة الحالية للكنيست شهدت اخطاء سياسية خطيرة، وسلوكا اعتباطيا من جانب الحكومة». وعدّد بيرس دوافع تقديم اقتراحه، مركزا على سياسة الحكومة تجاه اخلاء مستوطني رفح «الذين شجعت المعارضة بينهم، ثم انتقلت الى ادانتهم فيما بعد»، ثم على مواقفها في مفاوضات الحكم الذاتي التي حالت دون الوصول الى اتفاق قبل الانسحاب النهائي من سيناء، مما قد يؤدي ــ في رأيه ــ الى تعميق الخلافات في الرأي بين الاطراف المتفاوضة حول هذه المسألة في المستقبل، والى تراجع دول كانت تؤيد هذا المشروع، فتطرح حلولا جديدة، غير مريحة بالنسبة الى اسرائيل. وانتقد بيرس كذلك سياسة الحكومة في هضبة الجولان «حيث فرضت حصارا على السكان دون حاجة الى ذلك، ووزعت بطاقات الهوية بالقوة، ثم عادت فسمحت باعادتها». وقارن بين هذه السياسة وبين تلك التي طبقت على سكان القدس الشرقية، حال ضمها بعد حرب ١٩٦٧، والتي «ادت الى تسلمهم بطاقات الهوية بعدما ايقنوا حاجتهم اليها»، حسب ادعائه. اما بالنسبة لاجراءات الحكومة في الضفة الغربية، فقد تساءل بيرس: «ماذا نريد نحن [اي الاسرائيليين] في الضفة الغربية؟ ان يقوم السكان بقطع علاقتهم بالاردن؟ ان يحصلوا على جوازات سفر اسرائيلية بدلا من جوازاتهم الاردنية؟ ماذا ستستفيد [اسرائيل] من ضم مليون وثلاث مئة الف عربي، ضد ارادتهم اليها، وتحولها الى دولة ثنائية القومية بواسطة اتجاه احادي الجانب من المواجهة».

على اي حال كان هدف المعراخ من وراء اسقاط الحكومة، بواسطة حجب الثقة عنها في الكنيست، العمل على تشكيل حكومة بديلة برئاسته، بمشاركة المتدينين، بعدما فشلت جهوده في استمالة القوى الاخرى: حركة شينوي (التغيير) ــ نائبان، وحركة تامي (حركة ابو حتسيرة) ــ ثلاثة نواب (وقد وعدهم بيرس بتخصيص المزيد من الحقائب الوزارية لهم، يفوق ما حصلوا عليه في حكومة ليكود)، وتيلم (حركة دايان) ــ نائبان، اضافة الى نائبين من حزب الاحرار، الشريك الثاني في ليكود، وهما وزير الطاقة اسحق بيرمان والنائب درور زيغرمان. وقد رفضا عرض بيرس بالانشقاق عن حزبهما، والانضمام الى حكومة يشكلها المعراخ. وحسبما تقوله المصادر الاسرائيلية فان حكومة كهذه، كان يجب ان تحظى ايضا بتأييد من راكح، كي تحصل على الاكثرية في الكنيست. وتضيف هذه المصادر، ان راكح كانت على استعداد لمنح هذا التأييد لها، فقط من اجل اسقاط حكومة بيغن (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨٢/٣/٢٦). الا انه بعد فشل هذه الخطة ايقن بيرس ان امله الوحيد لتشكيل حكومة بديلة هو بمشاركة المتدينين: المفدال واغودات يسرائيل، اضافة الى تامي، خاصة بعدما وجد ان هنالك مصلحة مشتركة تربط بين المعراخ وبينهم، تتمثل في عدم الموافقة على اجراء انتخابات جديدة للكنيست في المستقبل القريب، بسبب وضعهم الداخلي غير المستقر.

وقد استغل المعراخ تمرد العناصر اليمينية المتطرفة على سياسة الحكومة سواء تلك المحسوبة منها على احزاب الائتلاف، على غرار الحاخام دروكمان، أو المحسوبة على المعارضة، كأعضاء حركة هتحياه بزعامة النائبة غيئولاه كوهين. كذلك استغل الغليان بين صفوف راكح والأوساط المعتدلة الاخرى كحركة شينوي مثلا، بسبب اجراءات الحكومة الاخيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان، فقام بتقديم اقتراح حجب الثقة الذي ادى الى وضع تعادل برلماني بين الائتلاف والمعارضة كما سبق وذكرنا.

والجدير بالذكر ان بيغن كان قد اعلن قبيل التصويت على هذا الاقتراح، انه اذا حصل وضع تعادل كهذا، سيقوم بتقديم استقالته الى رئيس الدولة (**معاريف**، ١٩٨٢/٣/٢٤). الا انه تراجع عن ذلك بضغط من اعضاء حكومته، خصوصا المتدينين بينهم. ففي جلسة خاصة عقدتها الحكومة في مبنى الكنيست، عقب جلسة الثقة المذكورة، حضرها حتى اعضاء اغودات يسرائيل (بصفتهم محسوبين على الائتلاف)، عرض بيغن موضوع استقالته؛ مما اثار استياء المتدينين واغلبية وزراء حيروت (باستثناء وزير المالية اريدور الذي ايّد الاستقالة). وقد هدده وزراء المفدال، وممثلو اغودات يسرائيل، بعدم الانضمام الى اي ائتلاف حكومي يشكله ليكود في المستقبل، وعدم الموافقة ايضا على انتخابات جديدة، وهذا يعني، بوضوح، استعدادهم

للانضمام الى حكومة يشكلها المعراخ (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٢٤). وقد برز في تلك الجلسة موقف وزراء الاحرار الاربعة، اعضاء ليكود، وهم سمحه ارليخ واسحق موداعي واسحق بيرمان وموشي نسيم، الذين ايدوا استقالة بيغن وتقديم موعد الانتخابات. وينبع موقفهم هذا من رغبتهم في الحفاظ على مصلحتهم السياسية الضيقة، الممثلة في مواصلة استغلال مركز بيغن في ليكود. فحزب الاحرار يعاني من فوضى عارمة بين صفوفه، الى حد يشعر معه هؤلاء ان استمرار بيغن في رئاسة ليكود، هو الضمان الوحيد لاحتفاظهم بمراكزهم في الحكم. واذا استقال رئيس الحكومة، وبادر الى اجراء انتخابات عامة جديدة، فانهم واثقون من فوز ليكود اذا ما قاده بيغن نحوها، وذلك بفعل شعبيته لدى الرأي العام. وهكذا يضمنون بقاءهم في السلطة لاربع سنوات اخرى (امنون برزيلاي، **هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢٦).

ويبقى السؤال المطروح الآن، ما هو مستقبل الازمة السياسية الداخلية العالقة في اسرائيل، حيث تبدو الحكومة الآن عاجزة حتى عن تمرير مشروع قانون واحد في الكنيست، دون اخذ حساب لوجود الحاخام دروكمان، او احتمال وصوله قبل التصويت، كما حصل اثناء عرض مشاريع القوانين الثلاثة المتعلقة بالميزانية، على الكنيست بعد جلسة الثقة بيوم واحد. فقد استغلت الحكومة غياب دروكمان عن مبنى الكنيست في ذلك اليوم، وقامت بعرض هذه المشاريع، وبعد المصادقة على المشروع الاول المتعلق باقرار ميزانية مؤقتة للسنة المالية الجارية، واذ بدروكمان يصل الى الجلسة، مما دفع الحكومة الى سحب المشروعين الآخرين قبل التصويت عليهما (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٢٥).

رغم هذا الوضع، فان بيغن على ما يبدو المستفيد الاكبر من جميع الفرص المتاحة في المستقبل لحل الازمة السياسية الراهنة في اسرائيل، خلافا للمعراخ الذي ما زال يتخبط في الوضع المتردي داخل مؤسساته، نتيجة التناحر والتنافس بين اعضائه. وعمليا يمكن حصر الامكانات المتاحة مستقبلا لحل الازمة السياسية الراهنة في اسرائيل، في البنود التالية:

اولا: ان يقوم المعراخ بتشكيل حكومة بديلة بمشاركة المتدينين وبعض الاحزاب الاخرى كحركة تيلم وحركة تامي. وقد يتحقق ذلك في حال استقالة حكومة بيغن، نتيجة استمرار شل عملها حتى بعد اتمام الانسحاب النهائي من سيناء. ويجمع المراقبون في اسرائيل، على ان حكومة كهذه لن يكتب لها النجاح في عملها في الظروف الحالية، اكثر من حكومة ليكود، اذ ان تشكيلها سيتطلب الكثير من التنازلات من جانب المعراخ لارضاء المتدينين (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢٥).

ثانيا: ان يتمكن بيغن بعد اتمام عملية الانسحاب من سيناء، من استمالة القوى اليمينية المتطرفة مجددا، وحثها على الانضمام الى الائتلاف الحكومي، خاصة اذا احسن استغلال القاسم المشترك الذي يجمع بين سياسة حكومته وبين مواقف هذه القوى من مستقبل المناطق المحتلة وحل القضية الفلسطينية. ويبدو ان الاجراءات القمعية الاخيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، انما تصب في قناة المتطرفين الذين لا يستطيعون المزاودة على بيغن في هذه المسألة. ففي اشارة واضحة الى معارضي سياسته، اتفق بيغن مع وزير المعارف والثقافة، واحد زعماء المفدال زفولون هامر، ان تقوم الحكومة بانشاء عدد من المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية يماثل عدد المستوطنات التي سيجري اخلاؤها من سيناء (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/١١). ومن شأن سياسة استيطانية كهذه، اضافة الى اجراءات اخرى لتعميق السيطرة الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، ان ترضي نواب هتحياه وتيلم وتعيد حتى الحاخام دروكمان الى صفوف الائتلاف. «واذا ما تحقق ذلك، فان اضافة خمسة نواب آخرين الى الائتلاف سيحقق امنية بيغن في استمرار عمل هذه الحكومة لمدة اربع سنوات ونصف». (عوزي بنزيمان، **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٢٦).

ثالثا: يستطيع بيغن، كذلك، المبادرة الى اجراء انتخابات جديدة في حال عدم تمكنه من تحسين وضع حكومته بعد نيسان (ابريل)، ويبدو انه يميل الى تفضيل هذا الاجراء، كما اعلن مقربون (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٢٥). الا ان معارضة شركائه المتدينين تمنعه من المبادرة الى ذلك في الوقت الحالي. ويرتكز ميله هذا الى نتائج

استقصاءات الرأي العام التي يجريها مقربوه، والتي تظهر تمتعه بشعبية واسعة بين الاسرائيليين (عوزي بنزيمان، **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٢٦). فالانتخابات العامة المقبلة في اسرائيل، ستجري حتما حول موضوع مستقبل الضفة الغربية، وآراء بيغن وليكود من ورائه بصدد استمرار السيطرة على الاراضي المحتلة، ومنع قيام دولة فلسطينية، هي واضحة ومقبولة، كما يبدو، لدى اغلبية الاسرائيليين، الذين يميلون نحو مزيد من التطرف تجاه هذه المسألة، مع كل انتخابات جديدة. ويمكن القول هنا، حتى قبل اجراء تلك الانتخابات، واستنادا الى اتجاهات الرأي العام في اسرائيل، ان نهاية عهد ليكود لا زالت مبكرة كما يبدو، رغم التراجع في مركز الحكومة خلال الفترة الراهنة (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨٢/٣/٢٦).

رابعا: يتمثل الاحتمال الاخير في تشكيل حكومة اتحاد وطني بقيادة بيغن، الذي بادر الى الاتصال بزعماء المعراخ اكثر من مرة لدفعهم الى الموافقة على هذه المسألة. الا ان هؤلاء رفضوا هذا الامر «لان قبوله سيؤدي حتما الى انقسام المعراخ وحزب العمل. وقد اعلن النائب يوسي ساريد (المعراخ)، «انه اذا ما قامت حكومة كهذه، سينشق اليسار [في المعراخ] فورا. وستكون هذه الفرصة الذهبية للمعارضة اليسارية، اذ ان كل من لا يستطيع تأييد حكومة بيغن ــ بيرس، سيتوجه اليها... انها فرصة تاريخية» (**المصدر نفسه**).

وعموما فان الحكومة الاسرائيلية لن تستطيع الاستمرار في وضع التعادل الحالي بينها وبين المعارضة في المستقبل. وقد تظهر بوادر تحركها بعد الانسحاب النهائي من سيناء: فاما ان تستطيع تأمين الاغلبية مجددا، واما ان تستقيل لافساح المجال امام تشكيل حكومة بديلة او اجراء انتخابات مبكرة. وسيتأثر تحركها هذا، بالوضع السياسي الجديد الذي ستواجهه اسرائيل بعد نيسان (ابريل)، حيث تجمع مصادرها على ان التركيز على الموضوع الفلسطيني سيكون الموضوع الاساسي في المرحلة الجديدة. وقد يؤثر الصراع الداخلي بين المعارضة والحكم حول هذه المسألة، على اسلوب تكتل القوى السياسية، وبالتالي على الطريق الذي ستختاره الحكومة لحل ازمتها الداخلية. كذلك فان اي تحرك دولي على هذا الصعيد يؤثر حتما على مسار تحرك الحكومة، خاصة اذا كان ذلك مقرونا بضغط خارجي قد يدفعها الى تفضيل الحسم في هذا الموضوع الفلسطيني، بواسطة اجراء انتخابات عامة مبكرة، وذلك في حال فشلها في تشكيل جبهة واسعة مع المعارضة، تستطيع مواجهة ضغط كهذا.

نتائج زيارة ميتران

كانت زيارة الرئيس الفرنسي ميتران الى اسرائيل في الثالث من اذار (مارس) الماضي، من ابرز الاحداث السياسية التي جذبت اهتمام الاسرائيليين. فميتران هو اول رئيس فرنسي يزور اسرائيل منذ قيامها، وقد اصطحب معه اربعة من وزرائه، اداروا محادثات عملية مع الوزراء الاسرائيليين، تهدف الى «اضفاء مضمون حقيقي للاستعداد المبدئي لتوسيع واغناء العلاقات بين البلدين. وللمقارنة، لم يزر اسرائيل وزراء فرنسيون باستثناء اثنين ــ وزيرا الخارجية سوفانيارغ (سنة ١٩٧٤) ودي غرينغو (سنة ١٩٧٧) ثم كلود شيسون (الذي حضر الى اسرائيل قبل شهرين للاعداد لزيارة ميتران). وهكذا، دفعة واحدة، ابدت باريس مودتها لاسرائيل» (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٥).

ابدت اسرائيل ترحيبها بزيارة الرئيس ميتران، آملة، من خلالها، تحسين علاقاتها مع فرنسا واعادتها الى سابق عهدها قبل حرب ١٩٦٧. كذلك، رغبت في ان تكون الزيارة منطلقا لازالة الفتور الذي شهد علاقاتها مع اوروبا الغربية عامة، خاصة خلال السنوات الاخيرة. والسؤال المطروح هنا، ماذا حققت اسرائيل من زيارة ميتران؟ وهل كانت هذه زيارة عادية ام بداية لمرحلة جديدة في العلاقات الثنائية بينها وبين فرنسا، ومن ثم بينها وبين اوروبا الغربية؟

اجمع المراقبون الاسرائيليون ان نتائج زيارة ميتران كانت مشجعة بالنسبة لاسرائيل، خاصة في مجال العلاقات الثنائية بين البلدين. «فاسرائيل اعدت قبل الزيارة سلسلة من الاقتراحات العملية من المأمول ان تترجم الى لغة الصفقات. فهي غير معنية بشراء السلاح

الفرنسي، وقد اعلن وزير الدفاع الاسرائيلي منذ فترة وجيزة ان اسرائيل قد تخلت عن سباق التسلح الكمي مع الدول العربية، ولهذا السبب وحده لم تعد للجيش الاسرائيلي في هذه الايام مصلحة في الانتظار امام ابواب مخازن السلاح الفرنسي. ولكن هناك مصلحة للصناعة الامنية الاسرائيلية في التوصل الى تعاون مشترك مع فرنسا في مجالات التطوير والتجارة» (**المصدر نفسه**).

وعمليا، فقد اسفرت المحادثات حول العلاقات الثنائية بين البلدين عن تحقيق اتفاق وتفاهم حول ابرز المواضيع التالية: اولا، استئناف اعمال اللجنة الفرنسية ــ الاسرائيلية التي تشكلت سنة ١٩٧١ ولم تمارس مهامها منذ ذلك الوقت. وستركز اللجنة مباحثاتها حول الوسائل المتعلقة بدفع التعاون بين الدولتين الى الامام. ثانيا، التفاهم حول عدد من بدايات التعاون المشترك بين البلدين، على غرار دراسة اساليب التنسيق في الدول الافريقية، حيث ستقوم فرنسا بمساعدة اسرائيل على تحسين علاقاتها مع تلك الدول، ثم الموافقة المبدئية من جانب فرنسا على العمل ضد المقاطعة العربية لاسرائيل، وتفاهم مبدئي حول التعاون بين البلدين في مجال الابحاث الصناعية والتطوير التكنولوجي، والاتفاق على توسيع العلاقات الثقافية بينهما، واخيرا الاتفاق المبدئي حول النظر في طلب اسرائيل شراء مفاعل ذري لتوليد الطاقة الكهربائية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٧). فقد ركز المسؤولون الاسرائيليون، خلال محادثاتهم مع الوفد الفرنسي، على مسألة شراء اول مفاعل نووي ستستخدمه اسرائيل لانتاج الطاقة الكهربائية، مستغلين مسألة عدم توقيع فرنسا على معاهدة حظر نشر الاسلحة النووية مما سيسهل عليها تزويدها بمثل هذا المفاعل (ايلي العاد، **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/١٤). وفي الوقت نفسه، فانها تطالب فرنسا بعدم تقديم اية مساعدة نووية جديدة للعراق (**معاريف**، ١٩٨٢/٣/٥). ثالثا، التزمت فرنسا بمساعدة اسرائيل على حل مشاكلها المرتبطة بعلاقاتها الاقتصادية مع السوق الاوروبية المشتركة، خاصة بالنسبة الى مركزها بعد الانضمام الوشيك لاسبانيا والبرتغال الى السوق، وما يمكن ان تشكله منتجاتهم الزراعية من منافسة للمنتجات الاسرائيلية (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٥).

اما على الصعيد السياسي، فقد ظهرت خلافات عديدة في الرأي بين الجانبين الفرنسي والاسرائيلي في المحادثات السياسية بينهما، كما برزت في خطابي ميتران وبيغن امام الكنيست. ومصدر الخلاف هو ما اعلنه الرئيس ميتران حول حق الفلسطينيين في تجسيد حقوقهم واقامة دولة لهم في المناطق المحتلة، الامر الذي رفضه بيغن بشدة ودون اي تحفظ (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٥). والجدير بالذكر ان ميتران ركز في خطابه على ثلاث نقاط اساسية: اولا، «ان فرنسا لن تدخر جهدا من اجل ان يعترف العالم كله بحق اسرائيل في الوجود دون اية شروط»؛ ثانيا، ان فرنسا لا تعتبر نفسها وسيطا في النزاع الشرق ــ اوسطي؛ ثالثا، ينبغي تجسيد حقوق الفلسطينيين، الامر الذي يعني في نهاية الامر اقامة دولة لهم في الاراضي المحتلة. ومما اعلنه في هذا السياق: «انني اطلب بان يكون للسكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة وطن، لانه لا يمكن مطالبتهم بالتنازل عن الهوية وعن الأرض. فالفلسطينيون كأي شعب آخر، عليهم أن يقرروا مصيرهم، بشرط ان يحترموا حقوق الدول الأخرى، ويتبعوا الحوار بدلا من العنف» (**المصدر نفسه**).

وردّ بيغن بقوله: ان تأييد فرنسا لفكرة الدولة الفلسطينية في الاراضي المحتلة، يعتبر عقبة في وجه تطوير العلاقات بينها وبين اسرائيل. وهاجم بسخرية فائقة ما اعلنه وزير الخارجية الفرنسي كلود شيسون في ابوظبي والعراق عن تأييده لاقامة دولة فلسطينية، واعتبار م.ت.ف. الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين. وبعد ان عدد مزايا الادارة الذاتية، شرح بيغن كالعادة «اخطار» الدولة الفلسطينية التي ستكون ــ حسب قوله ــ مجهزة بأسلحة سوفياتية. ثم تساءل: «هل يسمح الشعب الفرنسي، بعدما حدث في الحرب العالمية الثانية، بتأييد فكرة تسليم [الضفة الغربية] لعدو مدمّر؟» واخيرا اقترح على ميتران ان يتولى السعي من اجل توقيع ميثاق لدول البحر المتوسط، ينص على عدم الاعتداء المتبادل بينها، وحل نزاعاتها بطريق المفاوضات،

مع عدم استخدام الحرب كوسيلة للسياسة (ماتي غولان، **هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٥).

كذلك لم يخفِ زعيم المعارضة بيرس في خطابه، خلافه في الرأي مع ميتران بصدد الموضوع الفلسطيني، مدعيا ان م.ت.ف. تلحق الكوارث بالفلسطينيين وتشكل خطرا على اسرائيل. واضاف: «لا نريد ان نفرض على مليون وثلاثمئة الف عربي ان يعيشوا تحت حكمنا. [كما] لا نرغب في خلق اطار ثنائي القومية يسود فيه عداء وخصام في الاجيال القادمة». واخيرا ذكر بالحل الاردني الذي يقترحه المعراخ «والذي سيؤدي الى خلق فرص تعاون كثيرة بين اسرائيل والاردن» (**المصدر نفسه**).

لم يثنِ الخلاف مع ميتران حول القضية الفلسطينية، اسرائيل عن محاولة استغلال المحادثات مع الرئيس الفرنسي، من اجل مطالبته بالتنازل عن بيان البندقية، وابتزاز وعد منه بعدم اعلان اية مبادرة اوروبية مستقلة، وهو ما تخشاه اسرائيل منذ فترة. الا ان المصادر الاسرائيلية تعترف بأن ما اعلنه ميتران حول الدولة الفلسطينية المستقلة في الاراضي المحتلة وليس في الاردن، انما يتجاوز ما اعلن في اوروبا الغربية حتى الآن حول هذه المسألة. وحسب قول احدهم، «فان خطاب ميتران في الكنيست قد شق السدود الاخيرة التي منعت حتى الآن اتباع مواقف واضحة من اجل قيام دولة كهذه» (دانيئيل ديغن، **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/١٠).

والجدير بالذكر هنا، ان وزير الخارجية الفرنسي كلود شيسون الذي رافق الرئيس ميتران في زيارته الى اسرائيل، كان قد التقى عددا من رؤساء بلديات الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين قاموا بتسليمه مذكرة موقعة من كافة رؤساء البلديات، حول اوضاع السكان في الاراضي المحتلة، خصوصا المعتقلين منهم، وممارسات اسرائيل ضدهم، مطالبين ميتران بالعمل من اجل انشاء دولة فلسطينية (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٥).

حنّه شاهين

اتصالات الأعمال

على متن الخطوط الجوية الكويتية

دقّة في المواعيد خدمات ممتازة مأكولات شهيّة

اتصالات سريعة ومباشرة الى الخليج والشرق الأقصى

الخطوط الجويّة الكويتيّة
KUWAIT AIRWAYS

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال
بوكيل سفركم المعتمد أو :

الكويت مكاتب المبيعات الرئيسية والحجز ت ٤١٢٠٠٠ ـ ٤٣١٨٢١ «عشرة خطوط» أبو ظبي ت ٢٢٢٥٣ ـ ٤١٥٦٩ ● عدن ت ٥٣٧٢٨ ـ ٢٤٢٦٦ ـ ٢٣٥٨٩ ـ ● الاسكندرية ت ٨٠٠٥٨٤ ـ ٨٠٥١٠٢ ـ
● عمان ت ٣٠١٤٤/٥/٦ ـ ● بغداد ت ٨٨٨٠١٨ ـ ٨٨٨٦٣٣٧ ● البحرين ت ٢٣٠٣٩٠ ● البصرة ت ٢١١٦٠٧ ـ ٢١٥٦٥٢ ـ ● بيروت ت ٢٥٥٠١٢ ـ ٢٥٩٠٧٠١ ـ ٢٤٤١٥٨ ● القاهرة ت ٥٩٨٦٦ ـ
٧٤٩٩٢٥ ـ ٧٥٩٨٧٤ ● دمشق ت ٢٢١٠٨٨ ـ ١١٩٩٥٠ ● الظهران ت ٨٦٤٢١٠٢ ـ ٨٦٤٢١٠٤ ● الدوحة ت ٢٣١٦٧ ● دبي ت ٢٨١١٠٦ ـ ٢٨١١٠٩ ـ ● الخرطوم ت ٧٧١٧١ ـ ٧٥٧٢٦ ـ
٨١٨٢٦ ● مسقط ت ٧٣٤٦٤١ ـ ٧٣٤٧٢٠ ● رأس الخيمة ت ٢٩٥٢٤ ● صنعاء ت ٥٢٦٦ ● طرابلس ت ٦٢/ ٤٧٠٦١ ـ ٤٦٣٨٨ ● تونس ت ٢٥٠ ٢٥٤ ـ ٢٥٣ ٢٥٤ ـ ٧٣٩ ٢٥٢

Palestine Affairs

No. 126, May 1982

Published monthly in Arabic by the P. L. O. Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 808976/7/8. Cables: MARABHATH).

Editor: **Bilal El-Hassan**
Annual Subscription
Air Mail: Arab countries — Individuals: L. L. 135 ($40), Institutions: L.L. 250 ($60); Europe — $60; U.S.A. and Elsewhere — $75.
Surface Mail: Lebanon and Syria — Individuals: L.L. 100 ($25), Institutions: L. L. 150 ($35). Elsewhere — $40.

الثمن: ٨ ل.ل. في لبنان
١٠ ل.س. في سوريا
١ دينار في الكويت والعراق
١٢ درهماً في دولة الإمارات العربية
١ دينار في ليبيا
١٠ دراهم في المغرب
١٠ ل.ل. في الأقطار العربية الأخرى